

المملكة المغربية
ⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⴽ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⴽ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

أشغال

الجلسات العامة المنعقدة في دورة

أبريل 2025

الولاية التشريعية: 2021 - 2027



كَرَاهِبِ الْبَلَادَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِلَهِي

الجمعة 12 شوال 1446 هـ الموافق ل 11 أبريل 2025م

جلسة افتتاح دورة أبريل 2025

افتتح مجلس المستشارين في جلسة عامة، عقدها يوم الجمعة 12 شوال 1446 الموافق ل 11 أبريل 2025، أشغال دورة أبريل برسم السنة التشريعية 2024-2025، طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة 18 من النظام الداخلي للمجلس، انطلاقا من الساعة الحادية عشرة وستة وأربعون دقيقة صباحا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

وفي كلمة بالمناسبة، استحضر السيد الرئيس الرهانات التنموية الملحة والقضايا المجتمعية المطروحة على المملكة، وكذا إكراهات التطورات المتسارعة إقليميا ودوليا، مؤكدا عزم مكونات مجلس المستشارين على جعل هذه الدورة منعظا نوعيا، بما يخدم الإسهام الفاعل في تجويد المنظومة التشريعية، والمراقبة البرلمانية الفاعلة لعمل الحكومة، والنهوض بوظيفة تقييم السياسات العمومية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، منوها بالانخراط الفعال، وبروح المسؤولية، لكافة أعضاء المجلس في عملية تجديد التصريح الإجباري بالملكيات خلال شهر فبراير المنصرم، حيث تسجل بإيجابية بلوغ المجلس لنسبة تصريح 100 %، داخل الآجال القانونية.

وعبر أيضا السيد الرئيس عن الاعتزاز بما حققته الدبلوماسية الملكية الحكيمة والمتبصرة، من مكاسب متقدمة بخصوص قضية وحدتنا الترابية، جسدتها دينامية زخم الاعترافات بمغربية الصحراء والتأييد الدولي الواسع والمتزايد لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتباره الحل الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، بما عززه تجديد الولايات المتحدة الأمريكية لاعترافها بسيادة المغرب على صحرائه، مشددا في هذا السياق عزم المجلس على تعزيز جهوده من أجل تحقيق المواكبة البرلمانية للدبلوماسية الملكية الرائدة، وترجمة توجيهات جلالة الملك إلى إنجازات ملموسة.

وأطلع في هذا الصدد، على أن مجلس المستشارين سيواصل، من خلال كافة مكوناته، في هذه الدورة تطلعه، عبر مبادرات وانخراط مسؤول، إلى أن يكون كمؤسسة دستورية، في مستوى الثقة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بشأن ترسيخ البعد الريادي للمملكة في محيطها الإقليمي والجهوي، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الترابية والوطنية للمملكة، وإبراز المنجزات التنموية والسياسية التي يعرفها المغرب.

ولفت إلى أن المجلس، في إطار انفتاحه على الشراكات الدولية، يعتزم تنظيم مجموعة من الملتقيات الدولية، من بينها مؤتمر الحوار البرلماني جنوب-جنوب، ومنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي الأوروبي المتوسطي الخليجي، والمنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية، والمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، في شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

من جانب آخر، سجل أن دورة أكتوبر المنصرمة تميزت ببناء نهج عمل جديد ومبتكر، وفقا لاستراتيجية العمل الجارية برسم النصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027، مبرزا أن المجلس واصل خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الاضطلاع بأدواره على مختلف واجهات العمل

البرلماني، تجسدت على مستوى التشريع ومراقبة عمل الحكومة، بمواصلة اللجان الدائمة بالمجلس دراسة والمصادقة على مشاريع النصوص المعروضة عليها، لاسيما المرتبطة بمجالات الحماية الاجتماعية، وحماية التراث، وممارسة المواظنات والمواظن للحق في الولوج إلى العدالة، وتنظيم قطاع الصيد البحري، ويتقدم أعضاء المجلس بـ 258 سؤالاً شفويًا، و373 سؤالاً كتابيًا توصل المجلس بـ 249 جوابًا كتابيًا عنها.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 16 شوال 1446 هـ الموافق لـ 15 أبريل 2025 م

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 16 شوال 1446 الموافق 15 أبريل 2025، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول للسيد رئيس المجلس، وفقا لما تحدده أحكام المادة 100 من الدستور، ومقتضيات المادتين 287 و288 من النظام الداخلي للمجلس، أولى جلساته الأسبوعية المخصصة للأسئلة للسيدات والسادة المستشارات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، مقيدة في تركيز الجهد الجماعي حول ثلاثة أبعاد، انسجاما مع الخطاب الملكي السامي الافتتاحي لأول دورة من الولاية التشريعية الحالية، وبوجود عدة رهانات تفرض مضاعفة مجهود المؤسسة البرلمانية، وتعزيز أدائها وتعاونها في مجالات الاختصاص والأداء البرلماني، خاصة على المستوى الرقابي، بما يستلزم لرفع دينامية وجاذبية جلسات الأسئلة البرلمانية بنفس سياسي يثري النقاش العمومي، من حيث جودة القضايا والمواضيع المثارة، وأهمية مراقبتها وتتبعها المجتمعي الكبرى.

وقد شملت محاور المناقشة وفقا لجدول أعمال الجلسة، مواضيع تكتسي راهنية وأهمية بالغة بالنسبة للسيدات المستشارات والسادة المستشارين والرأي العام الوطني، من قبيل مواضيع تتعلق بالماء، أبرزها نتائج المشاريع المنجزة والتدابير المتخذة لتدبير المرحلة المقبلة، وأخرى بسبل تمكين البلاد من بنيات تحتية شاملة للتراب الوطني، ومستدامة عالية الجودة وفي خدمة اقتصاد تنافسي وشامل ومنصف، وبالتفكير في محطة ثانية في آليات للترافع على التراث اللامادي المغربي وحمايته من السطو، وفي الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بالوضعية التي يعيشها الشباب المغربي، ثم التداول في خطة الحكومة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لمشروع الدولة الاجتماعية.

المحور الأول: قطاع التجهيز والماء

1 - ساق السادة المتدخلون في أول شق من المحور، تحديات يطرحها مشكل توحد السدود التي تعمق أزمة تدبير الموارد المائية في البلاد، كنتيجة طبيعية لترسب الأوحال في حقينات السدود، وسبب ضياع كميات مهمة من الموارد المائية المخزنة، وبدأت تأخذ مستويات متقدمة وتدفع إلى التنبيه إليها، وردا عن سؤالين حول الإجراءات المواكبة لمعالجة التوحد ببعض السدود للحفاظ على السعة التخزينية بعد التساقطات المطرية الأخيرة، تقدم بهما السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي).

اعتبر السيد وزير التجهيز والماء، أن إشكالية توحد السدود مطروحة بقوة في بلادنا، دفعت

الوزارة للقيام بتشخيص واقع السدود، من خلال إجراء دراسات للوقوف على حجم نسب التوحد في كل السدود، حيث مكنت من تسجيل ضياع 50 مليون متر مكعب من المياه سنويا، ومن معرفة حجم الأحوال في كل سد بالمملكة.

وأكد كذلك أن وزارته أخذت العديد من التدابير الوقائية من أبرزها توقيع اتفاقية مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات لتشجير جنابات السدود لمنع وصول التوحد لها، وأشار إلى أنه بسبب الجفاف في السنوات الأخيرة وتأثيره على السدود الصغرى تم وضع برنامج لإزالة الأحوال المتواجدة بها وهي فارغة، على أنه في حالة مباشرة إزالة الأحوال وهي ممثلة بشكل نسب، تقدر نسبة إزالة الأحوال بـ 70 درهم للمتر مكعب، لافتا أنه لتجاوز هذه الإشكالية أيضا تم تغلية السدود بنسب معينة للحفاظ على مياه الأمطار وتوسعة السعة التخزينية.

2 - أمام التساقطات المطرية والثلجية الأخيرة، وما يطرح من تساؤلات حول مدى تأثيرها الفعلي على الفرشة المائية وحقينة السدود، وما إذا كانت كافية لتخفيف أزمة الجفاف أو إنهاؤها بشكل كامل، إلى جانب النقاش المثار حول إمكانية اعتبار هذه الأمطار بداية لانفراج الأزمة المائية بالمغرب، ومراجعة التدابير المتخذة خلال الأشهر الماضية لترشيد المياه، وجوابا على سؤال محوري، عن سبل تدبير واستثمار الموارد المائية الناتجة عن التساقطات المطرية والثلجية، تقدم به السادة المستشارون أعضاء

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاي)؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسلخن).

أوضح السيد الوزير أن نسبة ملء السدود بالمملكة بلغت 49,44 في المائة، بفضل التساقطات المطرية المهمة الأخيرة، كنسبة مهمة لم يتم بلوغها منذ سنوات، مشيرا إلى أن حقينة السدود بلغت حاليا 6 ملايين و610 مليون متر مكعب، إضافة إلى السدود الجديدة، المنجزة منذ سنة 2022، والتي انتعشت بحصة مهمة بلغت 280 مليون متر مكعب.

وشرح مفصلا كيف بلغت إمدادات الأمطار والثلوج بالسدود منذ شتتير الماضي إلى غاية اليوم 3785 مليون متر مكعب، مشددا على أن حوض اللوكوس سجل منسوبا بلغ 448 مليون متر مكعب، و450 مليون متر مكعب بالنسبة للموية، ومليار و160 مليون متر مكعب بالنسبة لسبو، أما سد الوحدة، فتجاوزت الإمدادات المائية مليار متر مكعب، و580 مليون متر مكعب بالنسبة لأم الربيع، و81 مليون متر مكعب بالنسبة لتانسيفت، و139 مليون متر مكعب بالنسبة لسوس ماسة، و284 مليون متر مكعب بالنسبة لدرعة واد نون، فيما سجل كير- زيز- غريس 275 مليون متر مكعب.

كما أفاد السيد الوزير بأن المغرب انتقل من مرحلة تميزت بإجهاد مائي حاد إلى إجهاد مائي طفيف بفضل التساقطات المطرية الأخيرة، مسجلا أنها تبقى أقل بـ 25 في المائة مقارنة مع التساقطات المطرية العادية، وبأن آخر المعطيات كشفت عن تراجع الموارد المائية العادية بـ 58 في

المائة، بالرغم من التحسن المسجل على مستوى الواردات المائية بـ45 في المائة، إذ تمكن المغرب من ضمان على الأقل سنة ونصف من التزود بالماء الصالح للشرب، مشيرا إلى تجاوز التخوف الذي كان مطروحا بشأن تدبير صيف السنة الجارية بالنسبة لجميع الأحواض المائية، من غير الأقاليم الجنوبية التي تعرف وضعاً خاصاً في هذا الإطار، وأن هذه الواردات المائية ستوفر أيضاً إمدادات إضافية في عملية السقي بالنسبة للفلاحين.

وأضاف من جهة ثانية، أنه تمت مواصلة تسريع بناء محطات تحلية المياه، التي بلغت اليوم أكثر من 300 مليون متر مكعب، بفضل الجهود المبذولة سواء من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الشريف للفوسفات، وأشار إلى أن 80 في المائة من المياه الصالحة للشرب بكل من أقاليم برشيد وسطا وحد السوالم والدار البيضاء الجنوبية، تأتي من إمدادات مدينة الجديدة، بفضل توسيع محطة الجرف الأصفر، وأنه يتم تزويد مدينة آسفي بالماء عن طريق تحلية مياه البحر بنسبة مائة بالمائة.

ثم أبرز أنه بفضل الربط المائي وتحلية مياه البحر، سيتم ضمان استمرار تزويد منطقة الحوز ومراكش بالماء الصالح للشرب إلى غاية شهر ماي من سنة 2026، على غرار الربط المائي بين حوضي سبو وأبي رقراق، وأنه يتم العمل على إنجاز الطريق السيار المائي من واد لاو إلى اللوكوس ثم إلى واد أم الربيع، لتجاوز الخصائص المطروح به، مطلقاً بأن الدراسة المتعلقة بهذا المشروع ستكون جاهزة في يونيو المقبل، وبأنه سيتم بلوغ 100 مليون متر مكعب سنة 2027 و 350 مليون متر مكعب سنة 2035، للاقتصاد في الماء باستعمال هذه المياه المعالجة في المساحات الخضراء والملاعب الرياضية.

3 - ولإثارة الصعوبات الكبيرة التي تواجه صيانة الطرق في المناطق القروية والجبلية، نتيجة ضعف الإمكانيات المالية والتقنية، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالأمطار الغزيرة والانجرافات التي تؤثر على جودتها، ولوضع حد لمعاناة سكانها، سأل السيد الوزير في هذا الشق عن وضعية الطرق والمسالك بالمناطق القروية والجبلية، السادة ممثلوا فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)، والفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي).

استعرض السيد الوزير في جوابه، أبرز الأرقام والمعطيات حول المخططات الطرقية للوزارة لفك العزلة عن العالم القروي، ببرمجة 22 ألف كلم من الطرق القروية غير المصنفة وتأهيل 8000 كلم من الطرق القروية المصنفة بتكلفة 36 مليار درهم، وفقا لبرنامج تقليص الفوارق المجالية، تسهر عليه وزارة الفلاحة والتنمية القروية في إطار لجان جهوية، ولبرنامج صندوق التنمية القروية لتقليص الفوارق المنتهي سنة 2023، فضلا عن ادراج بند خاص لتنمية الطرق القروية وبناء الطرق القروية وصيانتها في الاتفاقيات والشراكات مع الجهات أو المجالس الإقليمية.

4 - وتفاعلا مع تدخلات السادة المستشارين، حول القطاعات التي تسيورها الوزارة ومنها الطرق والطرق السيارة، الماء، الموانئ والملك العمومي البحري، البناء والأشغال العمومية والأرصاد الجوية، أجاب السيد الوزير عن استفساراتهم وملاحظاتهم، مقدما مجموعة من التوضيحات والمؤشرات والبيانات، التي تبين بجلاء عمل الوزارة لتطوير القطاع وتحسين مستوى البنيات التحتية والرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، علاوة بمجموعة إشكاليات طرحها للنقاش وتعلق

بالمواضيع المختلفة الآتية:

أولاً: طالب أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني املوك)، في سؤال حول البنية الطرقية المهترئة بإقليم تنغير، السيد الوزير ومن خلاله جميع الجهات المختصة، التدخل لإتمام إنجاز الشطر الأخير المتبقى من الطريق المتواجد في النفوذ الترابي لجهة درعة -تافيالنت، ولضرورة تسريع إصلاح بعض المقاطع الطرقية الاستراتيجية، وعلى وجه الخصوص بإقليم تنغير، لفك العزلة عنها، وتمكينها من المساهمة في تسريع وتيرة وصول التنمية.

ذكر السيد الوزير في جوابه، بمبادرات استباقية للوزارة في هذا الإطار، تطبيقاً للتوجيهات الملكية، في التصدي لآثار الفيضانات، خاصة بالنسبة لإقليم تنغير، بإعطاء الانطلاقة للعديد من الأشغال بالطرق ذات البنية المتضررة بنسبة 60 %، ووضع الجسور اللازمة في هذا المجال، المؤطرة بزيارات ميدانية وبرمجة مشاريع، فضلاً عن الاتفاقية المبرمة مع الجهة، بهدف فك العزلة على الأقاليم، بداية بالطريق الإقليمية رقم 1504 ما بين بومان داس وأنيف عبر أكنيون، الممتدة على 100 كيلو متر، على جانب طرق أخرى، خاصة بالأقاليم ذات المؤهلات السياحية القوية.

ثانياً: دعا أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، بخصوص برامج تأهيل وصيانة البنيات المينائية، إلى تسريع إصلاح الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030 وربطها برؤية جهوية ومندمجة، وإعادة النظر في حكمة تدبير الموانئ، بإشراك الجهات والقطاع الخاص، وربط الاعتمادات بمؤشرات دقيقة لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي، والالتزام بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات.

قدم السيد الوزير بداية المنجزات الرئيسية في هذا الإطار، التي أطلقها جلالة الملك، بالموانئ الكبرى للناظور وغرب المتوسط، وميناء الداخلة الأطلسي، في أفق جاهزيتها سنة 2028، واستعرض إلى جانب ذلك أشغال توسعة الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، وإنشاء منطقة للترفيه بميناء الحسيمة، أيضاً المحطة الثالثة للحاويات، وورش بحري، ورصيف للسفن للسياحة، وميناء صيد جديد بميناء الدار البيضاء، إلى جانب توسعة موانئ الصويرة، طرفاية، الداخلة، وميناء الجرف الأصفر، ثم إنجاز محطات متعددة الاختصاصات بميناء أكادير، فضلاً عن إنجاز مجموعة أورش لصيانة وتجهيز سفن الصيد بالموانئ في المحمدية، أسفي، الصويرة، سيدي إفني والعيون، خاصة بعد اتفاقيات شراكة أبرمت مع وكالة التنمية الفرنسية.

ثالثاً: وخلال بسطه للسؤال الشفوي الموجه للسيد الوزير، حول خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع التجهيز، أثار السيد المستشار خالد السطحي والسيدة المستشارة السيدة لبنى علوي في إطار التعقيب الانتباه للإضراب الوطني الذي ستخوضه الأسرة التعليمية يوم الأربعاء 16 أبريل 2025، حدادا على وفاة الأستاذة هاجر والمطالبة بتنفيذ ما تبقى من اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وطالب السيد الوزير بضرورة التوصل إلى اتفاق مع النقابات القطاعية مع التذكير بمسار الحوار القطاعي بالوزارة، وتجنب ما سقطت فيه بعض القطاعات كقطاع التعليم حيث عاد التوتر والاحتقان.

زكى السيد الوزير في جوابه البعد التشاركي، المبني على التوافقات في إجراء جولات الحوار الاجتماعي بين الفرقاء الاجتماعيين والوزارة، والتي تحققت على إثرها مجموعة من الإنجازات توجهها عمل لجان التدابير الموارد في ضبط معايير الترقية، خاصة بعد قرار حذف معيار المسؤولية

والاتفاق على إعادة النظر في المذكرة الوزارية التأطيرية حول الحركة الانتقالية لموظفي الوزارة، إلى جانب معالجة إشكاليات برامج التكوين المستمر، والنهوض بالأعمال الاجتماعية من خلال الاتفاق مع وزارة الاقتصاد والمالية، وضبط معايير توزيع المساكن الإدارية، وإلى إشكالية النظام الأساسي الخاص بمستخدمي وكالة الأحواض المائية، المعروضة على النقابات لإبداء وجهة النظر قبل عرضها على وزارة الاقتصاد والمالية والسيد رئيس الحكومة، مبدية في الأخير عدم إغفاله لإشكالية الشساعة في إطار الانصاف.

رابعا: ساءل أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، السيد الوزير عن مآل البرامج المتعلقة بتأهيل الطرق والمسالك القروية، لفك العزلة عن المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز، لرصد ما يطرحه تأخر الحكومة في وتيرة الإنجاز، خاصة فيما يتعلق بالطرق والمسالك القروية، من إشكالات كبرى تعرقل تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة من المواطنين وتحد من كرامتهم، ودعوا لذات الغاية إلى تشكيل لجنة خاصة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة الإنجاز، ومعالجة كافة العراقيل الإدارية والتقنية التي تحول دون التنفيذ السريع للبرامج.

وفي معرض جوابه على سؤال حول برامج تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، ذكر السيد الوزير أن هناك عملا مكثفا يجري تنفيذه لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، المتعلقة بتأهيل المناطق التي تضررت جراء زلزال الحوز، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة، حيث تم إطلاق أشغال توسيع الطريق الوطنية رقم 7 الرابطة بين تحناوت وتارودانت، وأشار إلى أنه تقرر توسيع هذه الطريق من 4 أمتار إلى 7 أمتار، حيث بدأت الأشغال بالفعل في ثلاثة مقاطع، ومن المرتقب أن تتطلق الأشغال في المقطع الرابع خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

كما أعلن عن إطلاق برنامج أولي بقيمة 3 ملايين و100 مليون درهم، يهدف إلى تحسين مستوى الشبكة الطرقية في المناطق المتضررة، شهد الانطلاق الفعلي ل 14 مشروع، يشمل تهيئة 118 كيلومترا من الطرق و15 منشأة فنية، ويتضمن الطريق الإقليمية 2032 بإقليم شيشاوة، والطريق الجهوية 112 بإقليم تارودانت، بالإضافة إلى أربع منشآت فنية بإقليم الحوز، والطريق الوطنية رقم 23 بإقليم ورزازات، أيضا لإعطاء انطلاقة سبعة مشاريع أخرى بشراكة مع وكالة تنمية الأطلس الكبير، تشمل إنجاز منشأتين فئيتين على الطريق الوطنية رقم 7 بإقليم الحوز، وتهيئة الطريق الإقليمية 2040 بإقليم شيشاوة، والطريق الإقليمية 1730 بإقليم تارودانت، إلى جانب منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 114 بإقليم تارودانت.

خامسا: دعا أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه)، إلى تحسين الأداء اللوجستيكي داخل الموانئ المغربية، مؤكدا على ضرورة مواكبة التحولات العالمية في هذا القطاع الحيوي، لدوره في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، مشيدا بالدور الذي تضطلع به الجهات المسؤولة، وإلى التراكم الإيجابي الذي عرفته البنية المينائية في المملكة خلال السنوات الأخيرة، وخص بالذكر ميناء طنجة المتوسط بقدرة استيعابية تبلغ 10 ملايين حاوية، تبرهن أن بلادنا أصبحت ضمن الدول التي تمتلك موانئ رائدة على الصعيد الدولي، إلى جانب المشاريع المستقبلية الواعدة، مثل ميناء الناظور والميناء الأطلسي، مذكرا بالأهمية الاستراتيجية للواجهة الأطلسية، لا سيما ميناء أكادير، لارتباطها بمناطق التسريع الصناعي.

وأكد في السياق ذاته، على ضرورة اعتماد حلول رقمية متطورة لتسريع تحرك السفن، وبالتالي ضمان التنافسية وجاذبية المغرب كوجهة استثمارية، وإلى ضرورة تعزيز الربط بين الموانئ والبنيات التحتية، خاصة الطرق الوطنية والسكك الجهوية، لضمان انسيابية في حركة السلع وتعزيز التكامل بين مختلف مناطق المملكة، مستعرضا بالمناسبة أبرز التدابير المعتمدة من طرف الوزارة لتحسين الأداء اللوجستيكي بالموانئ المغربية، في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز تنافسية الموانئ والرفع من جودة الخدمات المقدمة.

سادسا: تدخل أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، في آخر سؤال مخصص للمحور، لإثارة إشكاليات تدبير الوزارة للبنية التحتية الطرقية ببلاندا، ورصد اختلالات مالية كبيرة على مستوى الجودة أو التغطية المجالية المستدامة، والمطالبة بتقديم توضيحات دقيقة بخصوص المعايير والإجراءات المعتمدة في برمجة المشاريع الطرقية، ولضمان جودة الإنجاز وتتبع الأشغال لصيانة الطرق وتوسيع الشبكة والمسالك الطرقية، التي أنجزت في إطار البرنامج الوطني الأول والثاني للطرق القروية.

حدد السيد الوزير عناصر جوابه في محاور، تمثلت أساسا في تطوير وتجويد الشبكة الطرقية وإنجاز التشبيك ما بين الأقاليم وداخل الجماعات، ببرنامج بلوغ 65% من الطرق الحسنة، تراعي العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، تعززت بتخصيص 45% من ميزانية الوزارة للصيانة الطرقية، وإدماجها في بنود الشراكة مع الجهات، وتخضع للعديد من المعايير في تحديد الأولوية والوقع الاقتصادي والاجتماعي الأقوى، بالنسبة للطرق القروية، أو السياحية، أو المؤدية للأسواق وللمدارس وللمستوصفات وغيرها، فضلا عن طرح مسار جديد لبرامج تأهيل وتطوير المؤهلات البشرية، لتتبع نجاعة العمل وإعطاء الحلول على الصعيد الإقليمي بمساعدة لجنة من الخبراء.

المحور الثاني: قطاع الشباب والثقافة والتواصل

أولا: أكد فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرباط الخمار)، في مداخلة وجهها للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، بمناسبة سؤال عن استراتيجية الوزارة في رقمنة الخدمات، أهمية رقمنة التراث الثقافي لتأمينه وحمايته من محاولات السطو والاختراق، أمام التطور التكنولوجي السريع الذي يعرفه العالم، معبرا عن اعتزاز فريقه بالإجراءات التي تقوم بها وزارة الشباب والثقافة والتواصل في هذا الصدد، مستعرضا أهم الأشواط التي قطعتها في مجال رقمنة الخدمات خاصة على مستوى القطاع الثقافي، سواء عبر رقمنة الممتلكات الثقافية ومسحها تصويريا، أو توثيقها بهدف توفير معلومات عملية وتاريخية حول الممتلكات الثقافية، أو اعتماد الأداء الإلكتروني للولوج إلى المآثر التاريخية.

من جانبه، كشف السيد الوزير أن الوزارة منخرطة في مسار التحول الرقمي للقطاع الثقافي، كخيار استراتيجي يهدف إلى توسيع قاعدة الاستفادة من الثقافة المغربية، خصوصا في صفوف الشباب، وأشار إلى أهم الإجراءات المعتمدة في هذا السياق، من قبيل رقمنة مسطرة الدعم المخصص للمشاريع الثقافية والفنية المقدمة من طرف الجمعيات، وإحداث مسطرة رقمية للحصول على «بطاقة الفنان»، إلى جانب إطلاق منصة رقمية للتسجيل في المعاهد الموسيقية، إضافة إلى إطلاق برنامج جديد للتعليم عن بعد في المجال الموسيقي، يتيح لفئات واسعة من الاستفادة من

التكوين الفني دون قيود جغرافية، وذلك في إطار تفعيل مبدأ الحقوق الثقافية للجميع، أحد أسس العدالة الثقافية المنشودة.

وفي ما يخص تثمين الموروث الثقافي وتسهيل الولوج إليه، أعلن السيد الوزير عن رقمنة تذاكر المواقع الأثرية، وإحداث مكتبة افتراضية تتيح متابعة الأحداث الثقافية الكبرى، إلى جانب التعريف بالموروث الثقافي المغربي في بعده التاريخي والرمزي، مبرزا تعزيز الوزارة لمجهوداتها في مجال حماية التراث بإطلاق أول نظام معلوماتي جغرافي خاص بالتراث المادي وغير المادي، يضم أكثر من 150 مبنى وموقعا أثريا عبر التراب الوطني، مع إتاحة الخرائط الأثرية المغربية أمام الباحثين والمهتمين، في خطوة تكنولوجية غير مسبوقة تهدف إلى توثيق وتثمين الذاكرة الجماعية المغربية.

ثانيا: بخصوص حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي وغير المادي، دعا أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، السيد الوزير إلى مضاعفة الجهود المبذولة من أجل النهوض بهذا الموروث الثقافي وحمايته، وجعله محركا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا لخلق الثروة وفرص الشغل، وأيضا على مستوى توثيق الموروث الثقافي الوطني والحفاظ عليه، ومواجهة كل التحديات والمخاطر التي تحيط به.

أوضح السيد الوزير خلال رده، أن الوزارة تضع حماية وتثمين التراث المغربي، المادي وغير المادي، في صلب أولوياتها، تنزيلا للرؤية الملكية الشاملة التي تعتبر الهوية الوطنية ركيزة استراتيجية لبناء مغرب متوازن ومتصالح مع تاريخه، مشيرا إلى أن القفطان المغربي كان في واجهة معركة ثقافية رمزية مع دولة الجزائر، التي حاولت نسبه لنفسها، قبل أن يحسم الجدل لصالح المغرب، بفضل يقظة وقوة المجتمع المدني وتدخل الدولة في الوقت المناسب، داخل أروقة منظمة اليونسكو وعبر المنابر الثقافية والسياسية، وأيضا عبر آليات قانونية دولية أخرى.

وأخبر بعمل الوزارة على توسيع نطاق الحماية، من خلال الانخراط في برامج المنظمة الدولية للملكية الفكرية، بهدف توفير الحماية القانونية اللازمة للرموز والعناصر التراثية المغربية، وحمايتها من القرصنة وضمان عدم استغلالها تجاريا أو نسبها إلى جهات أجنبية، مسجلا نجاح المغرب في تسجيل مجموعة من العناصر التراثية الأخرى ضمن قوائم «اليونيسكو»، في إطار تنفيذ التزاماته الدولية، مبرزا أن هذا التراكم في الاعتراف الدولي بالتراث المغربي هو نتاج عمل مشترك بين الدولة والمجتمع المدني والخبراء المغاربة في مجالات التراث، التاريخ، والفنون.

ثالثا: وشدد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحمانى)، في سؤال حول تعزيز التثمين المستدام للقصور والقصبات المغربية، على أهمية التثمين المستدام للقصور والقصبات المغربية، كثروة وطنية كبيرة تتقاطع في رعايتها عدة قطاعات حكومية وجماعات ترابية، وأن المسؤولية الأساسية في حمايتها القانونية تقع على عاتق الوزارة، واستشهدوا في هذا السياق ببعض القصور والقصبات التي تجسد النبوغ المغربي في تقنيات البناء والاستدامة البيئية والصحية، مشددا على أهمية التعريف بالتراث المعماري المغربي، وجدد بالمناسبة الدعوة للسيد الوزير من أجل زيارة إقليم سطات، والوقوف عن قرب على وضعية القصبات التاريخية، وعلى رأسها قصبة البروج.

كشف السيد الوزير في رده، أن الوزارة تعمل حاليا على إعداد ملف متكامل لتسجيل القصبات

التاريخية ضمن لائحة التراث الإنساني التابعة لليونسكو، في إطار الجهود الرامية إلى صون هذا الموروث الثقافي الوطني، خاصة بعد إدراج سنة 2021 مبادرة لتسجيل المخازن الجماعية ضمن التراث العالمي، يتم دعمها من خلال تنظيم ورشات عمل بمشاركة الجهات وممثلي المجتمع المدني، إلى جانب القيام بزيارات ميدانية لعدد من المناطق، خصوصا في سوس - ماسة ودرعة - تافيلالت، والتي تأثرت جزئيا بالزلازل، حيث شرعت الوزارة في ترميم المواقع والمباني التاريخية المتضررة.

ولفت إلى أن بعض القصبات والمخازن تعود ملكيتها إلى الخواص، ويتم ترميمها بشراكة بين القطاع الخاص ووزارة الثقافة، كما شدد على أن حماية هذا الموروث يتطلب انخراطا من مختلف الجهات، ما يفسر اعتماد مقاربة جهوية من خلال توقيع شراكات مع مجالس الجهات وقطاعات حكومية أخرى، خاصة وأن دور وزارة الثقافة يتركز أساسا على توفير الإطار القانوني لحماية التراث الثقافي، لتشكل محدودية الميزانية تحديا حقيقيا.

ثم أضاف بأن الوزارة عملت على جرد وتوثيق وترميم القصور والقصبات والمخازن الجماعية، باعتبارها من المعالم المتميزة للتراث المادي المغربي، إلى جانب السعي إلى تسجيلها ضمن التراث الوطني، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التي تحتضنه، وأشار في هذا الإطار إلى إنشاء سنة 1989 مركزا خاصا بمدينة ورزازات لترميم واستثمار التراث المعماري بمناطق الأطلس والمناطق المجاورة، يهتم بترميم العديد من القصبات والمخازن الجماعية، وتوثيق خصائصها المعمارية والتاريخية، وأدوارها الاجتماعية والرمزية، إضافة لإصدار مطبوعات تعريفية بهذه المعالم.

رابعا: اقترح فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين) من خلال سؤالهم حول إدماج الشباب المغربي في النمو الاقتصادي، للخروج من وضعية الشباب المقلقة، جراء معاناته من انعدام الأفق وضعف فرص الشغل وغياب بيئة حاضنة ومحفزة على المبادرة، وإصلاح منظومة التربية والتكوين بما يواكب التحولات المتسارعة في سوق الشغل، وضع سياسات حقيقية لدعم روح المقاوله والابتكار لدى الشباب، وتحفيز القطاع الخاص على إدماج الشباب، في القطاعات الواعدة كالصناعة الرقمية والاقتصاد الأخضر، ثم بإشراك الشباب في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية الموجهة إليهم، انسجاما مع مبادئ الديمقراطية التشاركية تبني على مقاربة مجالية منصفة.

وأكد السيد الوزير وهو يتفاعل مع الطروحات المقدمة، أن الحكومة تتوفر على الإرادة الحقيقية لخلق تواصل وثقة بين الشباب والمؤسسات، وأنها أطلقت مجموعة من المبادرات المتعلقة بهذه الفئة، أبرزها جواز الشباب، الذي يهم جملة من الخدمات لدى جميع القطاعات الحكومية تقريبا، واستعرض جميع السياسات التي تعمل عليها والموجهة للشباب، مضيفا أن قطاعات حكومية أخرى اجتهدت وأطلقت مشاريع مثل «فرصة»، بالإضافة إلى مشروع المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، زيادة على مشاريع عديدة أخرى.

خامسا: وعلاقة بتصنيف المباني التراثية بالمدن، ساءل فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، السيد الوزير عن الأسس والإجراءات المسطرة للمساهمة ودعم هذه المباني التراثية بالمدن لتصبح بوابة للاستثمار، وخصوصا في مدينة الدار البيضاء،

واقترحوا وضع منصة للتصنيف وتحديد المعايير رهن إشارة مختلف الفاعلين ومختلف المستثمرين، تجاوزا لكل العراقيل الإدارية.

أخبر السيد الوزير أن وزارته تعمل في إطار مبادرة ملكية لتثمين وإعادة تأهيل المدن التراثية العتيقة وترميمها وصيانتها، وكذا ضمان البرامج التنموية والمندمجة محليا وجهويا، بشراكة مع الجماعات، والتي شملت مدن فاس، مكناس، طنجة، سلا، مراكش، الصويرة، أكادير، وأيضا من خلال الحماية القانونية بالترتيب والتصنيف المتواصل للمباني التاريخية والمواقع الأثرية في قائمة التراث الوطني والعالمي، ما أفرز تصنيف عدد مهم من البنايات التراثية التاريخية كتراث وطني، وتسعة مدن كتراث عالمي، كالمساجد العتيقة بمختلف مدن المملكة.

وأضاف أيضا مبادرة إدراج الوزارة رسميا معالم يهودية، ضمن قائمة التراث الوطني، والاعتراف رسميا بهذه الأماكن كمواقع تاريخية، في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب للحفاظ على تراثه متعدد الثقافات، وتعكس الأهمية التاريخية للوجود اليهودي في المملكة. ولم يفت السيد الوزير التذكير بعمل لجنة دراسة ومعالجة الطلبات المتوصل بها لمسطرة التقييد، في مرحلة تسبق عملية التصنيف في عدد الأثر الوطني، وأيضا بمساهمة الوزارة المادية في الحفاظ وترميم مجموعة من البنايات التاريخية المتضررة ورد الاعتبار إليها.

سادسا: وحول آخر سؤال بالمحور، والمتعلق بتحسين الوعي البيئي لدى الشباب، طالب أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح) من جهتهم التدخل وفق مقاربة تشاركية لجميع مكونات المجتمع، من خلال استثمار الأدوار الأساسية والتحسيسية للتعليم في التعريف بأهمية احترام والدفاع على البيئة، والماء والطاقة، وكذلك المجتمع المدني، فضلا عن دور الشباب، وفق برامج سنوية وتأثيرية موحدة، ومعوّلا من جهة ثانية على جدية الإعلام وتأطيره المستمر والمنظم.

وتثمينا للمقترحات والمنافذ المقدمة، فصل السيد الوزير في بعض المجالات، التي تتدخل الوزارة من خلالها لتعبئة الشباب وتوعيتهم في مجال البيئة، بالانخراط في مضامين أوراش المخيمات والبرامج التي تعدها في هذا الإطار، وتأمين التكوين في مجال المؤسسات الشبابية المتصلة بالوزارة، بشراكة وتعاون مع مؤسسات محمد السادس للمحافظة على البيئة، وأطلع أيضا على أهمية الأندية المخصصة للمجال البيئي بدور الشباب الموجهة لعموم المواطنين، وبالأدوار الطلائعية التحسيسية للإعلام ولقطاع الاتصال.

المحور الثالث: قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلفة بالإدماج الاجتماعي

1 - وجوابا على سؤالين تقدم بهما أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، وأعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، عن مدى تفعيل وأجرأة المرسوم المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، بحكم حاجة هذه الفئة لاهتمام خاص من أجل تمكينهم من المشاركة في مختلف مناحي الحياة اليومية من جهة، وفي إطار يصون الكرامة ويعزز مبدأ تكافؤ الفرص من جهة أخرى، ويندرج في إطار ملاءمة التشريع المغربي مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وبروتوكولها الاختياري.

كشف السيد كاتب الدولة المكلف بالإدماج الاجتماعي، عن المراحل التي سيتطلبها إصدار بطاقة

الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ستمكن حاملها من الاستفادة من الخدمات المخصصة لهم، وعن عمل الحكومة لاستكمال التحضيرات التقنية لتفعيل هذا المرسوم بعد صدور المرسوم المتعلق بمنح بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، وشدد على أن البطاقة المذكورة ستكون المرجع القانوني الوحيد الذي يعترف بمقتضاه بصفة إعاقة للشخص المعني بالأمر، ما يخوله عددا من الحقوق، من خلال الاشتغال على أجرته بتحضير القرار الوزاري الذي يحدد معايير تقييم الإعاقة بمعية وزارة الصحة، المحال على الأمانة العامة للحكومة في انتظار نشره بالجريدة الرسمية، مع القرار المتعلق بتحديد شكل بطاقة الإعاقة.

وأشار إلى أنه في تقييم الإعاقة، تجاوزا في الاعتماد فقط على تقرير طبي، فإنه سيتم بناء على محددتي التقرير الطبي المفصل حسب المعايير التي وضعها القرار الوزاري، والتقرير الاجتماعي الكاشف مدى قدرة الشخص على ممارسة المشاركة الاجتماعية بدون حواجز، فضلا عن إعداد منصة إلكترونية لاستقبال طلبات الحصول على بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، لتسهيل الإجراءات على المواطنين المعنيين، عززها إطلاق تجربة نموذجية في هذا الإطار بعمالة الرباط قبل تعميمها على كافة التراب الوطني.

2 - بمناسبة السؤال الأخير في جدول أشغال الجلسة، الذي تقدمت به السيدة المستشارة فاطمة الحساني عن تحسين تـمدرس التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة في العالم القروي، وخلال تعقيب لها، سلطت الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، مؤكدة أن هذه الفئة تحظى بعناية خاصة، خصوصا في العالم القروي، من خلال مشاريع وبرامج شراكة مع الجماعات الترابية، تروم تحسين الولوجيات وتيسير إدماجهم في منظومة التربية والتكوين، وسجلت استنادا على المعطيات والمؤشرات المتضمنة في تقرير مجموعة العمل المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وجود اختلالات على مستوى العدالة المجالية والفئوية، ودعت إلى تفعيل توصياتها.

في أفق تحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي في النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة في العالم القروي وتحسين ظروف تدرسها، كشف السيد كاتب الدولة ما سجلته الوزارة من نسب مضاعفة في السنوات الثلاث الأخيرة، بحوالي 8000 مستفيد من برنامج دعم التمرس وتحسينه في الوسط القروي، ومن خلال البرنامج الوطني لتحسين تدرس الأطفال في وضعية إعاقة ب 27.648 مستفيد، من مجموع 29 % من المستفيدين على المستوى الوطني، في مراعاة تامة للخصوصيات البنيوية للبادية، بما صاحبه من دعم الجمعيات العاملة في هذا المجال يفوق 64 مليون درهم.

وعبر السيد كاتب الدولة، في مرحلة ثانية، عن استعداداته للتفاعل مع اشغال اللجنة ومناقشة توصياتها ومخرجاتها والعمل على تفعيلها، مشيرا بالمناسبة إلى نتائج برنامج التربية الدامجة بمشاركة قطاعات وزارية أخرى، إذ بلغ سنة 2024 عدد المنخرطين 64.000، وللدور الذي تقوم به، في العالم القروي وفي هذا المجال، وزارة الصحة عبر المراكز الصحية، وايضا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومؤسسة محمد السادس للأشخاص في وضعية إعاقة.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 23 شوال 1446 هـ الموافق ل 22 أبريل 2025م

خصص مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية للأسئلة الشفهية، يوم الثلاثاء 23 شوال 1446 هـ الموافق ل 22 أبريل 2025م، برئاسة السيد المستشار والنائب الرابع للرئيس، لحسن حداد، والسيد المستشار محمد رضى الحميني، أميناً، لمساءلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وكتابة الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتداول في الأسئلة المبرمجة بجدول أعمال الجلسة، استأثر فيه أول محاوره بالحصة الأوفر، بـ 12 سؤال من أصل 23 سؤالاً.

المحور الأول: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

وعيا برهانات قطاع التعليم العالي، وبأهمية العمل على معالجة مختلف الإشكاليات التي يعاني منها، من أجل بناء جامعة مغربية دامجة ومنسجمة مع الإصلاحات الوطنية، ومع التوجيهات الملكية السامية، وكذلك في سياق مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المندرجة ضمن توجهات وأولويات المخطط الوطني لتسريع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، و النهوض بها بما يتماشى مع تحديات الثورة الرقمية والتكنولوجيات الحديثة، إلى جانب التحولات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية على الصعيد العالمي والمحلي.

بمناسبة إطلاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في مستهل الشهر الجاري بمدينة بنجرير، البرنامج الوطني لدعم البحث التنموي والابتكار، للفترة الممتدة ما بين 2025 و 2028، في إطار شراكة استراتيجية مع مجموعة المجمع الشريف للفوسفاط، تروم جعل البحث العلمي والابتكار رافعتين أساسيتين للتنمية الوطنية، يهدف إلى دعم التميز العلمي في مجالات استراتيجية مثل الماء، الفوسفاط، الصحة، الأمن الغذائي، الطاقات المتجددة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كما يسعى إلى تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وتكوين جيل جديد من الباحثين القادرين على رفع تحديات المستقبل، بمقاربة تشاركية تشمل أيضاً المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، ستساهم بخبرتها وبنيتها التحتية المتطورة في تسريع تحقيق الأثر الإيجابي للبرنامج.

وعن مدى انخراط مؤسسات التعليم العالي في برنامج الدعم الوطني للبحث العلمي والابتكار 2025-2028، لتوحيد توجه إصلاحي واعد يفتح الباب أمام تحولات أعمق وأكثر تأثيراً، ولتمكين هذا الزخم الاستراتيجي من تحقيق كامل إمكاناته، وترجمتها إلى قيمة مضافة مستدامة وملموسة على أرض الواقع، سأل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في الشق الأول من المحور، من خلال أربعة أسئلة في إطار وحدة الموضوع، السادة المستشارون أعضاء

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السبيبة).

وفي خطوة تهدف إلى إعادة رسم ملامح البحث العلمي بالمغرب، أعلن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بمناسبة جوابه، عن تخصيص مليار درهم لبرنامج الدعم الوطني للبحث العلمي والابتكار للفترة الممتدة بين 2025 و2028، كقنلة تعكس تحولا جذريا في أساليب تمويل البحث العلمي، مؤكدا أنه يمثل ضعف ما تم اعتماده خلال العقود الخمسة الماضية.

وأضاف أن البرنامج يقوم على شراكة استراتيجية، مع المكتب الشريف للفوسفات، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، لتعزيز فرص الاستمرارية والتطوير، والسماح للباحثين بإعادة تقديم مشاريعهم وتحسينها حتى بعد فترات توقف، في إطار دينامية بحثية مستدامة.

ولم يغفل البرنامج وفقه، البعد الترابي والعدالة المجالية، حيث أكد أن التصميم يأخذ بعين الاعتبار التمييز الإيجابي لفائدة الجهات المهمشة، انسجاما مع مبادئ الجهوية المتقدمة والتوجيهات الملكية، وتجاوز الدعم على الجامعات العريقة ليشمل المؤسسات الناشئة، لخلق بيئة بحثية متوازنة وطنيا.

وأفاد كذلك بأن البرنامج خصص، لأول مرة، غلafa ماليا بقيمة 200 مليون درهم، لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وتشجيع ميكانيزمات محددة لاستقطاب الأدمغة المغربية العاملة في الخارج، من أجل المساهمة في تطوير البحث العلمي بالمغرب داخل المؤسسات الجامعية ومراكز البحث الوطنية، بما يعزز دينامية الابتكار ويساهم في نقل الخبرات والمعارف، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعبئة الكفاءات الوطنية عبر العالم.

أيضا أطلع على أن البرنامج يندرج ضمن الرؤية الاستراتيجية 2030-2015، وكذا في إطار تنزيل مقتضيات القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتنفيذا للبرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، في توجه استراتيجي يهدف إلى الارتقاء بالبحث العلمي الموجه نحو الأولويات الوطنية، ويدعم التميز والابتكار في ميادين ذات أثر تنموي مباشر، لاسيما في مجالات الماء والصحة والأمن الغذائي والطاقات المتجددة والفوسفات والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثم أضاف السيد الوزير أنه من أجل ضمان انخراط فعلي وشامل لمؤسسات التعليم العالي، قامت الوزارة بوضع عدد من التدابير المواكبة، من ضمنها فتح باب المشاركة أمام مختلف مكونات منظومة البحث والابتكار، من جامعات ومؤسسات عمومية وخاصة.

وطالب أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، السيد الوزير، من خلال سؤالهم حول الخصائص في الموارد البشرية بالمؤسسات الجامعية، من جهة، باتخاذ إجراءات لسد هذا الخصاص، الذي تفاقم بفعل تزايد الإقبال على التعليم الجامعي، مقابل ضعف حكومي في مواكبة هذا المد من الموارد البشرية والإدارية والبيداغوجية، بما يتلاءم مع متطلبات الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، ومن جهة ثانية، دعوا إلى تحسين شروط العمل، والتحفيز المهني لجذب الكفاءات المهنية الشابة التي باتت تفضل القطاع الخاص والهجرة إلى الخارج.

وفي رده على سؤال السيدة المستشارة، لم ينف السيد الوزير عدم بلوغ نسبة التأطير البيداغوجي والإداري المعايير الدولية، وأخبر بأن وزارته أقدمت على الاستعانة بـ 1200 من الدكاترة المؤطرين منذ السنة الماضية، في إنجاز أكثر من مائة ألف ساعة، بما يعادل رفع عدد الأساتذة بالجامعات

إلى 500 أستاذ، للمضي بتدرج حتى الوصول إلى نسب التأطير المعمول بها على المستوى الدولي، إلى جانب مجهودات تقوم بها الوزارة والحكومة باستمرار، من خلال الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لوزارة التعليم العالي قبل عام 2021، أسفرت آنذاك عن 1800، مقارنة مع فترات ماضية لم يصل فيها العدد إلى ألف.

وذكر أن نسبة التأطير البيداغوجي وإن لم تتحسن تشهد ارتفاعاً بمعدل 63 طالبا على المستوى الوطني، خاصة بالمؤسسات ذات الولوج المحدود كمدارس الهندسة، إذ يقترب معدل التأطير البيداغوجي فيها من المعدل الدولي ببلوغ 23 طالب، فيما وصل المعدل بالنسبة إلى المؤسسات ذات الولوج المفتوح إلى 198 طالبا.

وشدد كذلك السيد الوزير على أهمية اعتماد أنماط جديدة في التدريس، من بينها التعليم عن بعد، وتوفير الموارد الرقمية والبيداغوجية، مشيرا إلى أن مجموعة من الحقول المعرفية لا تتطلب بالضرورة حضورا وتأطيرا مباشرا، ودعا الحكومة والمجتمع والشركاء بمعية الوزارة، إلى مضاعفة الجهود لمواكبة التحولات، اعتبارا لما يفرضه الذكاء الاصطناعي من إعادة النظر في أنماط التعلم على مستوى الجامعة.

في سؤال آخر موضوعه التأخر في ترقية أساتذة التعليم العالي، دعا السيد المستشار محمد حنين، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى ضرورة إعادة النظر في منظومة ترقية أساتذة التعليم العالي، معتبرا أن الوضع الحالي لم يعد ينسجم مع حجم الأعباء والمسؤوليات التي يتحملها هؤلاء الأساتذة في مجالات البحث العلمي، التدريس، والتأطير الأكاديمي، وأنه لبلورة حلول واقعية ومستدامة، تتطلب المعالجة الجذرية لهذه الإشكالية مقارنة تشاركية وشفافة، مشددا على ضرورة الالتفات إلى الإشكاليات الإدارية التي تعرقل الاندماج الأكاديمي لحاملي الدكتوراه باللغة الفرنسية، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالأقدمية الاعتبارية.

وذكر السيد المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا، من نفس الفريق، في تعقيب ثاني، بالأدوار الطلائعية للجامعة في التعريف والدفاع على قضيتنا الوطنية، مستشهدا بلقاء تحسيسي حضره، واحتضنته جامعة القاضي عياض بشراكة مع المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، حول تمكين الطلبة من آليات الترافع عن القضية الوطنية، وتجنيد جميع القوى الحية في البلاد للدفاع عنها.

وتجاوبا مع هذه الأسئلة المباشرة بخصوص التأخر في ترقية أساتذة التعليم العالي بالمغرب، أكد السيد الوزير على الأهمية الكبيرة التي توليها الوزارة لهذا الموضوع، وكيف تمر الترقية من مجموعة من المراحل، بدءا باللجان العلمية على مستوى المؤسسات الجامعية، ثم اللجان الثنائية وانتهاء بالوزارة، معلنا خياره التأخر في المساطر من أجل تعميم الفائدة والمصلحة، وفيما يرتبط بملف ترقية الأساتذة، أوضح أن الوزارة تعمل بتريث على معالجة ملفات سنة 2023 وأنها في المراحل النهائية، وذلك لتعميم الاستفادة من المادة 9 من المرسوم الصادر في 26 دجنبر 2024.

ولنقل معاناة الطلبة بعد نتائج امتحانات البكالوريا، جراء اعتماد عتبة القبول بالمدارس والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود، لضعف البنيات التحتية الجامعية المناسبة لاحتضان الكفاءات الباحثة عن المعرفة، وجه أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي/

والمستشار السيد المختار صواب في التعقيب)، سؤالا إلى السيد الوزير حول عتبة الولوج إلى المدارس والمعاهد العليا ذات الاستقطاب المحدود، مستفسرين عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه الإشكالية، وإبراز الحاجة إلى نظام تقييم شمولي، يراعي المسار الدراسي بأكمله، ويعتمد اختبارات قبول موضوعية، والدعوة إلى الاستثمار في المؤسسات التعليمية لضمان تكافؤ الفرص.

ضمن جوابه، كشف السيد الوزير عن وجود نقاش جاد مع شبكة عمداء كليات الطب والصيدلة، من أجل تخفيض عتبة الولوج إلى 12 نقطة هذه السنة، بعدما كانت في حدود 14,85 نقطة، وانخفضت إلى 12 نقطة في حدود سنة 2023، قبل أن ترتفع خلال السنة الماضية إلى 13 نقطة، موضحا أن معدلات الولوج إلى مؤسسات الاستقطاب المحدود كانت أكبر فيما مضى، وكانت المقاعد أيضا ضمن هذه المؤسسات محدودة في 20 ألفا، في حين تصل اليوم إلى 60 ألفا، وأكد بأنه يتم العمل على التقليل من عبء هذه العتبة، مع الرفع من عدد الكليات والطلبة كذلك، إذ أصبحنا نتوفر على سبيل المثال، على كليات بالعيون وبني ملال والجديدة والراشيدية بالنسبة للطب، والأمر نفسه ينطبق على مدارس المهندسين والتسيير.

أيضا نبه السيد المستشار عبد القادر الكيحل، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في سؤال وجهه للسيد الوزير، إلى مشكل ارتفاع رسوم التسجيل بأسلاك الماستر بالجامعات المغربية بالنسبة للموظفين، وتفاوتها ومشروعيتها في الجامعة المغربية، مستغربا وصول بعض الرسوم المفروضة إلى 25 أو 30 ألف درهم، فضلا عن وجود منطق المحاباة، وفقه، لدى جامعات بعينها، داعيا لنوع من التعاقد بين المؤسسات العمومية والقطاعات العمومية والجامعة.

في ذات السياق، أفاد السيد الوزير مجيبا، بأنه لا عودة إلى موضوع مجانية الولوج إلى سلك الماستر بالنسبة للموظفين، موردا أن الجامعات المغربية وبحكم الاستقلالية التي تتمتع بها، وعن طريق مجالسها الإدارية، تحاول الجواب عن إكراهات الموظفين والأطر أو المستخدمين الذين لا يتوفرون على التوقيت الميسر للتحصيل، موضحا أنه على الموظف الذي لا يريد تأدية الرسوم المفروضة من قبل الجامعة، التسجيل رفقة الطلبة في التوقيت العادي، إذ تم إدخال العنصر الخاص بالتوقيت الميسر ضمن القانون المنظم للتعليم العالي، الذي يظل اليوم في مراحل الأخيرة على مستوى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وعلاقة بتعميم الجامعات على الصعيد الوطني، لفت السيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار لحسن نازهي، الانتباه لما تكرسه الخريطة الجامعية من فوارق مجالية واجتماعية، بحرمان عدد من الجهات والأقاليم من مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي حرمان فئة مهمة من الشباب من استكمال مسارهم الأكاديمي، وتعطيل طاقات هذه المناطق وحرمانها من فرص التنمية، وطالب باستحضار مبدأ الإنصاف المجالي، مع الحرص على جودة وتكييف التكوينات مع خصوصيات كل جهة وسوق الشغل.

أطّر السيد الوزير رده وأحاطه من جوانبه الاستراتيجية والقانونية، مستندا في ذلك على الدستور، والقانون الإطار، والرؤية الاستراتيجية 2030-2015، ثم مشروع الجهوية الموسعة والنموذج التنموي، إلى جانب البرنامج الحكومي 2021-2026، وكشف عن انشغال الوزارة بتطوير العرض التربوي،

والرفع من جودة التعليم العالي وتعميم الجامعات في مختلف جهات المملكة، وإعدادها لهذه الغاية الوثيقة المؤطرة لهيكله عرض البحث العلمي.

من جانبه، وعلاقة بدعم البحث العلمي والابتكار ببلادنا، سلط السيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، عبد الكريم شهيد، الضوء على العراقيل التي لا زالت تواجه تنفيذ عدد من البرامج الطموحة التي أطلقتها الحكومة لدعم الشباب الباحثين، واستفسر عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم البحث العلمي والابتكار ببلادنا، وسبل تعميمه على كافة الشباب الباحثين في شتى المجالات، ومدى تبني تدابير مواكبة لتشجيع وتطوير الذكاء الاصطناعي، وبيئة قانونية تعليمية ومؤسسية تحفز على الاستثمار في هذا القطاع.

أظهر السيد الوزير استعداده لتعميق النقاش في الموضوع، لاسيما على مستوى اللجنة المعنية بمجلس المستشارين، وشرح الرابطة الجدلية بين التنافس على الابتكار والبحث العلمي، ومجموعة التدابير المسطرة في هذا الإطار، لتأمين تحول كبير في منظومة البحث العلمي، بدعم من المكتب الشريف للفوسفات وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، من خلال اتفاقيات تطبيقية وقعتها مع الوزارة ومع المركز الوطني للبحث العلمي، في مجالات ثلاث، لتجاوز المشاكل التي يطرحها الجانب المادي، وتدابير أخرى مع الشركاء الاجتماعيين الممثلين بالأساتذة وبالموظفين، ومع هياكل الجامعات والمؤسسات، لإتاحة فرص أكثر لإنجاح الورش، وأيضا بمساندة القطاع الخاص و السوسيو اقتصادي، على جميع المستويات، بما فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وارتباطا بإشكاليات منح البحث العلمي وتشجيعه، المتصلة بمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، تتجسد في هزالتها والتعقيدات الادارية في التعامل وتديير الملف، فضلا عن تأخير صرفها، تدخل أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)، للسؤال عن خطة الوزارة للرفع من قيمة المنح الجامعية.

طرح السيد الوزير في رده، مجموعة من البرامج المخصصة لتمويل البحث العلمي، إضافة إلى منحة دعم الباحثين المتميزين في مرحلة الدكتوراه، للطلبة الغير الموظفين، بقيمة 12.300 درهم سنويا، وكذلك منح الطلبة المؤطرين، بقيمة 7000 درهم شهريا، فضلا عن 125 منحة سنوية تمنحها وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة، بشراكة مع الوزارة، ليلبلغ مجموعها 1125 منحة، بحساب المنح غير العادية.

كذلك أخبر السيد الوزير بما تقوم به الوزارة، لتيسير مساطر اعتماد المختبرات، في إطار برامج البحث الممولة على الصعيد الوطني أو الدولي، وتطوير استراتيجية الجامعات في تمويل البحث العلمي، تتنوع مصادره بين القطاع الخاص وبين الشراكات ومن مشاريع البحث، بدعم ومواكبة الوزارة، وعبر التعاقد في إطار القانون المختص.

في آخر سؤال موجه للقطاع، حول تعميم المنح الجامعية على الطلبة المنحدرين من عائلات معوزة وفقيرة، طالب السيد المستشار يحفظه بنمبارك، عن الفريق الحركي، الحكومة بالرفع من قيمة المنحة المخصصة للطلبة، الجدد هزيلة، وصرفها شهريا بدل كل ثلاث أشهر، مثيرا واقع أن مجمل المنوحيين ينحدرون من أسر فقيرة، والغلاء غير المسبوق في كل شيء، وخلص إلى الإعراب عن أمله في أن تعيد الحكومة حساباتها في حق الطلبة وأن تبادر إلى الرفع من المنحة.

أعلن السيد الوزير في معرض رده، أن الوزارة ستعمل على دراسة إمكانية صرف منحة التعليم العالي للطلبة بشكل شهري بدل الصيغة المعتمدة حاليا، وبأن عدد المنح السنوية يتم تحديده بموجب قرار مشترك بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي، في حدود الاعتمادات المالية المخولة، وسجل أن الوزارة تعتمد في دراسة طلبات المنح على السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره المعيار الوطني الوحيد المعتمد لضمان تكافؤ الفرص والمساواة.

وفيما يخص السنة الجامعية الجارية، أفاد بأنه تمت الاستجابة لـ 174 ألف طلب منحة من أصل 187 ألف طلب، تم إيداعها داخل الآجال القانونية، أي بنسبة استجابة بلغت 93 في المائة كمعدل وطني، لافتا إلى أنه تمت تلبية جميع الطلبات في 15 عمالة وإقليم، بينما تجاوزت نسبة الاستجابة 90 في المائة في 62 عمالة وإقليم، وبلغت ما بين 80 و90 في المائة في 15 عمالة أخرى، في حين سجلت خمس عمالات فقط نسبة تقل عن 80 في المائة.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل، من خلال المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية، على صرف المنح لفائدة الطلبة والطالبات الحاصلين على صفة ممنوح، الذين يتابعون دراستهم بإحدى مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يتعلق بالإكراهات المرتبطة بمحدودية الميزانية، شدد السيد الوزير على ضرورة العمل على ابتكار حلول جديدة ومستدامة، من خلال شراكات مع القطاع الخاص، والجماعات الترابية، وممثلي الأمة، من أجل تعميم المنحة والرفع من قيمتها المالية.

المحور الثاني الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

بمناسبة طرحهم سؤالاً محوريا، يتعلق بتكوين وتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني، توقف السادة المستشارون المتدخلون عند الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في دعم التنمية ببلادنا وزرع قيم الوطنية والدفاع عن وحدة بلادنا، وكشريك في الديمقراطية وصناعة القرارات، وإسهامه الكبير في بناء الدولة الاجتماعية، من خلال الخدمات التي يقدمها للمجتمع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الصحية، عبر ترسيخ ثقافة التطوع، انطلاقا من الأدوار الدستورية المنوطة بالجمعيات، في جملة دفوعات ومقترحات ساقها للنقاش أمام الجلسة العامة، السادة ممثلوا

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر).

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط).

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد علي الفيلاي).

رد عليها السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، معتبرا أن تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني مدخل أساسي للنهوض بأدوارها، وأنه بشأن تكوين وتنمية قدرات الجمعيات ورقمنة العمل الجمعوي، تقوم هذه الجمعيات بعمل جبار إلى جانب الدولة والمؤسسات المنتخبة في مختلف مناحي الحياة العامة، مما يستدعي اهتمام الحكومة الكبير لمواكبة التحولات العالمية في التنمية المستدامة.

وأوضح أن الوزارة أطلقت استراتيجية «نسيج» (2022-2026) لرفع القدرات التنظيمية والهيكلية للجمعيات، لتكون شريكا أساسيا في التنمية، مشيرا إلى برنامج تقوية القدرات التديرية والمؤسسية، الذي انطلق كمرحلة أولى في جهة فاس-مكناس يوم 14 يونيو 2023، حيث نُظمت ثمانى دورات تكوينية و22 زيارة ميدانية لدعم الجمعيات المستفيدة، إلى جانب تكوين 24 فاعلا جمعويا لتشكيل قطب الكفاءة الجمعوية.

وأخبر أيضا أن البرنامج ساهم في تكوين أكثر من 350 جمعية محلية و1000 فاعل جمعوي، ويجري الإعداد لتوسيعه إلى جهات طنجة-تطوان-الحسيمة، مراكش-آسفي وسوس-ماسة، مع خطط لتعميمه على باقي الجهات قريبا، مؤكدا أن الاستراتيجية تعالج إشكاليات التمويل والتشغيل الجمعوي، مع تعزيز حضور الجمعيات إعلاميا، رغم محدودية الإمكانيات، لتكون شريكا أساسيا في التنمية المنشودة.

وفي سياق متصل، تحدث السيد كاتب الدولة عن برنامج تطوير التكوين المهني الأساسي والمستمر بالشراكة مع مكتب التكوين المهني، موردا أنه تم فتح باب الترشيح للجمعيات للاستفادة من تكوينات في التسيير الإداري والمالي اعتبارا من السنة الدراسية 2024-2025، إلى جانب إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التكوين، مع تخصيص شعب للرقمنة في الرباط والدار البيضاء، والإدارة في طنجة وأكادير، بهدف التعميم الوطني.

وأطلع على إطلاق الوزارة البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، ودعم 95 جمعية لتنظيم دورات تكوينية لتعزيز القدرات الرقمية والمشاركة المواطنة عبر الديمقراطية التشاركية، ومنصة «société civile.ma» الوطنية، التي توفر شبكا رقميا وحيدا للجمعيات، يتيح الاطلاع على النصوص القانونية وتطبيقات التدير الداخلي مجانا، إلى جانب مركز اتصال ومواكبة يقدم المعلومات والدعم للجمعيات، وختم مذكرا بريادة المغرب في هذا المجال.

وأشاد السيد المستشار المصطفى الدحماني، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بالمجهودات التي تبذلها الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، في إطار تنفيذ استراتيجية «نسيج» الموجهة لدعم وتقوية النسيج الجمعوي بالمغرب، وأكد في سؤاله بخصوص رقمنة العمل الجمعوي، على أن تمكين الجمعيات من أدوات التحول الرقمي أصبح ضرورة ملحة، داعيا إلى الاشتغال على تنزيل التشريعات المرتبطة برقمنة مساطر تأسيس وتجديد مكاتب الجمعيات، والانخراط لإنجاح هذا الورش الوطني في إطار مقاربة تشاركية ديمقراطية، كما لم يفته التنبيه إلى ضرورة التحسيس بالمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي، ووضع تدابير احترازية لضمان أمن المعلومات والمعطيات الرقمية في سياق التحول المنشود.

وعدد السيد كاتب الدولة في جوابه، الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لأجل تسريع رقمنة جمعيات المجتمع المدني، من خلال مجموعة من الإمكانيات الخاصة بالرقمنة، وضعت رهن إشارة هذه الجمعيات، ومن ضمنها البوابة الرقمية société civile.ma، الشباك الوحيد لجمعيات المجتمع المدن، معرجا على ذكر التطبيقات التي توضح كيفية إعداد البرامج والانخراطات، إلى غيرها من الخدمات المجانية الموضوعة لخدمة هذه الجمعيات، وتحدث كذلك عن إدماج الشق المتعلق بالتكوين المهني في مهن الذكاء الاصطناعي والمهن المتعلقة بالرقمنة، بما يتناسب وتحديات البلاد

المقبلة، المعزز بعمل الوزارة مع مكتب التكوين المهني على إعداد شعب متخصصة في التكوين الرقمي، والحرص على الاستثمار في بوابة التكوين عن بعد.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تفاعل السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع مجموعة إشكاليات تصب في مواكبة القطاعين لجهود الإشعاع الدولي والقاري للمملكة وتنوع تراثها، والوعي بهذا الرهان، من خلال تبني طموحات جديدة لتطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية، ترتكز على تثمين القطاع وتسريع تحوله إلى قطاع أكثر هيكلية وتنافسية، وإيجاد حلول مناسبة للأسباب التي تعيق الحفاظ على هذا الموروث الثقافي والتراثي الذي يعتبر موردا اقتصاديا مهما للمملكة.

وتدخل أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفي العلوي الاسماعيلي)، في أول سؤال موجه بالمحور، حول تعزيز دور غرف الصناعة التقليدية، للدعوة إلى تعزيز دور غرف الصناعة التقليدية لتكون شريكا أساسيا ومحوريا في سن وتنفيذ برامج التنمية لقطاع الصناعة التقليدية، مذكرين بأهمية تسريع إخراج بطاقة الصانع التقليدي، والأخذ بعين الاعتبار مقترحات تجويد مشاريع القوانين الرامية لتطوير الصناعة التقليدية، ومعالجة مشكلة تأخر تحويلات المبالغ المخصصة لمعارض الصناعة التقليدية الموجهة لهذه الغرف.

أكد السيد كاتب الدولة، في رده، أن غرف الصناعة التقليدية تعتبر فاعلا محوريا وشريكا استراتيجيا في تنزيل مختلف البرامج التنموية الموجهة للقطاع، وأنه تم في إطار هذا التوجه، توقيع اتفاقية إطار مع وزارة الاقتصاد والمالية، ومؤسسة دار الصانع، وجامعة غرف الصناعة التقليدية والغرف الجهوية، لتنفيذ عقد برنامج مشترك يهدف إلى دعم ومواكبة الغرف عبر برامج متنوعة، تشمل المراجعة للنظام الأساسي الخاص بالغرف، وتأطير الصانع وهيكلتهم داخل هيئات مهنية، ورقمنة الغرف وإحداث بطاقة مهنية جديدة، ثم تأهيل البنيات التحتية، وتأهيل الصانع عبر التكوين المستمر وتطوير المهارات، إلى جانب تجويد المنتجات والخدمات الحرفية، ودعم التسويق وإنعاش المنتجات على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي سؤالين جمعتهما وحدة الموضوع، حول تمكين الصانع التقليديين من البطاقة المهنية، ثمن السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل)، وأعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، جهود كتابة الدولة التي تظهر التغيرات الإيجابية التي شهدتها القطاع في الآونة الأخيرة، مؤكدين أن البطاقة المهنية هي أداة أساسية لتكريس حقوق الصانع التقليديين وفتح آفاق جديدة أمامهم، سواء على مستوى التمويل، الحماية الاجتماعية، أو المشاركة في المعارض الوطنية والدولية الخاصة بالصناعة التقليدية، وبأن تفعيل هذه البطاقة بشكل فعلي وناجع، يؤمن التمكين الاقتصادي والاجتماعي لفئة واسعة من المهنيين الذين يشتغلون في ظروف صعبة.

وأخبر السيد كاتب الدولة من جهته، بإعداد الوزارة ما مجموعه 300 ألف بطاقة مهنية لفائدة الصانع التقليديين، وهي جاهزة للتوزيع خلال الأيام المقبلة من طرف رؤساء غرف الصناعة التقليدية عبر مختلف جهات المملكة، في مبادرة تدرج في إطار تفعيل القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، مشيرا إلى أن البطاقة المهنية، لا تمثل مجرد وثيقة إدارية، بل

ستشكل رافعة حقيقية لتمكين الصانع التقليدي من عدد من الامتيازات والخدمات ذات الطابع الاجتماعي والمهني، من قبيل المشاركة في المعارض الوطنية والدولية، في أفق تعزيزها بامتيازات في مجال النقل والسكن.

وأضاف أن عدد المسجلين في السجل الوطني للصناعة التقليدية يبلغ حاليا نحو 420 ألف صانع، في حين يقدر عدد العاملين بالقطاع ما يفوق 2.5 مليون شخص، مما يتطلب مزيدا من التحفيز لتشجيع الفاعلين غير المسجلين على الانخراط في هذا الورش.

وفي هذا السياق، أعلن عن توقيع اتفاقيات شراكة مع مؤسسات بنكية، ومؤسسات لتحويل الأموال، وشركات وطنية، بهدف تمكين الصانع التقليدي من الحصول على قروض بنسب تفضيلية، وتجهيزهم بوسائل التسويق والدفع الإلكتروني، تماشيا مع التحولات الرقمية والطلب المتزايد على الأداء الإلكتروني، في ظل الإقبال السياحي الذي يعرفه المغرب.

وأكد أيضا أن التأهيل الرقمي للصانع التقليديين سيمكنهم من تسويق منتجاتهم وتصديرها بأسعار تفضيلية، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشركات الشريكة في إطار هذه الدينامية الجديدة، ودعا بالمناسبة الصانع التقليديين إلى التسجيل في السجل الوطني الإلكتروني، عبر التوجه إلى غرف الصناعة التقليدية، مشيرا إلى أن المسطرة مبسطة وميسرة بشكل كبير، ما من شأنه أن يساهم في هيكلة وتنظيم القطاع بشكل فعال.

شدد السيد المستشار حسن شمس، عن فريق الأصالة والمعاصرة، بخصوص رقمنة قطاع الصناعة التقليدية، على ضرورة مراعاة التفاوتات المجالية والذاتية في مسار تنزيل ورش الرقمنة بقطاع الصناعة التقليدية، ونوه بالعمل المشترك مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الذي توج الأسبوع المنصرم بتوقيع اتفاقية مهمة تهدف إلى تسريع رقمنة قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز ولوج الحرفيين إلى الخدمات الإدارية الرقمية، من خلال إنشاء منصة وطنية موحدة، وأبرز الفرص المتاحة على مستوى التكنولوجيا الرقمية لتطوير منتجاتهم وتسويقها بطريقة فعالة وسريعة، داعيا للعمل على مواكبة التعاونيات والصانع التقليديين في المناطق الجبلية والقروية بشكل أكبر ومستمر، للانخراط في مسلسل الرقمنة كعنصر جديد على الحرفيين، لاسيما بالمناطق النائية.

وكشف السيد كاتب الدولة خلال جوابه، وضع خطة شاملة لتنزيل التحول الرقمي داخل القطاع، انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030»، وسعيا نحو إدارة أكثر فعالية وانفتاحا على الحرفيين والمقاولات التقليدية، تقوم على أربع محاور رئيسية، أولها تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال تطوير الشبكات، وتعميم ربط المصالح الإدارية بالإنترنت العالي السرعة، وتكوين الموارد البشرية، واعتماد أنظمة ذكية لتتبع البنيات التحتية والصادرات.

أما المحور الثاني، فيتعلق برقمنة الخدمات المقدمة للصانع التقليديين، حيث تم إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي يضم أزيد من 422.000 مسجل، إلى جانب منصات رقمية مبتكرة مثل، منصة Artisanat Academy للتكوين عن بعد، ومنصة E-Artisanat لتبسيط المساطر، وتطبيق Artisanat Mobile قيد التطوير، وأيضا نظام الذكاء الاصطناعي Artisanat Bot لتحسين خدمات الاستقبال الرقمي.

وفي إطار تعزيز السيادة الرقمية، أطلع عن اعتماد كتابة الدولة على سحابة سيادية مغربية لتأمين

البيانات وضمن استمرارية الخدمة وحماية خصوصية الحرفيين، مبرزاً أن المحور الرابع يرتبط برفع من القدرات التسويقية، من خلال اتفاقيات مع منصات رقمية كـ «ANOU»، ومبادرات لدعم التعاونيات النسوية في التسويق الرقمي، وتطوير البصمة الرقمية للمنتجات، مع تسجيل نسب رضا عالية بلغت 91% لدى الزبناء، واختتم بالتأكيد على التزام كتابة الدولة بتسريع الرقمنة، كخيار استراتيجي لتمكين الصناع التقليديين من ولوج الأسواق ورفع التنافسية وتعزيز العدالة المجالية.

وللاستفسار عن الإجراءات المتخذة لحماية القفطان والزليج المغربي للحفاظ على تراثنا في الصناعة التقليدية المغربية، شددت السيدة المستشارة جلييلة مرسلي، من فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة تعبئة شاملة واستراتيجية متعددة الأبعاد لحماية هذا الإرث الوطني، مشيرة إلى خمس أولويات أساسية، المتمثلة في الإسراع لاستكمال إجراءات تسجيل وتصنيف القفطان والزليج المغربيين دولياً، وفي تقوية الإطار القانوني الوطني والدولي من خلال إعداد ترسانة قانونية حديثة وشاملة، وبدعم وتأهيل الصناع التقليديين، وتمكينهم من أدوات العصرية والتسويق الرقمي والولوج إلى الأسواق العالمية، ثم تفعيل دبلوماسية ثقافية نشطة تعمل على الدفاع عن التراث المغربي في المحافل الدولية، بإشراك الإعلام الوطني بكل أنواعه في هذا الورش الحيوي، ومؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته.

وعن الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية القفطان والزليج المغربي، أكد السيد كاتب الدولة في معرض رده، على أنه فضلاً عن التدابير المتخذة لحماية وتثمين جميع فروع الصناعة التقليدية تم اتخاذ إجراءات خاصة بالنسبة لهذين الفرعين اعتباراً لحمولتهما الثقافية ومكانتها عند المغاربة، وكذلك بالنظر لما يتعرض له هذان الفرعان من محاولات للسطو.

ورفع التحدي الكبير الأول في حماية الحرف المهددة بالاندثار، التي حصرها في 32، بشراكة مع اليونيسكو، وبانخراط الجميع في الدورة التكوينية، بتوجيه المعلم المتمكن من تكوين 10 شباب ودعمه بإمكانيات مالية تحفيزية، مستشهاداً بتحصيل بلادنا على 77 علامة مسجلة، فيما يتعلق بالحماية القانونية للصناعة التقليدية، لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في المغرب.

وأشاد بالعبقرية المغربية، وبما تجود به أيادي الصناع التقليديين، في مجالي القفطان المغربي وفي الزليج، توجهاً لتسجيل بصمتها داخل أرض الوطن، وعلى المستوى الدولي باعتراف اليونيسكو، وكذلك الاتحاد الإفريقي لكرة القدم التي اختارت الزليج المغربي مضمناً في تمثال كأس إفريقيا، اعترافاً به على المستوى الإفريقي والدولي، ثم أعلن عن اتفاقية بميزانية 30 مليون درهم، تم توقيعها مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، لتعزيز الصادرات الوطنية، التي بلغت لأول مرة مليار و11 مليون درهم.

أيضاً دعا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، إلى مواكبة مبادرات بعض الجماعات الترابية لمواكبة الصناع التقليديين ودعمها في هذا الإطار، عبر إحداث منطقة مجهزة خاصة بالحرفيين، والعمل على تجاوز العراقيل التي تواجه الصناع والحرفيين العاملين في صناعة الزليج البلدي، كموروث ثقافي مهدد بالانقراض، وترك أوضاعهم، من خلال السؤال السادس المقدم للقطاع، حول تقوية ودعم ومواكبة الاقتصاد الاجتماعي.

وأعلن السيد كاتب الدولة عن إعداد مشروع قانون - إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ستم إحالته على المؤسسة التشريعية خلال الولاية الحالية، يأتي لسد الفراغ التشريعي الذي يعرفه القطاع، ويتم وفق مقاربة تشاركية، تروم ترجمة التوصيات والمقترحات التي ستبثق عن المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المرتقب تنظيمها يومي 17 و18 يونيو المقبل ببنجرير، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، ستعرف مشاركة جميع الفئات والقوى الحية التي تشتغل في القطاع، بهدف تحيين الاستراتيجية الوطنية وإعداد قانون يعكس انتظارات المتعاونات والمتعاونين، خاصة في المجال القروي.

وبخصوص حصيلة العمل التعاوني بالمغرب، أفاد بأن عدد التعاونيات بلغ 60 ألف تعاونية، تضم أكثر من 800 ألف منخرط، مبرزا أن هذا الورش عرف، بفضل التوجيهات الملكية السامية، تطورا ملموسا منذ سنة 2000، وتلقى دفعة قوية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر، لا سيما من حيث الإنتاج والتسويق، والولوج إلى التسويق الإلكتروني والمشاركة في المعارض الدولية، من بينها الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس، لافتا إلى أن نجاح النموذج المغربي جعل عددا من الوفود الأجنبية تعرب عن اهتمامها بتجربة المملكة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ووجه السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، آخر سؤال مبرمج بجدول أشغال الجلسة، يتعلق بتشجيع منتوج الصناعة التقليدية الوطنية، للاستفسار عن خطة القطاع لمجابهة تحديات المنافسة والنقص في التكوين المهني، وأيضا عن صعوبة التسويق على المستوى الدولي وأثر العصرية على قطاع الصناعة التقليدية، وبأوضاع العاملين بها.

أبدى السيد كاتب الدولة في بداية جوابه اعتزازه بالتفاعل الإيجابي والدور الهام للنقابات داخل القطاع، وزكى جميع الطروحات والمقترحات التي ساقتها السيدة المستشارة، مبديا استعداد الدائم للحوار والتعاون لبلوغ نتائج مرضية، تتجاوز الإشكاليات المتعلقة بثمن وجودة المادة الأولية، وبجميع حلقات منظومة كل حرفة، وأثار مثال مدينة فاس، في كفاءات معالجة جميع مراحل صناعة الزليج المغربي وتدبير تسويقها، والتعقيدات المحيطة بالطين كمادة أولية، ودعا بالمناسبة القطاع الخاص لمد العون، خاصة في تدبير الجوانب التقنية والموارد البشرية والانخراط في عمليات المعالجة، والتعاون معهم بأثمان تفضيلية.

وبخصوص حرف الجلد، ذكر باتفاقية وقعها كتابة الدولة مع وزارة الفلاحة، لتأمين وتجويد المواد الأولية، من دوم وعرعار وصوف وغيرها، والحفاظ على خصوصية الصناعة التقليدية، ثم بتشجيعها من خلال تنظيم أزيد من 100 معرض خلال السنة الجارية، داخل وخارج أرض الوطن، في انتظار إطلاق أول سوق إلكترونية.

الثلاثاء 30 شوال 1446 هـ الموافق ل 29 أبريل 2025م

جلسة الأسئلة الشفوية

الجلسة الأولى

برئاسة السيد المستشار جواد الهلالي، النائب الثالث للرئيس، اجتمع مجلس المستشارين، عملا

بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 30 شوال 1446 الموافق لـ 29 أبريل 2025، في ثالث جلسة عمومية من دورة أبريل 2025، همت ثلاثة قطاعات حكومية، وفق الترتيب الآتي

- قطاع النقل واللوجستيك؛

- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛

- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

المحور الأول: النقل واللوجستيك

خلال هذا المحور، ناقش المتدخلون الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل واللوجستيك في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، وضمان استدامة سلاسل التوريد وتنقل الساكنة، ولاسيما فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، كما تطرقوا لإشكاليات النقل بالعالم القروي والجبلية وسبل تأهيله والارتقاء به، فضلا عن استراتيجية تأهيل النقل بمختلف أصنافه في أفق الرهانات التي تنتظر بلادنا.

أولا: تفاعلا مع سؤالين، في إطار وحدة الموضوع، تقدم بهما أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، وفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، حول التدابير المتخذة لتوسيع وتشجيع النقل الجوي الداخلي، للاستفسار عن موقع النقل الجوي الداخلي ضمن استراتيجية النقل الجوي بشكل عام، والدعوة إلى ضرورة تعزيز القوانين التنظيمية في مجال خدمات النقل الجوي والسلامة الجوية، وكذلك إثارة بعض الإشكاليات المتعلقة بإعادة تشغيل المطارات المغلقة، وتوفير وسائل نقل تربط بين المطار والمدن بتسعيرة مناسبة، والمطالبة بمعالجة غلاء تذكرة الرحلات الدولية وضبط موعد الرحلات الجوية والتحكم فيها.

عرض السيد وزير النقل واللوجستيك، تدابير جديدة لتوسيع النقل الجوي الداخلي، وأوضح أن الوزارة تعمل على تشجيع النقل الداخلي من خلال تصور تشاركي يجمع بين الجهات، وشركات الطيران التي تختارها هذه الجهات، ووزارة النقل، وذلك في إطار تركيبة مالية تهدف إلى دعم عدد من الخطوط الجديدة وتعزيز وتيرة الرحلات القائمة.

وأفاد بأن هذه الخطط أثمرت عن زيادة ملحوظة في عدد الرحلات على بعض الخطوط الرئيسية، وضرب مثلا بارتفاع عدد الرحلات الأسبوعية في عدد من المدن، من بينهما الخط الجوي الذي يربط بين الدار البيضاء والداخلية، من سبع إلى أربع عشرة رحلة، وبين الدار البيضاء والعيون من سبع إلى أربع عشرة رحلة كذلك، إضافة إلى رحلتين أسبوعيتين بين الرباط والعيون، ورحلتين يوميا بين الرباط والرشيدية.

وأشار أيضا إلى أن الميزانية السنوية القصوى المخصصة لهذه الاتفاقيات تقدر بـ 216 مليون درهم، تساهم فيها وزارة النقل واللوجستيك بحوالي 60 مليون درهم، لدعم وتشجيع الحركة الجوية الداخلية وتعزيز ثقافة السفر عبر الطائرة، مؤكدا أن هذا البرنامج يستهدف الأسر ذات الدخل المحدود، حيث يتيح أسعار تذاكر تتراوح بين 400 و800 درهم، مما يُمكن شريحة واسعة

من المواطنين من السفر جواً.

في المقابل، أعلن السيد الوزير عن استعداد الوزارة للتعاون مع جميع الشركات، في إطار سياسة السماء المفتوحة التي صادق عليها المغرب، مشيراً إلى الفاعلين الحاليين الثلاثة، وهم الخطوط الملكية المغربية، والعربية للطيران، وفاعل ثالث هو «رايان إير».

ثانياً: من جهته، نقل السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، معاناة المسافرين مع مشكل تأخر الرحلات الجوية وضياع الأمتعة خلال السفر، وفقاً لمعطيات المكتب الوطني للمطارات خلال سنة 2024، إذ سجلت مطارات المملكة أكثر من 12 ألف رحلة جوية، عرفت تأخر يفوق 30 دقيقة، مما أثر على المسافرين، لافتاً إلى تزايد شكايات ضياع الأمتعة بنسبة 15 في المائة مقارنة بسنة 2023.

وفي معرض جوابه، أوضح السيد الوزير أن هذه التأخيرات ناجمة عن أسباب خارجة عن إرادة شركات الطيران، تتعلق عموماً بعوامل تقنية أو طارئة، ولفت في هذا الإطار إلى أن انقطاع التيار الكهربائي الذي وقع بإسبانيا والبرتغال أدى إلى إلغاء أكثر من 40 رحلة كانت مبرمجة نحو أو قادمة من هذين البلدين، مشيراً إلى أن الأولوية ستعطى للرحلات الجديدة التي تم استئنافها.

وأكد أيضاً أن وزارة النقل واللوجستيك تشغل على معالجة إشكاليات التأخر من خلال اعتماد مشاريع، منها بناء مدرج خاص، إلى جانب اتخاذ إجراءات تسهيلية لضمان سلاسة وانسيابية مرور المسافرين عبر المطارات، وأفاد بأن كل مسافر قادم عبر رحلات عبور «الترانزيت» سيتم تأمين مروره السريع عبر المطار، من خلال تبسيط الإجراءات الأمنية والإدارية، لاسيما تلك المتعلقة بختم الجوازات.

وأشار كذلك إلى أن برنامج «رؤية مطارات 2030» سيمكن من تجاوز هذه الإشكاليات، حيث ستتقل الطاقة الاستيعابية للمطارات الوطنية من 40 مليون مسافر حالياً إلى 80 مليون مسافر سنوياً، وذلك عبر توسيع سبعة مطارات رئيسية استعداداً لاحتضان المملكة لمباريات كأس العالم لكرة القدم 2030، وخلص إلى التأكيد على أن الوزارة تواصل العمل بجهد لمعالجة مختلف الإشكالات التي تطرأ، مبرزاً أن مثل هذه المشاكل تعد طبيعية في قطاع النقل الجوي، وإلى أنه يتم اللجوء إلى حلول خاصة حين تخرج بعض الوضعيات عن السيطرة.

ثالثاً: أثار السيد المستشار المرباط الخمار، عن فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤال حول مآل كهربة الخط السككي فاس وجدة، انتباه السيد الوزير إلى وضعية الخط السككي الرابط بين فاس وجدة، مطالباً بتسريع وتيرة كهربة هذا الخط الحيوي، في ظل ما تعانيه الجهة الشرقية للمملكة من تهميش واضح في ربطها بالبنيات التحتية الحديثة، مشيراً إلى أن مدناً كتازة وواد أمليل وجرسيف تعاني تأخراً واضحاً عن ركب التنمية، مقارنة بباقي جهات المغرب، وختم بدعوة صريحة للحكومة لإنصاف هذه الجهة، تماشياً مع دينامية التنمية التي تشهدها المملكة.

وفي رده على السؤال، أكد السيد الوزير أن المكتب الوطني للسكك الحديدية يعمل حالياً على إدراج هذا الخط ضمن برامجه الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه سيتم تخصيص مليار ونصف مليون درهم لتأهيل الخط وكهربته، في إطار مشروع من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ قبل سنة 2030.

رابعاً: وعلاقة بمأسسة الحوار الاجتماعي، تدخل السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ليسجل استمرار رفض إدارة الشركة الوطنية للنقل والوسائل واللوجيستكية، الامتثال لقرارات ومخرجات الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف المتوج باتفاق 30 أبريل 2024، مستنكراً لجوئها إلى أساليب الضغط والتضييق على الممثلين النقابيين الكونفدراليين، وليطالب السيد الوزير التدخل من أجل تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي داخل الشركة، وربط نتائج الحوار بالتزامات واضحة وجدولة زمنية دقيقة، ثم بإعمال آلية المتابعة والتقييم بشكل دوري وشفاف.

أطلع السيد الوزير في رده، عن قيامه بجولة جديدة من جولات الحوار الاجتماعي مع التمثيليات النقابية في غضون نفس الأسبوع بمقر الوزارة، لتبادل وجهات النظر ومناقشة مجموعة من المطالب ذات الأولوية والاستعجالية، والبرنامج المتوسط والطويل الأمد، التي تهم الموظفين والموظفات العاملين بالوزارة، في إطار الانفتاح وروح المسؤولية، والانسجام مع القواعد التي يضمنها الدستور والممارسات العادية جولات الحوار الاجتماعي التي انطلقت مع السيد رئيس الحكومة.

في ذات السياق، أخبر عن توقيعه لقرار انتخاب اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، لتمكينها من التفاوض، داخل الوزارة والمؤسسات التابعة للوزارة، في إطار الدستور والنظام والتعاقد مع النقابات، ومراسلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالموضوع، لتعزيز المكتسبات والحفاظ على الحقوق.

خامساً: وشدد السيد المستشار محمد عموري، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات، على أهمية مراجعة الإطار القانوني للنقل السياحي، لحماية الاستثمار الوطني وضمان تجربة نقل سياحي في مستوى الرهانات والتطلعات المطروحة، بما يواكب التحولات الرقمية العالمية في مجال النقل، وعلى ضرورة تنظيم وضبط الإطار القانوني للنقل عبر التطبيقات الذكية التي غزت السوق الوطنية، في سؤال تحت عنوان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك.

ولفت السيد الوزير في بداية جوابه، إلى أن وزارته تعقد اجتماعات مع ممثلي نقابات النقل السياحي باعتبارهم شريكا أساسيا، لتدارس متطلباتهم والعمل بها في المواعيد المقبلة، ومدى الاستعداد على نقل الجماهير في إطار المعايير الدولية المعمول بها، وأخبر بأن السياسة التي تتهجها الحكومة، بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة السياحة ووزارة المالية، في تشجيع السياحة، تهدف لمضاعفة عدد 18 مليون سائح، من بعد سنة 2030، وبالاتصال من 50 طائرة إلى 100 طائرة.

وفيما يتعلق بالشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أبدى استعداد لتقديم الدعم اللازم، فيما يخص المناطق اللوجيستكية الخاضعة للوكالة الوطنية لتنمية المناطق اللوجيستكية، ولتشجيع ودعم القطاع الخاص، لتطوير حرف الخبراء اللوجستيين، والحفاظ على خصوصيتها، ووعد بطرح جملة من التشجيعات في اللقاءات التواصلية المقبلة.

سادساً: وتدخل فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، في آخر سؤال موجه للقطاع، حول تأهيل البنية التحتية للنقل في أفق تنظيم المونديال 2030، لإثارة بعض الاختلالات في التوازنات المجالية بالبنية التحتية للنقل في بلادنا، وبمطار مدينة تازة المغلق على وجه الخصوص، والمطالبة بتشغيله وإدماجه داخل منظومة النقل الجوي، وأيضاً بالإسراع في تمديد خط القطار

الفائق السرعة الرباط/ وجدة، لتعزيز جاذبية المنطقة، في تنشيط الدورة الاقتصادية وجلب تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية.

ليجيب السيد الوزير، واصفا سير وتيرة تأهيل البنية التحتية للنقل استعدادا لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030 في المغرب بالممتاز، مؤكدا أنها تتجاوز البعد الرياضي لتشكّل رأسمالا استراتيجيا للمملكة على المدى الطويل، وأشار إلى تدشين جلالة الملك لانطلاق مشروع الخط فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش، والذي اعتبره مشروعا محوريا سيساهم بشكل كبير في تشجيع التنقل بين المدن، يندرج ضمن السياسة السامية لتسهيل تنقل المواطنين، وتقليص مدة السفر بين مختلف المدن المغربية.

وكشف عن المدد الزمنية الجديدة المتوقعة بعد دخول هذه المشاريع حيز التنفيذ، حيث سيستغرق التنقل من طنجة إلى الرباط ساعة واحدة، ومن طنجة إلى الدار البيضاء ساعة وأربعين دقيقة، بينما سيتقلص زمن الرحلة بين الرباط ومطار محمد الخامس، في حلته الجديدة، إلى 35 دقيقة، وبين المطار وقلب مراكش إلى 55 دقيقة، ومن مراكش إلى طنجة إلى ساعتين ونصف، وتشمل خطة التأهيل قطاع الطيران، الذي سيشهد مضاعفة عدد الطائرات من 50 إلى 100 طائرة، وعد بتسليمها في الوقت المحدد، بالإضافة إلى بناء وتحديث عدد من المطارات.

المحور الثاني: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

في محطة ثانية من برنامج عمل الجلسة، تداول السادة المستشارون والسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بخصوص مآل وفعالية تنزيل التوجيهات العامة لبرنامج عمل الوزارة لسنة 2025، ذات الصلة بتدبير السياسة الأسرية وتتبع الأثر وجودة الخدمات وأثرها على واقع عيش المواطنين والمواطنات على المستوى الترابي، ورصد وتقييم أثر مختلف التدابير المتخذة في إطار مختلف السياسات العمومية والبرامج العمومية، ومن جهة أخرى بتدارس جملة المشاكل والاختلالات الحاصلة في تدبير عدد من الملفات المرتبطة أساسا بتدبير الموارد البشرية بمؤسسة التعاون الوطني.

أولا: في إطار وحدة الموضوع، وحول السياسة العمومية في مجال الأسرة، تدخل أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)، وفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد)، مستنديين لما سطرته التوجيهات الملكية بالدعوة إلى بناء تصور متكامل لسياسة عمومية تضمن حماية الأسرة، خاصة بعد ما كشفته نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى من تهديد ديمغرافي حقيقي لمستقبل بلادنا، وبروز الحاجة إلى معالجات حقيقية متعددة المداخل التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية للإشكالات المهددة للأسرة والأمة المغربية في وجودها، لاقتراح ما يمكن التوافق عليه في شكل ميثاق مجتمعي مؤطر بقانون - إطار يلزم جميع المتدخلين في السياسات العمومية باستحضار أهداف واضحة وموحدة للحفاظ على الأسرة والطفولة المغربية، وضمان استمرارية الخلية الأساسية للمجتمع.

أوضحت السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مجيبة، أن الأسرة تحظى بأولوية كبرى ضمن الإصلاحات الهيكلية، تنفيذا لمختلف توجيهات وخطب جلالة الملك التي حثت على

محورية الأسرة في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي والأسري، وفي إرساء أسس الدولة الاجتماعية، القائمة على المبادئ الدستورية، إلى جانب مبادئ الشمولية، والاستدامة، والمشاركة، والمساواة، وعدم التمييز، والعدل، والمصلحة الفضلى للطفل، وبأن الاستثمار في الأسرة هو منفذ لمجتمع مستدام ومتماسك، خاصة في ظل التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية، مساهم في الحد من العنف والتمييز، بما يمس بحقوق الأفراد وقدرتهم على المشاركة المواطنة في تدبير الشأن العام والخاص.

وأضافت أن هذه السياسة تهدف أيضا إلى تطوير الرعاية الأسرية والتكفل بالغير والنهوض باقتصاد الرعاية، عبر هيكلة ومعييرة وتعميم خدمات الرعاية في مختلف المجالات الترابية، والتوفر على مهنيين مؤهلين في هذا المجال، إلى جانب توفير إطار مؤسساتي محفز للاستثمار في اقتصاد الرعاية وتعزيز حماية الأسر وحماية حقوق الأفراد، من خلال ضمان حماية قانونية أكثر ملاءمة لقضايا الأسرة.

كما أكدت على أن من بين التوجهات الاستراتيجية للسياسة الأسرية الاجتماعية، تطوير الإطار المؤسساتي والحكامة ورصد المعرفة المجتمعية، بوضع منظومة للتنسيق والتتبع وتقييم السياسة الأسرية الاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي، وتطوير المعرفة والرصد حول قضايا الأسرة، مع اعتماد إجراءات وتدابير كفيلة بتحقيق استدامة أثر هذه السياسة.

وخلصت إلى أن مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية سيساهم في تحقيق تحولات نوعية، من بينها تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية للأسر، بمن فيها الأسر في وضعيات خاصة، وتكريس مفهوم الأسر المنتجة والمقاولة، وتقليص نسب الطلاق والعنف الأسري، وتقوية التضامن بين الأجيال، وتوفير بدائل للرعاية المؤسسية، فضلا عن تحرير وقت النساء والرفع من معدل نشاطهن الاقتصادي.

ثانيا: في جوابها عن سؤال تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، حول أوضاع الموارد البشرية العاملة بمؤسسة التعاون الوطني، دعت من خلاله السيدة المستشارة إلى تعزيز موقع مؤسسة التعاون الوطني في استراتيجية القطب الاجتماعي، كفاعل أساسي في الرعاية والمساعدة الاجتماعية، وإلى بذل المزيد من التقدير والعناية بشغيلة المؤسسة وتحسين أوضاعها وتحفيزها، عرفانا لما يقدمونه من خدمات إنسانية واجتماعية جليلة، بما يعزز فعاليتها مساهمتها في تنزيل مختلف البرامج الاجتماعية، وخاصة تعديل النظام الأساسي الخاص بمستخدمي هذه المؤسسة، والإسراع في إخراج نظام جديد كما هو الشأن في قطاعات أخرى.

نوّهت السيدة الوزيرة متفاعلة، بالمسؤوليات الجسيمة الذي تضطلع بها هذه المؤسسة على امتداد التراب الوطني، وبالقيام أيضا بمهام الوزارة في ظل غياب مندوبيات إقليمية و جهوية، وأوضحت أن عدد مستخدمي التعاون الوطني بلغ سنة 2024 حوالي 2626 مستخدما ومستخدمة، وهو ما اعتبرته عددا غير كاف بالنظر إلى التوسع الكبير في عدد المراكز والبرامج، إذ شددت على أهمية الارتقاء بالوضع القانوني للمستخدمين، وأشارت في هذا الصدد، إلى تسوية عدد من الوضعيات الإدارية والاستفادة من الترقّيات والتعويضات، وتخصيص دعم متزايد لجمعية الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمؤسسة.

وأكدت أن الحكومة منكبة على إخراج النظام الأساسي الجديد للمؤسسة، بعدما تمت المصادقة عليه خلال المجلس الإداري للتعاون الوطني برسم سنة 2024، مشيرة إلى أن هذا المشروع أتى ثمرة سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع مختلف المتدخلين والفرقاء الاجتماعيين، كخطوة جوهرية لضمان تكامل المهام وتأطير المهن الاجتماعية الجديدة، اعترافا مستحقا بالمجهودات الجبارة التي يقدمها العاملون في المؤسسة طيلة السنة، ما من شأنه أن يعزز موقع التعاون الوطني كفاعل استراتيجي في السياسات الاجتماعية الوطنية.

المحور الثالث: الصحة والحماية الاجتماعية

قدم السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية أجوبة شاملة ومفصلة، تناول من خلالها أبرز المحاور والإجراءات المتخذة لتحقيق نقلة نوعية في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، لاسيما تأهيل وتعزيز القطاع الصحي لمواكبة الأوراش الكبرى، وضمان العدالة المجالية في توزيع الخدمات الصحية، فضلا عن تسليط الضوء على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، وتفعيل خريطة صحية منصفة، بالكشف عن إجراءات الوزارة لتأمين وتكوين المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية، إضافة إلى تدابير سد الخصاص في الموارد البشرية ولاسيما تجاوز الخصاص الحاصل في أطباء النساء والتوليد بالمستشفيات العمومية وبأقسام المستعجلات، كما تضمنت حصص النقاش تفاصيل مهمة عن الورش الملكي المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية.

أولا: وحول أول سؤال شفهي بالمحور، بشأن معاناة المصابين بالأمراض النفسية والعقلية، سجل الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)، معتبرين الوضع سيئا، أن 48 بالمائة من المغاربة يعانون من اختلالات نفسية، وأن هناك اختلالات تقنية وعملية تواجه المواطنين في الولوج إلى خدمات الصحة النفسية، التي أصبحت عبئا حقيقيا على السلطات الإقليمية، مستدلين في ذلك بمركز إقليم الشاؤون للعلاج النفسي، وما يعانيه في ظل غياب الأطر المتخصصة وضعف الإمكانيات.

وأبرز السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، في معرض رده، أن الوزارة تواكب إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالصحة النفسية، من خلال مراجعة الإطار القانوني للصحة العقلية ووضع بروتوكولات علاجية للاضطرابات ذات الأولوية، وأكد أنها انخرطت في تعزيز العرض الصحي المتخصص رغم الإكراهات المرتبطة بقلّة الموارد البشرية المختصة وتوزيعها غير المتكافئ، مبرزا أن عدد الأطر المختصة في مجال الصحة النفسية والعقلية بلغ 3230 مهنيًا صحيًا حتى سنة 2025، تتوزع بين 319 طبيبا متخصصا في الطب النفسي بالقطاع العام و274 بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى 62 طبيبا متخصصا في طب نفس الأطفال بالقطاع العام و14 بالقطاع الخاص، و1700 ممرضا متخصصا في الصحة العقلية بالقطاع العام.

وأشار إلى تخصيص 123 منصب مالي خلال سنتي 2024-2025 لفائدة القطاع، منها 34 طبيبا مختصا في الطب النفسي و89 ممرضا متخصصا في الصحة العقلية، مضيفا أن الوزارة عملت على رفع عدد المقاعد البيداغوجية بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، والتنسيق مع قطاع التعليم العالي لتفعيل لجان التكوين التطبيقي الجهوي، وتفعيل الاتفاقية الإطار الموقعة سنة 2022 لتكثيف عرض التكوين والبحث العلمي في هذا المجال بحلول 2030.

وفيما يتعلق بالخدمات، أفاد بأن الوزارة تعمل، في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني متعدد القطاعات للصحة العقلية 2030، على تعميم مصالحي الصحة النفسية والعقلية المدمجة في المستشفيات العامة، وتطوير وحدات الاستشارات الخارجية للطب النفسي، وإنشاء فرق لتدبير الأزمات النفسية الاجتماعية، وتعزيز خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.

ثانيا: أكد السيد المستشار سعيد البرنيشي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة سؤاله عن خطة الوزارة لتنزيل ورش التغطية الاجتماعية، أن الورش نتاج خالص للرؤية الملكية السديدة والمتبصرة، مشيرا إلى التأخر في التنزيل الفعلي الذي يشهده قطاع الصحة، ما أوجاه إلى انعدام التواصل مع الفاعلين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين، وطالب في هذا الصدد، بالتدخل العاجل لتقييم الوضع بالجهة الشرقية التي تعرف خللا وخصاصا في الأطباء، خصوصا في تخصصات التوليد، الإنعاش والتخدير والأشعة.

وخلال رده، أعلن السيد الوزير عن بلوغ نسبة التغطية الصحية في المغرب حوالي 88% من إجمالي السكان مع نهاية عام 2024، في إطار الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ونتيجة جهود حكومية مكثفة، شملت إصدار 29 مرسوما تطبيقيا يخص العاملين في المهن الحرة وأصحاب المهن المستقلة وذوي حقوقهم، بالإضافة إلى الانتقال التلقائي لأكثر من 11 مليون مستفيد من نظام «راميد» إلى نظام «آمو تضامن»، مما وسع نطاق استفادتهم من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص.

كما أخبر بتسجيل نحو 3.8 مليون مؤمن من الفئات المستقلة وذوي حقوقهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مدعومين بحملة تواصلية وتحسيسية واسعة لضمان التزامهم بدفع الاشتراكات والاستفادة الكاملة من نظام التأمين الإجباري عن المرض، وبأن الوزارة تعمل على مواكبة هذا التوسع بإصلاح المنظومة الصحية، عبر تحسين جودة الخدمات العلاجية وتعزيز ثقة المواطنين في المستشفيات العمومية، مع ضمان استدامة التمويل من خلال موارد التأمين الإجباري.

وأطلع أيضا على أن عملية الإصلاح تشمل إنشاء المجموعات الصحية الترابية وإعادة هيكلة الخريطة الصحية الوطنية، بما يضمن توزيعا عادلا ومتكاملا للخدمات العلاجية على المستوى الجهوي، مشددا على أن استمرارية هذه المنظومة رهينة بتضافر جهود الجميع، حيث تتكفل الدولة بدفع اشتراكات غير القادرين وفق معايير شفافة، بينما يتعين على الفئات القادرة الالتزام بأداء اشتراكاتهم لضمان استفادتهم من خدمات الضمان الاجتماعي.

ثالثا: وفي شق ثالث، توجه أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكور/ المستشارة السيدة هند الغزالي/ والمستشار السيد المصطفى الدحماني)، بثلاثة أسئلة في إطار وحدة الموضوع، إلى السيد الوزير عن محدودية الموارد البشرية الطبية والتمريضية في بعض التخصصات ومعوقات تحقيق العدالة المجالية في توزيعها، في مناسبة للوقوف على التقدم المحرز في تفعيل الأوراش الإصلاحية الكبرى، ولاسيما ما يتعلق بتثمين وتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي، التي تدرج في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية، وبتأهيل الكفاءات الصحية وتعزيز وضعية أطر التمريض بالمغرب.

وفي المقابل، شددوا على ضرورة مواجهة الإكراهات البنيوية التي لا تزال تؤثر على فعالية المنظومة

الصحية، خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية التي تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية والوحدات الصحية، ومن بطء وتيرة الاستثمارات بها في العالم القروي، وأيضا سلطوا الضوء على الفجوة المتسعة بين القطاعين العام والخاص في المجال الصحي، ثم دعوا إلى ضرورة التسريع في تنزيل البنيات الصحية في مختلف ربوع المملكة، من أجل ضمان الحد الأدنى من العدالة المجالية في الولوج إلى الخدمات الصحية.

كشف السيد الوزير من جهته، عن حصيلة إيجابية لجهود معالجة الخصاص في الموارد البشرية الصحية، مؤكدا أن النتائج بدأت تظهر على أرض الواقع بفضل الاتفاقية الإطار الموقعة سنة 2022، بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، وأفاد بأنه جرى تخصيص غلاف مالي يفوق 3 مليارات درهم لدعم هذا الورش الاستراتيجي، بهدف رفع عدد مهنيي الصحة من 17,4 لكل 10.000 نسمة سنة 2022 إلى 45 بحلول عام 2030، بما يتماشى مع معايير منظمة الصحة العالمية، وفي مسار يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعزز الإنصاف في الولوج إلى الخدمات الصحية.

وأشار مفصلا إلى أن عدد المقاعد البيداغوجية بسلك الإجازة ارتفع بنسبة 206 في المائة، حيث بلغ 8.360 مقعدا سنة 2024، مع استهداف 11.900 مقعد في أفق 2029، أما سلك الماستر فسجل تطورا بنسبة 353 في المائة، ليصل إلى 680 مقعدا، كما تم تعميم إنشاء المعاهد العليا للمهن التمريضية على كافة جهات المملكة، مع إحداث معاهد جديدة في طنجة وكلميم والداخلية وملحقة بزاكورة، بالإضافة إلى ثلاث كليات للطب والصيدلة بكل من الراشيدية وبنو ملال وكلميم، وثلاثة مراكز استشفائية جامعية بهذه الجهات.

ثم أكد أن عدد المناصب المالية المخصصة للأطر الصحية ارتفع من 4000 سنة 2019 إلى 6500 منصب مرتقب في سنة 2025، 60 في المائة منها مخصصة للممرضين وتقنيي الصحة. وتم اعتماد مقارنة جهوية في التوزيع، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصحية المغلقة أو حديثة الإنشاء، لا سيما في المناطق القروية، كما منحت المصالح الجهوية صلاحية تنظيم مباريات التوظيف منذ 2020، ما ساعد على تدبير أكثر مرونة واستجابة لحاجيات الجهات.

أيضا أعلن عن تعيين الوزارة 825 طبيبا أخصائيا بين سنتي 2022 و2024، و446 طبيبا بداية سنة 2025 مع برمجة أكثر من 566 تعيينا إضافيا، وشملت التعيينات الاستثنائية مناطق تعاني خصاصا حادا، من بينها الحسيمة (26 منصبا)، وأزيلال (18)، وبوجدور (13)، وتغوير (17) وأطلع على أن نسبة التغطية الصحية في المغرب بلغت حوالي 88 في المائة من مجموع السكان مع نهاية سنة 2024، وهو ما وصفه بالإنجاز النوعي في مسار إصلاح قطاع الصحة.

كما أبرز أن حوالي 3.8 ملايين من الفئات المستقلة وذوي حقوقهم أصبحوا مؤمنين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بفضل برنامج وطني واسع للتحسيس يهدف إلى رفع الوعي بأهمية الاشتراك وضمان الاستفادة من نظام التأمين الإجباري، لافتا إلى أن توسيع التغطية الصحية يتطلب إصلاحا هيكليا شاملا للمنظومة، فضلا عن الحاجة لإحداث المجموعات الصحية الترابية كإحدى ركائز الإصلاح، إضافة إلى إعداد خرائط صحية جهوية جديدة لتنظيم العرض العلاجي بطريقة عادلة ومنصفة تستجيب للحاجيات الفعلية لكل منطقة، بما يضمن عدالة النظام واستدامته.

رابعاً: استفسر في سؤالين، جمعتهم أيضاً وحدة الموضوع، أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، وفريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، عن تأهيل المؤسسات الاستشفائية العمومية خاصة بالعالم القروي، للتذكير بأن نجاح الأوراش الإصلاحية المفتوحة في القطاع وتحقيق أهدافها المسطرة، رهين بتحقيق التوازن المجالي والعدالة الجهوية في توزيع المؤسسات الاستشفائية والتجهيزات والموارد البشرية، خاصة في المناطق القروية والجبليّة، والدعوة إلى تدبير ترابي وجهوي جديد في إطار المجموعات الصحية الترابية وأجراً الهيئة العليا للصحة، إضافة إلى إثارة معاناة ساكنة إقليم أزيلال مع وضعية بعض المؤسسات الاستشفائية بالإقليم.

قدم السيد الوزير بمناسبة رده، أرقام ومعطيات حول المشاريع المنجزة والجارية في إطار تعزيز العرض الاستشفائي الوطني، موضحاً أن الفترة الممتدة بين سنتي 2023 - 2024 التي شهدت إطلاق وتشغيل مجموعة من المشاريع الكبرى، مكنت من إحداث طاقة سريرية إضافية تفوق 2100 سرير، وكان من أهمها بناء المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة وتجهيزه ب 797 سرير، والمركز الاستشفائي الإقليمي بالقنيطرة ب 450 سرير، والمركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة ب 250 سرير، كما تم تشغيل 8 من مستشفيات للقرب بكل من أرفود، سيدي يوسف بن علي، جرف الملح، المحاميد، أسفي، تالسينت، فكيك وأحفير، إلى جانب مواصلة الوزارة بناء 5 مراكز استشفائية جامعية بكل من أكادير والعيون وكلميم والرشيدية وبنو ملال، وإعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة 1044 سرير.

وفي سياق مواز، أعلن عن تخصيص الوزارة 1.7 مليار درهم، لتأهيل وتحديث المراكز الاستشفائية الجامعية الكبرى، الحسن الثاني بفاس، ابن رشد بالدار البيضاء، ابن سينا بالرباط، محمد السادس بمراكش، محمد السادس بوجدة، لتعزيز مستوى الخدمات الطبية بهذه المراكز الحيوية.

أما فيما يخص التوسعة المستقبلية، فأكد أن الوزارة بصدد انشاء 78 مؤسسة استشفائية بتكلفة مالية تقدر ب 22 مليار درهم، منها 38 مستشفى جهوي وإقليمي بطاقة سريرية تصل إلى 5956 سرير، كما يشمل إنجاز 40 مستشفى بطاقة سريرية تبلغ حوالي 1857 سرير، لتعزيز القرب خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

وفي إطار العناية بالمراكز الصحية الأساسية، فيجري العمل على تأهيل 1439 مركزاً، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 6.4 مليار درهم، يستحوذ العالم القروي منها بحصة الأسد، بنسبة 916 مركز، حيث تم إلى حدود اليوم تأهيل 934 مركز، فيما تتواصل الأشغال ب 230 مركز آخر، مع انطلاق الدراسات التقنية للمراكز المتبقية.

وعلاوة بالمناطق المتضررة من زلزال شتبر 2023، كشف السيد الوزير عن إطلاق برنامج خاص لإعادة بناء وتأهيل 195 مركز صحي، بغلاف مالي يقارب 818 مليون درهم، أسفرت المرحلة الأولى منه عن تأهيل 147 مركز، بميزانية 562 مليون درهم، فضلاً عن برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، الذي أطلقه جلالة الملك في 28 أكتوبر 2023، يروم تحسين ولوج ساكنة العالم القروي إلى الخدمات الصحية.

خامساً: وبخصوص سؤال موضوعه الخريطة الصحية المعتمدة ببلادنا، تقدم به أعضاء فريق

الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، لطرح إشكالات تعوق عملية تقنين وتخطيط العرض الصحي الوطني، وتحد من تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فذكروا بأهمية التدبير وفق مقاربة شمولية متكاملة تراعي البعد الجغرافي للبنيات التحتية والمراكز العلاجية، إلى جانب الموارد البشرية، بما يقتضيه الأمر من إشراك النقابات الأكثر تمثيلية في صياغة وتنفيذ وتتبع جميع الإصلاحات المرتبطة بها.

أحاط السيد الوزير جوابه بجملة من المعطيات والأرقام، حول وضعية البنية التحتية الصحية العمومية الحالية، التي تعززت بما يزيد عن 65.500 إطار صحي، بين أطباء عامين واختصاصيين، وأطر تمريضية وأخرى إدارية وتقنية، وب 3065 مركز للرعاية الصحية الأولية، 71% منها بالمناطق القروية، و621 مركز تقدم الخدمات والعلاجات المتعلقة بالولادة، 70% منها توجد بالوسط القروي، 431 منها قروية، إلى جانب 177 مستشفى عمومي موزعة جهويا وإقليميا.

ثم أوضح خطة الوزارة في تدبير ملامح الخريطة الصحية، من ناحية الموارد البشرية والاستراتيجية والبنيات التحتية، تأسيسا على بيانات محينة، وعلى التقييمات المتوفرة، الوبائية والبنوية، والوقوف على تسريع وتشجيع استثمارات تقلص من الأزمات والخصاص الذي تعترض الورش الصحي، وعلى ترسيخ فعالية عمل المجموعات الصحية الترابية في تأهيل العرض الصحي الجهوي.

سادسا: نهت السيدة المستشارة هناء بن خير عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيد الوزير إلى استمرار بعض المصحات الخاصة في فرض شيك على سبيل الضمان على المرضى، ودعت في سؤال شفوي، إلى تشديد المراقبة على المصحات التي تطالب الزبناء بشيكات الضمان، واصفة هذه الممارسة باللاقانونية واللاأخلاقية، التي تجبر عدد من المصحات المرضى على الانخراط فيها، تجعل المريض لا يقوى على متابعة المصحة قانونيا.

وأخبر السيد الوزير، بأنه وفي مواجهة إصرار بعض المصحات الخاصة على بعض الممارسات غير القانونية والتي تتعلق بمطالبة المرضى بشيكات الضمان، أعلنت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عن تكثيف جهودها الرقابية وتفعيل مسارات التفتيش عبر مختلف ربوع المملكة، موضحا أن القانون المغربي يجرم هذا السلوك بشكل صريح، مشيرا إلى المادة 75 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، وإلى المادتين 316 من مدونة التجارة و544 من القانون الجنائي.

وفي هذا الإطار، أوضح أن المفتشية العامة للوزارة تعتمد برنامجا سنويا مكثفا للتفتيش، يغطي جميع المصحات الخاصة، للتحقق من جودة الخدمات المقدمة ومدى احترام التعريفات المرجعية الوطنية ومقتضيات التأمين الصحي الإجباري، إلى جانب رصد أي خروقات، بما فيها حالات المطالبة بشيكات الضمان، مشددا على أن أي مخالفة يتم رصدها توثق بتقارير مفصلة، تحال إلى السلطات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، والتي قد تصل إلى حد استبعاد المصحات المخالفة من الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو شركات التأمين.

ورغم الإكراهات التي تفرضها طبيعة هذه الممارسات التي غالبا ما تكتشف بعد مغادرة المريض، أخبر بأنه تم تعزيز آليات المراقبة التقنية بإطلاق منصة إلكترونية، خاصة بالشكايات، عبر الرابط الإلكتروني www.chikayasante.ma، تمكن المواطنين من التبليغ الفوري عن أي تجاوزات، بما فيها المطالبة بشيك الضمان، وأيضا بتفعيل وترسيخ الهيئة العليا للصحة لمهامها في محاربة هذه الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية.

سابعاً: وبمناسبة توجيههم سؤالاً عن الإجراءات المتخذة لتنزيل وتفعيل ورش رقمنة المنظومة الصحية، ناقش أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، جدلية العلاقة بين جودة الخدمات الصحية وعصرنتها وبين رقمنة قطاع الصحة، للإسهام في توفير الاستشارات في الخدمات وفي التحاليل المخبرية والمعلومات، وأيضاً بتبادل الخبرات، ثم تساءلوا عن أسباب تأخر وتراجع الوزارة في التعاطي مع طلب العروض المقدم بخصوص هذا الورش، مثيرين إشكالية وخطورة إحداث نظام البطاقة الرقمية وربطها بالمعلومات لصندوق الضمان الاجتماعي. وكشف السيد الوزير من جانبه، عن إطلاق برنامج طموح وشامل لرقمنة القطاع الصحي بالمملكة، مستعرضاً أبرز المشاريع والإنجازات الجارية ضمن هذه الاستراتيجية الرقمية الرائدة، وشدد على أن الحكومة والمؤسسات العاملة في القطاع الصحي تدرك حساسية البيانات الصحية، وتعمل بتنسيق مع جميع الشركاء والمتدخلين، لضمان أمن هذه المعطيات والبيانات التي سيتم تداولها عبر الأنظمة الرقمية، واصفاً في هذا الصدد كل بيع أو تفريط في أمنها بالأمر غير المعقول، ومشيداً بالدور الهام للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في هذا المجال.

وفي السياق ذاته، أعلن عن مشروع وطني يهدف إلى توحيد أنظمة المعلومات الاستشفائية، الموزعة على أربعة أنظمة مختلفة، للرفع من فعاليتها وضمان تواصل فعال بين مختلف المستشفيات على الصعيد الوطني، بما فيها المراكز الصحية والمستوصفات التي لم تكن من قبل جزءاً من هذا النظام، وكشف عن قرب إطلاق مشروع الملف الطبي المشترك، كنظام رقمي متطور يضمن استمرارية الرعاية وتجنب الازدواجية في الإجراءات والفحوصات غير الضرورية.

وأشار كذلك إلى التقدم الذي يحرزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطلاق العمل بورقة العلاجات الإلكترونية خلال الأشهر المقبلة، لتسهيل عمليات التعويض عن مختلف الخدمات الصحية للمواطنين، ثم ذكر بالتجربة الناجحة لخدمات الطب عن بعد التي تم إطلاقها بفضل التقنيات الرقمية، من خلال الوحدات الطبية المتقلة والمعدات الطبية المتصلة، تتيح للمرضى في المناطق القروية والنائية من الاستفادة من خدمات صحية متقدمة.

ثامناً: لحسن سير العمل في القطاع الصحي، وللدعوة إلى التعجيل بمعالجة مشكل تراكم الملفات وانعقاد اللجنة الوطنية الاستشارية للمستلزمات الطبية بشكل منتظم، والوقوف على تفعيل مهام الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات، والمختبر الوطني لمراقبة الأدوية، وأيضاً من أجل تبسيط المساطر بالنسبة للمنتجات المعدة للتصدير حصرياً حتى لو كان المنتج مسجلاً ومعتمداً في بلد المقصد، وإعفاؤها من عملية التسجيل بالمغرب، ساءل أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسلخن)، السيد الوزير عن أفق الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة.

ذكر السيد الوزير في معرض جوابه بمقتضيات القانون - الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وبأربعة دعائم إصلاحية مؤطرة، في إطار التكامل بين القطاعين العام والخاص، بضبط جميع مستويات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وأيضاً بإحداث الوظيفة الصحية لتأهيل الرأس المال البشري، وكذلك بتأهيل العرض الصحي، ثم من خلال رقمنة المنظومة الصحية، لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة.

ومن جانب آخر تحدث عن إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية، وأهميتها في تحسين تدبير السياسة الدوائية في جميع تجلياتها، أو في ضبط عملية التصنيع والاستيراد والتسويق والتصدير للأدوية والمنتجات الصحية خاصة بعد أول مجلس في فبراير 2025، في أفق تطوير عملها من خلال مختلف الآليات والاستراتيجيات المتاحة.

تاسعا: رصد أعضاء الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، جملة من الاختلالات في خدمات الطوارئ الطبية بأقسام المستعجلات الجهوية، وعلى الأخص في المناطق النائية كالأقاليم الجنوبية، والقصور في تجهيز وحدات الاستقبال بالمستعجلات في بعض المستشفيات الإقليمية، بمناسبة سؤالهم عن وضعية المستعجلات بالمستشفيات الجهوية.

أشار السيد الوزير إلى توجه الوزارة لإعداد مشروع قانون خاص بتنظيم المستعجلات الطبية ما قبل الاستشفاء، يروم تحسين التنسيق والتكامل بين المتدخلين، من بينهم الوقاية المدنية والجماعات الترابية، وضمان الربط الفعال بين مراكز تلقي النداءات الاستعجالية، إلى جانب عملها على تطوير عمل مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية، لتأمين الاستجابة الفورية لنداءات المواطنين عبر الرقم المجاني 141، بهدف تجويد التدخلات في مرحلة ما قبل الاستشفاء.

وفي إطار تعزيز خدمات المستعجلات الطبية الاستشفائية، وخاصة الجهوية، أفاد بأن القطاع العام يتوفر على 155 مصلحة استقبال مستعجلات، موزعة حسب مستوياتها المرجعية، منها 100 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية أساسية على مستوى المستشفيات المحلية والإقليمية، و24 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية كاملة على مستوى المستشفيات الجهوية والجامعية، و31 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية متخصصة.

وذكر بتوفر كل مستشفى جهوي على مصلحة مستعجلات طبية استشفائية كاملة، سجلت أكثر من 6 ملايين استشارة استعجالية خلال سنة 2024، ويعمل الوزارة على تنفيذ برامج دعم موجهة لهذه المصالح، وخاصة سد الخصاص في الموارد البشرية الطبية والتمريضية المتخصصة، بسبب عدد الاستشارات والطاقة الاستيعابية، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتجديد التجهيزات البيوطبية وتوسيع بنيات الاستقبال.

عاشرا: وإلى جانب دعوة السيد المستشار خالد السطحي، السيد الوزير، في سؤال عن مآل الحوار الاجتماعي القطاعي، إلى تسوية باقي مطالب قطاع الصحة وعلى رأسها إقصاء الأطر الإدارية من التمثيلية داخل المجالس الإدارية، أبدى استغرابه لتجاهل السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للاحتقان بالقطاع، والذي يهدد بعودة الحراك التعليمي.

استعرض السيد الوزير الصحة، استعرض ما يشهده القطاع الصحي من تحولات عميقة ضمن ورش إعادة هيكلة المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، مع ما يرافقها من تحديات على مستوى التنزيل والتفعيل، وفي هذا الإطار، أشار إلى أن دينامية الحوار الاجتماعي تواصلت ما بين سنة 2022 وبداية سنة 2025، حيث تم عقد 145 اجتماعا ولقاء مع مختلف النقابات الممثلة في القطاع، من بينها الجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، والتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة الذي يضم ست نقابات، والنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام.

مبرزا في هذا الصدد فضل هذا الحوار، معلنا عن مصادقة المجلس الحكومي بتاريخ 24 أبريل

2025 على مشروع المرسوم رقم 2.25.339، المتعلق بالزيادة في التعويض عن الأخطار المهنية، والذي ينص على زيادات شهرية صافية للأطر التمريضية والإدارية والتقنية، في الثلاثة أشهر المقبلة، وأيضا عن إصدار مرسوم النظام الأساسي لهيئة المحققين العلميين، وذكر في هذا السياق بمصادقة المجلس الحكومي على مشروع المرسوم رقم 2.25.340، الذي يقضي بإلحاق أو نقل موظفين من وزارة الصحة إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، مع الحفاظ على وضعياتهم الإدارية والمالية كموظفين عموميين.

وحول وتيرة تنفيذ الالتزامات المبرمة، أوضح أن نسبة إنجاز النقاط ذات الأثر المالي بلغت 56 % ، بينما وصلت نسبة تفعيل النقاط الاعتبارية إلى 75 %، وأخبر بعقد الوزارة سلسلة من اللقاءات مع النقابات، ما بين شهري مارس وأبريل 2025، حول مواضيع إصلاح المنظومة الصحية، وإعادة تنظيم الإدارة.

الثلاثاء 30 شوال 1446 هـ الموافق ل 29 أبريل 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الثانية

صادق مجلس المستشارين، بالإجماع، خلال جلسة تشريعية، عقدها يوم الثلاثاء 30 شوال 1446 الموافق ل 29 أبريل 2025، على مشروع القانون رقم 14.25، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

وفي معرض تقديمه لمشروع القانون، أبرز السيد وزير الداخلية، أن النص التشريعي يندرج في إطار مواصلة تنزيل توجهات إصلاح المنظومة الجبائية المحلية، في انسجام مع التوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تعزيز نظام اللامركزية وتبسيط وتحسين تدبير الجبايات، وكذا انسجاما مع التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، والقانون - الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وأكد أن هذا المشروع يروم إدخال تعديلات على بعض القواعد، المرتبطة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، سواء تلك التي تقوم بتدبيرها مصالح الدولة أو التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية التابعة لهذه الجماعات المحلية، لافتا إلى أن هذا النص القانوني سيشكل مرحلة أخرى من أجل إرساء إصلاح جبائي، يحقق العدالة الجبائية بين الملمزمين، ويساهم في تطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية ببلادنا.

وفي هذا السياق، أوضح أن هذا النص تضمن مقتضيات تهم الإدارة، التي تقوم بتدبير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، وفق مبدأ من يقوم بالإصدار يقوم بالتحصيل، مشيرا إلى أنه تم اقتراح إسناد إصدار وتحصيل رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية إلى المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب، ما سيمكن من الاستفادة من الخبرة التي راكمتها هذه الإدارة في تدبير جبايات الدولة، ومساهمتها في مراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية، وملاءمتها مع الأحكام المنظمة لضرائب الدولة، في مجال الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات والمساطر والخدمات الإلكترونية.

كما يهدف مشروع القانون، وفقه، إلى سن أحكام خاصة، من أجل تمكين المصالح التابعة لمديرية الضرائب من ملفات المزمين، المتعلقة برسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، والتي سبق أن تم تحويلها إلى الخزينة العامة للمملكة، بهدف تصفية وإصدار وتحصيل الرسمين المذكورين، والبت في المطالبات والمنازعات المتعلقة بهما.

وبخصوص القضايا المعروضة على المحاكم بشأن الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، صرح السيد الوزير بأنه بموجب أحكام هذا المشروع، سيحل المدير العام للضرائب محل الخازن العام للمملكة، في كل القضايا المرتبطة برسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، كما سيحل القابض الجماعي محل الخازن العام للمملكة، فيما يخص تحصيل بعض الرسوم الأخرى، غير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية.

وفيما يتعلق بالأحكام التي تهم الرسوم التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية للجماعات الترابية، أوضح أن مشروع هذا القانون تضمن أحكاما، تهم من جهة وعاء الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، من خلال تعديل أسعار هذا الرسم، ومن جهة أخرى تحصيل الرسوم التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية للجماعات الترابية، بما فيها الرسم المذكور، مضيفا أن مشروع القانون يهدف إلى ملائمة أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، مع مستوى التجهيز الذي تعرفه المناطق التي تتواجد بها العقارات الخاضعة لهذا الرسم.

وفي هذا الإطار، أفاد بأنه سيتم تغيير أسعار الرسم من 15 إلى 30 درهما للمتر المربع، بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق المجهزة المتوفرة على جميع أو أغلب المرافق، ومن 5 إلى 15 درهما للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق متوسطة التجهيز، ومن نصف درهم إلى درهمين للمتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة بالمناطق ضعيفة التجهيز.

وذكر مفصلا، بأن تحديد المناطق سيتم بقرار لرئيس مجلس الجماعة المعنية، بعد التأشير عليه من لدن عامل العمالة أو الإقليم الذي تشمل دائرة نفوذه الترابي هذه الجماعة، ثم سجل أن هذه المقترحات ستساهم في ضمان نجاعة عمليات التحصيل التي يقوم بها المحاسبون العموميون، والعمل على تقليص حجم الباقي استخلاصه، بالنسبة للرسوم التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية، مبرزا أن مصالح وزارة الداخلية ستعمل على مواكبة الجماعات الترابية قصد التطبيق السليم للمقتضيات الواردة بمشروع هذا القانون.

الثلاثاء 08 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 06 ماي 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

الجلسة الأولى

عقد مجلس المستشارين رابع جلسة مخصصة للأسئلة الشفهية، من دورة أبريل 2025، يوم الثلاثاء 08 ذو القعدة 1446 الموافق 06 ماي 2025، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس المجلس، والسيد مصطفى مشارك أمينا للجلسة، من خلال التداول في النقاط المدرجة بجدول الأعمال، بخصوص القطاعات الحكومية المتصلة بالمحاور الثلاثة الآتية

المحور الأول: القطاع المكلف بالصيد البحري

في إجماع على أن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يلعبها قطاع الصيد البحري، لا تجعله في منأى عن التحديات الكبرى، المرتبطة أساسا بالإشكالات الكبرى التي بات يعيشها هذا القطاع في الآونة الأخيرة، خصوصا في بعض الموانئ المغربية، ما يعكس بشكل جلي مدى التفاوت الواضح والجلي بين الصنف المرتبط بالصيد بأعالي البحار، والثاني المتعلق بالصيد الساحلي التقليدي، وما يواجهه القطاع من مشاكل الاستغلال المكثف والمفرط للموارد البحرية، نتيجة السياسات المتبعة في تدبير هذه الموارد، وما ينتج عنه من خلل واضح في توفير فرص العمل للبحارة من جهة، وفي حجم مداخل هذا القطاع من جهة ثانية.

أولا: من خلال أول سؤال موجه للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري، تقدم به أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، تعلق بحق العاملين بالصيد البحري في الحماية الاجتماعية خلال فترات التوقف الاضطراري، بحيث طالبوا بإصلاح شامل لمنصة ضمان بحري، واعتماد شبائيك إلكترونية خاصة بكل من الموانئ وقرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة، وبتفعيل المرسوم الخاص بكيفية إعادة توزيع المداخل الإجمالية لباخرات الصيد بالنسبة للبحارين الصيادين بالمحاسة، وأيضا بتعزيز الوحدات الصحية الموجودة بالموارد البشرية الكافية، ثم بإلزام أرباب العمل على التصريح بالعاملين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والوقوف على إدماج القطاع غير المهيكل في منظومة الاقتصاد الوطني وفي منظومة الحماية الاجتماعية.

ثانيا: تقدم السادة المستشارون المتدخلون، من خلال ثلاثة أسئلة في إطار وحدة الموضوع، بمجموعة من المعطيات الموضحة للإشكالات التي يتخبط فيها قطاع الصيد البحري بالمغرب، وخاصة في مواجهة ارتفاع أسعار الأسماك وجعل السمك في متناول المواطنين،

وأبدى السيد المستشار لحسن آيت صحا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، قلقه حيال غياب أجوبة موضوعية لإقناع المواطنين بدواعي إشكالية ارتفاع أثمان الأسماك، في ظل غنى شواطئ المغرب وحرية العرض والطلب وانفتاح السوق، وهو ما يستدعي تحصينه من لوبيات السماسرة. وطالبت السيدة المستشارة فاطمة الحساني، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بإصلاح أسواق الجملة وضمان الشروط الصحية الضرورية وتقليص شبكات الوسطاء.

وأشار من جهته، السيد المستشار عبد الإله السبيبة، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى الاحتكار والمضاربة ومدى سلامة سلاسل الإنتاج والتوزيع أيضا، محذرا من خطورة عدم احترام قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة، ومن تنامي الجشع وكثرة المضاربين كذلك.

وأكدت السيدة كاتبة الدولة، متفاعلة، عمل الحكومة على تقليص عدد الوسطاء والمضاربين لخفض أسعار المنتجات السمكية، وأوضحت أن أسعار المنتجات السمكية تخضع كباقي المنتجات الغذائية لمنطق العرض والطلب، حيث يتأثر العرض بمجموعة من العوامل وبالتالي على الاستجابة للطلب على هذه المادة، وأوضحت دور كتابة الدولة في حماية المخزونات السمكية الوطنية، وفي تطوير البنيات التحتية المرتبطة بمجال تسويق منتجات البحر، إذ مكنت المغرب بتضافر جهود جميع الإدارات والسلطات والفاعلين، وبفضل استراتيجية أليوتيس، من الحفاظ على نسبة مستدامة

من إفراغات منتوجات الصيد البحري في حدود 1.4 مليون طن خلال العقد الأخير.

وأفادت بأن الحكومة تسعى اليوم من خلال الاستراتيجيات المتجددة، إعطاء دينامية جديدة للسوق المحلي للمنتوجات البحرية، حيث تم الاشتغال منذ سنة 2010 على تعزيز شبكة أسواق بيع السمك بالجملة، المزودة ب 70 سوق للبيع بالجملة، داخل الموانئ وعلى مستوى نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين، بكل ما يستجيب لمعايير السلامة الصحية والجودة، إلى جانب الانكباب على إنجاز 8 أسواق للقرب للبيع بالتقسيط في أفق سنة 2027، في إطار شراكة مع الجماعات المحلية لمساعدتها على دعم السوق الداخلية ومحيط توزيع منتوجات الصيد، وضمان جودتها، فضلا عن تحسين شفافية المعاملات التجارية داخل الأسواق، من خلال تنزيل برنامج رقمنة المزاد العلني لتحسين ظروف التسويق داخل هذه المرافق العمومية.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، أطلعت على وقوف الوزارة على تنظيم مهنة بيع السمك بالجملة، لتعزيز دوره في مجال التسويق وضمان شروط السلامة الصحية للمنتوجات البحرية، وعلى مراجعة بنود القانون رقم 14.08، بهدف ملأ الفراغ القانوني الذي كان يعرفه بيع السمك بالمغرب، وذكرت بتنظيم مبادرة «الحوت بثمان معقول» في نسخة سابعة، لتعزيز وفرة الأسماك بالأسواق، من خلال تسويق أزيد من 4673 طن من الأسماك المجمدة مقابل 414 طن في سنة 2019، في 35 مدينة، مقابل 3 مدن في سنة 2019، مؤكدة على العمل بمعية باقي الفرقاء والمتدخلين، من أجل أن تكون هذه المبادرة طوال السنة.

ثالثا: أظهر السيد المستشار عبد الله مكاوي، عن الفريق الحركي، في سؤاله عن خلاصات تقييم استراتيجية أليوتيس، بعض أوجه فشل «مخطط أليوتيس» في توسيع قاعدة التشغيل والحكامة وتعزيز قيم الشفافية في نظام الرخص، وفي تحسين وضعية المهنيين وإقرار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، إلى جانب سوء توزيع الكوطة والدعم وفق مبادئ تكافؤ الفرص، داعيا إلى عدم المساهمة في حرمان المغاربة من مادة غذائية كالأسماك.

وفي ردها، صرحت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، بأن مخطط «أليوتيس» حققت مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة لقطاع الصيد البحري، وفق استراتيجية مبنية على الاستدامة، الفعالية والتنافسية، وهو ما أدى إلى زيادة كمية المنتوجات البحرية المفرغة، من 1.14 مليون طن سنة 2010 إلى 1.42 مليون طن سنة 2024، بمعدل نمو سنوي قدره 2%، وارتفاع قيمة هذه المنتوجات من 6.7 مليار درهم إلى 16 مليار درهم خلال الفترة نفسها، بمعدل نمو سنوي يقارب 6.6%.

كما أفادت بأن صادرات قطاع صناعة الصيد البحري شهد بين سنتي 2010 و2024، ارتفاعا من 13.27 مليار درهم مغربي إلى 29 مليار درهم، بمعدل نمو سنوي قدره 5.7%، وارتفاع عدد الوحدات الصناعية من 414 إلى 531 وحدة، بينما بلغ حجم الاستثمار الخاص في القطاع 8.9 مليار درهم مغربي.

وأشارت أيضا إلى أن القطاع شهد نموا ملحوظا في التوظيف، حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة في الصناعات البحرية أكثر من 128 ألف وظيفة عام 2024، مقارنة بأقل من 67 ألف وظيفة عام 2010، بمعدل نمو سنوي قدره 5.1%، إضافة إلى ما يقرب من 135 ألف وظيفة مباشرة على متن

مختلف أنواع سفن الصيد .

رابعا: خلال سؤاله وتعقيبه بخصوص وضعية المكتب الوطني للصيد، أكد السيد المستشار كمال آيت ميك، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، على أهمية تحويل أدوار المكتب الوطني للصيد من منطق تدبير تقني إلى منطق تأثير اقتصادي فعال، بالارتكاز أساسا على تنظيم عملية تسويق المنتج السمكي، وعلى رأسها تنظيم عملية البيع الأولي، لضمان الشفافية والعدالة والقطع مع المضاربات التي قد تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك، كما دعا إلى ضرورة التسريع في تنفيذ ورش رقمنة القطاع التي أعطيت انطلاقتها منذ سنوات.

وركزت السيدة كاتبة الدولة في جوابها، على التذكير بفعالية وأهمية أدوار المكتب، في تنظيم وتطوير تسويق منتجات الصيد، وتنمية قطاع الصيد الساحلي والتقليدي، انسجاما مع استراتيجيات القطاع، وخاصة استراتيجية أليوتيس لتأهيل قطاع الصيد البحري، المجسدة في 70 سوق للبيع الأول بالجملة، من بينها 14 سوق من جيل جديد يضم تجهيزات مهمة بقيمة 635 مليون درهم، و12 سوق للبيع الثاني بالجملة خارج الموانئ، منها 2 في طور الإنجاز، بقيمة 655 مليون درهم، وبرنامج إنجاز 8 أسواق القرب للبيع بالتقسيط في أفق 2027، تساهم فيه كتابة الدولة بحوالي 30 مليون درهم.

فضلا عن أدوار أخرى يضطلع بها المكتب تتعلق بتطوير منظومة التسويق، لتعزيز مبادئ الشفافية وتحسين الخدمات الإلكترونية ومراحل التسويق وتتبع مسار المفروغات، من خلال تنفيذ برنامج رقمنة عملية البيع بالمزاد العلني، يضمن مردودية أفضل لتثمين للمنتوجات.

خامسا: تدخل أعضاء الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبوبكر أعبيد)، في سؤال عن وضعية عمال المصانع ومهنيي الصيد الساحلي، لإثارة معاناة مهنيي الصيد الساحلي والعاملين في مصانع تجميد وتعليب الأسماك اليومية من الهشاشة ومن التهميش، وافتقارهم إلى البنية التحتية الضرورية، بما لا يرقى إلى مستوى التحديات التي يواجهوها، أو يضمن لهم الكرامة والعدالة الاجتماعية.

أشارت السيدة كاتبة الدولة متفاعلة، إلى تدخل القطاع في مجال التشغيل من خلال الصناعة المرتبطة بالصيد البحري، التي تؤمن فوق 128.000 منصب شغل، و134.000 فردا منها على متن سفن الصيد البحري، وطمأنت من جهة ثانية على وضعية العمال داخل الوحدات الصناعية المرتبطة بالصيد البحري، المؤطرة بمدونة الشغل والمستفيدة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعلى وضعية مهنيي الصيد الساحلي، الذين استفادوا من تعميم خدمات نظام الحماية الاجتماعية، بنسبة 100 %، المسجلين لدى مصالح الضمان الاجتماعي، بما يشمل التأمين ضد حوادث الشغل، طبقا لمقتضيات القانون رقم 12.18 منذ سنة 2017، ثم أخبرت باهتمام الوزارة بأرباب قوارب الصيد التقليدي وأيضا تجار السمك، لتشملهم التعويضات العائلية والتعويضات على الشيخوخة والتعويضات عن فقدان الشغل.

المحور الثاني: القطاع المكلف بالإسكان

إيماننا بأهمية قضايا التعمير والإسكان وأبعادها المتعددة على مسارات النمو الوطني والمجالي، ووعيا برهانات الانتقال نحو مجالات ترابية ومدن مستدامة، تتيح اغتنام الفرص الاجتماعية

والاقتصادية المتاحة مستقبلا، مع ما يقتضيه هذا التحول العمراني المتجدد، من خلق فضاءات سكنية متجانسة، وتأمين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية وتعزيز استقرارها.

أولا: بمناسبة دعم الدولة الجديد في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك، تعزيزا لقدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، حيث أصبح باب الأمل مشرعا في وجه غالبية الأسر من الطبقة الوسطى للاستفادة من البرنامج الجديد، الذي يهم الفترة ما بين 2024-2028، ويسعى إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمواطنين عوض منحها للمنعشين.

وفي مداخلات حول حصيلة وسبل استفادة الطبقة المتوسطة من برنامج دعم السكن، وجهها للسيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، السادة أعضاء

- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (المستشار السيد المختار صواب).
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرباط الخمار).
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال).
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح).

للقوف على دقة الضمانات التي يتوفر عليها والشفافية التي يدبر بها، لأثره الملموس على جيوب المواطنين والمواطنات من خارج وداخل أرض الوطن، وكذلك مدى الاحترافية في مواكبة القطاع الوصي لهذا البرنامج، والقوف على أهم تفاصيله التقنية والدراسة الدائمة لأرقامه وإحصاءاته وتوزيعه المجالي.

وكشف السيد كاتب الدولة، لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، وهو يجيب عن الأسئلة الأربعة، بأن عدد المستفيدين من برنامج الدعم المباشر، وصل إلى 48 ألف مستفيد من أصل 150 طلب المعبر عنها، وحول توزيع الفئات المستفيدة من هذا البرنامج، أوضح أن 64 في المئة من المستفيدين ينتمون للطبقة المتوسطة، بينما بلغ عدد المستفيدين من ذوي الدخل المحدود 34 في المئة، مشيرا إلى استفادة أبناء الجالية المغربية القاطنة بالخارج بنسبة 25 في المئة، وإلى اعتماد مسطرة مبسطة أمام جميع الراغبين في الاستفادة من برنامج الدعم المباشر، تشترط عدم توفر المواطن على سكن رئيسي، والالتزام بالإقامة في السكن المدعم لمدة خمس سنوات على الأقل.

ولم يخف التسهيلات التي رافقت البرنامج من خلال المعالجة الرقمية لطلبات المستفيدين، الأمر الذي يفسر حجم الاقبال والرغبات المعبر عنها في هذا الصدد، معتبرا أن برنامج الدعم المباشر للسكن في صيغته الحالية، حاول تجاوز النواقص التي شابت برامج الدعم السابقة والتي كانت موجهة للمنعشين العقاريين، وهو الأمر الذي وسع من هامش الاختيار للراغبين في الاستفادة.

وأكد كذلك أن الأرقام التي تقدمها الحكومة كحصيلة للسنة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج، ذات مصداقية وموثوقة، وأنه مكن التحقق منها من خلال بيانات المحافظة العقارية، وصندوق الإيداع والتدبير، ووزارة الاقتصاد والمالية، والمديرية العامة للضرائب، وأبرز أن الحكومة نجحت في رفع

التحدي من خلال نجاحها في تعبئة 96 ألف وحدة، خلافا للرقم المسطر وهو 75 ألف وحدة. وبحسبه، فإن الغلاف المالي المخصص لبرنامج الدعم المباشر للسكن، كلف الحكومة 3.79 مليار درهم، مشيرا إلى أن الفئات محدودة الدخل استفادت من قروض «فوكاريم» التي مكنت المستفيدين من تغطية 80 في المئة من كلفة الاقتناء، إضافة إلى الدعم المالي المباشر. ورفعاً للبس الحاصل في الخلط بين برنامج مدن بدون صفائح، وبرنامج الدعم المباشر، أوضح أن إعادة إسكان قاطني دور الصفائح تخضع لبرامج خاصة، لافتا إلى أن عددا من مشاريع السكن الاجتماعي تم إدماجها في برنامج الدعم المباشر للاستفادة من السكن، وتعهد خلال رده على، بتحسين عرض برنامج الدعم المباشر للسكن في إطار سعي الحكومة لتجويد هذا الورش، في إطار توجهات الدولة الاجتماعية وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في مجال تعزيز العرض السكني لعموم المغاربة.

ثانيا: دعا السيد المستشار مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة للعناية بأفراد الجالية المغربية في مجال السكن، ولفت إلى أن هذا السؤال يأتي للتذكير بضرورة تمكين مغاربة العالم من الاستثمار، في قطاع السكن أو امتلاك عقارات سكنية تعزز من ارتباطهم الوثيق بأرض الوطن، خصوصا وأن أكثر من 70 في المئة من استثمارات الجالية مرتبطة بالعقار.

وأطلع السيد كاتب الدولة بمناسبة رده، موضحا، انخراط الوزارة من خلال دوريتين لإنجاح الحملة الوطنية تحت شعار «التعمير والإسكان في خدمة مغاربة العالم»، لتعبئة جميع مغاربة العالم في المستقبل، والمساعدة لمعالجة أمورهم، وتحسيسهم بإيجابيات دعم السكن والعروض الاستثنائية لمجموعة العمران، في معارض تنظمها بجميع المدن الأوروبية، وأيضا من خلال قافلة متنقلة جابت 23 مدينة، وفضاءات الاستقبال في جميع نقط العبور وفي المحطات الكبرى، إلى جانب الأبواب المفتوحة للوكالات.

ثالثا: اعتبر السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، منظومة الإسكان والتعمير، أصبحت عنوانا للاختلالات البنيوية والإقصاء الاجتماعي وتنامي الفوارق المجالية، عززت بأرقام مقلقة وبمظاهر فشل في الاستجابة لحاجيات المواطنين، استنادا إلى معطيات رسمية تكشف رغم البرامج التي أطلقت منذ سنوات واقع محدودية الآثار.

وأشار السيد كاتب الدولة في رده إلى خطة عمل الوزارة لإصلاح منظومة الإسكان والتعمير، التي راعت تحديات مشاكل السكن بالنظر لارتفاع الأسعار، من خلال مراجعة برامج البناء العشوائي، وسن سياسات جديدة للدعم المباشر للسكن بالنسبة للطبقة ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتيسير التمويلات والضمانات، خاصة بالنسبة للوحدات بسومة أقل من 300.000 درهم.

وفي سياق إصلاح منظومة الإسكان، تحدث أيضا فيما يتعلق بالعالم القروي، عن مهام الدورية المحددة للمدارات واللجنة الاستثنائية واللجنة المحلية، ومن جهة ثانية عن تأهيل البنية التحتية ومعالجة المباني الآيلة للسقوط، ثم التجديد الحضري وتحفيز البناء العمودي، فضلا عن الشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص.

رابعاً: وجه أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، من خلال سؤال حول خطر المباني الآيلة للسقوط، مؤكداً على ضرورة حماية الهوية المعمارية المغربية، ورغم اعترافه ببعض الجهود المبذولة، شدد الفريق على أن الحكومة مقصرة في حماية مبان عتيقة، تضم كنوزاً فنية من الزليج المغربي والنقوش الجبسية والخشب المنقوش، كتعبير عن هوية وطنية يجب صونها لا تركها تنهار.

وفي رده، قدم السيد كاتب الدولة معطيات تقنية، مشيراً إلى أن عدد المباني المهددة بالانهيار يصل إلى 72 ألف مبنى من أصل 140 ألف على الصعيد الوطني، معترفاً بوجود إشكالات قانونية وعملية تحول دون تدخل الدولة بشكل مباشر، منها تعقيد الملكية وغياب القدرة المالية لدى السكان.

وحمل الساكنة بعد تنزيل القانون رقم 94.12 مسؤولية الصيانة، في مواجهة واقع صعب يستدعي مراجعة شاملة تشمل التمويل، وتدخل الجماعات المحلية، وتفعيل الشراكات مع المهنيين والخبراء، ثم أشار إلى أن تفعيل دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط بدأ فعلياً سنة 2022، وتصورها لرؤية 2026-2022، مكنها من اعتماد منهجية جديدة شمولية تشاركية واستباقية، قائمة على المراقبة والرصد واليقظة والتوعية بالمخاطر التي تتعرض لها المباني، من خلال تعميم عمليات الجرد والخبرات التقنية لحظيرة المباني المتدهورة على الصعيد الوطني مع إعطاء الأولوية للمدن العتيقة بهدف تقديم حلول جديدة ومناسبة لإعادة تأهيل هذه المباني.

خامساً: تدخل كذلك أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، في سؤال تمحور حول إشكالية الإسكان ببلادنا، للاستفسار عن مستجدات قطاع الإسكان، من خلال ربط تعثر البرامج المسطرة خلال 25 سنة الماضية، وعدم بلوغها النتائج المبتغاة والمتوقعة، بالقوانين التنظيمية المتصلة بالقطاع، وبما يتعلق بالتمويل المالي والنقدي، ثم بالمقاربة المجالية.

وخلال جوابه، وبلغه الأرقام، أعلن السيد كاتب الدولة عن ارتفاع ملحوظ في تسريع وتيرة القضاء على دور الصفيح، مقارنة بسنة 2002، إضافة إلى ما تم إنجازه، وسلف ذكره، بخصوص معالجة المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري، وأطلع أيضاً عن خطة توفير العقارات وبيئة للسكن من طرف العمران، في أفق سنة 2028، من خلال تأمين 147000 وحدة.

وأخبر أيضاً عن انكباب الوزارة على ورش هيكلة سوق الكراء، والتحكم في السومة المرتفعة وتمكين المواطن من القدرة وانسيابية الحركة، خاصة بمناسبة التنقل من مدينة لمدينة، عن طريق تزويد مؤسسات عمومية بوحدات معدة لهذا الغرض، منبهاً إلى أهمية العمل بالتقائية مع باقي القطاعات والسياسات المبرمجة، بالنظر لتحديات وإكراهات اليد العاملة والمواد الأولية، في أفق التحضير لكأس العالم 2030.

المحور الثالث: قطاع العدل

سلطت حصص المداخلات في هذا المحور، الضوء على مختلف القضايا التي يعرفها القطاع، عبر تقييم موضوعي للإشكاليات المطروحة، في سبيل إيجاد الحلول المنصفة والممكنة، وعبر تتبع المبادرات التي أطلقتها الوزارة على المستوى التشريعي، والملفات المطالبية الآنية والمستعجلة المرتبطة بالجانب التنظيمي والمؤسساتي واللوجستيكي والخدماتي، تفاعل معها السيد وزير العدل وفق ما يلي

أولا: بمناسبة بسطه لأول سؤال في المحور، بخصوص مآل مدونة القانون الجنائي، شدد السيد المستشار المصطفى الدحماني، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة الحسم في ورش إصلاح مدونة القانون الجنائي، لارتباطه بحاجات واقعية وملحة تمس فئات اجتماعية تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع نصوص القانون الجنائي، وربط الضغط التشريعي الراهن بمجموعة من مشاريع الإصلاح العميقة التي تعرفها منظومة العدالة، كما انتقد التباطؤ في تكييف المنظومة الجنائية مع دستور 2011، مؤكدا أهمية تحديث القانون الجنائي كضرورة سياسية ومجتمعية، في ظل ما يفرضه السياق الوطني والدولي من التزامات في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

بمناسبة رده، كشف السيد وزير العدل، أن القطاع انتهى من صياغة نص القانون الجنائي الجديد، لكنه مازال يبصم على نقاش داخلي حاد دام قرابة سنتين ولم يحسم بعد، ومر بمراحل متعددة، وأضاف أن النص يتعين أن ينتج من تصورات الوزير والحكومة التي ينتمي إليها وفقا لبرنامجها، آملا في صدور مدونة جنائية جديدة تستجيب للإشكالات المجتمعية، مثل قضايا وسائل التواصل الاجتماعي، والهجوم على الحياة الخاصة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها.

وشدد على وجود عقوبات مثل السجن المؤبد والإعدام، تحتاج إعادة النظر بالكثير من الجراءة والشجاعة، والتعامل مع هذه القضايا وفق الرؤية الجنائية الحديثة، مسجلا كذلك وجود إشكالات كبيرة داخل المجتمع، تحتاج قانونا جنائيا قويا وحداثيا يتعامل مع الجريمة وفق منظومة كاملة، خصوصا في سياق تأهيل العقوبات البديلة.

ثانيا: نقل أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسنواوي)، من خلال سؤال ثاني موجه للسيد وزير العدل، حول تعويضات حوادث السير، معاناة ضحايا حوادث السير في الحصول على مستحقاتهم من صندوق ضمان حوادث السير، مشيرين إلى تلقي فريقهم شكايات العديد من المتضررين، للاحتجاج على البطء الشديد في تعويضهم، تمتد أحيانا إلى سنوات عديدة، لاسيما الذين يعانون مخلفات وإعاقات صعبة نتيجة تلك الحوادث.

وانتقل السيد الوزير للرد، معتبرا أن الظهير المتعلق بتعويض ضحايا حوادث السير في المغرب الصادر سنة 1984 من أكثر القوانين المنحرفة في الترسانة القانونية المغربية، مؤكدا على مقتضياته أهمية إصلاح مقتضياته، لعطائها بسخاء وتركيز للأثر، ولانطلاق احتساب التعويض بناء على الدخل.

وأطلع عن توجهه لإعادة النظر في هذه المقتضيات إلى جانب حل إشكالات صندوق مال الضمان، من خلال عدة عناصر منها ضبط الآجال والمساطر، والحد الأدنى للأجر للرفع منه، والتقدم، وكذلك مدونة الشغل، وأيضا بإضافة بعض الوقائع والتصرفات التي لم يكن منصوصا عليها، مثل «الترامواي»، مشيرا إلى أن النص الجديد يقترب من الوصول إلى البرلمان.

وأوضح كذلك أن المقتضيات المقترحة الجديدة ترفع الحد الأدنى للتعويضات من 9270 درهما إلى 14,270 درهما، بعد نقاش مع شركات التأمين ووزارة الاقتصاد والمالية، مخبرا أن المدير الجديد للصندوق ووزارة الاقتصاد والمالية تدخل لحل مشكل عدم دفع أتعاب المحامين، وتم أداء 90 مليون درهم سنة 2023، و43 مليون درهم إلى غاية 30 أبريل 2025، بهدف تصفية كل المبالغ المتبقية خلال السنتين المقبلتين.

ثالثا: وبشأن الأطفال في وضعية نزاع مع القانون، التي استفسر حولها الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، لطرح إشكالية تنازع الموضوع مع القانون على مستوى المؤسساتي والمسطري وعلى مستوى القانون الموضوعي، أكد السيد الوزير أن هناك متابعة مباشرة من طرف السيد رئيس الحكومة، وتركيز المشكل في رعاية الأسرة، وفي مسؤولية الأسرة عن القاصر، خاصة في حال ارتكابه فعلا مخالفا للقانون، كاستعمال آلة حادة في الشارع.

وصرح بفتح النقاش وطرح لإمكانية تحميل الآباء والأمهات مسؤولية جنائية عن تصرفات أبنائهم القاصرين، ولتحميل المسؤولية كذلك للمدرسين والمعلمين إذا خرج التلميذ من المؤسسة وارتكب فعلا جرميا خارجها، مبرزا أن المطلوب الآن هو صياغة قانون جنائي يضمن المساءلة القانونية للأولياء، مع إجراءات جنائية وغرامات لإعادة خلق مسؤولية الآباء عن أبنائهم من جديد.

رابعا: استفسر السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتعويض الأبرياء بعد قضاء مدة من الاعتقال في السجن، سواء في إطار الاعتقال الاحتياطي دون إدانة أو بعد صدور أحكام بالبراءة، في سبيل خلق توازن بين ضرورة محاربة الجريمة وضمان الأمن العام، وبين عدم المس بالمصالح المشروعة للأفراد في حريتهم وأمنهم وكرامتهم واعتبارهم.

وركز السيد الوزير رده، في إطار ضبط السلطة التقديرية الممنوحة للقضاة خصوصا النيابة العامة دون المساس باستقلاليتها، بما يطرحه إشكال حدود بداية ونهاية الخطأ القضائي، وما يستلزم من إصدار قانون في هذا الصدد، يسري على باقي المهن، لتكثيف هذه النزاعات في شقها المدني دون اللجوء إلى نزاع جنائي، تلزم أساسا ببذل عناية دون التقيد بنتيجة، والاكتفاء بالتعويضات.

خامسا: طرح أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر)، سؤال حول تعزيز كفاءة وسرعة إنجاز القضايا في المحاكم المغربية، لربح تحدي ضمان حقوق المتقاضين وتصفية القضايا العالقة بالمحاكم في مختلف الاختصاصات، وطرح لهذه الغاية جملة من المقترحات، أهمها التفكير في التطبيقات الإلكترونية وكذلك في الذكاء الاصطناعي، والاستفسار عن التدابير المزمع اتخاذها من أجل تخفيض عدد أيام الدعوى بالمحاكم.

ولخص السيد وزير العدل جوابه، في محوري الرقمنة والكفاءات، لتجاوز المراسلات الورقية والحضور الجسدي للمحكمة، داعيا السادة المستشارون لتشجيع ميزانية الوزارة لاعتماد الذكاء الاصطناعي والرقمنة، في أفق تقريب خدمات التقاضي من المواطن.

سادسا: اعتبر أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، من خلال سؤال بخصوص تحسين جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، عطفًا على سابقة المقدم من نفس الفريق، المنفذ الأساسي لضمان شروط المحاكمة العادلة، فيما يتعلق بتقريب القضاء من المتقاضين وتسريع الإجراءات، وبتقليص المدد الزمنية للبت في القضايا، مقترحا تسريع وتيرة التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وتوفير الوسائل المادية واللوجستية الضرورية لتمكين الموارد البشرية من تجويد الخدمة القضائية ويعزز ثقة المواطن في العدالة.

واكتفى السيد الوزير في رده وتعقيبه، بالإحالة على ما تضمنه الجواب السابق من عناصر ومعطيات.

سابعا: تطلع السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف

العلوي)، إلى تعزيز الأفضلية الوطنية لفائدة المقاولات المغربية في دفتر التحملات المتعلقة بالأساور الإلكترونية، متسائلين عن عدد السجناء أصحاب الشيكات بدون رصيد، الذين صدرت في حقهم أحكام حتى بعد تنازل الدائن، أو بعد أداء قيمتها، من خلال طرحهم سؤالا يعالج مشكل الاعتقال الاحتياطي والعقوبات البديلة.

استعرض السيد الوزير الخطوات التي تقوم بها الوزارة لمعالجة هذا الإشكال، خاصة من خلال مراجعة السياسة الجنائية، وتوسيع اعتماد العقوبات البديلة، كآلية لتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية وضمان عدالة أكثر نجاعة وإنصافا، وبالنسبة للإشكاليات المرتبطة بالشيك، فأطلع عن انتهاء الأمانة العامة للحكومة، من القانون ذي الصلة، لي طرح في الأجل القريب للمناقشة بالبرلمان، أما فيما يتعلق بمرسوم العقوبات البديلة، فسيتم تناوله في أقرب اجتماع للمجلس الحكومي، ليدخل حيز التنفيذ في شهر غشت 2025، وأكد في هذا السياق بتتبع السيد رئيس الحكومة لجميع الاجتماعات مع مجموعة من القطاعات ووقوفه ومواكبته لأطوار الملف.

وأعلن عن بعض المستجدات القانونية التي ستشمل الشيكات بالمغرب، والتي يرى أنها تنبصر لمقاربة تصالحية جديدة، تتعلق بمشروع قانون الشيكات، الذي دخل مرحله النهائية، مشيرا إلى أن من أبرز التعديلات المرتقبة إلغاء تجريم الشيك بين الأزواج، إذا تم إصدار شيك بين الزوجين، وأخل بالالتزام، فلن يتم تجريمه جنائيا، ويبقى الحل عن طريق رفع دعوى مدنية فقط، مما يخرج النزاع من الإطار الجزري.

وتتص التعديلات أيضا على إسقاط المتابعة بعد الأداء، وأنه لن يتم اعتقال صاحب الشيك فورا، بل يمنح مهلة شهر لتسوية وضعيته، مع توجه استثناء المبالغ الصغرى من الاعتقال، في حالة الشيكات التي تقل قيمتها عن 10.000 إلى 20.000 درهم.

ثامنا: وحول آخر سؤال مبرمج بأشغال الجلسة، يتعلق باحترام الحريات النقابية وحق الانتماء النقابي لموظفي وزارة العدل، وجهه أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، أعلن السيد وزير العدل رادا، في تصريحاته عن اتخاذ قرارا بمقاطعة إحدى النقابات داخل وزارته، التي تواصل إصدار بيانات تصعيدية، مشيرا إلى أن الحكومة وافقت على تسوية وضعية المهندسين في الوزارة، وأفصح عن إشكاليات حقيقية في هذا السياق، تضخم بعض البيانات النقابية وتساهم في زيادة التوترات داخل الوزارة، وأضاف أن قطاعه مفتوح للحوار، مستكرا بعض التصريحات التي لا تعكس الرغبة الحقيقية في الوصول إلى حلول.

في المقابل، ردت السيدة المستشارة على تصريحات السيد الوزير، رافضة ممارسات غير مقبولة داخل الوزارة، مثل التضييق على نقابيي الاتحاد من خلال تقارير كيدية وشكاوى مغرضة، وأدرجت نموذجا بإحدى الموظفات بالوزارة منذ 25 عاما، تم تهмиشها فقط بسبب انتمائها للنقابة، كما طرحت تساؤلات بشأن الاستدعاءات المفاجئة للموظفين من قبل المفتشية العامة بعد تأسيس مكاتب نقابية جديدة، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات قد تكون محاولة لتهريب النقابيين.

وفي ختام مداخلته، أكد السيد الوزير على علاقته الجيدة بالنقابيتين المنضويتين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل.

الثلاثاء 08 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 06 ماي 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الثانية

صادق مجلس المستشارين في جلسة تشريعية عمومية، عقدها يوم الثلاثاء 08 ذو القعدة 1446 الموافق 06 ماي 2025، مباشرة بعد رفع أشغال الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية، برئاسة السيد يحفظه بنمبارك، والسيد محمد رضى الحميني أمينا للجلسة، بالأغلبية على أولا: مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث، حظي بتأييد 32 مستشارا وامتناع ثلاثة مستشارين عن التصويت.

وفي معرض تقديمه لهذا النص التشريعي، أكد السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، في كلمة تلاها نيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، أن أهم مقتضياته تتمثل في إدراج التعاريف الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف التراث الثقافي والطبيعي والجيولوجي، والتي تواكب المفاهيم الجديدة المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي، وتلائم مع التعاريف الحديثة المعمول بها لدى منظمة اليونسكو، ويروم إحداث مفهوم «المجموعات التاريخية»، والتي تتكون من ممتلكات عقارية مجتمعة، تكتسي أهمية بحكم طابعها المعماري أو حملتها التاريخية أو تفردها.

وأضاف أن مشروع القانون ينص على إدراج صنف التراث الثقافي المغفور بالمياه، وصنف التراث الطبيعي الذي يراد به المواقع الطبيعية والبيئات والفضاءات والمناظر الطبيعية، كما يدرج صنف التراث الجيولوجي، ثم صنف التراث الثقافي غير المادي، كما تتضمن مقتضياته إحداث سجل وطني لجرد التراث.

ثانيا: مشروع قانون رقم 46.21 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين، حظي بتأييد 31 مستشارا، فيما امتنع مستشار واحد عن التصويت.

وخلال تقديمه لأهم مضامين مشروع القانون، أطلع السيد وزير العدل، أنه يروم تأهيل المهنة وتعزيز دورها داخل منظومة العدالة، من خلال توسيع مجال اختصاصها النوعي والمكاني، من خلال مراجعة بعض شروط الولوج إليها، وإلى تعزيز المهنة بكفاءات نوعية، بفتح المجال لولوج الكتاب المحلفين إليها، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمتعاملين مع المنتسبين للمهنة فيما يتعلق بحماية حقوقهم، وأخبر أيضا بأن مشروع القانون ينص على توفير الحماية القانونية للمنتسبين للمهنة، عبر إقرار مقتضيات قانونية جديدة، وتقوية الأجهزة المشرفة على المهنة، وتحقيق التمثيلية النسائية داخل أجهزة الهيئة الوطنية بما يتناسب وعددهن داخل هذه الأجهزة.

الثلاثاء 15 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 13 ماي 2025م

جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1446 الموافق 13 ماي 2025، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول للرئيس، والسيد المستشار محمد رضى الحميني، أمينا

للجلسة، الجلسة العمومية الخامسة من دورة أبريل 2025، مخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفهية واجوبة الحكومة عليها، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وتسعة دقائق.

حيث وجهت حصص النقاش بالجلسة العامة علاقة بالمضمون والمعطيات والأرقام، في إطار ملائم للتداول في قضايا المجتمع وإيجاد حلول لها، لإنتاج أجوبة حقيقية لتطلعات وانتظارات أو تساؤلات المواطنين، لامست مختلف محاور السياسات العمومية، والإصلاحات القطاعية، والقضايا ذات الراهنية والأهمية، والتي تعكس مواقف وتوجهات بلادنا إزاء عدد من القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، من خلال طرح مواضيع وإشكاليات متصلة ب 24 سؤالاً، 12 آنية و 12 عادية، تم إدراجها بجدول الأعمال في صيغة محاور، تعلق ب

قطاع الاقتصاد والمالية؛

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

شكل محور الاقتصاد والمالية مناسبة للنقاش حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، كمدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية، والإجراءات المعتمدة في ترشيد نقل الميزانية بين الدولة والمؤسسات العمومية، وكذا دور تبادل الخبرات بينهما في مجالي الحكامة والتدبير، إلى جانب ما تطرحه التجارة غير المهيكلية من تحديات مما يؤثر سلباً على تنافسية التجارة المنظمة، وتؤدي إلى فقدان مداخل جبائية مهمة، ناهيك عن هشاشة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بهذا القطاع.

وتم التداول أيضاً بشأن التدابير المستعجلة من أجل التخفيف من حدة غلاء الأسعار في السوق الوطنية، وكذا مراقبة وضبط أسعار المواد الاستهلاكية وحماية المستهلك من ارتفاعها، وزجر الممارسات غير المشروعة الناتجة عن ذلك، علاوة على التدابير الرئيسية المتعلقة بالسياسة الضريبية والجمركية، والتي تهدف إلى تحسين الاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات الاجتماعية والمناخية.

أولاً: خلال أول سؤالين أنيين جمعتهما وحدة الموضوع، حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، نبه السيد المستشار البرلماني عابد بادل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى الأثر السلبي والمباشر لارتفاع وتيرة منازعات الدولة على منظومة الاستثمارات ومناخ الأعمال وعلى البرامج والمشاريع التي تنفذها الإدارة المغربية، ودعا إلى اعتماد استراتيجية وطنية وفق رؤية تشاركية لتدبير هذه المنازعات واعتماد وسائل بديلة لفض هذه المنازعات قبل رفعها أمام المحاكم.

من جانبه، طالب السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بإعادة النظر في فلسفة التعاطي مع هذه النزاعات، واعتماد مقاربة استباقية ووقائية تجعل من احترام المشروعية القانونية والتدبير الرشيد للملفات الإدارية مدخلاً أساسياً لصون المال العام وتعزيز ثقة المواطن في الدولة، وأيضاً إلى استلهام الممارسات الفضلى من التجارب المقارنة الرائدة في هذا المجال بغية تطوير حلول مبتكرة تستجيب للتحديات الراهنة.

وفي جوابها، كشفت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، أن قضايا منازعات الدولة ارتفعت بنسبة 100

في المائة خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن الوكالة القضائية للمملكة تتوصل سنويا بـ 20 ألف قضية جديدة، تهم مختلف المنازعات التي تعني الدولة والمصالح التابعة لها، إضافة إلى 200 ألف ملفا لا يزال رائجا، فضلا عن توصلها بما يقارب بـ 7000 حكم سنويا، يتم تحليلها لاستخلاص المعطيات الإحصائية والمؤشرات المالية ذات الصلة.

وصرحت بأن القيمة المالية للفارق الذي تم توفيره لفائدة خزينة الدولة، من خلال المقارنة بين المبالغ المطالب بها وتلك المحكوم بها خلال سنة 2024، قد بلغت ما يناهز 16 مليار درهم و200 مليون، مضيفة أن مجموع هذا الفارق وصل خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى ما يقارب 25 مليار درهم و400 مليون، دون اغفال الجهود المبذولة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حيث تم تجنب خزينة المملكة أداء مبالغ مالية مهمة.

ثم سجلت بالمقابل، ما أبانت عنه تقارير رسمية من استمرار وجود عدد من الاختلالات تعيق تحقيق تدبير استباقي وفعال للمنازعات، من بينها تعدد المتدخلين، وضعف التنسيق بين مختلف الشركاء، ومحدودية جهود الوقاية من المنازعات، وغياب آليات لتدبير الزمن الإجرائي وتقييم الأداء والنتائج المحققة، إلى جانب ما أكدته إحصائيات رسمية من ارتفاع عدد قضايا منازعات الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة تناهز 100 %، وهو ما عزته إلى اتساع نشاط الإدارة العمومية وتنوع المهام الجديدة في مختلف المجالات.

وذكرت بمبادرة الوزارة في تنظيم مناظرة وطنية حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها كمدخل لصون المشروعية، واستقرار الاستثمار، وترشيد النفقات العمومية، مبرزة خلاصاتها المتمثلة في إصدار خمس توصيات رئيسية، واقتراح 43 إجراء تنفيذيا من أجل ضمان التدبير الجيد للمنازعات والوقاية منها، لافتة إلى الانكباب على العمل بتنسيق مع كل الشركاء، على وضع مخطط عمل وبرمجة زمنية، وإحداث لجان لتتبع تنفيذ توصيات المناظرة، وفق مؤشرات قياس مضبوطة.

ثانيا: في معرض تقديم سؤالين شفهيين حول مآل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والتدابير العاجلة المتخذة في هذا الإطار، دعا السيد المستشار سعيد شاكور، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى التنسيق مع الشركاء من أجل استكمال الترسنة القانونية المؤطرة للمؤسسات والمقاولات العمومية، ودعم وتقوية أدوار مديرية المنشآت العامة والخصوصية والتسريع بوتيرة إعادة هيكلتها، وكذا إلى تفعيل الشراكة بين المقاولات بين القطاعين العام والخاص لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، ثم إلى إنجاز مشاريع تنمية على الصعيد الجهوي.

ولفت أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، الانتباه لبعض الاختلالات الهيكلية والمالية التي تطال العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية، وتحد من مردوديتها ومكانتها في النسيج الاقتصادي الوطني، وطالبوا السيدة الوزيرة بالحضور إلى لجنة المالية، لإعطاء توضيحات أكثر بخصوص الإنجازات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، معتبرين أن الإصلاح، إلى جانب إعادة هيكلة بعض المؤسسات، يجب أن يقوم على الشفافية، والتقييم، والتسليح بالكفاءات، وتقنين سبل الدعم المادي وتطوير آلية الحكامة الداخلية.

أعلنت السيدة الوزيرة من جهتها، عن إطلاق دراسة حول القطاع المالي لإعادة النظر في تموقع الدولة داخل عدد من المؤسسات المالية، ستقدم رؤية بشأن استمرار حضور الدولة في هذا

القطاع، لما له من دور في تنفيذ السياسات العمومية، مقابل إمكانية انسحابها من مجالات أخرى لا تستوجب تدخلها، وذكرت بالعناية الخاصة التي توليها الحكومة لهذا الورش، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، وعملا بمضامين القانون الإطار رقم 21-50 المتعلق بإصلاح هذه الهيئات، الذي دخل حيز التنفيذ، ويعد بمثابة خارطة طريق واضحة لإعادة هيكلة عدد من المؤسسات، وهذا القطاع الحيوي بشكل عام.

وفي هذا الإطار، أوردت أنه تم اتخاذ جملة من التدابير العملية لتفعيل هذا الإصلاح، من أبرزها إرساء إطار مؤسساتي للإصلاح، وكذلك إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة أطلقت أول استراتيجية مساهماتية للدولة، كأهم المكاسب التي تعطي خارطة طريق واضحة حول الاستراتيجية المطلوبة من المؤسسات والمقاولات العمومية، وإلى أن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية يشمل 57 مؤسسة و مقالة عمومية، برقم معاملات بلغ حوالي 240 مليار درهم سنة 2024، وبعاثات وأرباح تقدر بـ 13 مليار درهم.

ثالثا: حول سؤاليين تمحورا حول إصلاح القطاع غير المهيكل وإدماجه في الدروة الاقتصادية وعن مقارنة الحد من حجمه، أثارهما أعضاء فريق الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، للتساؤل عن الإجراءات والتدابير المسطرة لوقف زحف هذه الظاهرة، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الوطني، بما في ذلك الأنشطة الخفية التي تمارسها بعض المقاولات المهيكلية.

ونبه أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، إلى عدم كفاية المجهودات الحكومية في هذا المضمار، خاصة في ظل تضيق الخناق على الاقتصاد المهيكل وخاصة المقاولات الصغيرة، من البيروقراطية وثقل الضرائب فضلا عن صعوبة الوصول للتمويل، ودعوا بالمناسبة إلى الاستفادة من التجارب الفضلى والناجحة، والاستعانة بأرقام ودراسات وتقارير رسمية أنجزت في هذا المجال، للتمكن من خلق شركات وتبسيط الإجراءات بتحفيظات ضريبية مباشرة، لتشجيع الشباب والنساء في القرى وفي المناطق البعيدة.

وأقرت السيدة الوزيرة خلال ردها، بأن انتشار القطاع غير المهيكل يمثل واقعا لا يمكن تجاهله في الاقتصاد الوطني، وكشفت عن ممارسات مقلقة تتمثل في لجوء بعض الشركات المنتمية للقطاع المهيكل إلى العمل في الظل، للتهرب من التصريح بالعمال والمداخيل، مؤكدة في هذا الصدد على الجهود المشتركة التي تبذلها إدارة الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمكافحة هذه الظاهرة التي تقوض مبادئ المنافسة الشريفة وتؤثر سلبا على المالية العامة.

وأطلعت عن حزمة من التدابير العملية وضعتها الحكومة، للأهمية القصوى لهذا الملف، تهدف إلى إيجاد حلول مستدامة لدمج العاملين في القطاع غير المهيكل، وتحويل الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة إلى القطاع الرسمي، موضحة أن مختلف القطاعات الإنتاجية الحيوية، مثل السياحة والفلاحة والتجارة، تعمل حاليا على تنفيذ تدابير محددة تهدف إلى تسهيل انتقال الشركات العاملة في القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، بما يضمن حقوق العاملين ويساهم في تعزيز

النمو الاقتصادي الشامل.

وفي سياق جهود الحكومة لتحقيق هذا الهدف، أكدت أن خارطة طريق التشغيل التي تعمل عليها تتضمن حلولاً مبتكرة لمعالجة إشكالية القطاع غير المهيكل، وأشارت إلى التوصل إلى حلول عملية مع حوالي 85 ألف تاجر، أتاحت لهم الانخراط في العمل المهيكل والاستفادة من المزايا التي يوفرها. وشددت على أن الإصلاح الضريبي الشامل الذي تعمل عليه الحكومة من شأنه أن يلعب دوراً محورياً في محاربة القطاع غير المهيكل، ولفتت في ذات السياق إلى نظام المساهمة المهنية الموحدة، الخاص بالمقاول الذاتي، كما دعت إلى ضرورة محاربة الشركات العاملة في القطاع المهيكل التي تمارس أنشطة في القطاع غير المهيكل، من خلال تضافر جهود إدارة الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

رابعا: وتحت عنوان حماية المستهلك وضبط الأسعار في ظل التقلبات الاقتصادية، ساءل السيد المستشار عبد الله مكاوي، عضو الفريق الحركي، السيدة الوزيرة، عن دواعي إصرار الحكومة على رفض ربط المسؤولية بالمحاسبة بخصوص ما يعرف بدعم «الفراشية» و«الشناقة»، وفي مختلف أشكال الدعم القطاعي دون نجاعة ولا رؤية ولا تقييم، في ظل فشل المخططات القطاعية، خاصة في مجالات الفلاحة والصيد البحري وغيرها في توفير الأمن والاكتفاء الغذائي.

وأبرزت السيدة الوزيرة، مجيبة، بأن حجم الدعم المخصص للمواد الأساسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2022 و2025، تجاوز 100 مليار درهم، وبأن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات من أجل حماية المستهلك ومواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد، أكدت أن المراقبة الميدانية بالأسواق خلال السنوات الأخيرة، التي همت حوالي 350 ألف نقطة وأسفرت عن تسجيل أكثر من 15 ألف مخالفة، تندرج ضمن استراتيجية الحكومة لضبط الأسواق وضمان احترام الأسعار وحماية المستهلكين.

وأضافت أنه من بين الإجراءات المتخذة أيضا، تفعيل برامج خاصة لمواجهة آثار الجفاف، إلى جانب الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء والماء، لافتة أن الحكومة، وبالمقارنة مع السياق العالمي، لم تقدم على رفع الأسعار، بل عملت على تخفيض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد الأساسية، وأنها قامت بتحفيز سلاسل العرض من خلال تقديم مساعدات موجهة، كما تم دعم القدرة الشرائية للمواطنين، مبرزة أن الحوار الاجتماعي كلف ميزانيات مالية مهمة، وأسفر عن إجراءات عملية، من بينها رفع الحد الأدنى للأجور.

وشددت على أن الحكومة لا تكتفي بالإعلان عن الأرقام، بل تواصل العمل على خفض الأسعار من أجل التخفيف على المواطنين، مع تحمل كامل المسؤولية في المتابعة والمواكبة، في أفق الحفاظ على نسق الإصلاحات والاستثمارات الجارية، واعتبرت أن الاستدامة في التدخلات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تفاعلا دائما مع مختلف الظروف، مؤكدة التزام الحكومة بمواصلة مجهوداتها لتحقيق التوازن وحماية القدرة الشرائية للأسر المغربية.

خامسا: تدخلت السيدة المستشارة زهرة محسين، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، للسؤال عن السياسة الضريبية والعدالة الجبائية، والإجراءات المتبعة لتنزيل هذا الإصلاح الضريبي في شموليته وتحقيق العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية، بما ينعكس على الاستقرار المهني

والاجتماعي للموظفات والموظفين وعموم الأجراء في عدة مستويات، والتذكير بضرورة الحفاظ على الحقوق والمكتسبات المهنية والمادية لموظفات وموظفي قطاع الاقتصاد والمالية، وعدم المساس بها، وفتح قنوات حوار مستمر معهم ومع ممثليهم النقابيين، والتأكيد على أهمية مواكبة هذا الورش بقرارات تنظيمية واضحة.

ركزت السيدة الوزيرة عناصر إجابتها على استراتيجيتها التي ترجمها الإصلاح الضريبي الشامل على الدخل، المدرج بقانون المالية 2025 إصلاحا للضريبة، يهدف بالأساس إلى تخفيف العبء الضريبي وتحسين دخل الأجراء والمتقاعدين، ويتماشى مع توصيات القانون الإطار رقم 69.19 والتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، ومع مبدأ الإنصاف فالمادة الجبائية.

وأوضحت أن هذا الإصلاح يروم تخفيف العبء الضريبي على المزمين وتحسين دخلهم، من خلال إعادة تنسيق الجدول التدريجي لمعدلات الضريبة على الدخل، عبر رفع الشريحة الأولى المعفاة، من ذوي الدخل البالغ 40.000 درهم، مع مراجعة الشرائح الأخرى بهدف توسيعها وتخفيض معدل الضريبة المفروضة عليها، وكذا تخفيض المعدل الهامشي من 38 % إلى 37 %، إلى جانب زيادة المبلغ السنوي لتخفيض الضريبة على الدخل برسم النفقات الأسرية من 360 إلى 500 درهم لكل معا.

وأشارت إلى أنه سيتم الإعفاء من الضريبة على الدخل المطبقة على معاشات التقاعد، المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسية، اعتبارا من فاتح يناير 2026، وكإجراء انتقالي، سيتم تطبيق تخفيض بنسبة 50 في المئة من مبلغ الضريبة على الدخل برسم معاشات التقاعد المذكورة خلال سنة 2025.

محور الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

أولا: اعتبارا للأولوية الوطنية الكبرى لورش التشغيل، بالنظر إلى دوره الأساسي في صون كرامة المواطن، وضمان العيش الكريم للأسر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة تحت القيادة الملكية السامية، وبمناسبة إصدار السيد رئيس الحكومة نهاية شهر فبراير المنصرم منشورا يتعلق بتنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل، تقدم في سؤالي شفهيين، وفي إطار وحدة الموضوع، بخصوص الآليات والبرامج التي تعتمدها الحكومة اعتمادا لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل، السادة أعضاء

• فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛

• فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد ادريس القندوسي).

أكد السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في معرض رده، أن سوق الشغل في المغرب، رغم التحديات المرتبطة بالمناخ والوضع الاقتصادي الدولي، شهد تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تم تسجيل 280 ألف منصب شغل صافي، وأوضح تراجع معدل البطالة من 13.7 % إلى 13.3 %، في سياق دينامية إيجابية يعكسها التوزيع القطاعي لمناصب الشغل الجديدة، خصوصا في قطاعي الخدمات والصناعة.

وبلغة الأرقام، أبرز أنه تم خلال الفصل الأول من سنة 2025 خلق 350 ألف منصب شغل، مقابل

فقدان حوالي 70 ألف منصب شغل، أغلبها في العالم القروي والقطاع الفلاحي، مما أسفر عن صاي في 280 ألف منصب شغل جديد، وأشار بخصوص توزيع المناصب حسب القطاعات، إلى أن 216 ألف منصب شغل تم إحداثها في قطاع الخدمات، و80 ألف في قطاع الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية، و50 ألف في قطاع البناء والأشغال العمومية، موضحا أن هذه الأرقام تتجاوز بكثير ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من سنة 2024، حيث لم يتعد عدد المناصب المحدث 130 ألفا في الخدمات، و43 ألفا في الصناعة، و25 ألفا فقط في البناء.

وفي معرض حديثه عن الإجراءات الحكومية لدعم هذا التحسن، كشف السيد الوزير عن اعتماد ثلاث محاور أساسية، في مقدمتها دعم الاستثمار في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما التي تقل استثماراتها عن 5 ملايين درهم، باعتبارها تشغل أكثر من 83% من اليد العاملة في القطاع المهيكل، وأيضا عمل الحكومة على مراجعة الإطار القانوني المنظم لسوق الشغل، من خلال فتح حوار مع الفرقاء الاجتماعيين إلى غاية أكتوبر المقبل، ثم انطلاق سياسات نشطة للتشغيل تشمل لأول مرة فئة غير حاملي الشهادات، المستبعدة من الدعم العمومي لعقود طويلة، قبل أن يتم دمجها في برامج جديدة تراعي طبيعة الهشاشة وتفتح أمامها أفق الإدماج الاقتصادي.

ثانيا: بمناسبة اللقاءات التي عقدتها الحكومة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين بخصوص عدد من الأوراش، برئاسة السيد رئيس الحكومة، في جولة أبريل المنصرم في إطار تكريس مؤسسة الحوار الاجتماعي، ومن خلال الحوار والجدولة والبرمجة ووفق مقاربة تشاركية، لقطع أشواط مهمة في حل إشكاليات كبرى مرتبطة بعدة مجالات، وإعادة تأكيد التزاماتها وتنفيذها، وعلى رأسها رفع الأجور في القطاع العام والخاص، وإصلاح منظومة التقاعد، إلى جانب الانكباب على عدة مواضيع مطروحة على طاولة النقاش، مثل مدونة الشغل وقانون النقابات والقوانين الانتخابية المتعلقة بمنظومة الأجراء والعاملين.

تدخل في أربعة أسئلة، جمعتها وحدة الموضوع سير تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025، السادة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جلييلة مرسللي)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايذي)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري).

وأعلن السيد الوزير في معرض رده على هذه الأسئلة دفعة واحدة، عن إطلاق حوار جوهري خلال الدخول المقبل حول مدونة الشغل، يروم رفع الحيف عن فئات تعاني، ومعالجة الإشكالات التي تعرقل التشغيل، وفي هذا الصدد، أفاد بأنه سيتم فتح ورش يخص أنماط التشغيل الجديدة، بما فيها العاملون في خدمات التوصيل، الذين يعملون في أوضاع غير مهيكلة، دون حماية قانونية، إلى جانب تقنين العمل عن بعد، لتمكين الشباب، أينما كانوا، من العمل إن توفرت لهم الشروط، مع إيلاء اهتمام خاص لفئات مثل حراس الأمن الخاص الذين تطرح بشأنهم تساؤلات متكررة.

كما كشف عن خطة الحكومة في طرح مشروع قانون النقابات للدرس، مشددا على ضرورة

انخرط الجميع في هذا الورش خاصة الشركاء الاجتماعيين، وبخصوص جولة أبريل من الحوار الاجتماعي 2025، أكد أن النقاش كان مسؤولاً وامتزنا، مشيراً إلى أنه تم التفاعل مع عدد من الفئات التي ما زالت تحتاج إلى تحسين في ظروف عملها، لتمكين بلادنا حيثما وجدت إشكالات، قادرة على إيجاد الحلول في إطار مؤسساتي يليق بدولة حضارية.

وخلص السيد الوزير إلى التذكير بأن الميزانية المرصودة للحوار الاجتماعي في القطاع العام بلغت 45 مليار درهم، واصفا إياها بالميزانية غير المسبوقة في تاريخ الحوار الاجتماعي بالمغرب، واستشهد بمجموعة من الإنجازات العملية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، كترجمة لمأسسة الحوار الاجتماعي، كان آخرها التجاوب مع طلبات النقابات المتعلقة بمراجعة شروط الاستفادة من معاش الشيخوخة بالقطاع الخاص، بالمرور من 3240 يوم إلى 1320 يوم وهي 4 سنوات.

ثالثاً: أكد فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)، في سؤالهم عن تبسيط مساطر خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة، أن المقاولين الصغار يواجهون عدة تعقيدات خلال مسطرة إنشاء المقاولات الصغرى، ودعوا إلى تبسيط المساطر المتعلقة بهذه العملية ودمج كل الإجراءات في منصة رقمية موحدة، وسلطوا الضوء على وضعية رواد الأعمال، خاصة في المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، الذين يواجهون عراقيل هيكلية تعيق قدرتهم على انطلاق أنشطتهم بسرعة وفعالية.

أخبر السيد الوزير أن عدد المقاولات التي تم خلقها وصل إلى 95250 مقالة، منها حوالي 75 ألفاً من طرف أشخاص اعتباريين، وحوالي 30 ألفاً من طرف أشخاص ذاتيين، موضحاً أن عدد المقاولات النشطة المسجلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي انتقل من 255 ألف مقالة سنة 2019 إلى 332 ألف مقالة سنة 2023، وأضاف أن المقاولات التي تشغل أقل من 50 أجيرو تشكل حوالي 97 بالمائة من مجموع المقاولات المسجلة في الصندوق، وهي تغطي أكثر من 36 بالمائة من الأجراء، مشيراً إلى أنه سيتم الانتقال من نظام الترخيص إلى نظام دفاتر التحملات، وهو ما من شأنه أن يساهم في حل حوالي 75 بالمائة من المشاكل المطروحة، في إطار تبسيط الإجراءات وتنظيم المهن.

واقترح للإحاطة بجوانب الموضوع استبدال التوجه من الترخيص من أجل مزاولة عدد من الأنشطة إلى التركيز على دفاتر التحملات، وعلى قانون تبسيط المساطر، ومن جهة أخرى الاهتمام خلال تناول خريطة التشغيل، بالإضافة لمساطر خلق المقاولات التي تتطور، بمسار نشأتها ومواكبتها.

رابعاً: علاقة بالإصلاحات المرتقبة لمهنة مفتش الشغل، تدخل أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، لنقل المعاناة اليومية لجهاز مفتش الشغل بسبب النقص في الموارد البشرية والضغط وفي الإمكانيات المادية واللوجيستكية، الذي يحد من تغطية جميع المجالات الخاضعة لمراقبتهم، والدعوة إلى انصافهم والتجاوب الفوري مع مطالبهم العادلة والمشروعة، والتعجيل بإخراج نظام أساسي جديد محفز يتجاوز عقبات نظام 2008، ويساير مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي يشهدها مجال الشغل ببلادنا.

وأسس السيد الوزير عناصر جوابه على جملة من المكتسبات، من قبيل التعديلات المرتقبة على مدونة الشغل، في الباب المتعلق بمفتشية الشغل، وأيضاً القانون الذي ينظم شروط ممارسة حق

الإضراب، ويؤطر أدوار مفتش الشغل في تدبير النزاعات الجماعية وفي الوساطة، وذكر بما التزم به في دورة أبريل من الحوار الاجتماعي، في كلمة ألقاها بالمناسبة، بحل الإشكاليات العالقة منذ سنة 2008، والتي سيحددها أولا مرسوم الجولان الشامل للتعويضات، وثانيا النظام الأساسي الذي حضي بقبول الرقم الاستدلالي واللوائح، متأملا في جمع تفاصيل جميع التعويضات في مرسوم واحد، وفي بعض الاقتراحات المقدمة، والعمل مع مصالح السيد رئيس الحكومة ومع وزارة الاقتصاد والمالية، في إطار الشراكة بالحوار الاجتماعي المركزي، لإنصاف فئة مفتشي الشغل وتيسير مهامهم ودعمها.

خامسا: تدخل بخصوص الإفراج عن النظام الأساسي لمفتشي الشغل، السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للمطالبة في إطار حوار جاد ومسؤول مع المعنيين بالأمر، بإخراج النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل ومراجعة التعويض عن الجولات، وبالإفصاح عن مآل هذا الملف وعن التزام واضح بأجل زمني محدد، لا يتجاوز متم شهر يونيو المقبل، مع مطالبة الوزير بإشراك النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل في المفاوضة القطاعية.

نوه السيد الوزير متفاعلا، بمجهودات ونضالات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المدرجة في الحوار الاجتماعي المركزي، إلى جانب النقابات الأكثر والأقل تمثيلية على المستوى الوطني، وأقر بأخذ المقترحات المقدمة بعين الاعتبار، كميكانزمات لتطوير ظروف عمل المفتشين، وتحدث عن خلق من 50 إلى 100 منصب تخصص هذه الفئة، بصفة مباشرة أو عن طريق المناصب المحولة، وعن تكوينات مؤطرة للمهنة في جميع المناطق، إلى جانب إجراء حركية وتقييم عمل المسؤولين على مستوى جميع الجهات بالمغرب، مذكرا بالالتزام الوزارة بالحياد مع المنظمات النقابية ومع المشغلين.

سادسا: توجه السيد المستشار سماعيل العالوي، عضو الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، إلى السيد الوزير للسؤال عن التدابير المتخذة لمحاربة الارتفاع المهول في نسبة البطالة في صفوف الشباب، خاصة فئة من 21 إلى 35 سنة، التي تشكل تهديدا للنسيج المجتمعي، بعد فشل برامج الحكومة في مواجهة الظاهرة أو هشاشة مبادراتها في غياب دعم حقيقي، والتي تجلت مظاهرها في النزوح للهجرة السرية، خاصة في صفوف حاملي الشواهد.

أحال السيد الوزير، في بداية جوابه الجزء الأوفر إلى ما صرح به، بمناسبة رده على السؤالين بخصوص السياسة الحكومية في مجال التشغيل، وأضاف بأن 910 ألف عاطل عن العمل لا يتوفرون على أي دبلوم، من أصل مليون و600 ألف شخص عاطل، وأوضح أن وزارته خصصت ميزانية مهمة للوساطة في التشغيل، على أساس من كان يستفيد سابقا هم من يتوفرون على شهادات، لكن هناك عدد كبير بدون شهادات، ولكي يستفيدوا من التشغيل في المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى، بما فيها قطاعات مهمة كصناعة السيارات، لأبد من مساعدتهم، خصوصا في المرحلة الأولى حيث يحتاجون إلى تكوين تكميلي.

بحسب السيد الوزير، فإن الهدر المدرسي يعد من أبرز الإشكالات المؤدية إلى البطالة بالمغرب، خاصة في صفوف الشباب، كاشفا أن 300 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا دون أن يذهبوا إلى أي مكان آخر، وتحدث على أن منظومة التكوين المهني بالمغرب متفوقة في كل ما هو تقني وتقني

متخصص، لافتا إلى أن بعض الشعب يتنافس فيها ما بين 7000 و8000 طالب حول مقعد واحد، من بينها المهن الصحية.

واستدرك مغيبرا بأن الشعب المخصصة للتلاميذ المنقطعين عن الدراسة من مستويات الابتدائي والإعدادي والثانوي ليست كثيرة، ولا تتجاوز 80 ألف مقعد، بينما الخصاص يتجاوز 900 ألف، وهو ما تزكى ببرنامج خاص بالتدرج المهني يتضمن 100 ألف مقعد في عدد من القطاعات.

سابعا: جددت السيدة المستشارة لبنى علوي، بخصوص الحوار الاجتماعي القطاعي، تأكيد الثقة في الحوار القطاعي الاجتماعي لتدبير المطالب المشروعة والعدالة لأطر وموظفي القطاع، داعية إلى ضرورة مساندة جهاز تفتيش الشغل بالوقوف على تنزيل مضامين بلاغ السيد رئيس الحكومة وتصريح السيد الوزير بمناسبة فاتح ماي، بما يستلزم من أجراة وسلك مقاربة تشاركية مع مختلف الهيئات، إلى جانب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاح الحوار القطاعي.

اعتبر السيد الوزير أن جميع عناصر الجواب، تم ادراجها خلال رده على السؤال المحوري، الثاني الموجه للقطاع، حول سير تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025، وأعاد التذكير ببعض الخطوات المنجزة في مجال التشغيل وبمناسبة الحوار الاجتماعي القطاعي، المضمنة في أجوبته أمام الجلسة العامة.

محور الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

أولا: تساءل السيد المستشار المرباط الخمار، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، عن مستجدات مشروع أنبوب الغاز نيجيريا المغرب، مشيرا أن الرهانات المطروحة تقتضي بذل مجهود مستمر من طرف جميع القطاعات الحكومية المعنية، لمزيد من الدعم لخارطة الطريق الوطنية لتطوير قطاع الغاز الطبيعي والمشروع، لمسايرته والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتنمية التي يتيحها، خاصة أنه سيسهم بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية الطاقية في المنطقة، من خلال توفير إمدادات غازية موثوقة ومستدامة، بما سيعزز مكانة بلادنا في الساحة الطاقية الدولية كمركز استراتيجي للطاقة بين إفريقيا وأوروبا.

كشفت السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، عن آخر تطورات مشروع أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي (نيجيريا-المغرب)، وعلى أنه تم خلال آخر اجتماع وزاري بهذا الخصوص اعتماد الاتفاق الحكومي للدول الأعضاء المتعلق بالمشروع، إلى جانب اتفاقية البلد المضيف المرفقة به، وأكدت أن العمل على هذا المشروع سيتم على مراحل، موضحة أنه تم الانتهاء من دراسة الجدوى والدراسات الهندسية الأولية، إضافة إلى تحديد المسار الأمثل للأنبوب.

وأضافت أنه يجري حاليا العمل على إحداث شركة ذات غرض خاص بين الجانبين المغربي والنيجيري، إلى جانب التحضير لاتخاذ القرار الاستثماري النهائي، المتوقع صدوره مع نهاية السنة الجارية، وأبرزت أن تكلفة المشروع تقدر بحوالي 25 مليار دولار أمريكي، باعتباره محفزا للتنمية الاقتصادية والصناعية والرقمية، ودعامة لخلق فرص الشغل، وركيزة لتحويل المغرب إلى الممر الرئيسي الرابط بين أوروبا وإفريقيا والحوض الأطلسي.

وأشارت كذلك إلى أن الحكومة، وبالتوازي مع هذا المشروع، أطلقت في أبريل الماضي طلبات إبداء

الاهتمام لتطوير البنية التحتية الوطنية للغاز الطبيعي، ستربط ميناء الناظور بالقنيطرة والمحمدية وصولاً إلى الداخلة، بهدف الربط مع أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي (نيجيريا-المغرب)، موضحة أن هذا المشروع سيوفر بنية تحتية تمتد على مسافة 6 آلاف كيلومتر، عابرة لعدة دول إفريقية، بطاقة تتراوح بين 15 و30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، كما سيتمكن من إيصال الطاقة إلى نحو 400 مليون شخص في 13 بلداً.

ثانياً: تحدث السيد المستشار مولاي عبد الرحمان ابليللا، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، من خلال سؤاله عن أهمية مراجعة الإطار التشريعي في المجال المعدني، والإكراهات والتحديات التي تعرقل تطوير هذا المجال الحيوي، ودعا في هذا السياق إلى فتح حوار موسع مع المهنيين لتطوير رؤية تشاركية منسجمة، وذكر بمبادرة تشريعية لفريقه تتيح إطاراً أكثر تخصصاً وفعالية للتعاطي مع قضايا القطاع، تتمثل في مقترح قانون يهدف إلى إحداث غرفة تعدينية مستقلة عن غرف التجارة والصناعة والخدمات، مبدياً أمله في تفاعل الحكومة إيجابياً معها.

وفي سياق جوابها أوضحت السيدة الوزيرة بأن الوزارة أعدت مشروع قانون رقم 72.24 يغير ويتم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمنجم، لتتزيل الاستراتيجية الوطنية المعدنية التي تهدف إلى جعل القطاع المعدني رافعة لتحقيق السيادة الصناعية ودعم الانتقال الطاقوي، يوجد قيد الدراسة بالأمانة العامة للحكومة، يتم إعداده وفق مقاربة تشاركية تشمل مختلف الفاعلين بقطاع المعادن والمؤسسات العمومية والمهنيين الخواص، وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتبسيط إجراءات الترخيص في المجال المعدني. وأشارت أنه ولأول مرة، تم إدراج أحكام خاصة بالمعادن الاستراتيجية والحرقة، لتعزيز تهيئتها وتحفيز فرص البحث عنها واستغلالها، خدمة للنسيج الصناعي والاقتصادي والاجتماعي الوطني، وعن منح بطاقة مهنية للمستخدم المنجمي، تعتمد لإثبات الاستفادة من الحقوق والخضوع للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية.

وأخبرت كذلك عن تمكين الشركات الخاصة من الحصول على ترخيص لتأمين مواد معدنية منتجة محلياً، دون ضرورة التوفر المسبق على رخصة البحث أو الاستغلال، بالموازاة مع تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بالرخص والتراخيص المعدنية ورقمنتها، ووضع سجل عقاري وطني للتعدين رقمي ومدمج موجه للفاعلين المعدنيين، يشمل إجراءات منح الرخص المعدنية والمعايير والمقاييس والإطار القانوني الخاص بها، والسجل الوطني للمشغلين في قطاع التعدين والمعطيات الجيولوجية.

ثالثاً: وتفاعلاً مع سؤال حول مناقشة وتقييم الاستراتيجية الوطنية الطاقية، تقدم به الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، أفادت السيدة الوزيرة بأن الطاقة المركبة من مصادر متجددة سجلت ارتفاعاً فاق 5 في المائة ما بين سنتي 2021 و2025، بفضل إصلاحات تشريعية وتنظيمية مكنت من بلوغ 12 ميغاواط من الطاقة المركبة، منها أزيد من 5.4 ميغاواط من مصادر متجددة، وأوضحت أن الاستراتيجية الوطنية الطاقية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2009، تتبني على ثلاث ركائز أساسية، تشمل الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، والاندماج الجهوي.

وأضافت بأن المغرب بصدد تنفيذ برنامج استثماري غير مسبوق، يهدف إلى مضاعفة الاستثمارات

السبوية في الطاقة المتجددة أربع مرات، واستثمارات الشبكة الكهربائية بخمس مرات، مشيرة إلى أن هذه الدينامية أسهمت في خفض تكلفة الكهرباء، وتعزيز الاعتماد على مصادر نظيفة ومتجددة. وفيما يتعلق بالنجاعة الطاقية، أبرزت أن الوزارة أطلقت منذ سنة 2021، بعد فترة من التأخر، عددا من البرامج لترشيد الاستهلاك، من بينها تعميم المصابيح المقتصدة للطاقة، ومراجعة اتفاقيات الشراكة مع الجهات، خصوصا جهة الشرق، لتأهيل الإنارة العمومية والمباني العمومية والمساجد، مشيرة إلى أن الجهود شملت كذلك القطاعين الفلاحي والخدمات، إلى جانب إرساء قواعد للأداء الطاقية في المباني العمومية.

أما على المستوى المؤسسي، فأعلنت عن إصلاح الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وكذا شركة الهندسة الطاقية، قصد تقوية مهام الوكالة في مجال النجاعة الطاقية وتوسيعها، لتشمل مهام أخرى متعلقة بإزالة الكربون والاقتصاد الدائري.

رابعا: جوابا على سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه)، حول إصلاح المنظومة الطاقية، وبخصوص منهجية عمل الوزارة على ورش إصلاح المنظومة الطاقية، تحدثت السيدة الوزيرة عن مبادرات تشريعية وتنظيمية، وعن وضع مخططات مدمجة، لإنجاز البنيات التحتية بالقطاع لتعبئة الاستثمارات وخفض تكلفة الطاقة، وفق نموذج يطبعه التكامل والابتكار والفعالية، وحكامه القطاع.

وفي سياق مواكبة ركب التحديات والتطورات الطاقية، وتعزيز حكامه التدبير وتتبع وتقييم البرامج القطاعية، أطلعت عن انكباب الوزارة على نسج إطار مؤسسي، المجسدة في خطوة تحويل هيئة ضبط الكهرباء إلى هيئة وطنية لضبط قطاع الطاقة، والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، إلى جانب تموقع عدد من المؤسسات العمومية، من قبيل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وعلاقة بالإطار التشريعي والتنظيمي، فذكرت بقوانين المناجم والطاقات المتجددة، والغاز الطبيعي، ومشروع القانون قيد المصادقة، بإشراك الفاعلين العموميين والخواص في الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، لتسهيل الولوج للمعلومة وتبسيط المساطر الإدارية، إضافة إلى الانفتاح على مشاريع تعمل بالجهد المتوسط.

خامسا: وجوابا على آخر سؤال مدرج بجدول أشغال الجلسة، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، حول تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، كشفت السيدة الوزيرة للسادة المستشارين أنه تم حاليا الانطلاق الفعلي لولوج مشاريع الطاقات المتجددة للشبكة ذات الجهد المتوسط، حيث بدأت عملية منح التصاريح الأولى، وهمت إلى حدود الآن ثلاثة مشاريع 100 ميغاواط، وأعلنت أن أحد هذه المشاريع تم واقعيا الشروع في استغلاله، موضحة أن طلبات العروض المتعلقة بمشروع نور أطلس 230 ميغاواط، بينت أن التكلفة تقل عن 40 سنتيم للكيلوواط ساعة، مستنتجة أنه إذا جرى إتمام الإصلاح الشمولي لقطاع الكهرباء، فإن هذه الكلفة التنافسية المسجلة في الإنتاج سوف تظهر في الفاتورة في نهاية المطاف.

الثلاثاء 22 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 20 ماي 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

عقد مجلس المستشارين برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع للسيد رئيس المجلس، سادس جلسة مخصصة للأسئلة الشفهية من دورة أبريل 2025، يوم الثلاثاء 22 ذو القعدة 1446 الموافق 20 ماي 2025، وفقا لمقتضيات الدستور ومواد النظام الداخلي للمجلس ذات الصلة، ولجدول أعمال طبعه غنى وتنوع مضامينه، والإيمان المشترك لجميع مكونات المجلس بالتموقع في صلب التحولات الكبرى التي تعرفها بلادنا، في ترسيخ بناء المؤسسات وتقوية دعائم الديمقراطية المواطنة، وضمن الرهانات الأساسية لبناء النموذج التنموي الجديد.

وشكلت أشغال الجلسة محطة مهمة لتقييم مسار الأداء الحكومي، حيث تم تسليط الضوء على الديناميكية الاقتصادية التي يشهدها المغرب في ظل التوجيهات الملكية السامية، والتي أظهرت تقدما ملحوظا في جذب الاستثمارات وتعزيز الصادرات، وأيضا على أهم مداخل إصلاح الإدارة العمومية، عبر تطوير وسائل عملها القانونية والمادية والبشرية، ومن خلال تحسين علاقتها بالمرتفقين وتجديد ثقته بها، جسدتها مجموعة من الإشكاليات والمقترحات والتوضيحات، وزعت على ثلاثة محاور همت قطاعات

الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

التجارة الخارجية.

المحور الأول: القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

أجمع المتدخلون بهذا المحور على المنادة بنجاعة الممارسة الإدارية، عبر برامج متعددة تستهدف إعادة النظر في الجسم الإداري على المستويين الهيكلي والوظيفي، بما تشهده الانتقالات النوعية للإدارة العمومية في ميادين تحديث أنظمة الحكامة والتدبير والتتبع، وفي رقمنة الخدمات العمومية، وفي تجسير العلاقة مع المهنيين والمرتفقين، انطلاقا من آليات يمكن الرهان عليها في تحقيق استراتيجية الإصلاح الإداري، كالشفافية التنظيمية والإدارة التشاركية والكفاءة التدييرية وتقريب الخدمة العمومية، وغيرها من الملامح التي من شأن تظافرها وترصيدها أن يسهم في التجسيد الفعلي للديمقراطية الإدارية.

وجوبا على مجموعة من الاستفهامات عن المداخل الممكنة لتجاوز التأثيرات السلبية للبيروقراطية الرقمية، ولرفع التحديات الجديدة للتدبير العمومي، تفاعلت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مع إحدى عشر إشكالية متنوعة الأبعاد، طرحت للنقاش أمام الجلسة العامة كما يلي:

(1) في قلب نقاش محتدم حول مستقبل المغرب الرقمي، تصدر رهان الذكاء الاصطناعي واجهته، ووسط تساؤلات حول مدى جاهزية الإدارة العمومية لمواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، ومدى فعالية السياسة الرقمية المعتمدة، وبينما تبدي الحكومة طموحا في الرؤية، دعا السادة المستشارون إلى تحصين هذه الرؤية بالكفاءات، والبنيات التحتية، ومقومات السيادة الرقمية، من

خلال سؤالين حول إستراتيجية استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي.

دعا السيد المستشار الم رابط الخمار، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، إلى انخراط جميع المؤسسات وعلى رأسها الإدارات العمومية في هذا التحول، معتبرا التحدي الحقيقي يكمن في نقص الكفاءات المؤهلة، وأوضح أن فتح آفاق التوظيف العمومي في هذا المجال، إلى جانب تفعيل الذكاء الجماعي، بات ضروريا لأخذ خطوات استباقية بدل الوقوع في فخ التفاعل المتأخر، كما شدد على أهمية التكوين المستمر، وخاصة لفائدة الشباب، وعلى ضرورة تحسين التغطية الرقمية في العالم القروي.

بدوره، نبه السيد المستشار عبد اللطيف الأنصاري، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إلى إغفال أهداف التحول الرقمي وإصلاح الإدارة التي تم تسطيرها، مبرزا أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحقق أي نتائج دون الاستثمار في الرأس المال البشري، وتضمن الكفاءات الوطنية، لافتا إلى حساسية استراتيجية بنك المعلومات والمعطيات الرقمية في صلب السيادة الوطنية، وإلى استمرار معاناة مناطق قروية عديدة من ضعف أو انعدام الصبيب الإلكتروني، وهو ما يضعف من عدالة الانتقال الرقمي ويدفع نحو ضرورة اعتماد مقاربة مجالية منصفة.

أكدت السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خلال ردها على السؤالين، أن الذكاء الاصطناعي شكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المغرب الرقمي 2030، وبأنه يتم العمل على تقوية استعماله والارتكاز عليه في تطوير محاور هذه الاستراتيجية، واستغلال قدراته في القطاعين العام والخاص، من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي.

وكشفت في هذا الصدد، أن الوزارة أشرفت على خمس مبادرات أساسية تخص الأولى العمل على إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة ضمن المديرية العامة للانتقال الرقمي، تعنى بوضع السياسة العمومية في مجال البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الناشئة.

أما المبادرة الثانية فتهم التوقيع على إعلان نوايا لإحداث قطب رقمي إقليمي عربي-إفريقي، يهتم الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تنسيق تنمية الرقمنة والذكاء الاصطناعي على المستويين العربي والإفريقي، وتتمثل المبادرة الثالثة، بحسبها، في إحداث شبكة مراكز التميز «معاهد الجزري»، لتطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي، كجسور بين البحث والابتكار والنظم المحلية في جهات المملكة، تربط الباحثين والشركات الناشئة والمصنعين والمواطنين.

وبخصوص المبادرة الرابعة، أوضحت أنها تتعلق بإطلاق برنامجين وطنيين للتكوين في مهارات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة المواهب الشابة للفئة العمرية ما بين 8 و18 سنة، وأفادت بأن المبادرة الخامسة تتعلق بتنظيم مناظرة وطنية، خلال فاتح وثاني يوليوز المقبل بمدينة الرباط، بهدف تعزيز استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول ومساهم في التنمية، وكذا توسيع النقاش والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين بشأن التوجهات المستقبلية في إطار رؤية مشتركة منسجمة مع السياق الوطني.

وخلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي يحظى بأولوية كبرى ضمن ورش التحول الرقمي الوطني، لما

يتيح له من إمكانيات في ترشيد كلفة الإنتاج، وتقديم حلول تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات، مشيرة إلى أن المغرب كان من أوائل الدول التي تبنت توصية منظمة اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وانخرطت بشكل فعال في عدد من المبادرات العالمية والإفريقية والعربية، ما يعكس التزامه بتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول وإنساني.

(2) سأل السيد المستشار السالك الموساوي، عن الفريق الاشتراكي المعارض للاتحادية، بخصوص ورش تعزيز محاربة الرشوة، السيدة الوزيرة عن جدوى الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة ومكافحة الفساد، وأكد أن تجاوز التحديات المطروحة يتطلب إرادة سياسية حقيقية واتخاذ إجراءات عاجلة، تتجاوز النظرية والتقارير السنوية إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع، مقترحا تقوية استقلالية وفعالية الهيئات الرقابية وتمكينها من الأدوات القانونية والتقنية اللازمة، والتحسيس في مختلف الإدارات العمومية لترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية.

صرحت السيدة الوزيرة في جوابها، بعدد من مشاريع القوانين ذات الصلة بمحاربة الفساد ستدخل قريبا مسطرة المصادقة، في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، والمشاريع المرتقبة التي تهم مشروع قانون يتعلق بالوقاية من تنازع المصالح، وآخر يخص التصريح بالممتلكات باعتماد نظام رقمي، بالإضافة إلى مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن جرائم الفساد.

وأكدت أن الاستراتيجية الوطنية، التي بلغت نسبة تقدمها 76 في المائة، وفق مقارنة مندمجة، تتخطى فيها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف مواجهة مظاهر الفساد، وعلى رأسها الرشوة، ومن بين منجزاتها اعتماد القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة، وتفعيل القانون رقم 55.19 الخاص بتبسيط المساطر الإدارية، واعتماد القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، إلى جانب تفعيل القانون رقم 31.13 المرتبط بالحق في الحصول على المعلومات.

كما أشارت إلى تحسين الاستقبال في عدد من الإدارات العمومية عبر تعميم مواقع الاستقبال النموذجية، والرفع من عدد الخدمات الرقمية المتاحة للمواطنين والمقاولات، بالإضافة إلى إرساء نظام لتدبير الشكايات، وإحداث خط مباشر للتبليغ عن الرشوة من قبل رئاسة النيابة العامة.

(3) وفي مبادرة لطرح مشكل المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية، التي سيستفيد منها موظفوا وموظفات التعاون الوطني إلى جانب 12 قطاع حكومي، حيث يفترض أن تخصص لها ميزانية مهمة جدا على غرار باقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية، تدخل السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للمطالبة بتحديث الإدارة للإسراع بإخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود، وللتعبير عن استياء شريحة واسعة من موظفي الإدارة العمومية بسبب هذا التأخر الكبير وغير المبرر، من خلال سؤال تعلق بتفعيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.

خلال ردها، قدمت السيدة الوزيرة توضيحات بشأن تأخر تفعيل المؤسسة، بعد إقرارها منذ سنتين، إذ نوهت بالمبادرة التشريعية البرلمانية، التي تمخض عنها إصدار القانون رقم 41.22، القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية، كثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة، ليرجم مضامين

اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية، بتاريخ 30 أبريل 2022، انسجاما مع التوجيهات الملكية الداعية إلى تعزيز وتكريس ركائز الدولة الاجتماعية.

وأخبرت بأنه لإرساء هياكل المؤسسة المشتركة، عملت الحكومة على إصدار القانون التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، مذكرة في هذا الإطار، بأن هذه المؤسسة تهم موظفي 12 قطاعا وزاريا لا يتوفرون على مؤسسة للأعمال الاجتماعية.

ولتأكيد حرص الحكومة على مباشرة التدابير اللازمة لتفعيل المؤسسة المشتركة بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية، تحدثت عن مبادرة الوزارة خلال الشهر المنصرم، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، إلى فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير المؤسسة، والاعلان عن تفاصيل مسطرة دراسة الترشيحات والمقابلات الانتقائية بعد استكمال مسطرة التعيين.

(4) وساءل السيد المستشار مصطفى الميسوري، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة الوزيرة عن مشكل ضعف وانعدام صبيب الإنترنت في بعض المناطق الريفية النائية بالمغرب، مؤكدا أن تجويد صبيب الأنترنت العالي السرعة في المناطق القروية يعد رافعة أساسية لإدماج الساكنة القروية في الاقتصاد الرقمي الوطني، وأثار عددا من النواقص التي يعرفها مسلسل الرقمنة في المغرب، مبرزا أن الفجوة الرقمية تجعل حوالي 6 ملايين من المواطنين والمواطنات غير منخرطين في مسلسل الرقمنة، حسب ما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جانبها، أكدت السيدة الوزيرة أن الحكومة تقوم بمواكبة المتعهدين في هذا المجال، من خلال اتفاقية استثمار تفوق قيمتها 8.4 مليار درهم في 2023، من أجل مواكبة الأوراش الوطنية للتحويل الرقمي، وأبرزت أنه في إطار تفعيل الطور الأول من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا 2018-2024، تمت تغطية أكثر من 10,660 من أصل 10,740 منطقة بخدمات الاتصالات من الجيل الثاني والثالث والرابع، أي بمعدل تنفيذ يناهز 90 %، مشيرة إلى أنه سيتم تغطية المناطق القروية القليلة المتبقية بتقنية الأقمار الاصطناعية، نظرا لتعذر تغطيتها بالشبكات الأرضية لأسباب جغرافية، على أن يستفيد كل زبون يتواجد بهذه المناطق من دعم مالي لكل اشتراك في خدمة الأنترنت عبر الأقمار الاصطناعية لدى متعهد مرخص له.

وتابعت أنه تم إطلاق الشطر الثاني من هذا المخطط، لتغطية ما يزيد عن 1800 منطقة قروية ذات التغطية الضعيفة أو المنعدمة في أفق 2026، بدعم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، مضيفة أنه تم جرد هذه المناطق بالتعاون بين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والسلطات المحلية.

(5) نقل السيد المستشار محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، في سؤال حول تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية، موقف فريقه المؤمن بأن هذا الورش يحمل حمولات ودلالات رمزية، تؤكد باللموس انخراط الحكومة بكل مسؤولية وطنية في تسريع تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية لتعزيز مبدأ العدالة الثقافية واللغوية، ليطالب في هذا السياق بتسريع استعمال الأمازيغية في الهوية البصرية وفي اللوحات وعلامات التشوير داخل المرافق العمومية، مع الحرص على كتابة هذه اللوحات وعلامات التشوير

بلغة أمازيغية سليمة وواضحة.

وذكرت السيدة الوزيرة متفاعلة، بحرص الحكومة على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال ما تقوم به الوزارة لتعزيز الأمازيغية بالمرافق والفضاءات العمومية، ولتوفير خدمة الاستقبال والإرشاد والتوجيه بهذه اللغة الدستورية، وأضافت أنه سيتم تزويد 19 قطاعا وزاريا بـ 1048 عوناً ناطقا بالأمازيغية بتتويجاتها الثلاثة، وكذلك بتعميم خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية على مستوى مجموعة من مراكز الاتصال التابعة لبعض الإدارات العمومية، بعدما تم وضع 60 عوناً من الناطقين بهذه اللغة لفائدة 10 مراكز.

وأشارت إلى إدماج الأمازيغية بعلامات ولوحات التشوير، موردة إنجاز 3 آلاف لوحة وعلامة تشوير، موزعة على مستوى بعض القطاعات الوزارية، فيما يتم الاشتغال حالياً على 1000 لوحة أخرى جديدة، وتطرقت إلى الإعداد لمشروع إدماج اللغة الأمازيغية بـ 10 مواقع إلكترونية كتجربة نموذجية، وإنجاز مشروع كتابة اللغة الأمازيغية على واجهة وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية، مع إطلاق تجربة نموذجية على مستوى 40 جماعة ترابية لأجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتعزيزها في المجالات ذات الأولوية الأخرى.

(6) بمناسبة سؤال حول الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، نوه السيد المستشار محمد رضى الحميني، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بالمجهودات الحكومة المتوجة بإطلاق استراتيجية وطنية المغرب الرقمي 2030 في شتبر من السنة المنصرمة، تجسيدا للتعليمات الملكية السامية، بتسريع وتيرة الرقمنة الإدارية في مجال الاستثمار، كضرورة ملحة لتمكين المقاولات من بيئة عمل شفافة ومرنة من التطور وخلق فرص الشغل، وفي تنزيل منصة رقمية موحدة.

أطرت السيدة الوزيرة عناصر جوابها في المحورين الرئيسيين، المؤسسين للاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030»، والمتعلقين من جهة بخطة الوزارة الشاملة لتعزيز منظومة المقاولات المغربية، ابتداء من الإطار القانوني والمواكبة، ثم التمويل إلى الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية، ومن جهة ثانية برقمنة الخدمات العمومية خاصة فيما يخص تفعيل عرض رئيس المال المجازف، كآلية مبتكرة لصناديق وتمويل الشركات الناشئة.

وفصلت أيضا في البرامج المواكبة للدعم، من خلال الشبكات المخصصة للأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي، وتقديم خدمات للمقاولات الناشئة والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا، في أفق تحقيق 1360 مستفيدا بحلول سنة 2026 موزعين على جهات المملكة، إلى جانب الوقوف على تطوير منصة علامة التميز للمقاولات الناشئة المبتكرة في التكنولوجيا الرقمية لفائدة حوالي 550 شركة.

كذلك أشرت بإطلاق منصة مقابلة رقمية، لتحسين مستوى الرقمنة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المجهودات المسطرة لتوفير الكفاءات والمهارات الرقمية ولمواكبة ورش التحول الرقمي، من خلال التكوينات المكثفة وإحداث مدارس البرمجة.

(7) وجوبا على سؤال الفريق الحركي، حول إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، قدمه السيد المستشار مبارك السباعي، حيث شدد على ضرورة مراجعة شاملة وإصلاح عميق وفق مقاربة تشاركية، للنظام كإطار قانوني مرجعي محدد للقواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتوظيف

وتدبير المسار المهني للموظف بالقطاع العام، مع إصلاح عادل وشامل لمنظومة الأجور، ولم يفتحه في هذا الصدد، التساؤل عن مبرر للعمل ب 39 نظام أساسي خاص، وعن إشكالية تأهيل إدارة الجماعات الترابية، وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، وتفعيل خيار التوظيف الجهوي.

أكدت السيدة الوزيرة بأنه في سياق التجاوب الفعال لتنزيل الإصلاحات الضرورية ومع مختلف القضايا المطروحة، سعيا لتعزيز أداء الإدارة والحماية الاجتماعية للموظفين، بادرت الحكومة بموجب القانونين رقم 30.22 ورقم 46.24، إلى إقرار مجموعة من الحقوق والمكتسبات الأساسية لفائدة الموظفين والموظفين، همت على الخصوص مستجدات تتعلق برخص الولادة والرضاعة والأبوة، ورخص المرض متوسطة أو طويلة الأمد، وتعزيز الأمن الصحي للموظف، ثم عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد. وعلاوة بنجاعة تدبير الموارد البشرية بالقطاع العام، أثارت أهمية إصدار القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

(8) وخلال تقديمهم لسؤال تمحور حول وضعية المهندسين العاملين بالقطاع العام، وصف أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتحة خورتال)، الوضع الحالي للمهندسين في المغرب بغير المشجع، والنظام الأساسي للمهنة بغير المحفز، داعيين الحكومة إلى فتح حوار مع المهندسين لتلبية مطالبهم، والتي تتضمن إقرار نظام أساسي جديد للمهندسين في القطاع العام، وإخراج قانون لتنظيم مهنة الهندسة بشكل رسمي، بالإضافة توفير فرص عمل للمهندسين المحليين، مؤكدين حاجة البلاد إلى تطوير الهندسة الوطنية لضمان استمرارية التنمية وتحقيق الأهداف المستقبلية والتحضير للمحافل الكبرى.

ذكرت السيدة الوزيرة أثناء ردها، بأن المهندسين استفادوا من إحداث درجة جديدة للترقى منذ صدور المرسوم المتعلق بنظامهم الأساسي، فضلا عن استفادتهم من نتائج جولات الحوار الاجتماعي، خصوصا اتفاقي 30 أبريل 2022 و 29 أبريل 2024، حيث تقرر زيادة عامة في الأجور بقيمة 1000 درهم شهريا تصرف على مرحلتين، الأولى ابتداءً من يوليوز 2024، والثانية في يوليوز 2025.

وأضافت أن مراجعة نظام الضريبة على الدخل أفضت إلى زيادات تصل إلى 400 درهم شهريا، إضافة إلى رفع حصيص الترقية في الدرجة من 33 إلى 36، مما سيتيح لعدد أكبر من الموظفين الاستفادة من فرص الترقية، وإلى إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية غير المستفيدين من هذه الخدمات.

وبخصوص المطالب المتبقية لفئة المهندسين، أوضحت بأنها مطروحة للنقاش في إطار جولة الحوار الاجتماعي التي انطلقت في أبريل 2024، والتي ستستكمل بمراجعة وتجويد الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات في إطار مقارنة تشاركية مع المركزيات النقابية.

(9) وفي سؤال عن مدى تحقيق تقدم محرز في تنزيل إستراتيجية التحول الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية، أشاد السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، بأهمية القطاع الرقمي كرافعة للتنمية، مطالباً بضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الرقمية، وربطها بمنظور أمني وحقوقى يضمن للمواطنين خدمات رقمية فعالة وآمنة، وإلى تعزيز حماية المعطيات الشخصية من تنامي الهجمات السيبرانية على الصعيدين الوطني والدولي، ثم إلى دعم كافة الأطر العاملة

فيه، كما نبّه إلى ضرورة احترام التنوع اللغوي الرسمي في المغرب ومعايير الولوجية، واختتم تعقيبه بدعوة صريحة إلى الاستثمار المكثف في البنية التحتية الرقمية.

ردت عليه السيدة الوزيرة، مستعرضة حزمة من المشاريع موضوع استراتيجية المغرب الرقمي 2030، تمثل أهمها في تقليص آجال اتخاذ القرارات الإدارية، وفي الكلفة المترتبة عن هذه المساطر، وفي عدد الوثائق، وكذا في تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق، مع تحديد مجالات المسارات ذات الأولوية، وكشفت بالموازاة عن خطة الوزارة لدعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية الأخرى في تبسيط 22 قرار إداريا مرتبطا بالاستثمار، وكذلك لأجل تبسيط ورقمنة مسار الحصول على دعم الدولة والمرتبطة بنهاية الخدمة، مشيرة في ذات السياق إلى العمل بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني على تعميم الهوية الرقمية واستخدامها.

وأخبرت من جهة ثانية، بأنه وفي إطار تكييف الخدمات مع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وأمن نظم المعلومات، بادرت الوزارة إلى تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة، وخاصة تطوير العمل ببوابة «إدارتي» كمنصة رقمية موحدة وسهلة الولوج.

10) في سياق دينامية جديدة تشهدها مطالب فئة المتصرفين على المستوى الوطني، وسط دعوات لإعادة الاعتبار لمكانة هذه الفئة داخل هياكل الدولة، ومراجعة أوضاعها الإدارية والمادية، بما يعكس الأدوار الحيوية التي تضطلع بها في مختلف المؤسسات العمومية، ساءل أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، السيدة الوزيرة عن خطة القطاع لإنصاف فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات.

وفي معرض جوابها، استعرضت السيدة الوزيرة مضامين الجهود الحكومية المبذولة لتحسين وضعية هيئة المتصرفين المشتركين بين الوزارات، مشيرة إلى أن الحكومة تعتبر المتصرفين عنصرا أساسيا في المنظومة الإدارية، وأن وضعهم المهني محكوم بمقتضيات المرسوم رقم 2.06.377 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات.

وسجلت أن المتصرفين استفادوا، على غرار باقي موظفي الإدارات العمومية، من حزمة من الإجراءات والتدابير المادية والاجتماعية التي أقرت ضمن اتفاقات الحوار الاجتماعي السابقة، لاسيما اتفاقي 30 أبريل 2002 و 20 أبريل 2004، وشملت الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صاف بلغ 1000 درهم، كما تم إجراء مراجعة لنظام الضريبة على الدخل، مما انعكس إيجابا على مداخيل الموظفين بزيادة تصل إلى 400 درهم شهريا.

وفي سياق تحسين المسار المهني، أكدت أنه تم الرفع من الحصيصة المخصصة للترقية في الدرجة من 33% إلى 36%، بما يتيح لعدد أكبر من الموظفين الاستفادة من فرص الترقية، وفي إطار العناية بالجانب الاجتماعي، أبرزت أنه تم إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات اجتماعية خاصة بها.

وحول المطالب المتعلقة بمراجعة النظام الأساسي لهيئة المتصرفين ونظام التعويضات والترقي، أوضحت السيدة الوزيرة أن هذه الملفات كانت موضوع نقاش مع المراكز النقابية الأكثر تمثيلا خلال جولة أبريل 2024 من الحوار الاجتماعي المركزي، وتم الاتفاق حينها على الاستمرار في معالجة الملفات الفتوية، وبمواصلة دراسة جميع الملفات المطالبية المتعلقة بمختلف هيئات الموظفين،

عبر منهجية تشاركية، مع العمل على مراجعة وتجويد الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات.
المحور الثاني: القطاع المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

استفسر السادة المستشارون السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، عن حصيلة دعم الحكومة للمبادرات الاستثمارية الخاصة، لا سيما بالنسبة للشباب وللمقاولات الصغرى والمتوسطة، ولبادرات أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وإجراءاتها لتحسين مناخ المال والأعمال وتجاوز اختلالاته التي لا تجذب المستثمرين، وتدبيرها للرفع من مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج الداخلي الخام، وتساءلوا عن تدابير الوزارة للإصلاح العملي والفعلي للمراكز الجهوية للاستثمار، بارتباط مع إشكالية الولوج إلى العقار العمومي، وتعدد وثقل المساطر الإدارية للاستثمار، ومقارباتها لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتوزيع المجالي العادل للاستثمارات الخاصة.

1) تدخل في مستهل هذا المحور، من خلال سؤالين جمعتهم وحدة الموضوع، لمناقشة المبادرات والإجراءات الحكومية في تسهيل واستقطاب استثمارات مغاربة العالم، تعكس التزامها بالدستور المغربي، الذي يضمن حق المغاربة المقيمين بالخارج في المشاركة في تنمية البلاد، مع احترام القوانين المنظمة للاستثمار وتشجيعه، من خلال حوافز وتسهيلات، إضافة لتوفير إطار قانوني محفز، بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

واعتبر السيد المستشار عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، أن تحفيز مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب يعد تحديا حقيقيا يتطلب إصلاحات هيكلية جذرية ومقاربة أكثر شمولية ونجاعة وتبسيط للمساطر، وجدد المطالبة بضرورة العمل على ثلاثة مداخل أساسية، وهي إحداث شبك رقمي وحيد حقيقي خاص بمغاربة العالم المستثمرين، وتعيين مخاطبين رسميين محددين داخل المراكز الجهوية للاستثمار لمواكبة مغاربة العالم، ثم ضرورة تسريع تعميم الرقمنة الكاملة للمساطر، وضمان آجال معقولة للرد على طلباتهم.

ومن جهته، أثار السيد المستشار علي الفيلاي، عضو الفريق الاستقلالي، وفقا لمعطيات رسمية وواقعية، مجموعة من الملاحظات من قبيل محدودية نسبة استقطاب الاستثمارات بالقطاعات الواعدة، كالكنولوجيا والطاقات المتجددة والصناعات الدوائية، وعدم فعالية ضمان عدالة مجالية في الاستفادة منها، خاصة بجهة سوس ماسة ووسط المملكة، إلى جانب ما يعوق من التمكين من التحفيزات الحكومية وآليات الدعم المتنوعة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، ودعا إلى تسريع الإصلاحات المرتبطة بالحكامة ورقمنة الإدارة وتسوية المنازعات الجارية.

أفاد السيد الوزير بمناسبة رده أن صايف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ إلى غاية متم مارس 2025، أزيد من 9.15 مليار درهم، بارتفاع نسبته 63.6 في المائة، وأن عائدات الاستثمارات الأجنبية بلغت 12.97 مليار درهم، بزيادة قدرها 24.6 في المائة، مشيرا إلى أن سنة 2024 تعد ثاني أفضل سنة في تاريخ المملكة من حيث عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى خروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي، كأهم المؤشرات الإيجابية التي تعزز مكانة المغرب كوجهة للاستثمار، ومصدقية الاقتصاد الوطني وثقة المستثمرين الدوليين في المغرب، وتزكي التزام المملكة بالمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بمغاربة العالم، أوضح بأنه يتم اعتماد برنامج عمل خاص، يهدف إلى تعزيز استثماراتهم، لما يحظون به من بعناية ملكية سامية، لافتا إلى أن استثماراتهم تعد بدورها جزءا من الاستثمارات الأجنبية، باعتماد مقاربة تركز على تقوية التواصل مع مغاربة العالم، والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وبالتحفيزات التي يتيحها الميثاق الجديد للاستثمار، وتنظيم لقاءات تواصلية معهم في إطار الجولات الترويجية بالخارج، إلى جانب تعزيز هياكل الاستقبال والإرشاد الموجهة لهم، وتقديم المواكبة الشاملة لمشاريعهم، سواء عبر الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، أو مراكز الاستثمار الجهوية.

وكشف أن الوزارة بصدد تطوير منصة رقمية متعددة اللغات، تروم توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول فرص ومجالات الاستثمار، فضلا عن الإعداد لإحداث خلية خاصة بمواكبة مشاريع مغاربة العالم لتسهيل تنفيذها داخل الوطن.

(2) وفي سؤاها عن التوزيع المجالي للاستثمارات الصناعية المشغلة لليد العاملة، أشارت السيدة المستشارة مريم الهلواني، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، معززة بأرقام ومعطيات، بعض مظاهر اختلال التوازن في التوزيع الترابي للقوة الصناعية، بشكل يهدد السلم الاجتماعي ويكرس التفاوتات المجالية، ويعيق فرص التنمية المتوازنة بين مختلف جهات المملكة، ودعت لإصلاح جذري لآليات تدبير الاستثمار، يربط بين الاستثمار والتشغيل المستدام، ويجعل من التنمية المحلية محركا فعليا للنمو.

أطر السيد الوزير رده من خلال خطة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار لتقليص الفوارق المجالية، من حيث جاذبية الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات ذات الأولوية، المرتكزة أساسا على التحفيزات ونظام الدعم الأساسي والمنحة الترابية، التي تغطي 80 % من جهات المملكة، الموجهة للمشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة، من خلال تخصيص 3 % من الاستثمار الإجمالي لدعم المقاولات والقطاعات والمنخرطة في التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى صناعات الطاقات المتجددة، و5 % منه كمنحة مخصصة للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، استفاد منها 26 مشروع صناعي، لتجسيد الأثر الإيجابي للميثاق الجديد على تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز الدينامية الصناعية على المستوى الوطني.

(3) نوه السيد المستشار أمين عباس البارودي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بمناسبة سؤال وجهه بخصوص الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ذات البعد الجهوي والقطاعي، بالنية الواضحة والالتزام الحقيقي لدى الحكومة للدفع بالاستثمار الخاص في المغرب، واعتبر أن ميثاق الاستثمار خطوة مهمة جدا في هذا المسار، وشدد بالمقابل على ضرورة إنشاء لجنة خاصة، تعنى بالنزول إلى الميدان وتتبع المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، مشيرا إلى أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظل أولوية باعتبارها رافعة أساسية لخلق فرص الشغل.

أطلع السيد الوزير خلال جوابه، عن تفاصيل ومرتكزات الاستراتيجية الحكومية لتعزيز منظومة ترمي إلى تحديد الأهداف والأولويات الجهوية والقطاعية للاستثمار الخاص، في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، والمتثلة في تعبئة 550 مليار درهم، لخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026، وأيضا إلى تحقيق عدالة

اقتصادية، خاصة القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والاستجابة الفعلية لانتظارات المستثمرين، وفق منهجية تشاركية.

وكشف كذلك، عن اهتمام الوزارة بتطوير أدوار المراكز الجهوية للاستثمار المحورية سواء من جهة تحديث إطارها القانوني وتمكينه من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، أو بمواكبة حاملي المشاريع على الصعيد المحلي، ثم عن إطلاق خارطة الطريق لاستراتيجية ممتدة بين 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوفير بيئة محفزة تتماشى مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

4) دعت السيدة المستشارة هند الغزالي، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، في ثاني سؤال وجهه الفريق للقطاع، إلى تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالمغرب، و6 إلى مضاعفة الجهود، وتعبئة كافة الطاقات، من أجل فعالية مواكبة حاملي المشاريع الاستثمارية، من خلال وضع مؤشرات لتتبع تقدم تنفيذ المشاريع، والتدخل بشكل إيجابي لتسريع الإنجاز، وتذليل الصعوبات، كما شددت على ضرورة تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، في مرحلة المواكبة الفعلية للمشاريع إلى غاية تنفيذها الكامل.

أفاد السيد الوزير خلال رده، بأن اللجنة الوطنية للاستثمارات صادقت، في إطار تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، على 191 مشروعا بقيمة تفوق 326 مليار درهم، شملت سبع دورات، وتروم إحداث 150 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، وسجل أن الاستثمارات العمومية والخصوصية تتكامل لتشكّل رافعة تنموية، مشيرا إلى محورية النهوض بالاستثمار في البرنامج الحكومي، لدوره في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز دينامية سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، أبرز السيد الوزير أن الحكومة عملت وفق مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار، على المستويين الوطني والجهوي، مما مكن من إصلاح سياسة الدولة في هذا المجال، وتعزيز دور القطاع الخاص، من خلال اعتماد ميثاق جديد للاستثمار.

كما أشار إلى إطلاق خارطة طريق لتحسين مختلف مكونات مناخ الأعمال، وتنظيم جولات ترويجية دولية للتعريف بمؤهلات المملكة، كوجهة استثمارية واعدة تحظى بثقة الفاعلين العالميين، إلى جانب تطوير برامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، من قبيل التحول الصناعي، والطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الحديثة، ومهن المستقبل.

أيضا شدد على التزام الحكومة بمواصلة تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال تبسيط المساطر، وتحسين الحكامة، وتوفير البنيات التحتية والطاقات النظيفة، بما يرسخ موقع المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5) سجل السيد المستشار عبد الله مكاي، عضو الفريق الحركي، في سؤال حول تقييم وضعية الاستثمار بالمغرب، وارتباطا بالميثاق الجديد للاستثمار، غياب أي أثر إيجابي على وضعية الاستثمار وعلى واقع سوق الشغل المرتبط به، ومحدودية تأثير الاستثمار على معدل النمو، واعتبر المعايير المعتمدة مجاليا وقطاعيا في نظام الدعم والمنح، وأيضا برنامج دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، خارجين عن التصنيف، وطالب السيد الوزير في ذات السياق بنهج ما يستلزم لتحسين واقع الاستثمار وخلق جاذبية الاستثمارات.

ربط السيد الوزير وضعية ومؤشرات الاستثمار بشقه الخاص بدور المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الإشراف الشامل على مختلف مراحل العملية الاستثمارية، واستعرض بالمناسبة مجهودات الوزارة لتطوير فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع والتصور الجديد لهذه المراكز، من خلال تأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة بها، وإعداد وتنظيم برامج تكوينية متكاملة لفائدتهم، وابتخاذ مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية والتكوينية، المتصلة بتبسيط مساطر الاستثمار، وتنسيق جهود الفاعلين الجهويين وتحفيز دينامية اقتصادية على المستوى الترابي، مرفوقة بجملة من التعديلات، همت النظام الأساسي ومنصب كاتب عام لمساعدة المدير في تسيير شؤون المركز.

وتحدث أيضا عن مبادرة الوزارة بفتح باب الترشيح لشغل المناصب الشاغرة لمديري المراكز الجهوية للاستثمار، في سبيل استقطاب الكفاءة والخبرة اللازمين لتعزيز قدرات المراكز الجهوية للاستثمار، والرفع من أدائها الوظيفي وجعلها فاعلا محوريا في تنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الترابي.

(6) وحول آخر سؤال موجه للمحور، بخصوص أوضاع الموارد البشرية العاملة بالمراكز الجهوية للاستثمار، وفي أفق تديرها الفاعل، دعت السيدة المستشارة سليمة زيداني، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى إحداث نظام أساسي جديد لفائدة مستخدمي المراكز الجهوية للاستثمار، يحفز على استقطاب للخبرات والكفاءات في ميدان عملها، ويعزز شعورها بالانتماء، مبدية أملها في انعكاس خطة نجاح تشجيع الاستثمار على الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للعاملين بهذه المراكز، عبر إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة ومواجهة الهشاشة في مختلف مجالات العمل.

واستعرض السيد الوزير من جانبه، استراتيجية الوزارة في تأهيل قدرات المستخدمين بالمراكز الجهوية للاستثمار وتزويدها بكفاءات تتملك مهارات تقنية، معلوماتية ولغوية متعددة، وفق إطار قانوني يمكنهم من تطوير قدراتهم، والاستجابة للهيكل الجديدة لهذه المراكز، المؤسسة لغاية تقوية قدرات المملكة المغربية في استقطاب المشاريع، وأطلع على انكباب الوزارة على تفعيل ميثاق المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وعلى استيعابها المشاريع أقل من 250 مليون درهم، للدرس وتفعيل مشاريعها واتفاقياتها في المراكز الجهوية.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالتجارة الخارجية

وتفاعلا مع مضامين خارطة طريق التجارة الخارجية 2025-2027، كرهان حكومي نحو تنويع رافعات تنافسية الاقتصاد الوطني، جسده ثلاثه أهداف استراتيجية معلنة، متمثلة فضلا عن إحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة المحددة، في توسيع قاعدة المصدرين، عبر إحداث ما لا يقل عن 400 مقالة جديدة للتصدير سنويا، وتحقيق قيمة مضافة إجمالية تقدر بـ 84 مليار درهم إضافية في مجال التصدير، من خلال استغلال الإمكانيات الموجودة والاستفادة من تقلبات التجارة الدولية.

ناقش السادة المستشارون في ثلاث إشكاليات ذات الصلة، السيد كاتب الدولة لدى وزارة التجارة والصناعة، المكلف بالتجارة الخارجية، والمتعلقة ب:

1) مناقشة خطة القطاع في التشجيع على ترويج المنتجات التقليدية داخليا وخارجيا، وتعزيز صادرات الصناعة التقليدية، في سؤالين وجهها للسيد كاتب الدولة.

نوه عضو فريق الأصالة والمعاصرة، السيد المستشار حسن شemis، بإدماج الرقمنة في مساطر التصدير، مشيرا إشكالية ارتفاع كلفة النقل الدولي وسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية على هذا القطاع، ودعا إلى ضرورة إشراك الغرف المهنية، خاصة في الجهات التي تعد أقطابا رئيسية للتصدير، من أجل تنفيذ استراتيجيات تسويقية وترويج رقمي، تستهدف دعم المقاولات والتعاونيات والصناع المحليين، مشددا على أهمية وضع الصناع التقليدي في صلب أي اتفاقيات تجارية دولية.

من جهته ثمن السيد المستشار عبد السلام اللبار، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مضامين اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، في سبيل تعزيز وجود منتجات الصناعة التقليدية المغربية في الأسواق الدولية، من خلال دعم الشركات والتعاونيات العاملة في هذا القطاع الحيوي، بما يتماشى مع التحولات الرقمية ويلبي تطلعات الحرفيين والتعاونيات نحو الاندماج الاقتصادي.

أخبر السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، في جوابه، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الوجهة الأولى لصادرات الصناعة التقليدية المغربية بحصة تمثل 44 في المائة، كما تعد أول مستورد للزليج البلدي المغربي، وأن فرنسا تعد ثاني وجهة بعد بـ14 في المائة، تليها إسبانيا بـ7 في المائة، فالدول العربية بـ8 في المائة، ثم دول أوروبية أخرى بـ16 في المائة، وفيما يتعلق بأصناف المنتجات، أشار إلى أن الفخار والأحجار تمثل 36 في المائة من صادرات القطاع، تليها الزرابي بنسبة 20 في المائة، ثم الألبسة التقليدية بـ11 في المائة، مشيرا إلى أن مدن مراكش والدار البيضاء وفاس تأتي في صدارة المدن المصدرة.

وتوقف السيد كاتب الدولة عند الجولة التشاورية التي أطلقتها الحكومة، وشملت 12 جهة، حيث تم الاستماع لعدد من الفاعلين والمتدخلين في قطاع التصدير، وهو ما مكن من الوقوف على الإمكانيات الكبيرة للصناعة التقليدية في تعزيز موقع المغرب على مستوى التجارة الخارجية، كما أشار إلى التحديات التي تعيق تطور الصادرات في هذا المجال، من بينها صعوبة الولوج إلى الأسواق، وضعف الترويج، وغياب المعايير التصديرية لدى بعض الحرفيين، فضلا عن ضرورة تسهيل التزود بالمواد الأولية.

وفي هذا الإطار، أعلن عن إعداد برنامج للتجارة الخارجية في قريب الأجل، مشيرا إلى توقيع اتفاقية شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، من شأنها تطوير أرقام صادرات القطاع والتي تبلغ قيمتها 1.1 مليار درهم، معتبرا أن هذا الرقم لا يعكس المكانة التي تستحقها الصناعة التقليدية المغربية، مشيرا إلى أن عدد الصناع التقليديين يتجاوز 2.6 مليون شخص، ممن أصبحوا يتوفرون على مهارات ذات صيت دولي.

2) في سؤال عن مدى تحقيق العدالة المجالية على مستوى صادرات المنتجات الوطنية، ندد السيد المستشار أبو بكر أعبيد، عضو الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، بالاختلال الكبير في توزيع صادرات المنتجات الوطنية، مؤكدا أن جهتي طنجة تطوان الحسيمة والدار البيضاء

سلطات تسحوذان على حوالي 85 ٪ من مجموع الصادرات المغربية، في تجاهل صارخ لمبادئ العدالة المجالية التي يؤسس لها النموذج التتموي الجديد، وطالب بإطلاق خطة طوارئ وطنية لدعم المناطق المهمشة تصديريا، تشمل تحفيزات ضريبية، بنيات تحتية حديثة، تمويلات ميسرة، وتخصيص حصص إلزامية من برامج دعم التصدير لفائدة الجهات الأقل حظا .

أقر السيد كاتب الدولة بتمركز الحصة الأوفر من الصادرات الصناعية المغربية في ثلاث جهات، بحيز يفوق 73 ٪ من إجمالي الصادرات الوطنية، وأطلع عزم الحكومة، تنزيلا للرسالة الملكية المضمنة المناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة، ووفقا للجولات التشاورية التي تمت عبر الجهات، نسج خطة إصلاحية تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، تروم تدبير عدالة مجالية للجهات في التصدير والاستفادة من الدعم، وخاصة في الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنسبة للجهات المفتقرة للموانئ.

(3) وبخصوص آخر سؤال مبرمج في جدول أشغال الجلسة، حول تأمين الصادرات المغربية، أشار السيد المستشار محمد بن فقيه، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار إلى، المنظومة الحالية الخاصة بتأمين الصادرات المغربية، معتبرا أن غياب آليات تأمين فعالة يشكل عبئا إضافيا على الفلاحين والصناع والتجار المغاربة، الذين يسعون بكل جهدهم لإبراز صورة المغرب في الأسواق الدولية، داعيا إلى ضرورة إيجاد منظومة تأمينية شاملة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر التي تواجه المصدرين المغاربة، سواء داخل الوطن أو خارجه، وإعادة النظر في السياسة التصديرية للمملكة، تعزز من تنافسية المنتج المغربي وتحمي مصالح المقاول الوطنية.

أعلن السيد كاتب الدولة في معرض رده، عن إطلاق برنامج جديد لتأمين الصادرات المغربية يشمل 15 بلدا إفريقيا، بميزانية قدرها 100 مليون درهم، يروم توسيع نطاق التأمين، ويأتي في إطار جهود الحكومة لدعم ولوج المنتجات المغربية إلى أسواق جديدة، وتعزيز التوجه الاستراتيجي للمملكة نحو القارة الإفريقية، بما سيمكن من تغطية إضافية تصل إلى 7.5 مليار درهم من الصادرات المغربية.

ولتعزيز فعالية هذا الورش، أكد بأن الحكومة عملت على إشراك شركة إعادة التأمين الوطنية، التي استعانت بدورها بشركة إعادة تأمين دولية، من أجل ضمان تغطية ملائمة ودعم أكبر للمصدرين المغاربة، وشدد على أن نجاح هذا البرنامج رهين بانخراط فعلي للقطاع الخاص، مشيرا إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية تركز على ثلاث أولويات رئيسية تتمثل في الحفاظ على الأسواق التقليدية والتوجه نحو إفريقيا والانفتاح على الدول العربية.

الثلاثاء 29 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 27 ماي 2025م

الجلسة الشهرية لمناقشة السياسات العامة

الجلسة الأولى

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 29 ذو القعدة 1446 الموافق 27 ماي 2025، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 284 من النظام الداخلي للمجلس، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة، تناولت موضوع «السياسة العامة المرتبطة بترسيخ

مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية».

إذ شكلت أشغال الجلسة محطة محورية في تقييم السياسة الاجتماعية الوطنية، ومناسبة للوقوف على مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها، في مجالات تعزيز التضامن الاجتماعي، وتحقيق الإنصاف المجالي، وضمان العدالة في الاستفادة من الخدمات العمومية، جسدتها مداخلات مكنت من طرح الأسئلة والاستفسارات حول السياسة الحكومية في هذا المجال، وتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم، أثارها ممثلو الفرق والمجموعات، السادة المستشارون

- المستشار السيد محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- المستشار السيد عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- المستشار السيد عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- المستشار السيد مبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- المستشارة السيدة سليمة زيداني (فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)؛
- المستشار السيد يوسف ايدي (الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية)؛
- المستشار السيد عبد العزيز بوسلخن (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- المستشار السيد نور الدين سليك (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- المستشار السيد عبد الكريم شهيد (مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- المستشار السيد لحسن نازهي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- المستشار السيد خالد السطي.

وفي رده على أسئلة المستشارين، معارضة وأغلبية، قدم السيد رئيس الحكومة، متفاعلا مع بعض الملاحظات حول السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، الذي شكل مدار نقاش هذه الجلسة الشهرية، عرضا شاملا استعرض فيه جهود الحكومة وإنجازاتها في مجال الحماية الاجتماعية وتوسيع الإنصاف الاجتماعي، مؤكدا أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ دولة اجتماعية حديثة وعادلة.

وأطلع على أن الحكومة تواصل تنفيذ مشروع الدولة الاجتماعية، برؤية شاملة تروم بناء منظومة حماية اجتماعية مستدامة، تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعية، بما يتماشى مع تطلعات المواطنين وتوجيهات جلالة الملك، مشيرا إلى أن الإنجازات المحققة تمثل نقطة انطلاق نحو مغرب اجتماعي أقوى وأكثر تضامنا، حيث تتكامل جهود الدولة مع طموحات المواطن لتجاوز مظاهر الفقر والهشاشة وبناء مستقبل مزدهر.

واعتبر كذلك أن تطوير الحكامة المؤسسية والنهوض بقدراتها التقنية واللوجيستية والمالية، الذراع التنفيذي الحريص على ترجمة مجمل التدخلات الحكومية، وتحويلها إلى رابط اجتماعي حقيقي يلامس الجميع آثاره الميدانية على أرض الواقع، وفي هذا الصدد، أشاد بالعمل الجبار الذي تقوم به اللجنة بين-وزارية للقيادة وباقي اللجن التقنية، بالنظر إلى ما تضطلع به من مهام

محورية في تنزيل مختلف محاور هذا الورش الهيكلي، ولاسيما من خلال النجاح في وضع التصور الاستراتيجي وتنسيق التدخلات القطاعية، فضلا عن التسريع بتنزيل منظومة الاستهداف قبل الآجال المحددة، وتقييد الساكنة المعنية.

واستعرض بالمناسبة، التدابير المتخذة للرفع من نجاعة الهيئات المدبرة لمختلف مكونات الحماية الاجتماعية، بشكل يتلاءم مع الطلب المتزايد على خدماتها، لافتا إلى عمل الحكومة على مراجعة الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتزويده بخطة عمل جديدة، تروم تطوير طاقته الاستيعابية واستيعاب الزيادة الكبيرة التي يعرفها حجم الملفات المودعة.

ثم ذكر في هذا السياق، بإحداث مديرية جديدة مختصة بالشؤون الصحية، بهدف تقوية مهام الصندوق، وإدارة مخاطره الطبية، وتطوير شراكاته، إلى جانب تعزيز موارده البشرية بتوظيف أزيد من 1660 منصبا جديدا، مع تجاوز 3100 نقطة اتصال في إطار الشراكة مع مجموعة من المؤسسات المالية للقرب، وأيضا تعبئة مركز اتصال عن-بعد، وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لإرساء نظام تواصل فعال، أفاد بأنه تم إطلاق 25 حملة تواصلية متعددة القنوات، و8400 قافلة جهوية، وأزيد من 4200 لقاء مع المنظمات المهنية.

ومن جانب آخر، أكد أن انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، التي تم إحداثها استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية، شكل دفعة مؤسسية قوية للسياسة الاجتماعية، ستؤسس لنموذج جديد للدعم الاجتماعي، وتأهيل مختلف مظاهر الحماية السوسيو-اقتصادية للأسر المحتاجة، ولضمان انطلاقة قوية لهذه الآلية التديرية وتجويد خدماتها، أبرز أنه تم تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين وفقا لأحكام القانون المتعلق بإحداث الوكالة، إلى جانب ممثلي السلطات الحكومية المعنية، والمندوبية السامية للتخطيط، مع المصادقة على الهيكل التنظيمي للوكالة ونظامها الأساسي.

وتوضيحا للإنجازات على مستوى تعميم التغطية الصحية، أكد أن الحكومة نجحت في تعميم التغطية الصحية لتشمل كافة الأسر المغربية، بما فيها الفئات الهشة، حيث تم إدماج 4 ملايين أسرة في نظام «آمو تضامن»، مما رفع عدد المستفيدين إلى حوالي 11 مليون شخص، مع تحمل الدولة واجبات الاشتراك بنحو 9,5 مليار درهم سنويا، كما تم تصفية 12 مليون ملف طبي بغلاف مالي تجاوز 17 مليار درهم، وتوسيع قاعدة المستفيدين من العمال غير الأجراء والمستقلين ليصل عددهم إلى 3,5 مليون شخص.

وأشار أيضا إلى تطور المنظومة الصحية، بميزانية تجاوزت 32,6 مليار درهم سنة 2025، وأعمال تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية، إضافة إلى إحداث شبكة واسعة من المستشفيات ودعم السياسة الدوائية، ولفت إلى رفع الدعم المباشر لمهنيي النقل، وتحقيق استقرار أسعار المواد الأساسية، وتسجيل انخفاض ملموس في نسبة التضخم، من 6,6 % سنة 2022 إلى 0,9 % في نهاية سنة 2024.

أيضا كشف عن تفاصيل برنامج توسيع نطاق الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يستهدف 4 ملايين أسرة، بميزانية تصل إلى 29 مليار درهم بحلول 2026، وأوضح أن 4 ملايين أسرة، تضم حوالي 12 مليون مستفيد من الدعم المباشر، بما في ذلك 5,5 مليون طفل وأكثر من مليون شخص تتوق

أعمارهم 60 عاما، إضافة إلى برامج دعم خاصة بالنساء الأرامل والأسر ذات الأطفال في سن الدراسة، والمنح المرتبطة بالولادات.

وأبرز بالمناسبة، النجاح في تعميم السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، الذي مكن من استهداف الأسر بشكل دقيق وتوفير دعم موجه وفعال، إلى جانب توسيع التغطية الترابية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عبر افتتاح 174 وكالة ثابتة و65 متنقلة، ومضاعفة عدد الموظفين لتعزيز قدرته الاستيعابية.

وفي مجال التشغيل، أخبر باعتماد خارطة طريق جديدة بميزانية 15 مليار درهم، لدعم الإدماج المهني وتوفير فرص الشغل، إلى جانب برامج لدعم ولوج النساء والشباب إلى سوق العمل، وتحفيز التشغيل الفلاحي والوساطة في التوظيف، وأشاد بالاتفاقات التاريخية التي توجت جولات الحوار الاجتماعي، والتي أسفرت عن زيادات هامة في الأجور لنحو 4,25 مليون مستفيد، كما صرح بتحقيق تقدم في دعم السكن، من خلال استقبال 142 ألف طلب دعم، وإنجاز 48 ألف عملية دعم مباشر لفائدة الأسر.

وتجاوبا مع عرض السيد رئيس الحكومة، استثمر فريق التجمع الوطني للأحرار تدخله خلال الجلسة، للتأكيد على الاستحضار الدائم للأغلبية البرلمانية لخصوصية هذا الورش الملكي، بعيدا عن أي سياق أو حساب سياسي، وبأنه يحظى بعناية خاصة لدى الحكومة ومواكبة متواصلة، التي بحسبهم، نجحت في تنزيل كل مضامينه، طبقا للتوجهات الملكية، بما يعزز تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى جميع المغاربة على حد سواء، خاصة بعد العمل بالقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي حقق انسجاما بين النص والممارسة.

وتطرق فريق الأصالة والمعاصرة للنجاحات التي حققها الدعم المباشر الموجه للسكن، والأدوار الاجتماعية الطلائعية التي لعبها قطاع الثقافة خلال الولاية الحكومية الحالية، وإلى النجاح الكبير في تحقيق المناعة الطاقية لبلادنا، وضمان استمرار التزويد بالكهرباء، وفي توفير الماء الشروب عبر مشاريع استراتيجية أنجزت في وقت قياسي، واقترح إجراء تحسين فعالية منظومة الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال المزيد من تبسيط المساطر والقيام بمجهود أكبر للوصول إلى الأسر المحتاجة التي تنتظر دراسة ملفاتها وتحديد الموقف النهائي من مؤشر دعمها، ودعا إلى التفكير في تدابير استثنائية للتخفيف من معاناة المرأة القروية وتمكينها اقتصاديا، والتدخل العاجل لمواجهة الإكراهات في مجال الصحة التي تقضي أحيانا إلى نتائج عكسية وإحباط من سوء الخدمات العمومية.

وشدد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على أن ورش الحماية الاجتماعية يبني نظاما للإنصاف يتمتع به المغاربة، بدون تمييز أو تحيز بالموارد والفرص المادية والمعنوية، بما يحقق لهم التمكين ويمنحهم فرصا متساوية للنجاح في الحياة، ويعزز اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي، ويكفل لهم الكرامة في الصحة والتعليم والتشغيل والسكن وغيرها من القطاعات الحيوية، مشيدين بالمنجز في تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية، ومواكبة طموح المغاربة جميعا مع توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية والوصول إلى الموارد والفرص على حد سواء.

وبالمقابل، أبرزت فرق ومجموعات المعارضة هشاشة المرتكزات المعتمدة في تنزيل ورش الحماية

الاجتماعية، وعدادت جملة من الاختلالات صاحبت تنزيل هذا الورش، ضمنها حرمان الملايين من المغاربة من التغطية الصحية، إذ سجل الفريق الحركي ضعف المقومات والمرتكزات المعتمدة في تنزيل وتمويل ورش الحماية الاجتماعية، المستندة إلى مقاربات تقنية ومحاسبانية، مستفسرين عن عود الحكومة بخصوص دخل الكرامة وبطاقة الرعاية الذكية، واعتبرها غير مميزة بين مؤشرات النمو ورهان التنمية وبين تدبير الأزمات وإبداع الحلول.

من جهته ساءل الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية السيد رئيس الحكومة عن مدى نجاعة الإجراءات الحكومية لتحسين الوضع المعيشي للمغاربة، ونبه إلى شيوع حالات احتيالية على الدعم المباشر، بوجود أشخاص يشتغلون ويفرضون التصريح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي للاستفادة من الدعم، وبخصوص الحوار الاجتماعي تمت الإشارة إلى أن المكتسب الاجتماعي يقاس بتكلفة العيش وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطن، داعيا إلى إعادة الحوار الاجتماعي أفقيا وعموديا، وإلى ضرورة إخراج قانون النقابات.

بدوره، عبر فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب عن الالتزام الكامل في تحمل مسؤوليته، بالتصريح المنهجي بكافة الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشجيع الانخراط في أنظمة التغطية الصحية التكميلية، واشتكوا من ثقل الاقتصاد غير المهيكل وعبئه على القطاع المهيكل، الملزم بواجباته الضريبية والاجتماعية، ونبهوا إلى عدم مواكبة مدونة الشغل للأنماط الجديدة من العمل كالرقمنة والعمل عن بعد.

أما فريق الاتحاد المغربي للشغل، فقد تساءل عن موقع الحوار الاجتماعي من بلورة وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وعن الضمانات التي تقدمها الحكومة لاستدامة تمويله دون المساس بحقوق الاجراء، مشيرا إلى اختلالات يعاني منها الورش، ونبه إلى رصد تقارير رسمية لحرمان العمال في القطاع غير المهيكل، والعديد من القطاعات الهشة كقطاع المناولة والعاملات الزراعيات من التغطية الصحية، وأشار إلى تعثر تنزيل التغطية الصحية نظرا لتعقد المساطر.

وجاء تدخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، من جهة لتسليط الضوء على بعض مظاهر الاختلالات التي تعوق توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان توجيه الدعم للفئات المستحقة، وأيضا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، المتمثلة في التفاوتات الجهوية وخاصة القروية، وعلى المقاربة التي تركز عليها بعض البرامج، وفي الإشكالات التي ظهرت مع اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، ومن جهة ثانية للدعوة إلى التمسك بمقاربة تشاركية وفعالية بين مختلف الفاعلين، لتأمين جهود وموارد متكاملة، والاعلان عن دعم الحكومة فيما تبذله وما حققته في مجال الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

وانتقدت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فشل الحكومة في إعطاء مضمون حقيقي لمفهوم ورش الحماية الاجتماعية، معتبرين أن المشروع تحول إلى قطاع يخضع للمنطق المحاسباتي عوض منطق العدالة الاجتماعية، ويغيب فيه إصلاح جبائي عادل، وسياسة أجرية منصفة، وخدمات عمومية مجانية وجيدة، وحماية فعلية من البطالة والمخاطر الاجتماعية، وفي هذا السياق، طالبوا بوقف تسليع الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، وبإصلاح شامل للمنظومتين الصحية والتعليمية يضمن المجانية والجودة، وبتطبيق صارم لمبدأ المساهمة حسب القدرة في تمويل الحماية الاجتماعية، ومراقبة صارمة للمشغلين غير المصرحين، بأجرائهم لدى صندوق الضمان

الاجتماعي، ثم بإدماج فعلي للشباب والنساء في سوق الشغل، والقطع مع العمل الهش. من جانبه، أشار السيد المستشار خالد السطي، إلى عجز الحكومة عن مواكبة ورش الحماية الاجتماعية، وإلى غياب فعالية مؤسساتية حقيقية في تنزيل مضامينه، ودعا إلى بلورة خطة اجتماعية وصحية شجاعة تعيد الاعتبار للإنسان المغربي، قوامها المساواة في المساهمة، والفعالية في العلاج، والكرامة في التعليم والشغل، وأشار إلى ما اعتبره أزمة خانقة في قطاع التعليم، نتيجة الخصاص وسوء التدبير، وفيما يخص الحريات النقابية، ندد بما أسماه «الخرق السافر للحقوق الدستورية»، مع تسجيل حالات طرد على خلفية الانتماء النقابي، مبرزاً نهج الحكومة في الحوار الاجتماعي، والذي وصفه بـ«الإقصائي».

الثلاثاء 29 ذو القعدة 1446 هـ الموافق ل 27 ماي 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الثانية

في إطار استكمال مسار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وفي محطة تشريعية مفصلية ضمن ورش التحديث القانوني الذي تبنته المملكة، استجابة للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تحسين أداء القضاء، وتبسيط المساطر، وتسريع وتيرة البت وتنفيذ الأحكام، وتعزيز ولوج المواطنين إلى العدالة، صادق مجلس المستشارين، بالأغلبية، خلال جلسة عامة عقدت يوم الثلاثاء 29 ذو القعدة 1446 الموافق 27 ماي 2025، برئاسة السيد لحسن حداد النائب الرابع للرئيس، على مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية، حاز على موافقة 34 مستشاراً، في حين امتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، دون تسجيل أي معارضة.

وفي معرض تقديمه لمشروع القانون، أوضح السيد وزير العدل أن هذا النص يترجم اختيارات الدستور الواردة في باب السلطة القضائية، فيما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، كما يواكب القوانين الإجرائية المقارنة، ويتلاءم مع المواثيق الدولية ذات الصلة.

وأضاف أن النص التشريعي يتلاءم أيضاً مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم، والتقليص من بطء العدالة بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية، وتحسين آليات التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة.

وسجل أن هذا المشروع الجديد يشكل حجر الزاوية لباقي القوانين الإجرائية، والمدخل الأساسي لاستيفاء الحق الموضوعي، ليكون بذلك من أهم الضمانات القضائية لحماية الحقوق والحريات، وتحسين جودة الخدمة القضائية في ضوء التحول الرقمي لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن، وتوفير شروط المحاكمة العادلة والمنصفة داخل آجال معقولة.

وكشف عن أهم التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها على هذا المشروع من قبل أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، والمتمثلة في حذف المقتضيات المتعلقة بالتغريم، بقصد ضمان تمتع المتقاضين بحق الولوج إلى العدالة وكفالة اللجوء إلى القضاء، وفق إرادة المشرع الدستوري في المواد المتعلقة برفع الدعاوى وتقديم الدفوع ومسطرة تجريخ القضاة.

وأضاف أنه تمت إعادة النظر في قواعد عدم الاختصاص النوعي، بالتخصيص على وجوب
بت المحكمة أو القسم المتخصص بحكم مستقل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي، مع إمكانية
استئنافه خلال أجل عشرة أيام من تاريخ التبليغ به، وأنه إذا بتت محكمة الدرجة الثانية في
الاختصاص، يحال الملف تلقائياً على المحكمة المختصة، على أنه لا يقبل قرار محكمة الدرجة
الثانية أي طعن عادي كان أو غير عادي، مع عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي الأول
أمام محكمة النقض.

من جهة أخرى، أشار السيد الوزير إلى أنه تمت مراجعة معيار الاختصاص القيمي للمحاكم الابتدائية بالنظر ابتداءً وانتهاءً إلى غاية عشرة آلاف درهم، وابتداءً، مع حفظ حق الاستئناف، في جميع الطلبات التي تتجاوز عشرة آلاف درهم، لتجاوز حرمان فئات عريضة من المتقاضين من الحق في الطعن بالاستئناف.

وبخصوص تقوية الدور الإيجابي للقاضي في إدارة الدعوى المدنية وتسييرها، أكد أن المشروع تضمن مجموعة من المقترضات التي خول من خلالها إعطاء القاضي آليات إجرائية لإظهار الحقيقة وتسهيل مهمة الفصل في الدعوى، مسجلاً أنه أمر لا يتنافى مع مبدأ حياد القاضي وعدم تحيزه للخصوم، ومن ذلك تنذر المحكمة لزوما الأطراف بتصحيح المسطرة، وتكليفهم للإدلاء بالمستندات التي يعتمدونها، وبتدارك البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها، وإجراء تحقيق في الدعوى والأمر بالحضور الشخصي للأطراف.

ومن أجل التكريس الفعال لمبدأ حق التقاضي، باعتباره مضمونا لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون، أشار إلى أنه تم التتصيص على إمكانية تقديم مقال الطعن لمن تضرر من حكم قضائي بأي صندوق من صناديق المحاكم، على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

وعلاقة بتعزيز حق الدفاع، سجل السيد الوزير أن المشروع أكد على دور المحامي على مستوى تمثيل الأطراف أمام القضاء، حتى في حالة الدعاوى التي تطبق فيها المسطرة الشفوية، تعزيزاً لضمانات الدفاع ومركز المحامي في الدعوى المدنية باعتبار مكانته الاعتبارية تحت سيادة القانون وسلطة القضاء.

من جانبهم، أبرز السادة المستشارون في مداخلتهم، أن مشروع قانون المسطرة المدنية يعد من أهم النصوص التشريعية النازمة للعمل القضائي، لارتباطه الوثيق بالحقوق المنصوص عليها في دستور المملكة، خاصة فيما يتعلق بالحق في التقاضي المضمون بموجب أحكام الفصل 118 من الدستور، وسجلوا أيضا انسجامه مع الدور الفعال للعدالة، وما تمثله من أساس في النسق المؤسسي والحقوق والتشريعي، في إطار احترام حقوق الأفراد والجماعات، كخطوة مهمة نحو مواكبة التحديات الجديدة، وتعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي.

وثنموا المراجعة التي همت مجموعة من مقتضياته، مبرزين أنها تقدم حولا قانونية للإشكالات المرتبطة بالدعوى المدنية في المحاكم المغربية، وأنها حلقة أساسية في مسلسل إصلاح منظومة العدالة الذي انطلق بعد دستور 2011، كما نوهوا بأهمية التخصيص على رقمنة الإجراءات القضائية، واعتبروها تحديا حقيقيا لتعزيز فعالية الولوج إلى العدالة، من أجل المرور إلى المحكمة الرقمية،

وما تتطلبه من مواصلة إنشاء مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية، على غرار إحداث منصة للتبادل الرقمي مع هيئات المحامين وباقي المهن المساعدة للقضاء.

الثلاثاء 06 ذو الحجة 1446 هـ الموافق ل 03 يونيو 2025م

جلسة الأسئلة الشفوية

اجتمع مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار يحفظه بن مبارك، النائب الخامس للرئيس، يوم الثلاثاء 06 ذو الحجة 1446 الموافق 03 يونيو 2025، للمناقشة القضايا المدرجة في جدول أعمال الجلسة السابعة المخصصة للأسئلة الشفهية بدورة أبريل 2025، بتسليط الضوء بداية على تحديات وتطلعات مغاربة الخارج، بهدف تقديم رؤية شاملة لمعالجة الإشكاليات التي تواجه أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مع اقتراح حلول مبتكرة لتعزيز ارتباطهم بالوطن والمساهمة في التنمية الشاملة.

ومن جهة ثانية لطرح بعض تجليات الاقتصاد المغربي في محاولات لتحقيق النمو والتنمية، ومواجهة التحديات والمشاكل المتنوعة ذات الصلة بقطاعي التجارة والصناعة، بما يمكن من تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتحسين مستوى حياة المواطنين، ثم التأكيد على مواصلة الجهود والالتزام لتعزيز الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة وفئة المسنين، وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات والامتيازات التي تساهم في إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

ترجمتها أسئلة واستفسارات أثارها السيدات والسادة المستشارون، من خلال المحاور الثلاثة التالية:

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

لرصد تحديات متعددة تواجه المهاجرين المغاربة في ظل العولة، تشمل قضايا الهوية والاندماج، بالإضافة إلى مشاكل اقتصادية وصعوبات اجتماعية وإدارية، وبمناسبة قرب الانطلاقة الرسمية لعملية العبور "مرحبا 2025" التي ستبدأ في 15 يونيو الجاري، هيمن ملف مغاربة العالم على اهتمامات السادة المستشارين، فتمحورت الأسئلة بالمحطة الأولى من أشغال الجلسة حول الاستعدادات الجارية لاستقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والرهانات المرتبطة بالاهتمام بقضاياهم، والخدمات القنصلية، والتدابير المتخذة لتحفيز كفاءات مغاربة العالم للإسهام في التنمية الوطنية، وتعزيز الدور الثقافي والتعليمي للمغاربة المقيمين بالخارج في المحافل الدولية.

1) حول أول سؤال بالمحور تعلق بالاستعداد لعملية مرحبا 2025، أظهر السيد المستشار أبو بكر أعبيد، عضو الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، الحاجة الملحة إلى تفعيل آليات مؤسساتية حقيقية، تمكن من تمثيل أفضل لمغاربة العالم وإشراكهم الفعلي في الدينامية التنموية للمملكة، وتفادى التعقيدات الإدارية التي يواجهونها بمختلف الإدارات.

أوضح السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بمناسبة جوابه، أن عملية مرحبا 2025 تركز أساسا على ضمان انسيابية المرور، وتعزيز السلامة والأمن، والمواكبة عن قرب، وتعزيز اليقظة الصحية، وبأنه تمت تعبئة 29 سفينة تابعة لسبع شركات نقل بحري، ستؤمن 12 خطا بحريا انطلاقا من موانئ إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، خصص لها غلاف مالي يناهز 28 مليون درهم لتحسين بنية الاستقبال بميناء طنجة المتوسط.

وأضاف بأنه سيتم تكثيف السلامة والأمن من خلال تعزيز آليات المراقبة على مستوى الحدود، فضلا عن توفير الموكبة عن قرب، عبر تخصيص 24 مركز استقبال، 18 منها داخل التراب الوطني و6 بالخارج، وتعبئة موارد بشرية إضافية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، مذكرا بأن المراكز القنصلية ستشتغل، كالمعتاد، بنظام المداومة من 15 يونيو إلى 15 شتبر، فضلا عن تعزيز الطواقم القنصلية وتنظيم قنصليات متنقلة لموكبة هذه المحطة السنوية المهمة، وتهم 3 ملايين مواطن.

أيضا أكد على أن اليقظة الصحية تتدرج بدورها ضمن هذه التعبئة الشاملة، من خلال حضور الفرق المختصة في الطرق وفضاءات الاستراحة وغيرها، لضمان الاستمرارية والتطور في تحسين هذه العملية بما يرقى إلى مستوى تطلعات جلالة الملك ورعاياه في بلاد المهجر، ونوه في هذا الإطار بتفرد وجودة الاستعدادات لهذه العملية المهمة، التي شملت عقد عدة اجتماعات للجنة الوطنية للعبور ترأسها وزارة الداخلية، إضافة إلى تنظيم لقاء مغربي-إسباني في قادس يوم 29 ماي الماضي، واجتماعات أخرى قطاعية.

(2) في إطار وحدة الموضوع، وحول سؤالين بخصوص تسريع مساطر معالجة الشكايات والرهانات المرتبطة بقضايا وشؤون الجالية المغربية بالمهجر، توقف السيد المستشار مولاي مسعود اكناو، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، عند الإكراهات التي تسجلها الجالية المغربية، عند وقوع نزاعات أو عراقيل ترتبط بالوثائق الرسمية، أو بالاستثمار، أو بالمصالح العائلية داخل المغرب، تستدعي تدخلا لمعالجتها ولتحسين المساطر ونجاعتها، مع ضرورة تتبع كل شكاية، وإحداث منصة موحدة وشفافة تتيح للمواطن معرفة وضعية ملفه بشكل فوري، وكذلك تعزيز الموارد البشرية المؤهلة داخل القنصليات، لضمان جودة الاستقبال والخدمة.

ومن جهته نقل رئيس الفريق الحركي، المستشار السيد مبارك السباعي، تطلع فريقه إلى إصرار الحكومة لترجمة مضامين الخطاب الملكي التاريخي، بمناسبة عيد المسيرة الخضراء في 06 نونبر 2024، عبر سياسة عمومية أفقية ومتكاملة، ومبادراتها إلى وضع برنامج مدعم لتخفيف تكاليف النقل الجوي والبحري لفائدة مغاربة العالم، خاصة ونحن على أبواب عملية مرحبا، لتشجيعهم على قضاء عطلتهم في وطنهم الأم.

وأفاد السيد الوزير، في معرض جوابه عن السؤالين، بأن الوزارة تتفاعل مع مغاربة العالم بالاستماع لهم والتجاوب مع انتظاراتهم وشكاياتهم، إذ عالجت خلال سنة 2024 فقط ما مجموعه 1345 طلبا وشكاية، تلقتها عن طريق البوابة الوطنية للشكايات «chikaya.ma»، كإطار إجرائي للتجاوب مع شكايات الجالية، وأوضح كيف تتوزع على شكايات ذات طابع قنصلي تهم الإجراءات والخدمات القنصلية، وأخرى مرتبطة بالأحوال الشخصية أو بعض المشاكل المتعلقة بالحالة المدنية وغيرها، وكذلك شكايات ذات طابع جنائي مدني، أو تهم الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو المالي.

وسجل أنه يتم التكفل بالشكايات التي تهم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، فيما يتم التفاعل مع القطاعات الأخرى ومع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للشكايات التي لا تهم الوزارة، وأشار إلى أن هناك تنسيقا كبيرا مع

مؤسسة وسيط المملكة للتفاعل مع هذه الشكايات، مؤكدا في هذا السياق، أن الإطار الجديد المتعلق بالمؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، المؤطر بتعليمات ملكية، والرؤية الواضحة لخطاب سنة 2024، من شأنه توفير إطار أنسب للتفاعل بسرعة وبنجاعة أكبر مع هذه الشكايات والانتظارات، لتقديم الأجوبة في الوقت المناسب وضمان تسويق أكبر بين القطاعات المعنية.

(3) ودعا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، من خلال سؤالهم حول رقمنة مصالح وزارة الخارجية في مجال الخدمات المقدمة لمغاربة العالم، إلى مواصلة الجهود لبلوغ خدمة رقمية مرنة وعالية الجودة لكافة المتعاملين، وتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال في معالجة مختلف الطلبات، في أفق تعزيز التواصل مع الجالية ومواكبتها والتدبير الناجح لشؤونها وتقوية ارتباطها بوطنها الأم، ناهيك عن تعزيز مكانة بلادنا العالمية كوجهة للسياحة والاستثمار.

رد عليه السيد الوزير، معلنا أن وزارته تعمل على ورش يتعلق بتسليم رخص نقل جثامين الجالية المغربية المقيمة بالخارج بشكل إلكتروني، بهدف جعل الخدمات التي يمكن أن تتم عن بعد، متاحة، مشيرا أيضا إلى خدمة التمبر الإلكتروني «e-timbre»، ثم خدمة الأداء عن بعد، مما يسهل التفاعل بسرعة ويجعل الإجراءات أكثر انسيابية.

وفي السياق ذاته، أكد أن الرقمنة تعد إحدى الأدوات الأساسية لتسهيل الخدمات المقدمة للجالية المغربية في الخارج، وأشار إلى مجموعة من الخدمات القنصلية التي تمت رقمنتها، مشيرا إلى منظومة «econsulat»، التي تعد البوابة الأساسية للخدمات القنصلية، بالإضافة إلى السجل القنصلي الموحد، الذي تم إحداثه منذ ثلاث سنوات، ويمكن المغربي المقيم بالخارج من الحصول على الخدمات حيثما وجد.

ثم أخبر بإحداث مركز للتواصل يشغل بسبع لغات ويعمل على مدار اليوم، إلى جانب تدبير المواعيد عن طريق الرقمنة، وكذا منصات «شكاية» و «وثيقة» و «ازدياد»، التي تروم تقديم الخدمات عن بعد للمغربي المقيم في الخارج، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر القنصلية للحصول عليها.

(4) وبخصوص سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، حول التدابير المتخذة لتحفيز الكفاءات المغربية بالخارج على المساهمة في الجهود التنموية لبلادنا، ذكر السيد الوزير أن الجالية تشكل جزءا مهما من الشعب المغربي ومن الأمة المغربية، والتي بالمقابل في حاجة إليها من حيث الخبرات أو الكفاءات، مصرحا بحسب المعطيات التي وفرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بوجود ما يقرب من مليونين ونصف المليون مغربي يعيشون في هذه البلدان، ويتوفر نصف المليون منهم على مستويات علمية عالية.

وأطلع أيضا على تواجد 50 ألف طالب مغربي يدرسون في مراكز بحث ومؤسسات علمية مرموقة، ما يدل بوضوح على الإمكانيات والكفاءات المتوفرة ضمن الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مسجلا توزيع هذه الكفاءات على مجالات علمية، مهنية، تقنية وغيرها، تزكيها ببرامج بتعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي، يدعى فيه الباحثون المغاربة في الخارج لإلقاء المحاضرات أو الإشراف على أطروحات جامعية في المغرب.

وأشار إلى إنشاء شبكة للكفاءات المغربية، إما حسب الانتماء الجغرافي، أو حسب التخصصات،

على غرار شبكة الأطباء، المحامين، الصحفيين، تعززت بتركيز الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2024، على أهمية تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، في دعوة إلى وضع آلية واضحة لجلب هذه الكفاءات إلى المغرب، وشدد على أن الأساس في هذه الآلية هو أن تكون مندمجة، وتؤمن التواصل المنتظم مع الجالية، وتقوم على رصد معلوماتي فعال، يسهل عمليات الاستقطاب، ويتيح للكفاءات المغربية بالخارج المساهمة في التنمية دون أن تضطر بالضرورة إلى ترك بلد الإقامة بشكل نهائي.

عقبت عليه السيدة المستشارة، بالدعوة إلى فتح نقاش وطني حول آليات تمثيل مغاربة العالم ومشاركتهم السياسية، وتعزيز التكامل بين الوزارة وباقي القطاعات، وإعداد سياسة تنمية وطنية موجهة لأفراد الجالية وتطوير برامج استقطاب الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، إلى جانب تقوية قنوات المواكبة والدعم القانوني والإداري لصغار المستثمرين من أفراد الجالية، ثم الوقوف على تثبيت أدوار مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج والبعثات الدبلوماسية.

(5) بمناسبة سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، عن سبل تعزيز الدور الثقافي والتعليمي للمغاربة المقيمين بالخارج في المحافل الدولية، اقترحت السيدة المستشارة في هذا الصدد تبني سياسة استراتيجية طويلة الأمد، ضمن رؤية شمولية، ترسي على السياسات العمومية المكلفة بمجالي الثقافة والتعليم، أثناء تعبئة الطاقات والكفاءات المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها وربطها بمؤسسات البحث والإبداع داخل الوطن، ومن جهة أخرى ترصيد وتثمين الاعتراف والاستثمار ورفع الصبغة الموسمية عنه.

وكشف السيد الوزير في جوابه عن مجموعة برامج أعدت لمغاربة العالم في هذا الصدد، والذين حددهم بما يقارب 6 ملايين موزعين على 100 دولة، يتصدرها العرض التربوي لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، لفائدة قرابة 70 ألف تلميذ، بناء على الاتفاقيات المبرمة مع دول فرنسا وإسبانيا وبلجيكا، إلى جانب دعم الوزارة لمبادرات الجالية الثقافية بعدد من الدول، من خلال المراكز الثقافية والمراكز القنصلية والدبلوماسية، أو الجامعات الصيفية لفائدة شباب مغاربة العالم.

وبالموازاة مع ذلك طرح تحديات لتعزيز هذه الخطوات، تتمثل أهمها في مراعاة تغيرات البنية الديموغرافية والسوسولوجية لمغاربة العالم والسياقات السياسية لدول المهجر، ومواكبة وعصرنة آليات الاشتغال وتكييفها وفقا للتكنولوجيات الحديثة، للتأقلم مع جميع الأجيال، وتمكينها من توطيد اللحمة ببلدها الأم وهويتهم، واستحضار في ذات السياق أدوار المؤسسة المحمدية لمغاربة العالم وأهدافها المؤسسة على التعليمات الملكية، التي تبني على عناصر اللغة والدين والثقافة لترسيخ هذا الارتباط.

(6) في سياق تثمين الجهود والانتصارات الدبلوماسية المغربية، واعتبار النجاحات المحققة عبر ربوع العالم رهين بكفاءة ووطنية كبيرة جدا، دعا الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، إلى المزيد من الالتفاتة والتشجيع لأطر وموظفي المصالح والبعثات الدبلوماسية بالقنصليات، المشمولة بتحسين وضعيتهم.

من جهته، رسم السيد الوزير معالم تطور الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة، مستندا إلى أن السياسة الخارجية الناجحة ليست مجرد آلية تقنية أو استجابة ظرفية، بل تحتاج إلى رؤية

استراتيجية واضحة، مشددا على أن أي سياسة خارجية تتقصصها الرؤية لا يمكن أن تنتج أثرا فعالا، وأن ما يميز التجربة المغربية هو أن لديها بوصلة ملكية ثابتة توجه تحركاتها على الساحة الدولية، وكأداة استراتيجية لحماية المصالح العليا للبلاد في محيط دولي مضطرب.

وفي هذا الإطار، اعتبر السيد الوزير أن الرؤية الملكية أعطت للدبلوماسية المغربية طابعا متجددا، يقوم على الوضوح، الحزم، والاشتغال المتعدد الأبعاد، سواء تعلق الأمر بقضيتنا الوطنية، أو بالعلاقات مع القوى الكبرى، أو بالتموقع داخل إفريقيا والعالم، وبلغة نقدية واضحة، شدد على أن الموارد المالية، سواء كانت قليلة أو كثيرة، ليست هي الأساس، بل الرهان الحقيقي في السياسة الخارجية يتمثل في الموارد البشرية، وخصوصا الكفاءات القادرة على التكيف مع التحديات الجديدة.

أيضا كشف أن الوزارة تشتغل على مسار مهني جديد للدبلوماسيين، بهدف مواكبة التحولات الدولية السريعة، وتمكين الكفاءات الوطنية من آفاق أرحب، كما أشار إلى أن الوزارة تعمل في الوقت ذاته على تأهيل العنصر البشري في القنصليات والسفارات، سواء تعلق الأمر بالدبلوماسيين، القناصل، أو الموظفين المحليين.

وفيما اعتبره كثيرون تحولا نوعيا في التدبير القنصلي، أعلن السيد الوزير عن رفع أجور العاملين في البعثات بنسبة 14 في المائة، مع التفكير في زيادات إضافية مستقبلا، شريطة أن تراعي تشريعات الدول المضيفة، وأن تحترم في صياغة عقود العمل الخاصة بالموظفين المحليين.

(7) وتدخل فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة شيماء الزمزامي)، كذلك، للسؤال عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف القطاع من أجل تعزيز حضور البعد الأطلسي في السياسة الخارجية المغربية، لتعزيز مكانة المملكة وتأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي، وجعل الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية بوابة إفريقية ومنصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي، قائمة على تمكين فرص النجاح بما يخدم مصالح شعوب وأمم إفريقيا والفضاء الأطلسي، وفق منطق رابع-رابع.

اعتبر السيد الوزير مجيبا، أن الفضاء الأطلسي ليس مجرد منطقة جغرافية، بل هو فضاء جيواستراتيجي مهم في السياسة الخارجية للمغرب، وطرح التصور الملكي في هذا السياق، في اتجاه هيكلة هذا الفضاء بدل تركه بكل إمكانياته وتحدياته في الفوضى، المعزز بالمبادرات الثلاث المتمثلة في مسلسل الرباط للدول الإفريقية الأطلسية، ومشروع أنبوب الغاز الأطلسي نيجيريا-المغرب-أوروبا، وتمكين دول الساحل الإفريقي من الولوج إلى المحيط الأطلسي، تهدف أساسا إلى جعل القارة الإفريقية واعية بالفرص والتحديات التي تواجهها، وتمكينها من رؤية واضحة عند الحوار مع الأوروبيين أو الأمريكيين.

وذكر بما أكده جلالة الملك في خطاب المسيرة الخضراء لسنة 2023 على البعد الأطلسي في السياسة الخارجية للمملكة، اعتبارا لامتداد المغرب على طول 2934 كيلومترا على المحيط الأطلسي، كأكبر دولة إفريقية من حيث الواجهة الأطلسية، خاصة بعد استرجاع الصحراء المغربية، حيث تمثل مدن مثل العيون والداخل مدخل المغرب نحو إفريقيا، وتشكل محورا للسياسة الأطلسية للمملكة.

واستعرض التحديات الاستراتيجية التي يطرحها الفضاء الأطلسي الإفريقي، منها، من الناحية

الاقتصادية، تمركز نحو 50 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الإفريقي على الواجهة الأطلسية، وحوالي 46 في المائة من سكان القارة الإفريقية يعيشون على الساحل الأطلسي، و60 في المائة من التجارة الإفريقية تمر عبر الموانئ الأطلسية، كما أن 23 دولة إفريقية، أي ما يعادل 45 في المائة من بلدان القارة، تطل على المحيط الأطلسي، و50 في المائة من إنتاج النفط الإفريقي يتم في المحيط الأطلسي، وهو ما يجعل من الفضاء الأطلسي، بحسبه، منطقة ذات أهمية خاصة، في ظل تحديات كبيرة مثل القرصنة، التي تتم نحو حوالي 100 في المائة من عملياتها في المحيط الأطلسي، على الجانب الإفريقي، وكذا التلوث والضغط العمراني، وغيرها من التحديات.

(8) وبمناسبة سؤالهم الثالث الموجه في نفس المحور، بخصوص شؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج والعمل القنصلي، دعا أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه)، الاستفادة من كفاءاتنا في مجال الرياضة والتعليم والطب، والاستثمار والصناعة، وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات وتنظيمها في إطار القانون، ودعوا إلى تبني بعض التمييز الإيجابي مع هذه الفئة من المغاربة، على أنهم في صلب الرؤية الاستراتيجية الملكية.

وأوضح السيد الوزير في معرض جوابه، أن قضايا الجالية المغربية أولوية تحظى بعناية ملكية خاصة، مذكرا بما أكدته خطاب 2024 على الحاجة إلى التعامل بشكل مختلف مع قضايا مغاربة العالم، وأكد في هذا الصدد، على أن الجالية المغربية جزء لا يتجزأ من الأمة المغربية، وهي تساهم في تنمية البلد، ولا ينبغي أن يقتصر التعامل معها على مناسبات ظرفية، بل البناء على النجاحات التي راكمتها المملكة، وفي مقدمتها عملية "مرحبا" التي تعد من النجاحات المهمة، وذلك من أجل بلورة رؤية مختلفة.

وأضاف بأن مقارنة الحكومة تقوم، انطلاقا من هذا التوجه، على تنفيذ التعليمات الملكية الصريحة والواضحة وفي كيفية التجاوب مع أهدافها، منوها بأنها بصدد تقديم اقتراحات في مجال إعادة النظر في المؤسسات، واعتبر كل تغيير منشود يستوجب إطار مؤسساتي، مشيرا إلى المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين في الخارج، وتظافر إلى جانب قطاع الخارجية، جهود كل من الحكومة والبرلمان وجميع الفاعلين بالبلاد، وأقر بأن المغرب بعيد عن الاستفادة الكاملة من إمكانيات ومؤهلات مغاربتنا بالمهجر، لعراقل تشريعية وإدارية، مقارنة مع ما يعيشونه في ظروف وبيئة مختلفة وتسهيلات إدارية من نوع خاص.

(9) جوابا على المطالب البرلمانية المثارة بخصوص ضرورة المعاملة بالمثل في سياسة تأشيرات السفر، والتي جسدها سؤال السيد المستشار خالد السطحي، أخبر السيد الوزير بأن ملف التأشيرات يخضع لقرار سيادي، تأخذ فيه كل دولة اعتبارات سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية، مصرحا بأن المغرب في حمضه النووي دائما لا يتجه نحو التطرف في قراراته، ويعتمد ثلاث أسس في التأشيرات، أولها المعاملة بالمثل، ثم أخذ الاعتبار الاقتصادية والسياسية وغيرها، ثم في مقام ثالث يعتمد المرونة في التشديد والتسهيل حسب الظروف.

وشرح كيف أن المغرب يفرض التأشيرة على عدد كبير من البلدان، وأنه قبل شهر فقط تم الرفع من التأشيرات، ومن ثمنها حسب المدة المختارة، بعدما اتجهت البلاد لرقمنة التأشيرة e-visa، مضيفا أن هناك دول لا يفرض عليها المغرب التأشيرة لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو سياحية

أو غيرها، مشيراً إلى أن دول الاتحاد الأوروبي أعطت السنة الماضية للمغاربة 610 آلاف تأشيرة للمغرب، بينما بلغت نسبة الرفض 20 في المئة، وأن فرنسا منحت سنة 2024، بزيادة بلغت 17 في المئة، 283 ألف تأشيرة، كأكبر عدد من التأشيرات يعطى خارج دول الاتحاد الأوروبي.

وأقر بالوعي التام بوجود ممارسات لا ينبغي أن تمس كرامة المغاربة، وبأهمية التعامل اللائق معه دون استغلاله، لأسباب قد ترتبط بالسفارات أو بالسفاسرة الذين يحومون حولها، مشددا أن الإشكالية تحكمها عدة اعتبارات لا يمكن اختزالها في التعامل بطريقة معينة، والمغرب بطريقته يرى ما هو أنسب له، حيث أشار إلى أن أرقام التأشيرات الممنوحة للمغاربة ليست سهلة، وأن الجواز المغربي يواصل الارتقاء من حيث الدول التي تسمح للمغاربة الدخول بغير تأشيرة، إذ يصنف المغرب اليوم ما بين أكثر 70 دولة في هذا المجال،

وعقبت السيدة المستشارة لبنى علوي، مثيرة إشكالية استخلاص هذه الدول من طلبات التأشيرة مبالغ في حالتها القبول أو الرفض، يكلف خزينة الدولة مداخيل محتملة رغم أن المغاربة يخضعون لإجراءات معقدة ومكلفة، ونهت إلى أن فرض التأشيرة سيمكن الدولة من معرفة مسبقة بمن يدخل البلاد، والقدرة القانونية على رفض دخول الأشخاص المعادين لمصالحنا الوطنية، ثم دعت إلى تجاوز معتقد الأثر السلبي لفرض التأشيرة على السياحة، والتركيز على جودة الخدمات والتنظيم والمساواة، وعلى تبسيط المساطر.

قطاع التجارة والصناعة

لمناقشة المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع التجارة والصناعة في اقتصاد بلادنا، سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي، تفاعل السيد وزير التجارة والصناعة، مع مجموعة من الإشكاليات ساقها المتدخلون بالمحور الثاني، في جوانب مختلفة، مثل التحديات التكنولوجية، والمنافسة، والتحديات التنظيمية، والقيود المالية، والتحديات البيئية.

1) دعا الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، من خلال أول سؤال موجه للسيد وزير التجارة والصناعة، عن آفاق صناعة السيارات الكهربائية ببلادنا، للحفاظ على وثيرة التصنيع، بضرورة تصنيع جميع مكونات السيارات الكهربائية داخل البلد، في ظل غياب الاستقرار على المستوى الدولي وانعكاسه على كلفة النقل البحري، وارتفاع كلفة سلاسل التوريد ارتباطا بالمخاطر العالمية من جهة، وبالمنافسة وتقلبات السوق، إضافة إلى تنويع وسائل الإنتاج من جهة ثانية.

صرح السيد الوزير في جوابه، بمجموعة من المؤشرات التي تعكس دينامية القطاع الصناعي الوطني، وبأن القدرة الإنتاجية الإجمالية للسيارات بالمملكة بلغت حاليا 700 ألف وحدة، وبأنها سترتفع إلى مليون سيارة خلال السنة الجارية، مبرزا أن المملكة تواصل ترسيخ موقعها ضمن الفاعلين العالميين في مجال التنقل المستدام، وأوضح أن من بين هذه القدرة، هناك 70 ألف سيارة كهربائية و120 ألف سيارة هجينة، سترفع القدرة الإنتاجية للسيارات الكهربائية بالمغرب إلى 107 آلاف وحدة مع نهاية سنة 2025.

وأشار إلى أن المغرب سيكون من بين خمسة بلدان فقط في العالم التي تتوفر على سلسلة إنتاج متكاملة لطائرات السيارات الكهربائية، بنسبة إدماج تصل إلى 70 في المائة، مبرزا شروع المملكة

منذ نحو ستة أشهر، في تصدير المواد الأساسية للبطاريات، وفي إنتاج خلايا البطاريات ابتداء من شهر يونيو 2026.

(2) وتدخل في إطار وحدة الموضوع، من خلال ثلاثة أسئلة، وجهت للسيد الوزير، أولها حول تسريع التنمية الصناعية، من قبل أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المريبط)، اعتبروا تطور منظومة الصناعة المغربية رهين بالنجاح في استخدام الطاقات البديلة والنظيفة، والتكنولوجيا الحديثة والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وبالدعم الموجه للمقاولات الصناعية الصغرى والصغرى جدا، أثناء عملية التأسيس والاندماج في الخطة الجديدة للتشغيل، وكذلك بخلق عدالة مجالية صناعية، منبهين بالخصوص إلى معاناة إقليم تاونات من الإقصاء والتهميش والعزلة في هذا المجال.

ودعا أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)، في سياق التأكيد على أهمية وضع رؤية جديدة للتصنيع الوطني تتسجم مع الإعلان عن الإستراتيجية الصناعية الجديدة ورؤية 2030، إلى ضرورة ربط المخططات الوطنية الصناعية بخريطة تشغيل واضحة على المدى المتوسط والقريب، وجعل الصناعة مفتاحا رئيسيا لتقليص البطالة في بلادنا، عبر إيلاء الأهمية لمهن المستقبل التي تشكل قيمة مضافة على مستوى إحداث مناصب الشغل، من خلال تشجيع الابتكار والبحث والتطوير والرفع من جودة الرأس المال البشري.

ولتأهيل اليد العاملة في القطاع الصناعي، وفق رؤية الحكومة لخلق 500 ألف منصب شغل قار ما بين 2022-2026، سلط فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، الضوء على بعض الإشكاليات التي يثيرها العمل المشترك بين الفاعلين العموميين والخواص، من قبيل اللاملائمة بين التكوينات المتاحة والحاجيات الحقيقية للمقاولات، وضعف الطاقة الاستيعابية لمعاهد التكوين في إطار اتفاقية التسيير المفوض للمهنيين لمعاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك ما بين الدولة والمهنيين، ثم قصور منظومة نظام التكوين المستمر خاصة بالنسبة للمقاولات.

وكشف السيد الوزير متفاعلا، على أن التحولات الجيوسياسية والتقلبات الدولية، بما فيها الحروب التجارية، قد فرضت تحديات كبيرة على مستوى سلاسل التوريد والأسواق، لكنها في الوقت ذاته فتحت آفاقا جديدة أمام المغرب، حيث أصبح يشكل منصة صناعية مفضلة لدى العديد من المستثمرين الأجانب، الذين يتطلعون إلى الاستفادة من الخبرات المغربية والبنية التحتية المتطورة.

إذ أخبر ببلوغ صادرات القطاع الصناعي بلغت 400 مليار درهم خلال سنة 2024، وأوضح أن الصناعة تمثل 15% من الناتج الداخلي الخام، وبتحقيق القطاع رقم معاملات يصل إلى 862 مليار درهم، يضم أكثر من مليون كفاء مغربية، مشيرا إلى التنوع في المواد الصناعية المصدرة، مثل السيارات، والمواد الفوسفاطية المحولة، والمواد الغذائية، والنسيج، والطيران، على أن أكثر من 35% من المنتجات المصدرة هي مواد محولة.

وانطلاقا من الرؤية الملكية التي تحرص على تطوير الصناعة المغربية وجعلها أكثر قدرة على استقطاب الاستثمارات والمشاريع الكبرى، سواء من حيث الحجم أو الجودة، اعتبر السيد الوزير

أن قطاع الصناعة هو الأكثر جاذبية للاستثمارات والمشاريع، وأن الصناعة المغربية أصبحت ركيزة أساسية للاقتصاد، لتملكها آفاقا كبيرة لتعزيز القيمة المضافة والصادرات، وجلب الموارد، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، معلنا أن المشاريع الصناعية تمثل 58 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية التي وافقت عليها اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار منذ بداية الولاية الحكومية الحالية.

ثم أوضح أن عدة قطاعات صناعية في المغرب بحاجة ماسة إلى اليد العاملة والكفاءات، لافتا إلى أن العديد من هذه الفرص لا تشترط التوفر على دبلوم أو شهادة، مما يفتح الباب أمام شريحة واسعة من الباحثين عن العمل، لا سيما في مجالات مثل صناعة النسيج وغيرها، وختم بالتأكيد على أن المرحلة الراهنة تمثل فرصة تاريخية للمغرب لتعزيز موقعه في السوق العالمية للصناعة، داعيا الشباب المغربي إلى الانخراط الفاعل في هذه الدينامية واستغلال فرص التكوين والتشغيل المتاحة.

3) في سؤال حول حصيلة برنامج تطوير نمو أخضر، ثمن السيد المستشار محمد عموري، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المبادرات الحكومية لدعم برنامجي البحث والابتكار وتطوير النمو الأخضر، كرهان استراتيجي لمستقبل الاقتصاد المغربي، وأثار بعض العراقيل التي تحد من تعزيز تنافسية المقاولات وتحقيق انتقال اقتصادي مستدام، تتعلق أساسا ببطء وتيرة معالجة المسار الإداري للملفات وصرف الدعم، وتنفيذ المشاريع.

شرح السيد الوزير بمناسبة رده، خطة برنامج تطوير النمو الأخضر وأهدافه المسطرة منذ نهاية سنة 2023، وتقاطعها مع الدعم الذي جاء مع ميثاق الاستثمار، الموجه لمواكبة استثمارات ما يقارب 100 مقالة صغيرة ومتوسطة، وبصفة مباشرة الشركات المطالبة بمعايير معينة من زبائنها أو بتنفيذ قوانين الدول وجهة تصدير منتوجاتهم.

وتطرق للإضافات التي خولها ميثاق الاستثمار، بنسبة 3 % لكل مقالة تشتغل في الإنتاج الخالي من الكربون، والمعايير الوطنية بمقاربة دولية التي فرضها لمنح الترخيص والدعم والمواكبة أو الولوج إلى المناطق الصناعية، إلى جانب مباشرة التجربة الثانية للتمويل الأخضر، إما بمد الدعم أو قروض بفوائد منخفضة لتبني آليات أقل أثر واستهلاك كربونيا، تعزز بشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية للدراسات، تمكن من أدوات إحصاء الانبعاثات الكربونية والوصول إليها، في انتظار استكمال مساطر المصادقة على مشروع القانون رقم 75.24، القاضي بتتيمم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، في القطاعات التي أصبحت تخضع لرقابة دقيقة على الانبعاثات الكربونية والامتثال للمعايير البيئية الدولية.

4) على صعيد منفصل، جدت وضعية تاجر القرب «مول الحانوت» في المغرب مساءلة السيد الوزير، فرغم إقرار السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي، عضو الفريق الحركي، بأهمية المجهود الذي بذل على صعيد الوزارة، تساءل عن السبب وراء عدم استفادة هذه الفئة من الدعم الذي وصل جميع القطاعات ومن التغطية الصحية، واستمرار معاناتها من إشكاليات الديون التي تقرض للأسر،

تفاعلا مع هذه الانتظارات، أخبر السيد الوزير بجدية الوزارة في التعاطي مع الملف، من

خلال التواصل المستمر مع الممثلين الشرعيين وأيضا التسيقيات والنقابات التي تمثل المهنيين، وبالإشكاليات التي تحاصر تاجر القرب، المتمثلة أساسا في انعكاس تضخم شبكة التوزيع والمنافسة، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، تتدخل الوزارة لصدها واقعا، بالدفع نحو العصرية والتنويع في التدابير والسلع، بتنويع المداخل من خلال تعبئة الهواتف وربط تجارته بالتجارة الإلكترونية.

(5) واستفسارا عن استراتيجية الحكومة لتنظيم التجارة الإلكترونية، رفع فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلال) التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين تشجيع نمو هذا القطاع وحماية المستهلك من الممارسات غير القانونية، بما يتطلبه الأمر من حلول تشريعية وتنظيمية تضمن الحفاظ على نزاهة السوق وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات التي قد تهدد استقراره.

وكشف السيد الوزير من جانبه، طريقة تعاظمي الوزارة مع مراقبة المنتجات المستعملة في التجارة الإلكترونية، وخصوصا القادمة من الخارج، مشددا في الوقت ذاته على الدور المحوري الذي أصبح يلعبه هذا النوع من التجارة لخدمة الشباب وتوفير سوق جديد، وكيفية عملها على مراقبة جودة السلع المعروضة خلال مرحلتَي التصنيع والتوريد، التي كانت تتم في السابق من خلال مراقبة عينة من الشحنة، بينما اليوم يواجهها نوع جديد من المعاملات، خلال توريد طلبات تضم عينة واحدة من السلعة.

وفي ظل هذه الوضعية الجديدة، أخبر أيضا بالانكباب على قانون لحماية المستهلك، وإتاحة الإمكانية للوصول إلى المورد في حالة ما إذا تم اكتشاف خلل معين في السلعة، ومتابعته أيضا في حالة وجود خرق للمعايير المغربية، التي تحمي سلامة المواطن والمستهلك، وأكد على أن الوزارة تحرص من خلاله على ضمان التكامل بين التجارة الإلكترونية من جهة و«مول الحانوت» من جهة أخرى، لما يوفره من خدمة عمومية أكثر منها اجتماعية.

(6) تدخل أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، للفت الانتباه للتحديات الكبيرة التي تواجه المقاولات المتوسطة والصغيرة، لارتباطها المباشر بالقطاع غير المهيكل، وأثرها السلبي على تنافسيتها، وإلى بعض المظاهر المعززة بأرقام ومحطات تؤكد هشاشة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة من المقاولات، والدعوة لتبني استراتيجيات شاملة تحفز على التحول من القطاع غير المهيكل إلى القطاع الرسمي، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل ذات جودة، من خلال سؤال تحت عنوان وضعية المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا.

ومن جانبه لخص السيد الوزير خطة القطاع للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبارها المحرك الاقتصادي لبلادنا، في ثلاثة احتياجات، بدءا بأهمية الاشتغال على المنظومات في المجال الصناعي والتجاري، وفي مجال الخدمات وفي الصفقات العمومية لتوسيع قاعدة الولوج إلى الزبون، كذلك العمل على تجاوز الولوج إلى التمويل وإلى تعميم الدعم بالنسبة للاستثمار، ثم الوقوف على الملاءمة في مستوى الكفاءات مع الشركات الكبرى، فيما يخص التسيير وتبدير الموارد البشرية، وخاصة ذات الصلة بالتكوين المهني.

القطاع المكلف بالإدماج الاجتماعي

1) انطلاقا من سؤال حول تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة، أكد السيد المستشار لحسن آيت اصحا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، إلى ضرورة تفعيل وإجبار إدماج معايير التكنولوجيات في جميع المشاريع العمومية، ودعا إلى المزيد من الحملات التحسيسية الواسعة لتغيير النظرة النمطية تجاه الإعاقة، وتعزيز ثقافة الاحترام والتقبل، وإلى دعم الجمعيات العاملة في المجال، وتيسير ولوجها إلى الدعم المالي والتقني، مع إحداث منصات رقمية موجهة لهذه الفئة، تمكنهم من الولوج إلى المعلومات والخدمات عن بعد، وتساهم في تخفيف بعض العراقيل الميدانية.

في رده، ذكر السيد كاتب الدولة لدى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي بالسياسة العمومية للقطاع الموجهة لتتيزيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفائدة هذه الفئة، وكشف عن مختلف أبعادها، إذ جسد الاجتماعي منها دمج 27642 طفل في برامج دعم التمدرس والولوج للمدرسة العمومية، بشراكة مع 437 جمعية من المجتمع المدني، لقرىها من المواطنين وقدرتها على التأطير، أما البعد المتصل بالإدماج الاقتصادي، فتعلق من ناحية بالشغل على مستوى الوظيفة العمومية، بتشغيل 1250 لفائدة هذه الفئة من الأشخاص، وتخصيص 7% بالنسبة للمناصب المالية المحدثه لهم، ومن ناحية ثانية بتخصيص نسبة من الفرص داخل المقاولات الوطنية لفائدتهم، ايمانا بكفاءتهم وقدرتهم على المساهمة في الإنتاج داخل المقولة الوطنية، من خلال اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وتحدث كذلك عن اشتغال الوزارة على تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال 87 مركز استقبال وتوجيهها لفائدة 200000 شخص معاق، إلى جانب دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومركز محمد السادس للمعاقين، فضلا عن المجهودات المسخرة لتأهيل الأسر وتمكينهم من مهارات التعامل مع أطفالهم في وضعية خاصة، في أفق تعميم برنامج «مدن ولوجة» بشراكة مع الجماعات الترابية، ومواصلة أجرة المرسوم المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة.

2) أيضا توجه إلى السيد الوزير، في سؤالين حول تحسين وضعية الأشخاص المسنين ببلادنا، قدمهما أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، وفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحمان)، لتسليط الضوء على أوضاع الأشخاص المسنين، اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، واستحضارا لخصوصيات الجهوية والمحلية لهذه الفئة، في إجماع على أن ظاهرة شيخوخة الساكنة أصبحت واقعا فعليا، يستلزم وضع سياسة عمومية تأخذ في الاعتبار حقوقهم من حيث صيانة كرامتهم وتعزيز مشاركتهم واندماجهم الاجتماعي، مقترحين الإنصات لانتظارات الفاعلين المحليين وتعزيز مساهماتهم في إعادة توجيه السياسات والتدخلات الاجتماعية، وتطوير جيل جديد من الخدمات التي تستجيب لاحتياجات الأشخاص المسنين.

تناول جواب السيد كاتب الدولة عدة محاور، من أبرزها التحولات الديمغرافية وتأثيرها على الأشخاص المسنين، وتحديات الحماية الاجتماعية وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، ثم أدوار اقتصاد الرعاية، وكذا تعزيز التشييط السوسيو-ثقافي وترسيخ قيم المواطنة. إذ استعرض أبرز ملامح خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة 2023-2030، والتي تحمل

عددا من التدابير والمحاو، تهم تعزيز مشاركتهم في الحياة المجتمعية، موضحا رؤية الحكومة تهدف لجعل هذه الخبرات والكفاءات في خدمة الأجيال الصاعدة، في إطار تصور تضامن الأجيال ودعمهم أثناء إنشاء المقاولات، في سياق منظور جديد للتطوع والنهوض بحقوقهم، وتطوير بيئة تمكينية تهم السكن وغيرها بما يتلاءم معهم.

وأضاف معلنا عن وجود 82 مؤسسة للرعاية، تهم 7941 مستفيدا عبر التراب الوطني، تكفل لهم الإيواء والتغذية وعددا من الخدمات، وتخصص 7 مليون درهم لتجويد الخدمات، تسهر الوزارة على تقوية قدرات العاملين بهذه المؤسسات، توجت بورش النوادي النهارية التي يقضي فيها المسنون يومهم قبل العودة لمنزلهم ليلا، ليستفيدوا من أنشطة ثقافية ورياضية، للإبقاء على التماسك الأسري والحرص على توطيد هاته القيم لأن الأسرة هي عماد المجتمع.

وأشار أيضا إلى وجود تحديات كبيرة مستقبلا، كشف عنها إحصاء السكان الذي أعطى تحولا ديمغرافيا، ببلوغ 5 مليون مسن في البلد، ستصل في 2050 إلى 10 ملايين مسن يفوق عمرهم 60 سنة، ضمن أمور وجب مقاربتها واستشراف المستقبل والتحديات المطروحة، وكيفية دمجهم في الحياة الاجتماعية، من خلال فتح نقاش حول الموضوع لإشراك الفاعلين الترابيين في هذا التصور، تستوجب ترسيخ قيم التضامن والتآزر داخل الأسرة والمجتمع المغربي.

(3) وتدخل أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، في آخر نقطة من جدول أعمال الجلسة، للسؤال عن أسباب تأخر إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار رقم 97.13، يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، رغم صدوره في الجريدة الرسمية منذ سنوات، التي ستعمل على تعزيز حقوق هذه الفئة من المواطنين، من خلال الاستفادة من مقتضياته في عدة مجالات، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة وتخصيص الموارد المالية الكافية لبرامج الدعم والإدماج.

استعرض السيد كاتب الدولة خطوات القطاع المنتهجة في هذا الصدد، حيث تم إحداث لجنة البين وزارية، تسهر على تتبع وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة فيما يتعلق ب 12 نص تنظيمي المرتبطة بقانون الإطار، وبالمرسوم المتعلق بمنح بطاقة الشخص في وضعية إعاقة الصادر في 27 يناير 2025، إلى جانب الانكباب على مشروع مرسوم يتعلق بإحداث لجان جهوية لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ستتولى معالجة ملفات إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس الدامجة.

وذكر بأهمية مراجعة النص التنظيمي المتعلق بتحديد نسبة مئوية من مناصب الشغل للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع العام، الصادر سنة 2000، أما في القطاع الخاص، فأطلع على إعداد الوزارة لإطار تعاقد، بمشاركة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وفيما يخص الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فاعتبر الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية شاملا، خاصة بعد إحداث دعم تكميلي لفائدة هؤلاء الأطفال في وضعية إعاقة، بقيمة 300 درهم و400 درهم سنة 2026.

ولم يفد السيد الوزير التفصيل بشأن المرجعية القانونية لبعض المهن المحظورة، نظرا لخطورتها على الأشخاص في وضعية إعاقة، ثم الحديث عن تحديد كلفة وحجم وطبيعة الخدمات الصحية، الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، في أفق شمولها بنظام التغطية.

الثلاثاء 13 ذو الحجة 1446 هـ الموافق ل 10 يونيو 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 13 ذو الحجة 1446 الموافق ل 10 يونيو 2025م، ابتداء من الساعة الثالثة وتسعة دقائق بعد الزوال، برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع للسيد رئيس المجلس، جلسة عمومية، الثامنة من نوعها برسم دورة أبريل 2025، خصصت لمناقشة عدد من القطاعات الحيوية، من خلال أسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

ابتدأت مع قطاع الفلاحة، حيث ركزت التدخلات على موضوع إعادة تشكيل قطاع الأغنام ودعم الكسابين، ومساءلة الحكومة عن إجراءات حماية الثروة الحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، كما طرحت تساؤلات بشأن حصيلة المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، وتدابير دعم الفلاحين في ظل التغيرات المناخية وتقدم الموسم الفلاحي، أما في مجال الصناعة التقليدية، فنناقش السادة المستشارون سبل النهوض بالصناعة التقليدية، وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع، مع التوقف عند تأثير المنتجات المستوردة على الحرف اليدوية الوطنية، وكذا استراتيجية الحكومة لتنمية صادرات الصناعة التقليدية وتحسين أوضاع العاملين في هذا المجال.

وبالمحور الثالث من برنامج أشغال الجلسة، تم التداول بخصوص أسئلة تهم مجموعة من المواضيع ذات راهنية تتعلق بقضايا قطاع التربية والتعليم ببلادنا، همت أجواء إجراء امتحانات البكالوريا للدورة العادية للموسم الدراسي 2024/2025، وأهم المستجدات التي ميزتها والاستعدادات التي واكبتها لتأمين جودة تنظيم هذا الاستحقاق الوطني، وفي سؤاليين تعلق أحدهما بمؤسسات الريادة والجهود المبذولة لتعميمها بشكل تدريجي، والحفاظ على الجودة اللازمة وتوفير جميع الظروف الملائمة لإنجاح هذا العرض التربوي الجديد، والآخر بتقديم توضيحات بخصوص التدابير المتخذة للنهوض بورش التعليم الأولي والارتقاء بالأوضاع المادية والاجتماعية للمربين.

قبل انطلاق أشغال الجلسة، تقدم السيد المستشار لحسن نازهي، منسق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بنقطة نظام تتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي، مستعرضا عدة قضايا أساسية تخص القطاعات الوزارية، متهما الحكومة بالتلكؤ في استكمال الحوار الاجتماعي، خلافا لما تظهره في الواقع، خاصة على مستوى بعض القطاعات الوزارية التي لم تشهد تقدما ملموسا.

ولفت إلى أن النقابة الوطنية لقطاع العدل، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ستلجأ إلى تنظيم اعتصام احتجاجا على إقصائها من لقاء 26 ماي الجاري، الذي نظمته وزارة العدل مع النقابات الأكثر تمثيلية، رغم أن النقابة المذكورة تعد من ضمن الأكثر تمثيلا، وشدد على ضرورة أهمية مبادرة الحكومة إلى تحريك الحوار في قطاع التعليم العالي والجماعات الترابية، حيث يسود احتقان واضح يؤثر على استقرار هذه القطاعات.

من جانبه، أشار السيد رئيس الجلسة إلى أن النظام الداخلي لمجلس المستشارين يحدد أن نقطة النظام تُعنى بسير الجلسة فقط، ولا تشمل تناول مواضيع غير واردة في جدول الأعمال، مذكرا بضرورة الالتزام بذلك خلال النقاشات.

المحور الأول: قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

استأثر قطاع الفلاحة بحصة 11 سؤال من جدول أشغال الجلسة، سلطت الضوء على إعادة تشكيل القطيع الوطني، ودعم الكسابة، والموسم الفلاحي.

أولا: في خطوة استراتيجية وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، أطلقت الحكومة أعقاب المجلس الوزاري المنعقد يوم الاثنين 12 ماي 2025 بالرباط، برنامج شامل يهدف إلى دعم مربي الماشية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعادة تشكيل القطيع الوطني بشكل مستدام، في ظرفية تعرف تحسنا نسبيا في التساقطات المطرية، يمنح أرضية ملائمة لتنفيذ مخطط متكامل يتوزع على خمسة محاور مركزية، تلامس جوهر الإشكالات البنيوية التي يعاني منها قطاع تربية الماشية وتروم إحداث نقلة نوعية به، وتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية، والمردودية الاقتصادية، والأمن الغذائي الوطني.

وفي هذا السياق، سائل السادة المستشارون من الأغلبية والمعارضة، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حول إمكانية عقده لقاءات مع الكسابة ومربي الماشية للتعرف على احتياجاتهم ومطالبهم، ودعم الماشية وإعادة تشكيل القطيع الوطني، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير لدعمهم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في سلسلة اللحوم الحمراء، جسدها ستة أسئلة آنية، حول تفاصيل الاستراتيجية الحكومية الهادفة لإعادة التوازن إلى القطيع الوطني الذي عرف تراجعاً بفعل توالي سنوات الجفاف، وعن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لإعادة تشكيله ولدعم الكسابة ومربي الماشية، تقدم بها السادة أعضاء:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد سعيد برنيشي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر أعبيد)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي).

رد عليها السيد الوزير، مخبرا بأن كلفة الإجراءات المتعلقة ببرنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني ستبلغ، بحلول نهاية سنة 2025، ما يناهز 3 ملايين درهم، علاوة على تخصيص 3.2 ملايين درهم سنة 2026 ككلفة للدعم المباشر، الذي سيقدم للمربين الذين انخرطوا بنجاح في الحفاظ على إناث الماشية لضمان استدامة القطيع الوطني، وبأنه سيتم إصدار دورية مشتركة مع كل من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، تبرز بشكل واضح أدوار مختلف المتدخلين في هذا البرنامج.

وسجل بأن تأثر الثروة الحيوانية ببلادنا بفعل الظروف الطبيعية وتوالي سنوات الجفاف، سبب في انخفاض ملحوظ في أعداد الماشية وانعكس سلبا على مستويات العرض من اللحوم الحمراء، وبأن المعطيات الميدانية المستقاة من الأشهر الأخيرة للسنة الماضية، سجلت ارتفاعا ملحوظا لظاهرة ذبح إناث الأغنام للاستجابة لحاجيات الأسواق الوطنية من اللحوم، مع احتفاظ الكسابين بالأغنام الموجهة للذبح خلال عيد الأضحى، مما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لاستمرارية القطيع الوطني

رغم المجهودات الحكومية المبذولة في هذا الشأن.

وأوضح كيف أن التوجيه الملكي بعدم إقامة شعيرة الذبح هذه السنة، إلى جانب ما يمثله من مقاصد نبيلة في رعاية أمير المؤمنين لمصالح رعاياه، قد شكل فرصة حقيقية لتكريس المجهودات الحكومية وجهود الفلاحة الوطنية لإعادة هيكلة وتشكيل القطيع الوطني، حيث تعزز بحسبه، إطلاق برنامج موجه لدعم مربي الماشية وتحسين أوضاعهم وإعادة تشكيل القطيع الوطني بشكل مستدام، لافتا إلى الحرص الملكي على أن تكون عملية إعادة تكوين القطيع الوطني ناجحة على جميع المستويات وفقا لمعايير موضوعية.

وشرح في محطة ثانية، بأن البرنامج الملكي الكبير سينضاف إلى سلسلة الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا المجال، لا سيما الانخراط الحكومي مع مختلف الفاعلين في دعم الفلاحين ومربي الماشية، من خلال خمسة محاور أساسية، يتعلق الأول بإعادة جدولة محاور ديون مربي الماشية، عبر تخفيف تراكم الديون على حوالي 50 ألف مربٍ، بكلفة تصل إلى 700 مليون درهم تتحملها ميزانية الدولة، مفصلا بأنه سيتم في هذا الإطار إلغاء 50 % من الديون التي تقل قيمتها عن 100 ألف درهم، يستفيد منها 75 % من صغار الكسابة، وكذا إلغاء 25 % من الديون التي تتراوح قيمتها بين 100 و 200 ألف درهم، وإعادة جدولة ديون الفلاحين الذين تتجاوز قروضهم 200 ألف درهم، مع إعفائهم من الفوائد المترتبة عن تأخير الأداء.

وأطلع أيضا أن المحور الثاني يهتم دعم الأعلاف، عبر دعم ثمن بيع الشعير في حدود 7 ملايين قنطار، ليصبح ثمن بيع الكيلوغرام الواحد 1.5 درهم عوض درهمين، وكذا دعم ثمن بيع الأعلاف المركبة الموجهة للأغنام والماعز، لأول مرة، في حدود 7 ملايين قنطار، ليصبح ثمن بيعه درهما للكيلوغرام، مبينا أن الكلفة الإجمالية لهذا الإجراء تبلغ حوالي 2.5 مليار درهم.

وأبرز أن المحور الثالث يهتم إطلاق عملية ترقيم واسعة لإناث الماشية لتتبعها ومواكبة أجرة منع ذبحها، بترقيم أزيد من 8 ملايين رأس من إناث الأغنام والماعز بواسطة حلقات إلكترونية متصلة بنظام معلوماتي للتتبع، مضيفا أنه سيتم بحلول ماي 2026 تقديم دعم مباشر للمربين بقيمة 400 درهم عن كل رأس من الإناث، التي تم ترقيمها ولم يتم ذبحها بحلول نفس التاريخ، للمساهمة في تكلفة الاستمرار في الحفاظ على القطيع.

أما المحور الرابع فيتعلق بإطلاق حملة علاجية ووقائية، لحماية حوالي 17 مليون رأس من الأغنام والماعز خلال هذه السنة من الأمراض المترتبة عن تداعيات الجفاف، بكلفة مالية تصل إلى 150 مليون درهم، فيما يروم المحور الخامس تنظيم عملية تأطير تقني لمربي الماشية لتحسين السلالات، عبر خلق منصات للتلقيح الاصطناعي ومواكبة التقنية لرفع الإنتاجية، بكلفة 50 مليون درهم.

ثانيا: أثناء التفاعل مع سؤاليين تعلقا بتقدم الموسم الفلاحي والإجراءات المقدمة لدعم الفلاح، تقدم بهما أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، للتأكيد على أهمية برامج الدعم الموجهة على الخصوص إلى الفلاحة التضامنية، لتعزيز قدرة الفلاحين الصغار وتحسين ظروف عيشهم واستقرارهم، والحث، إسهاما في توسيع المساحات واعتماد الأساليب ذات المردودية المرتفعة في الإنتاج الزراعي والحيواني، على ضرورة مواصلة دعم المدخلات الفلاحية، مع

تقليص تكاليف المكننة والطاقة الفلاحية، لضمان الانخراط المبكر للفلاحين في البرامج الإصلاحية الحكومية.

وكذا سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرباط الخمار)، للمطالبة بالمزيد من اليقظة والتبصر، لإنقاذ ما تبقى من الموسم الفلاحي الحالي، تحسبا لجميع الاحتمالات التي قد يعرفها نتيجة للتغيرات المناخية والجفاف، وضمانا لاستمرارية الأمن الغذائي للمغاربة، من خلال تنزيل سليم وفعال للتوجيهات الملكية السامية، وبضمان فلاحية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية وزراعة مقاومة للجفاف، وأيضا بتكثيف البحث العلمي.

أكد السيد الوزير متفاعلا، بأن التساقطات المطرية سجلت، إلى حدود 5 يونيو 2025، حوالي 302 ملم، بانخفاض قدره 23 في المائة مقارنة مع سنة عادية. وبارتفاع 14 في المائة مقارنة مع الموسم الفلاحي الفارط، فيما بلغت حقينة السدود الموجهة للأغراض الفلاحية 5.2 مليار متر مكعب، مقابل 4.38 مليار مكعب في نفس الفترة من السنة الماضية، ما يمثل نسبة ملء تناهز 37 في المائة مقابل 30 في المائة المسجلة في السنة الماضية.

ومعتبراً في هذا الصدد أن الموسم الفلاحي متغيراً، وأن القطاع الفلاحي يرتقب أن يسجل نسبة نمو تبلغ 5.1 في المائة، مقارنة بنقص 4.8 في المائة المسجلة خلال الموسم الفلاحي السابق، وأشار إلى أن الأداء الجيد لمختلف سلاسل الإنتاج وارتفاع إنتاج الحبوب وتحسن المراعي، سينعكس بتحقيق نسبة نمو إيجابي يتوقع أن تبلغ 5.1 في المائة مقابل -4.8 في المائة خلال الموسم الفارط، مبرزاً أن هذا الأداء يبشر باستعادة دينامية التشغيل في القطاع الفلاحي المتأثرة جراء سنوات الجفاف.

وأطلع أيضاً على أن التساقطات المطرية الأخيرة، سجلت بواحد موسم فلاحى إيجابى مقارنة بالسنوات السابقة، إذ من المتوقع أن يصل المحصول الرئيس من الحبوب لهذه السنة 44 مليون قنطار بزيادة 41 في المائة مقارنة مع الموسم الفلاحي الفارط، تترجم صلابة ومناعة القطاع الفلاحي ومثابرة الفلاحين ومختلف الفاعلين في القطاع، مؤكدا حرص الوزارة على دعم مختلف السلاسل الفلاحية بما يمكن من تعزيز عرض الإنتاج الفلاحي.

ولفت من جهة ثانية، إلى أن مساحة الزراعات الخريفية الكبرى بلغت 3.11 مليون هكتار، منها 11 في المائة مسقية موزعة على 2.6 مليون هكتار من الحبوب وحوالي 400 ألف هكتار من الزراعات الكلبية و100 ألف هكتار من القطن، فيما بلغت مساحة الزراعات الربيعية 158 ألف هكتار، وبحسبه، فقد تم تسجيل تحسن مهم في وضعية الغطاء النباتي، ساهم في الرفع من مردودية أهم الزراعات الخريفية في المناطق الملائمة، وإعطاء دفعة قوية للزراعات الربيعية خاصة القطني والحبوب الزيتية، مشددا على أن كثافة الغطاء النباتي ستساهم في تحسين وضعية القطيع الوطني وإغاثة الماشية المتضررة من توالي سنوات الجفاف.

وبخصوص تقدم السير الفلاحي الحالي، أوضح أنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها بيع حوالي 740 ألف قنطار من البذور المختارة للحبوب الخريفية، بزيادة 10 في المائة مقارنة مع الموسم الفارط، ودعم 1.3 مليون قنطار من الأسمدة الأزوتية وبيعها بأسعار منخفضة لفائدة 78 ألف مستفيد، فيما بلغت المساحة المؤمنة من الحبوب والقطني والزراعات الزيتية حوالي 661 ألف

هكتار، من أصل مليون هكتار المبرمجة، منها 550 ألف في إطار التأمين متعدد المخاطر المناخية، و111 ألف هكتار في إطار دعم القدرة على الصمود والتكيف مع الظروف غير الملائمة.

وفيما يهتم الزراعات الربيعية، أشار إلى أن المساحة المزروعة بلغت حوالي 187 ألف هكتار، فيما ساعدت الظروف المناخية، وفق ما صرح به، في برنامج تسريع الخضروات الربيعية، بإنجاز 104 في المائة من البرنامج المحدد، أي حوالي 73 ألف و200 هكتار، مشددا على أن السهر على تنفيذ هذه البرامج من طرف مصالح الوزارة والتزام الفلاحين رغم الصعوبات المتعلقة بالوضعية المائية، مكن من إنتاج كميات كافية من مختلف الخضروات لتغطية احتياجات الاستهلاك الداخلي.

ثالثا: صرح السيد الوزير أثناء جوابه على سؤال تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد ادريس القندوسي)، حول حصيلة المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، بأنه منذ انطلاق الملتقى في 2006 برعاية ملكية، قد نجح في دورته الـ 17 المنظمة من 21 إلى 27 أبريل 2025، التي ترأس افتتاحها ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وتمكن من ترسيخ مكانته كمؤعد عالمي للابتكار والحوار الزراعي، بمشاركة 70 دولة و27 وفدا أجنبيا، منهم 14 وزيرا وممثلي هيئات دولية، واحتضن التوقيع على 17 اتفاقية شراكة، فضلا عن تنظيم أنشطة علمية دولية بتنظيم 55 ندوة علمية، وهو ما يعكس التزام المغرب بجعل ترابط الماء والفلاحة رافعة استراتيجية لتعزيز السيادة الغذائية.

وأشاد بتميز قطب المنتجات المجالية وبما حققه من نجاح كبير، باحتضانه لأكثر من 500 رواق، بمشاركة 950 تعاونية تضم 10 آلاف منتوجا من جميع جهات المملكة، عكس من جهة الأهمية الاستراتيجية للمعرض، باستعراض أحدث التقنيات الفلاحية، إلى جانب تعزيز البعد السياسي والدبلوماسي، بمشاركة دول صديقة خاصة من إفريقيا التي نتشارك معها نفس الرهانات، ومن خلال العدد الكبير للزوار والعارضين، ومن جهة ثانية تطور الفلاحة المغربية نتيجة جهود المخطط الأخضر، في ظل التقلبات المناخية وقلة الموارد المائية التي تفرض ضرورة الاستمرار في العمل لمواجهة هاته الإكراهات.

وفي تعقيبه ثمن السيد المستشار النجاح الكبير الذي عرفته الدورة الحالية لمعرض الفلاحة الدولي، إذ اعتبره محطة سنوية محورية ذات طابع دولي، تجمع الفاعلين في القطاع الفلاحي بجميع فئاتهم، كمنصة لتبادل الخبرات، والاطلاع على أحدث المستجدات والابتكارات، ثم أشار إلى ما حققته نسخة هذا العام من أرقام قياسية على مستوى الحضور والمشاركة، مبرزا أهمية المعرض للمؤسسة التشريعية من أجل تقييم السياسات العمومية الفلاحية، وتتبع تنفيذ «مخطط الجيل الأخضر»، داعيا إلى مواصلة دعم الفاعلين المحليين، وتعزيز قدرات التعاونيات، وتكثيف الاستثمار في الرقمنة، بما يعزز الأمن الغذائي الوطني ويضمن استدامة التنمية الفلاحية.

رابعا: ولفت الانتباه إلى معاناة العمال الزراعيين ضحايا الشراكات حول الأراضي الفلاحية للدول، ومطالبته للتجاوب مع مطالب نقابة القطاع الفلاحي التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الداعية لفتح جسر التواصل مع الموارد البشرية العاملة بالقطاع، وإشراكها في الإصلاحات وورش إحداث المكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية، لأهميته وملامسته لواقع الهيكلة التنظيمية للقطاع ول مستقبل شغيلته، استفسرت السيدة المستشارة سليمة زيداني، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين

بالمغرب، عن سبل النهوض بأوضاع شغيلة القطاع الفلاحي.

تناول السيد الوزير في رده الموضوع، انطلاقا من الوقوف على التطبيق السليم للمقتضيات القانونية، الضامنة لحقوق مواردها البشرية في مجال التدبير الإداري، من جوانب مختلفة ومتكاملة، وذلك بتوفير الأطر القيادية والكفاءات اللازمة لمواكبة تطور مختلف القطاعات، وتطوير خدمات المساطر الإدارية، والعمل وفق مخطط إستراتيجي، يراعي من جهة البعد الجهوي والتوقيعي والملاءمة في توزيع المناصب المالية المتاحة سنويا، ومن جهة أخرى الحاجيات من الكفاءات على مستوى التكوين، خاصة التقني والإداري والرقمي.

كما أوضح أنه تم فتح المجال للجميع لتنمية قدراتهم وإشراكهم في جميع البرامج التنموية للقطاع، والحفاظ على وضعيات إدارية للموظفين نظامية محينة، بفضل اعتماد نظام معلوماتي مركزي الموازاة مع منصات إلكترونية، وفقا للأنظمة الأساسية المناسبة، إلى جانب استيعاب الأعمال الاجتماعية لفائدتهم بمؤسسات المتصلة بالفلاحة والصيد البحري والمياه الغابات.

خامسا: ونقلت السيدة المستشارة مينة حمداني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، من خلال سؤال لها، حول القوانين الأساسية لمستخدمي المؤسسات العمومية، بعض مطالب شغيلة الاتحاد المغربي للشغل، والتي أوجزتها في التعجيل بإخراج النظامين الأساسيين للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مع استكمال أوراش إصلاح الأنظمة الأساسية لباقي المؤسسات الأخرى التابعة للقطاع، ثم النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية لكل العاملين، فضلا عن تنفيذ التزامات الوزارة المتضمنة في مختلف محاضر الحوارات القطاعية الموقعة سابقا.

في خطوة طال انتظارها من طرف الآلاف من مستخدمي المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة، كشف السيد الوزير عن مستجدات هامة تخص مراجعة الأنظمة الأساسية التي تؤثر الوضعيات الإدارية والمادية لموظفي القطاع، وبأن مراجعة الأنظمة الأساسية ليست مجرد إجراء إداري، بل استجابة واضحة لمطالب الهيئات النقابية، التي طالما نادت بها في إطار الحوار القطاعي، موضحا أن وزارته تشتغل، بتنسيق مباشر مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، على بلورة صيغ جديدة لهذه الأنظمة من شأنها تحسين ظروف العمل والرفع من جاذبية القطاع.

ومن أبرز المستجدات التي كشف عنها السيد الوزير، هو قرب الإعلان عن النظام الأساسي الجديد للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وهي المكاتب التي ظلت، لسنوات، تشتغل وفق نظام مؤقت، حيث لفت إلى أن النظام الجديد يتضمن مقتضيات إدارية مبسطة وتحفيزات مالية هامة، على أن تتم المصادقة عليه خلال الأيام المقبلة.

أما بخصوص المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فقد أعلن الوزير عن الانتهاء من إعداد مسودة النظام الأساسي الخاص بمستخدميه، والتي تتضمن مراجعة لقيمة العديد من التعويضات والمنح، فضلا عن إدراج قواعد إدارية محدثة تتماشى مع المنظومة القانونية الحالية، وأنه قد تم بالفعل عرض هذه المسودة على وزارة الاقتصاد والمالية، في انتظار المرور إلى المراحل المقبلة للمصادقة والتنفيذ.

كما أشار إلى أن الأنظمة الأساسية لمؤسسات حيوية أخرى، كالمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

والمعهد الوطني للبحث الزراعي، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وتوجد في طور الدراسة من طرف لجان تقنية، بشراكة مع الشركاء الاجتماعيين، بهدف إخراج صيغ متجددة تستجيب لطموحات مستخدمي هذه المؤسسات، وتؤسس لعلاقة مهنية أكثر استقرارا وتحفيزا.

القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

أكد السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بمناسبة تفاعله مع الإشكاليات الخمسة المطروحة بهذا المحور، أن الصناعة التقليدية اليوم أضحت رافعة استراتيجية في قلب أولويات الحكومة، عبر إصلاحات هيكلية تمس عمق القطاع من التكوين إلى التسويق، مروراً بالحماية والتحفيز، وشدد على أنها لم تعد مجرد موروثا تراثيا، بل أصبحت قطاعاً إنتاجياً حقيقياً يساهم في خلق الثروة، ويعزز موقع المنتج المغربي في الأسواق العالمية، ضمن رؤية حكومية تستند إلى التمكين والعدالة المجالية والتنمية المستدامة.

أولاً: وبمناسبة طرحه أول سؤال موجه للسيد كاتب الدولة، بخصوص استراتيجية الحكومة لتنمية صادرات الصناعة التقليدية، نوه السيد المستشار محمد صبحي، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بما حققته الحكومة في تنسيق الجهود والسياسات لدعم وتطوير تصدير المنتجات الصناعية التقليدية إلى الخارج وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية. واعتبر أن مساهمة التصدير في بلوغ تطلع النهوض بالقطاع وتطويره وتعزيز جاذبيته وتحسين مردوده السوسيو اقتصادي، رهين بالتشجيع على اعتماد الجودة ومواكبة الحرفيين وتنظيمهم لتحفيزهم على التصدير، وكذلك اعتماد الرقمنة.

وأجاب السيد كاتب الدولة، معلناً عن انطلاق استراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى تعزيز صادرات الصناعة التقليدية، في إطار رؤية شمولية تقودها الحكومة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفتح آفاق جديدة للمنتجات المغربية في الأسواق العالمية، تمت بلورتها تحت إشراف كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، وتم توقيع مراسيمها خلال الأسبوعين الماضيين تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة وبحضور مختلف القطاعات الوزارية المعنية، في خطوة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع الحيوي، تمثل رهانا وطنيا لتعزيز تموقع المغرب في الأسواق العالمية، معرباً عن ثقته في قدرة الفاعلين في القطاع على رفع تحديات التنافسية والانفتاح على آفاق تصديرية واعدة.

وأوضح أن رقم معاملات صادرات الصناعة التقليدية بلغ سنة 2024 ما مجموعه 1.11 مليار درهم، معتبرا أنه رقم مهم لكنه لا يرقى إلى مستوى الإمكانيات والآفاق المتاحة،

ولفت إلى أن الفخار يتصدر قائمة المواد المصدرة بنسبة 36 %، يليه فن الزهريات بنسبة 20 %، ثم الملابس التقليدية بـ 13 %، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الدول المستوردة بنسبة 44 %، تليها فرنسا بـ 14 % ثم إسبانيا بـ 7 %، وأنه في إطار دعم هذه الدينامية، خصصت الحكومة ميزانية قدرها 800 مليون درهم لدعم المصدرين في مجال الصناعة التقليدية، من خلال جملة من الاتفاقيات الهادفة إلى رقمنة وتبسيط إجراءات التصدير.

كما أشار إلى تمكين كل مقاول أو تعاونية تشتغل في الصناعة التقليدية، وتحقق رقم معاملات يبلغ مليون درهم من الاستفادة من برامج التصدير، وكشف عن نتائج مشجعة لبرامج المواكبة التي

سهرت على تنفيذها مؤسسة «دار الصانع»، حيث استفاد أزيد من 100 فاعل في القطاع خلال السنة الماضية، في إطار برامج «مواكبة المصدرين»، و«مواكبة المجمعين»، و«برنامج التميز»، وأخبر بأنه من المرتقب، أن تنطلق الدورة الثانية من هذه البرامج في الأيام المقبلة، لتشمل مصدرين جددًا سيتم دعمهم في عملية الولوج إلى أسواق غير تقليدية، وتعزيز حضورهم في المنتديات والمعارض الدولية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

ثانياً: وفي سؤالين حول تحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، نوهت السيدة المستشارة جليلة مرسل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بالرؤية الجديدة التي يكرسها التحول الحقيقي ومجموعة من المؤهلات والإمكانات التي تتمتع بها الصناعة التقليدية المغربية، ونادت بضرورة توفير المزيد من الإمكانات والدعم للصانع التقليديين، لتمكين عدد منهم من الاستثمار في هذا القطاع والانخراط والمشاركة، والعمل على تحسين ولوجهم إلى البنية التحتية الضرورية، وإلى فضاءات ملائمة للإنتاج والتسويق والتكوين.

واعتبر السيد المستشار حسن شمس، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، أن الاستثمار في الصناعات التقليدية أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني، ومجالاً استراتيجياً لترسيخ الهوية المغربية الضاربة في عمق التاريخ، ومصدراً مهماً لتوفير فرص الشغل، لا سيما في صفوف النساء والشباب، وتوقف عند الدور الذي تعرفه الغرف المهنية كشريك أساسي للاستثمار على المستوى المحلي والمهني، ودعا للاستثمار في الموارد البشرية المهددة بالانقراض في هذا المجال، والعمل على خلق شراكات مع الجامعات المغربية ومعاهد التكوين المهني، لإعداد موارد بشرية مؤهلة بما يتماشى مع احتياجات القطاع.

وبمناسبة جوابه على السؤالين، أفصح السيد كاتب الدولة على أن التعامل مع القطاع، وإن كان يحمل اسم تقليدي، يجب أن يزود بالإمكانات والوسائل والآليات العصرية ليستفيد من دعم الدولة للاستثمارات، منوهاً في نفس السياق بأنه لأول مرة في المغرب ستستفيد مقاولات الصناعة التقليدية وحرفيها، من إمكانات مرسوم دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي أقرته الحكومة مؤخراً في إحدى مجالسها، وأضاف مشدداً على أهمية التعامل مع الصانع التقليدي بمثابة فرص وإمكانات واعدة تؤمن الشغل وتجلب العملة الصعبة، فضلاً عن غاية الإسهام في تطوير العرض السياحي المغربي.

واستحضر حرص الحكومة منذ بداية تجربتها، على إعادة النظر في ميثاق الاستثمار وتحيين مضامينه بما يحقق العدالة الاستثمارية مجالياً وفئوياً، ومن أبرز هذه الفئات المهنية مهنيو وحرفيو الصناعة التقليدية، مهيباً بكل صاحب فكرة أو مشروع سواء كان امرأة أم رجلاً، خاصة من فئة الشباب، على التقدم بشجاعة للاستثمار في القطاع والمساهمة في دينامية عصرنته.

كما نوه بالعمل والجهد المبذول لمواكبة وتسهيل، ثم تنزيل استراتيجيات وبرامج كتابة الدولة والوزارة الوصية في عدد من تمثيلات الغرف المهنية بعدد من الجهات، لاسيما جهة الدار البيضاء- سطات وجة مراكش-آسفي.

ثالثاً: تدخل أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي)، في سؤال حول النهوض بأوضاع الصانع التقليديين وتشجيع المنتج الداخلي، ودعوة الحكومة التدخل لمواجهة مشاكل القطاع المتعددة، من قبيل تسهيل ولوج الصناعة التقليدية في التمويل بأسعار تفضيلية

وبفوائد محفزة ودعم المواد الأولية، والتعجيل بتنزيل القانون المنظم لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية ومراجعتها للنظام الأساسي للغرف المهنية، وكذلك تبسيط شروط الانخراط في الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى دعم وتحفيز وحماية الحرفيين بمركب الصناعة التقليدية بمدينة فاس مجمعات الصناعة التقليدية في عدد من الجهات، من خلال تمكينهم من المحلات مجانا أو بسومة كرائية منخفضة، تراعي وضعيتهم الاجتماعية الصعبة.

وأفاد السيد كاتب الدولة في رده، أنه بالإضافة إلى الأدوار الطلائعية التي يؤديها قطاع الصناعة التقليدية في الحفاظ على الهوية الثقافية وتثمين الموروث الحضاري لبلادنا، فإنه يعد أيضا من بين القطاعات المشغلة بامتياز، وللنهوض بالقطاع وتثمين أدواره، بما يليق بمكانته وحجمه، أطلع بعمل كتابة الدولة على تأهيل القطاع من خلال وضعه في قلب السياسة العمومية، سواء على مستوى الحماية الاجتماعية، ببلوغ 600 ألف صانع تقليدي مسجل بصندوق الضمان الاجتماعي، ويستفيدون من خدماته، سواء فالقطاع العام أو فالقطاع الخاص، أو على مستوى التزويد بالمواد الأولية، أو المواكبة لولوج التمويل، في إطار شراكات مع مجموعة من المؤسسات البنكية خصها لتيسير مجموعة من الضمانات وبعض الشروط المستعصية على الصانع التقليدي.

وتحدث أيضا عن اتفاقيات شراكة موقعة مع غرف الصناعة التقليدية لمواكبة عمليات ومراحل التمويل، إلى جانب اتفاقيات لتسجيل العلامات، ولولوج المادة الأولية، ثم اتفاقيات التصديق على المكتسبات، لفائدة الصانع التقليدي المتمكن من الحرفة والمهنة ولم يلج للمدرسة أو لمؤسسة للتكوين.

رابعا: وتساءلت السيدة المستشارة فاطمة الادريسي، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، بخصوص تأثير المنتجات المستوردة على الحرف اليدوية، وترجمت تدخلها بمناسبة التعقيب في مجموعة من المقترحات العملية، موصية بالتفعيل الصارم للقوانين الحمائية للمنتجات التقليدية والأصيلة من المنافسة غير الشريفة، والتعريف والتحسيس بخصائص المنتج الحرفي وأهمية دعمه مع التشجيع على الابتكار، ثم بدعم تسويق وترويج المنتجات الحرفية داخل المغرب وخارجه، إلى جانب تحيين ومراجعة اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع بعض الدول في هذا المجال، والتأكيد على أهمية النهوض بأوضاع شغيلة القطاع الحكومي المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أعلن السيد كاتب الدولة، في معرض جوابه، عن توقيع اتفاقية مع وزارة التجارة والصناعة خلال الأيام المقبلة تروم دعم الصناع التقليديين ماديا من أجل تسجيل علاماتهم، وأوضح أن الحكومة وضعت خطة متكاملة لحماية المنتجات الحرفية المغربية من تأثير المنتجات المستوردة، وذلك من خلال تشجيع تسجيل العلامات وتثمين المواد الأصلية، كاشفا عن تسجيل أزيد من 77 علامة تجارية لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، في أفق توسيع الحماية على المستوى الدولي.

وأوضح أن الصانع التقليدي يعاني من تدفق منتجات مستوردة تقلد الشكل المغربي، مثيرا مثال "البلغة" التي تصنع بطريقة عصرية لا تحترم الهوية ولا الجودة، وتباع بأثمنة منخفضة، وأضاف أن المنتج التقليدي المغربي لا يقتنى فقط لشكله، بل لأنه يحمل حكاية وهوية، مثل الزربية المصنوعة في تازناخت، أو تحف الفضة المنجزة في فاس وتيزنيت، والتي تروي قصة حرفة أو صانعة تقليدية تنسج يومياتها داخل كل خيط وزخرفة.

ثم أوضح أن الوزارة تعمل على ربط المنتج بمصدره الجغرافي وبالمادة الأولية التي صنع منها، وهو ما دفع إلى تبني سياسة تسجيل العلامات التجارية الخاصة بالحرف اليدوية، مشيراً إلى أن الصناع التقليديين لم تكن لديهم في السابق ثقافة التسجيل، وكانوا يشتغلون فقط بالإنتاج والبيع، دون حماية قانونية لمنتجاتهم، كما لفت إلى التنسيق القائم مع إدارة الجمارك لحماية المنتج المغربي من المنافسة غير المشروعة، مشيراً إلى أن العمل لا يقتصر فقط على مراقبة الأسعار، بل يشمل أيضاً جودة المنتج وسلامته، بما يضمن الثقة لدى المستهلك الوطني والأجنبي.

خامساً: تقدم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)، بآخر سؤال موجه للمحور حول النهوض بأوضاع الصناع التقليديين خصوصاً العاملين في صناعة الزليج البلدي، لإثارة الانتباه إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يتخبط فيها الصانع التقليدي أو الحرفي، فضلاً عن قلة المواد الأولية ونقص جودة صباغة قطع الزليج، وإقحام آلات لتقطيع الزليج، تحول الحرفة إلى صناعة ميكانيكية، زيادة على الأفرنة التي تهدد سلامة وصحة الحرفي وبيئة الاشتغال، والمطالبة بالدعم المادي للحرفة، ولعمليات التسويق الوطني والدولي، وبتشجيع الشباب المشتغلين في هاذ المجال، عبر خلق مراكز التكوين متخصصة.

وأكد السيد كاتب الدولة من جهته، أن الحكومة تولي عناية خاصة بفرع الزليج البلدي، باعتباره من أبرز رموز الهوية المعمارية المغربية، ومن أكثر فروع الصناعة التقليدية طلباً في الأسواق الدولية، وأن مدينة فاس تمثل قطباً رئيسياً في إنتاج الزليج، حيث ارتفعت صادرات الجهة من هذا المنتج نحو السوق الأمريكية.

وأوضح أن كتابة الدولة تواصل عملها لتثمين فن الزليج المغربي وتطوير سلاسل الإنتاج، وتحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للصناع التقليديين بهذا القطاع الحيوي، من خلال تعميم السجل الوطني والتغطية الصحية بتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ودعم تكتل الصناع في تعاونيات لتقوية القدرة الشرائية للمواد الأولية، بإحداث محطة لمعالجة الطين بفاس بقيمة 20 مليون درهم، وتوسيع وتثمين منطقة بنجليق بفاس وتطوير التكنولوجيات.

وشدد على التزام الحكومة بمواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تمكين الحرفيين في هذا المجال، وتحقيق العدالة المجالية، وتعزيز موقع المنتج المغربي في الأسواق العالمية، مؤكداً أن الصناعة التقليدية لم تعد مجرد تراث، بل أصبحت قطاعاً منتجاً يساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

أولاً: تقدم السادة ممثلوا الفرق والمجموعات، إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في أربعة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، حول تقييم الأجواء العامة للدورة العادية للامتحان الوطني الموحد للبكالوريا دورة ماي 2025، وأثناء بسطها للنقاش أشادوا بالانخراط الجدي والمسؤول لكافة الفاعلين والمتدخلين في تفعيل الإجراءات التنظيمية، التربوية، والإدارية واللوجستية، بما ساهم بشكل كبير في إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام.

وعرض السيد المستشار محمد زيدوح، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الصعوبات التي تثيرها الفوارق المجالية على المجتازين للامتحان، كما هو شأن أطر الوزارة والأساتذة،

وإشكالية إقصاء التلاميذ في الدورة الاستدراكية مباشرة من جميع الكليات ومدارس الامتياز، وأيضا دعا الحكومة، تفاديا لكل صورة اجتماعية سيئة، الأخذ بعين الاعتبار إهمال مستقبل الراسيين والمهدين بالطرد.

وأكد السيد المستشار مولاي مصطفى العلوي الإسماعيلي، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، على المزيد من التعبئة بحس وطني عال في مشاريع الإصلاح التي تشهدها المنظومة التربوية، ولتسريع كل الإصلاحات المنتظرة، من أجل تسوية كل الملفات العالقة في هذا المجال، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية للنهوض بقطاع التربية والتعليم، داعيا كل المكونات المعنية بتكثيف العمل لضمان المسالك التكوينية الكافية لكل الحاصلين على البكالوريا، بما يضمن القدر الكافي من الكفاءات اللازمة للإقلاع التتموي لبلدنا.

وتدخل من جهته، السيد المستشار أبو بكر اعبيد، عضو الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، لرصد بعض الاختلالات التي تهز ثقة المجتمع في المدرسة العمومية وصورة البلاد، وتضر بمبدأ تكافؤ الفرص واستحقاق الكفاءة، وللاستفسار عن فعالية الآليات المعتمدة في التصدي لظاهرة الغش، وعن عدد المضبوطين، ولتسليط الضوء على الضغط النفسي الذي يتعرض له مجموعة من التلاميذ بسبب ظروف الاستعداد وإجراءات المراقبة والخطاب الإعلامي الموجه غالبا للاستهلاك الرقمي.

واقترح السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الاستعانة بالمساعدين الاجتماعيين والموجهين التربويين للمساهمة في التخطيط الجيد وتنظيم وقت المتحنيين، مع التركيز على ترتيب الأولويات، من أجل اجتياز الامتحانات في مناخ وأجواء أكثر استقرارا، ودعا لاتخاذ كافة الاحتياطات التقنية واللوجيستكية، الكفيلة بضمان ولوج آمن للاطلاع على النتائج عبر المنصة الرقمية المخصصة لها، وأيضا إلى تكثيف برامج الدعم وتعزيز الكفايات الأساسية لدى التلاميذ، وفق منطق بناء الكفاءة.

استعرض السيد الوزير، حصيلة اختبارات الدورة العادية لامتحانات البكالوريا لهذه السنة، بالفترة الممتدة من 29 ماي إلى 2 يونيو 2025، معلنا أنها جرت في ظروف عادية وملائمة، وأن يوم الجمعة 14 يونيو الجاري تاريخا لإصدار النتائج، وأوضح أن الدورة الحالية تميزت بعودة المنظومة إلى وتيرتها العادية بعد سنوات من الاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وأزمة الأساتذة، مما أتاح اعتماد الأطر المرجعية التي تغطي البرنامج الدراسي الكامل، وتعزيز موثوقية الامتحانات عبر آليات متقدمة، على رأسها التقييم السري الإلكتروني، الذي يضمن سرية التصحيح ويتيح تتبع مسار أوراق الامتحان بكل دقة.

وأشار إلى أن هذه التقنية الرقمية الجديدة تعتمد على توزيع رموز تعريف خاصة بالمرشحين، سواء في استدعاءاتهم أو أثناء اجتيازهم الامتحان، ما يحد من الأخطاء في التصحيح ويمنع أي إمكانية لتزوير شهادة البكالوريا، وبخصوص المعطيات الرقمية، أفاد بأن عدد المترشحين هذه السنة بلغ 495 ألف و395 مترشحة ومترشحا، بزيادة تقارب ألفي مرشح مقارنة بالسنة الماضية، 22 في المائة منهم من فئة الأحرار، و11 في المائة يتابعون دراستهم في مؤسسات التعليم الخصوصي، كما بلغت نسبة الحضور في صفوف المتعلمين 97 في المائة، في حين لم تتجاوز 67 في المائة في صفوف المترشحين الأحرار.

وأكد أيضا أن الوزارة أولت عناية خاصة للمرشحين في وضعية إعاقة، الذين بلغ عددهم 2145 مترشحة ومترشحا، 84 في المائة منهم يتابعون دراستهم في المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة، و16 في المائة من فئة الأحرار، حيث تم اتخاذ تدابير خاصة لضمان تيسير اجتيازهم للامتحانات في ظروف مناسبة، ولفت إلى أن من بين المرشحين لهذه السنة تلاميذ في وضعيات خاصة، منهم من اجتاز الامتحانات داخل المستشفيات، وآخرون في المؤسسات السجنية، فضلا عن مترشحين من جنسيات أجنبية، من بينهم تلاميذ من سوريا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس انفتاح المدرسة المغربية وتنوع مكوناتها.

وفي محطة ثانية، أفاد بأن تطور طرق الغش في امتحانات البكالوريا دفع وزارته إلى التفكير في تنزيل حلول إلكترونية مناسبة لمحاصرة الظاهرة ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، موردا ضمنها التشويش على الهواتف من أجل تعطيل صلاحيتها لهذا الغرض، ثم أوضح كيف أن الغش بالامتحانات الإشهادية المذكورة يتم بطرق متطورة، حيث إن الهاتف المستعمل يكون حجمه أحيانا بحجم البطاقة البنكية، ما يسهل وضعه بالجيب، كما أن السماعات التي توضع بالأذن يصعب رؤيتها، واعتبارا لذلك، أطلع عن خطة الوزارة من أجل إيجاد حل إلكتروني خلال السنة المقبلة.

على صعيد آخر، أوضح أنه جرى خلال دورة ماي 2025 لامتحانات البكالوريا، ضبط 2700 حالة غش، أي بانخفاض قدره 12 في المائة، وعلى الرغم من أن العدد قليل قياسا مع قرابة 500 ألف مترشح، فإنه يبقى غير مقبولا، وفي هذا الصدد، كشف أن غالبية حالات الغش المسجلة يتم ضبطها في صفوف المرشحين الأحرار.

ثانيا: طرح فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، من خلال سؤال حول تعميم مدارس الريادة، مجموعة رهانات في إطار تنفيذ برنامج مدارس الريادة تستوجب معالجتها، تأثر بشكل مباشر على النسيج الاقتصادي والقطاع الخاص بالمغرب، يتمثل أولها في تعميم النموذج على كل المستويات التعليمية، والثاني يتعلق بأهمية التصدي لظاهرة الهدر المدرسي، إضافة إلى رهان نقل القيم الاجتماعية والاندماج لفضاء المدرسة، للتشبع بروح المواطنة، والمساهمة في المسار التنموي لبلادنا.

أفاد السيد الوزير أنه في هذا الموسم تم الوصول إلى 2600 مدرسة رائدة بالابتدائي، فيما تهيئ الوزارة 2000 مدرسة رائدة جديدة للدخول المدرسي المقبل، لتصبح 50 في المائة من المدارس الابتدائية بالمغرب، في شهر شتبر المقبل ريادة، أما بالنسبة للإعدادي، فذكر بأن الوزارة ستفتح 500 إعدادية جديدة للريادة خلال الموسم المقبل، بغرض الوصول إلى نسبة 30 في المائة من الإعداديات رائدة، في أفق بلوغ بشكل عام إلى نسبة تعميم تبلغ 70 في المائة بالنسبة للابتدائي، و50 في المائة بالنسبة للإعدادي، بتمم الولاية الحكومية الحالية.

كما أوضح دواعي اعتماد معدل التعميم بـ 2000، بكون تحويل المؤسسات التعليمية إلى رائدة يتطلب عمليات الترميم في ظرف 3 أشهر، وبشكل أدق إعادة بناء وتهيئة 40 ألف حجرة دراسية، وكذلك تسلم 40 ألف أستاذ معداتهم الإلكترونية وتكوينهم في منهجية «طارل»، وكيف تبين للوزارة من خلال إضافة 2000 مؤسسة تعليمية إلى قطار المدرسة الرائدة أن المشكل في هذا الجانب ليس ماديا بل يتعلق بصعوبة تنزيل الإصلاح في هذا العدد من المدارس.

وأوضح كذلك أنه في مقابل وجود مؤسسات تعليمية رائدة يتم فيها التكوين بطريقة جيدة، ويحل

المفتش بها كل أسبوع، كما أن مديرها يتتبع الأمور، فتتجح في المحصلة بسهولة، ثمة مدارس أخرى لم يتم فيها التكوين بأحسن ما يرام، ولم يكن تنزيل الإصلاح بها بالتحكم نفسه، واعتبر أنه إذا تم اعتماد معدل تعميم 4000 عوض 2000، سيكون معرقلا، مؤكدا على التعميم التدريجي للمشروع، بما يتيح التعلم من المشاكل المطروحة في الموسم، والحرص على تفادي تكرارها في الموسم الدراسي الذي يليه.

ثالثا: جوابا عن سؤال في الموضوع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، يتعلق بالنهوض بوضعية مربيات ومربي التعليم الأولي، كشفوا من خلاله عن مجموعة من الاختلالات، تجسدها معاناة ووضعية مهنية هشة وغير مستقرة، وتعكس تناقضا صارخا للأدوار الحيوية التي تقوم بها وبالاعتراف العملي والمؤسساتي بها، مقترحا ترسيخ الأمن الوظيفي لتجنب تعريض هذه الفئة للفصل والتجديد لموسم العقود بدون ضمانات، مع المطالبة بإدماج هذه الفئة في الوظيفة العمومية أو في أطر أكاديمية الجهوية، تماشيا مع المأمول في إطار تنزيل البرنامج الوطني للتعميم وتطوير التعليم الأولي، واعتماد نظام أساسي واضح يكفل الحقوق الاجتماعية والمهنية.

أشاد السيد الوزير بالدور الذي لعبته الجمعيات في التعميم، وبالنجاح الذي حققته في بدء التعميم منذ بدء التفويض لها، وأضاف أن المربين والمربيات باتوا يستفيدون اليوم من 950 ساعة من التكوين، موازاة مع استفادتهم من تكوين مستمر على مدار السنة، وفي هذا الصدد، صرح بعدم قبول أي جمعية لا تصرح بمربيات ومربي التعليم الأولي المتعاقدين معها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، موضحا أنهم يستفيدون من زيادات في الأجور بـ5 في المائة، وفق الضوابط المعمول بها. وأطلع في الوقت نفسه على أنه سوف تضاف لهم 2 في المائة أخرى، من أجل تسجيلهم في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بما يتيح لهم الاستفادة من قروض اقتناء السكن، وكافة الامتيازات التي يحصل عليها الأساتذة، مشددا على أنه عند إتاحة إمكانيات مادية أكبر من وزارة الاقتصاد والمالية، سيتم رفع أجورهم، منوها بنجاح هذه الجمعيات التي أصبحت مثالا يحتذى به في الخارج.

وتفاعلا مع طلب تناول الكلمة في نهاية الجلسة، طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدمت به السيدة المستشارة لبنى علوي، أبرزت من خلاله حالة التذمر والاستياء التي تعيشها الأطر التربوية، نتيجة تأخر صرف تعويضات الحراسة وتصحيح الامتحانات الإشهادية برسم سنة 2024، ومستحقات الشغيلة التعليمية، خاصة تلك المتعلقة بالموسم الدراسي السابق، واعتبرت أن هذا التأخر يمس بمبدأ الأجر مقابل العمل، مما يعزز الشعور بعدم الإنصاف لدى المعنيين، واحتقان في صفوف الأساتذة.

أوضح السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي، أن تعويضات التصحيح لسنة 2024 صُرفت بالكامل بنسبة 100 %، باستثناء بعض الحالات الفردية التي تواجه عراقيل إدارية تتعلق بنقص في استكمال الوثائق المطلوبة، أما بخصوص تعويضات الحراسة لسنة 2024، فأكد أنها لم تكن مبرمجة ضمن ميزانية تلك السنة، مما فرض على الوزارة إدراجها ضمن اعتمادات سنة 2025، ووعده أن صرف هذه المستحقات سيتم في أقرب وقت ممكن، بالتوازي مع صرف تعويضات الموسم الدراسي الجاري.

الثلاثاء 20 ذو الحجة 1446 هـ الموافق ل 17 يونيو 2025م

جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث للسيد رئيس المجلس، يوم الثلاثاء 20 ذو الحجة 1446 الموافق ل 17 يونيو 2025، الجلسة العمومية التاسعة من دورة أبريل 2025، المخصصة للأسئلة الشفهية الأسبوعية.

تداول المتدخلون في أشغال الجلسة العامة في الأسئلة المدرجة بجدول أعمالها، في إطار عرض السؤال أو الجواب عنه، والتعقيب أو الرد عليه، من خلال مناقشة حصيلة البرامج التي أطلقتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الخاصة بتأهيل البنايات الدينية والوقفية المتضررة جراء الزلزال، أو تلك التي تعاني من تشققات أو الآيلة للسقوط سواء في العالم القروي أو الحضري، وأيضا تقديم توضيحات فيما يخص ارتفاع تكاليف الحج.

وللاطلاع من جهة ثانية على خطة وزارة التجهيز والماء المسطرة لتأهيل وصيانة الشبكة الطرقية، وبرنامج صفقات البناء والأشغال العمومية المعتمد في أفق 2030، وعن استراتيجيتها لتطوير الموانئ الجافة وتحسين الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية، ومدى تقدم المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق.

ثم طرح مجموعة إشكاليات تخص القطاع المنتدب المكلف بالميزانية، للتأكيد من جهة على استمرارية تصحيح مسار الدعم الاجتماعي وتشريع الصفقات العمومية، مع مراقبة ديناميكية النظام ومواكبته للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، ولتوضيح المساطر القانونية المؤطرة لعمليات المراقبة الضريبية و ضمانات الملزمين بالضريبة من جهة ثانية.

المحور الأول: قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

استحضارا لجهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في متابعة تنفيذ برنامج تأهيل المساجد المتضررة والتأكد من سلامتها واستعدادها لاستقبال المصلين، وتأكيدا على أهمية الالتزام بتوفير وضمان استمرارية بيئة آمنة ومناسبة لأداء الشعائر الدينية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الديني والاجتماعي في المناطق المتضررة، وخاصة من زلزال الحوز، مما يعكس أهمية ودور الدين في الحياة الاجتماعية للمغاربة، وتعزز من قدرتهم على تجاوز الكوارث الطبيعية بروح من التضامن والتكاتف.

وتذكيرا بأعداد غير القادرين من المغاربة على أداء هذه الفريضة، الأخذ في الارتفاع، بسبب الارتفاع المهول في تكلفة الحج، توجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا السياق، السادة المستشارون بثلاثة إشكاليات تفاعلية

أولا: وجه أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحاح)، أول سؤال بالمحور حول تأهيل المساجد المتضررة، للمطالبة بتسريع وتيرة إصلاحاتها التي لا تتطلب اعتمادات مالية مهمة، وبالتدخل لمنع انهيار بعضها وتقادي الإغلاق طويل الأمد، ولدعوة المندوبيات الإقليمية التابعة للوزارة إلى الاستجابة لطلبات الإصلاح، الخارجة عن ميزانية الوزارة المقدمة من المحسنين أو أهل القرية، ثم للتأكيد على أهمية الوقوف في تأهيل المساجد إلى جانب البناء على التجهيز بما يليق بالمصلين وخاصة الفئات الهشة.

وفي معرض رده، أوضح السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أن المساجد المغلقة تحظى بالأولوية فيما يخص التمويل والتأهيل، بالرغم من الإمكانيات المالية الضخمة والآجال الزمنية الطويلة التي تتطلبها الأشغال، وتشمل العديد من الحالات منها عمليات الترميم والهدم وإعادة البناء التي تقتضي بطبيعتها آجالا ضرورية للتنفيذ.

وسجل أن الوزارة وضعت منذ سنة 2011 ضمن استراتيجياتها البرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة، وخصصت له اعتمادات مالية سنوية مهمة تقدر بـ 300 مليون درهم، مع السهر على اتخاذ كافة الإجراءات الاستعجالية الكفيلة بتأهيل أكبر عدد ممكن من المساجد، مبرزا أن هذه الجهود أسفرت عن تأهيل وإعادة فتح 2020 مسجدا بكلفة إجمالية بلغت ثلاثة ملايين و440 مليون درهم، وترميم 149 مسجدا تاريخيا بنحو 848 مليون درهم، وأخبر بأن هناك 563 مسجدا في طور التأهيل بحوالي مليار و199 مليون درهم، ومساجد تاريخية في طور الترميم بكلفة مالية قدرها 92 مليون درهم، فضلا عن 171 مسجدا في طور الدراسة أو في مرحلة الحصول على التراخيص.

وبحسبه فرغم هذه الجهود، يصل عدد المساجد التي لا تزال مغلقة 1454، يتطلب تأهيلها ما يناهز ملياري درهم، حيث تسفر عملية المراقبة التقنية لبنايات المساجد سنويا عن إغلاق ما معدله 230 مسجدا، وذلك حفاظا على سلامة المواطنين، مؤكدا التزام الوزارة بمواصلة أعمال التأهيل حسب الأولويات والإمكانات المتاحة.

ثانيا: تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، في سؤالهم عن حصيلة برنامج إعادة تأهيل المساجد المتضررة من الزلزال، للكشف عن الانعكاسات السلبية لتوقيف الوزارة خدمات مساجد معينة من أجل الإصلاح والترميم، على ساكنة المناطق القريبة واضطرارها إلى الانتقال إلى أحياء مجاورة من أجل أداء الصلوات المفروضة، بما يترتب عليه من صعوبات، وللنداء في هذا الصدد بالتعجيل بالأوراش التي يعرفها المسجد الأعظم بمدينة سلا، باعتباره معلمة ذات رمزية دينية وثقافية واجتماعية وطنية كبيرة.

وفي سياق متصل بالجواب السابق، استعرض السيد الوزير عدد المباني الدينية والوقفية المتضررة من الزلزال الذي بلغ 2516 مبنى، منها 2217 مسجدا أغلق منها 988، موزعة على ستة أقاليم بأربع جهات، مبرزا أن الوزارة أطلقت، بأمر ملكي سامي، برنامجا خاصا لتأهيل البنايات الدينية والوقفية المتضررة جراء الزلزال باعتماد مالي قدره مليارا و200 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات، مع إحداث وحدة مركزية خاصة لتتبع وتنفيذ هذا البرنامج.

وعرض السيد الوزير حصيلة هذه العمليات التي تشمل إلى حدود يونيو 2025 إنجاز 3684 خبرة، ودراسة لتشخيص وتحديد نوعية الأشغال بكلفة 85 مليون درهم، وتنفيذ 1182 عملية تأهيل وإصلاح بكلفة إجمالية قدرها 339 مليون درهم، وإعادة فتح 1127 مسجدا، وتوفير 640 مكانا بديلا للصلاة، وإيواء 569 قيما دينيا تضررت منازلهم الوظيفية، متوقعا تسليم أشغال تأهيل 1092 مسجدا بحلول نهاية 2025، و845 مسجدا بحلول نهاية 2026.

ثالثا: استتكر السيد رئيس الفريق الاشتراكي الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)، في سؤاله، الارتفاع الكبير في تكاليف ومصاريف الحج عبر وكالات السفر،

مشيرا إلى أن الأسعار تضاعفت بشكل غير مبرر بنسبة 70 % خلال عامين، وعبر عن تفهمه لمعطيات الوزارة، لكنه شدد على أن المشكلة الحقيقية تكمن في ممارسات بعض وكالات الأسفار، التي ضاعفت أسعار الحج السياحي، داعيا الوزارة إلى تحمل مسؤوليتها من منطلق التضامن الحكومي، خاصة في ظل إجبار بعض الحجاج على التعامل مع شركات محددة بعقود إذعان وبدون وصولات أداء.

وخلال إجابته، صرح السيد الوزير بأن الوزارة لا علاقة لها بوكالات الأسفار في تحديد أسعار تكاليف الحج، باعتبارها حرة وغير متصلة في مهامها بالقطاع، إذ تشرف عليها وزارة السياحة، وبأن تكاليف التنظيم الرسمي للحج واضحة، حيث تصل بالنسبة للمغاربة المؤطرين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في 63 ألف و770 درهما، بانخفاض قدره أزيد من 3000 درهما مقارنة مع السنة الماضية.

وتحدث عن تركيبة تكاليف أداء مناسك الحج، والتي تتحدد بحسبه بناء على مجموعة من العناصر الواضحة، وتشمل تذكرة السفر بالطائرة ذهابا وإيابا، وتكون فيها مفاوضات كبيرة مع شركة الخطوط الجوية الملكية، والإقامة وتشمل مكة والمدينة المنورة، والتغذية عبر وجبتين أساسيتين هما الفطور والغداء، والنقل بين المدن في المشاعر المقدسة، والضريبة على القيمة المضافة المفروضة من قبل السلطات السعودية، ورسم التأطير وواجبات الخدمات الخاصة.

وأشار أنه من بين العوامل المؤثرة أيضا في تحديد تكاليف الحج، سعر الريال السعودي مقابل الدرهم المغربي الذي يحدده سنويا بنك المغرب، لافتا أنه تم التنسيق بشكل مبكر معه خلال هذا الموسم من أجل اعتماد سعر صرف تفضيلي، مذكرا بأن تحديد مصاريف الحج تشترك فيها أربع وزارات، من بينها وزارة الأوقاف ووزارة المالية ووزارة الخارجية، وأن أي زيادة تتم على جميع المستويات وفي كل بقاع العالم، واعتبر أن الناس أحرار في اختيار وكالات الأسفار التي يرونها مناسبة من أجل تنظيم حجهم، أو أن يختاروا الحج الرسمي، مما ينفي فرضية التحكم في الأسعار تحددها الوكالات.

كما دعا السيد المستشارين إلى إثارة أي مسائل تتعلق بالممارسات المخالفة للقانون أو للأخلاق عبر القنوات المعنية، مؤكدا في الوقت ذاته أن الحج علاقة روحية بين العبد وربّه، وليست مسألة تتعلق فقط بالمال.

المحور الثاني: قطاع التجهيز والماء

الشق الأول: في إطار تفعيل التزامات العقد-البرنامج الموقع بين الحكومة ومهنيي قطاع البناء والأشغال العمومية 2025-2030 لإنجاز مشاريع طموحة لمغرب في أوج التطور، تروم إعطاء رؤية أوضح حول الصفقات العمومية والانفتاح على منظومة البناء والأشغال العمومية، فضلا عن تبادل الرؤى حول أهم فرص الاستثمار وآفاق المستقبل والإجراءات الموكبة، توجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، والفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)، بسؤالين حول البرامج المتوقعة لصفقات البناء والأشغال العمومية لوزارة التجهيز والماء في أفق 2030.

رد عليها السيد وزير التجهيز والماء، مخبرا بأن كل سنة خلال شهر أبريل يتم تنظيم لقاء يجمع

المستثمرين والمقاولات المغربية، بهدف عرض البرامج المسطرة للسنوات المقبلة، إذ أثمرت هذه الدينامية، بحسبه، عن قفزة نوعية في الاستثمارات العمومية، بانتقال ميزانية قطاعي التجهيز والماء من 43 مليار درهم سنة 2023 إلى 70 مليار درهم برسم سنة 2025، متوقعا وقعها الإيجابي المباشر على التشغيل، بإحداث ما يقارب 27 مليون يوم عمل بفضل الأوراش الكبرى التي سيتم إطلاقها سنة 2025.

وفيما يتعلق بسياسة السدود، أعلن أن المغرب يعرف تسريعا في وتيرة الإنجاز، بتوفر 16 سد في طور البناء، ستعزز القدرة الاستيعابية للمياه بأكثر من 4.5 مليارات متر مكعب، إضافة إلى ثلاثة سدود جديدة تمت المصادقة عليها ضمن قانون مالية السنة الجارية، مشيرا إلى أن هذه المشاريع تندرج في إطار المخطط الوطني للماء، الذي جرى رفع ميزانيته إلى 145 مليار درهم، استجابة للتوجيهات الملكية.

ومن جهة أخرى، أبرز أهمية مشروع الطريق السيار المائي، الذي أطلق بتعليمات ملكية، والذي سيمتد من واد لاو إلى أم الربيع مروراً باللوكوس، سبو، وأبي رقراق.

ويرتقب، وفقه، أن يمكن هذا المشروع من نقل 800 مليون متر مكعب من المياه سنويا في مرحلة أولى، لتصل الكمية إلى مليار و200 مليون متر مكعب في مرحلة ثانية، انطلاقاً من واد لاو نحو أم الربيع، وقد تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص ضمن الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين المغرب والإمارات العربية المتحدة.

وفي ذات السياق، شدد السيد الوزير على أن تحلية مياه البحر أصبحت ركيزة أساسية في سياسة تدبير الموارد المائية، حيث انتقل المغرب من إنتاج 40 مليون متر مكعب إلى 320 مليون متر مكعب سنويا، مع طموح بلوغ مليار و700 مليون متر مكعب في أفق سنة 2030، وتهدف هذه المشاريع إلى ضمان تزويد 50 في المئة من ساكنة المغرب بالماء الصالح للشرب.

وأضاف بأن هناك أيضا، في إطار الأوراش الكبرى، ما يتعلق بالطرق السيارة، كالتطريق السيار الرباط - الدار البيضاء، والطريق السيار كرسيف - الناظور، والطرق المزدوجة والموانئ، كميناء غرب المتوسط الذي سيكون جاهزا في الشطر الثاني من سنة 2026، وميناء الداخلة الأطلسي الذي أطلقت على أساسه المبادرة الملكية الأطلسية.

الشق الثاني: لم يفوت أعضاء المجلس، المتدخلون بهذا المحور، فرصة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات حيث طرح المغرب طموحاته الوطنية والقارية في الارتقاء بالاقتصاد الأزرق، لجعله يتجاوز أدواره في الأمن الغذائي للقارة الإفريقية، إلى مجالات متنوعة تتعلق بالسياحة البحرية والأنشطة المينائية، وغير ذلك من الأنشطة عالية القيمة المضافة، جسده دعوة جلالة الملك لمراجعة استراتيجية للدور البحري الإفريقي في رسالة موجهة، إلى المشاركين في قمة «إفريقيا من أجل المحيط»، خلال الأيام القليلة المنصرمة، برسم مؤتمر نيس سالف الذكر، والذي ترأسته الأميرة للاحسنا، ممثلة لجلالة الملك، إلى جانب رئيس الجمهورية الفرنسية.

وهو ما صاغوه من خلال ثلاثة أسئلة، جمعتها وحدة الموضوع، تمحورت حول المشاريع المينائية الكبرى، ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الإستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار، ساقها للنقاش السادة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم).

وأبرز السيد الوزير، أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو دمج مبادئ الاقتصاد الأزرق ضمن استراتيجياته القطاعية، على أن هذا التوجه لم يعد خيارا بيئيا فقط، بل أصبح ضرورة استراتيجية، وأن الحكومة تشتغل على تنزيل التوجيهات الملكية، التي وردت في الرسالة السامية الموجهة إلى قمة «إفريقيا من أجل المحيط»، المنعقدة الأسبوع الماضي، والتي دعت إلى تعزيز الاستثمار والابتكار في مجالات الاقتصاد الأزرق.

وأوضح أن الوزارة انخرطت في هذا الورش من خلال إدماج مقاربة الاقتصاد الأزرق في تخطيط الموانئ الوطنية، مشيرا إلى أن المغرب أصبح من بين الدول الرائدة إقليمياً في البنية التحتية المينائية، بطاقة استيعابية بلغت 300 مليون طن سنوياً، مع طموح بلوغ 400 مليون طن في أفق 2030.

وكشف أيضاً أن ميناء الناظور غرب المتوسط سيدخل حيز الاستغلال ابتداءً من النصف الثاني من سنة 2032، وسيشكل منصة لوجستكية وصناعية واعدة، تشمل مشاريع طموحة في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة الريحية، لافتاً إلى وجود مشروع صيني مرتقب في منطقة صناعية تبلغ مساحتها 5 آلاف هكتار.

كما ذكر بأهمية الربط الطاقوي بين المغرب وأوروبا عبر أنابيب الغاز، انطلاقاً من هذا الميناء، والذي سيمكن من تصدير الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر، مضيفاً أن ميناءً جديداً على الواجهة الأطلسية بلغت نسبة إنجازه 38 %، ومن المرتقب أن يكون جاهزاً بحلول سنة 2028، وسيلعب دوراً استراتيجياً في الربط مع إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.

وفي السياق ذاته، أكد أن الحكومة تشتغل على موانئ أخرى، من بينها مشاريع في طانطان، العيون، طرفاية، والمهريز، بالإضافة إلى تطوير مهن مرتبطة بالصيد البحري كإصلاح وبناء السفن، مشيراً إلى أن ميناء الدار البيضاء سيحتضن ورشاً كبيراً في هذا المجال من شأنه خلق فرص شغل مهمة، وختم بالتأكيد على أن هذه المشاريع تندرج ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى تعزيز التنافسية، وخلق الثروة، وتثمين المؤهلات الجهوية، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة التي تبناها المغرب.

الشق الثالث: أشار السيد المستشار لحسن الحسناوي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، بخصوص صيانة الشبكة الطرقية، أنه رغم الإقرار بحجم الإنجازات لآبد من الإشارة للتحديات التي تواجه الشبكة الطرقية الوطنية، وهو ما يفرض تكثيف الجهود في مجال الصيانة والإصلاح والتأهيل المستمر واستخدام التقنيات الحديثة في الصيانة وتوزيعها عبر مجموع التراب الوطني، ونوه بتقديم الأشغال المنجزة على مستوى الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الحاجب والرشيدية، ناقلاً أمله في إنجاز الطريق السيار بين الحاجب والريصاني مروراً بميدلت، ومن الرشيدية إلى مراكش مروراً بتغغير وورزازات، مشيراً كذلك إلى ضرورة التعجيل في إنجاز الطريق السريع من فاس إلى تاونات.

أفاد السيد الوزير في جوابه، أن الوزارة تولي أهمية بالغة للصيانة الطرقية، مبرزا أن أزيد من 45 % من ميزانية الوزارة تخصص لهذا الورش الاستراتيجي، في مجهود يندرج ضمن رؤية شاملة

تروم تحسين جودة الشبكة الطرقية الوطنية، حيث ارتفعت نسبة الطرق المصنفة في حالة جيدة أو جيدة جدا من 62 % سنة 2021 إلى أكثر من 65 % حاليا، مع التطلع إلى بلوغ نسبة 80 % في سنة 2040.

وأشار إلى أن هذا التحول لا يقتصر فقط على الصيانة، بل يشمل أيضا تطوير وتوسيع بعض المحاور الطرقية، بهدف تحسين التنقل وتعزيز السلامة الطرقية، ولفت إلى أن الوزارة شرعت، رغم عدم اختصاصها المباشر، في إدماج صيانة الطرق القروية ضمن ميزانياتها، وذلك من خلال برمجة صيانة 500 كيلومترا سنويا من هذه المسالك، التي شهدت استثمارات ضخمة خلال السنوات الماضية، لكنها تعاني من تدهور كبير بعد مرور 5 إلى 7 سنوات.

ثم أكد السيد الوزير على أهمية الشراكات مع الجهات في هذا الإطار، مبرزا أن بعض الجهات تفاعلت إيجابا مع هذه المبادرة، في أفق اعتماد مقاربة تشاركية لبناء وصيانة الطرق القروية بشكل مستدام، وختم مداخلته بالتشديد على أن صيانة الطرق تمثل اليوم رافعة أساسية لتحسين البنيات التحتية، وتعزيز التنمية المجالية بمختلف ربوع المملكة.

الشق الرابع: وتقدم كذلك السادة الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، بسؤال حول معاناة بعض الساكنة من انعدام الماء الصالح للشرب، ولفت النظر إلى التفاوت المجالي في الولوج للماء الصالح للشرب بين مختلف فئات المجتمع، وإلى التهميش الذي يطال بعض المناطق النائية، بسبب عدم استفادتها من مبادرة إطلاق مشاريع كبرى متعلقة بالطرق السيارة للمياه، والتي مثلت خطوة استراتيجية هامة لربط مختلف مناطق المملكة بشبكة موحدة لتوزيع المياه، مستحضرين مشكل تأخر بناء سد «تاديغوست» بجهة درعة تافيلالت.

وفي بداية رده، ذكر السيد الوزير بهدف خطاب العرش الطموح، المتمثل في ضمان التزويد بنسبة 100 % بالماء الصالح للشرب لكل ساكنة المملكة، أينما كانوا، إلى جانب تأمين 80 % من مياه السقي الزراعي، إذ أكد أن المغرب يشهد مجهودات كبيرة في مجال الماء ضمن مقاربة مندمجة تعرف بـ «البعد المائي»، تهدف إلى تحقيق الأمن المائي للمواطنين.

وأوضح أن هذه المقاربة تركز على عدة محاور أساسية، منها بناء السدود الكبرى التي لا تزال في طور الإنجاز، إضافة إلى مشاريع الربط بين السدود لتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد المائية، وشدد على أهمية محطات تحلية مياه البحر، التي تساهم بشكل مباشر في ضمان تزويد المدن الساحلية بالماء الصالح للشرب، مع ربطها بعدد من المدن الداخلية مثل مراكش، ابن جرير، اليوسفية، وخريبكة، عززها إنجاز محطات متقلة، بحيث تم تصنيع 240 محطة، اقتُني منها عدد كبير، ويجري حاليا تشغيل 70 محطة منها، بينما تستخدم أكثر من 45 محطة في مناطق متعددة، خاصة بالمناطق الجبلية وبعض المناطق الساحلية.

كما لفت إلى وجود برنامج استعجالي تشارك فيه مختلف الجهات، شهد عقد لقاءات جهوية كان آخرها ضمن ورش الجهوية المتقدمة، مؤكدا على ضرورة الشراكة بين الجهات والحكومة لإنجاز المشاريع المائية، بهدف ضمان تزويد كل مواطن في المغرب بالماء الصالح للشرب.

الشق الخامس: أثنى بسط سؤاله المتمحور حول إحداث القناطر وإصلاح البنية التحتية الطرقية بالمناطق الجبلية، سلط السيد المستشار جمال الوردي، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار،

الضوء على وضعية إقليم الخميسات، الذي يعاني من ضعف الربط الطرقي رغم قربه من المحاور الاقتصادية الحيوية، مطالبا بتوسعة الطرق الرابطة بين الخميسات وسيدي علال البحراوي عبر تيفلت، وإحداث ربط مباشر بالطريق السيار نحو مدينة سلا، لتمكين الإقليم من الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز جاذبية الإقليم وبنيته الاقتصادية والاجتماعية وفرص الاستثمار به.

أشار السيد الوزير إلى أن البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية مكن في مرحلته الأخيرة من إنجاز أزيد من 17 ألف كيلومتر من الطرق القروية، استفادت منها بشكل أساسي المناطق الجبلية، في إطار صندوق التنمية القروية، وساهمت في تنفيذه وزارة الفلاحة والتنمية القروية، إلى جانب عدد من القطاعات الوزارية، منها وزارة الداخلية، لافتا إلى أنه تم اعتماد مقاربة جهوية مندمجة.

وشدد على أن هناك العديد من البرامج التي تم تنفيذها لتحسين البنية التحتية الطرقية في العالم القروي، خاصة بالمناطق الجبلية، من بينها المخطط الأول والثاني للطرق القروية، واللدان شهدا إنجازات مهمة من طرف وزارة التجهيز، في إطار استراتيجيات متعددة السنوات تستهدف تحسين الربط الطرقي وتقليص الفجوات المجالية، بما يستوجب من تركيز على أهمية إنجاز منشآت فنية بجانب تطوير الطرق القروية.

كما تحدث عن أهمية وضرة تطوير القناطر والمنشآت الفنية لضمان تنقل الأطفال وسكان المناطق رغم الظروف المناخية الصعبة، مضيفا أن جميع المناطق تتطلب جهودا مستمرة لتقوية البنية التحتية، وأوضح في هذا الإطار أن الوزارة أطلقت شراكة مع جهة الرباط-سلا-القنيطرة لتفعيل برنامج خاص يهدف إلى تعزيز البنية التحتية، يشمل بشكل خاص منطقة الخميسات، في إطار الاستراتيجية الوطنية لتقليص الفوارق المجالية وتحسين ظروف العيش في المناطق القروية والجبلية.

الشق السادس: مستفسرا عن برامج الوزارة لتأهيل وصيانة الرصيد الطرقي الوطني، أثار السيد المستشار محمد بن فقيه، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، ظاهرة لجوء الدرك الملكي إلى الاختباء على جنبات الطرق، من أجل الإيقاع بالسائقين، على أن المغرب يحوز من الإمكانيات ما يؤهله لمراقبة الطرق عبر التراب الوطني، بعيدا عن الأساليب التي تسعى إلى الإيقاع بالمواطنين في الفخ كما هو معمول به اليوم، داعيا إلى القطع مع هذه الثقافة، وإلى النظر في وضعية الطريق الوطنية الرابطة بين مدينتي تيزنيت وأكادير، كنقطة سوداء تؤرق مستعمليها، لاسيما منذ إحداث الطريق السريع للصحراء المغربية.

أفاد السيد الوزير في جوابه أنه تم تخصيص أزيد من 46 % من ميزانية الوزارة في مجال الطرق للصيانة، ثم استعراض مجموعة من مجالات تدخل الوزارة في هذا الخصوص، سواء تعلق الأمر بضمان تكامل الطرق المصنفة مع الطرق السيارة والسريعة، أو بتأهيل الطرق الجهوية والإقليمية، إلى جانب صيانة المنشآت الفنية المهددة بالانهيار وتوسيع المنشآت الضيقة وترميمها، مذكرا بانكباب الوزارة، بالأولوية، على تجديد 80 % القناطر والمنشآت الفنية المهددة بالانهيار، وفق برنامج خاص ينتهي مع سنة 2026، وعلى تنزيل برنامج صيانة الطرق القروية ابتداء من سنة 2024.

الشق السابع: ثمن أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، منجز القطاع لتقوية المنظومة المينائية عبر مشاريع كبرى، رغم ضعف المنظومة اللوجيستكية خاصة في المناطق الداخلية، ومن خلال إبراز أهمية الموانئ الجافة كبديل عملي لتقليص الكلفة، وتحسين تدفق البضائع وتأمين الإمكانات الاقتصادية للجهات، طرحوا مجموعة من المقترحات تتعلق بالتخطيط وتأمين البنيات التحتية وبالحكامة والتدبير، ثم بتحقيق العدالة المجالية والاستدامة، بمناسبة تساؤلهم عن استراتيجية الوزارة لتطوير الموانئ الجافة وتحسين الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية.

أكد السيد الوزير حرص الوزارة على تطوير الموانئ الجافة وتحسين الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية، من خلال مشاريع مهيكلية تروم تعزيز التكامل بين البنية المينائية وشبكات النقل، وتخفيف الضغط على الموانئ الكبرى، في إطار دعم الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته اللوجيستكية، سواء ما هو مرتبط بالطرق، أو بالسكك الحديدية، كما استعرض السيد الوزير نموذج الميناء الجديد «الناظور غرب المتوسط»، والطريق السيار بين كرسيف والميناء، وبين كرسيف والناظور، ثم توسيع الطريق الوطنية رقم 16 بين الناظور والميناء، على امتداد 32 كلم.

وذكر بعمل الوكالة الوطنية للموانئ بإنجاز المكونة البحرية للربط الطرقي بين الميناء وشبكة الطرق السيارة الوطنية، وتهيئة الأراضي المجاورة للمركب المينائي بالدار البيضاء، إلى جانب شروعاتها وفقا للاستراتيجية الوطنية اللوجيستكية في إنشاء ميناء جاف لتخزين الحاويات العابرة عبر ميناء الدار البيضاء، فضلا عما يشهده المركب المينائي لمدينة أكادير من مشاريع ستمكن من ربط المركب بالطريق المداري الجديد لأكادير.

الشق الثامن: تدخل من جهتهم، أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، في آخر سؤال موجه بالمحور، بخصوص تامين الموارد البشرية، للمطالبة بفتح حوار اجتماعي قطاعي جدي مع النقابات كشريك حقيقي، يؤطر إشكاليات عدالة توزيع الموارد البشرية في تحمل المسؤولية، بما يتناسب مع الخصائص بالمشاريع والبرامج الترابية، والدعوة لإرساء نظام أساسي عادل في مستوى تطلعات شغيلة القطاع، من تحفيز وظروف عمل لائق تصون كرامة الموظف.

وقدم السيد الوزير عناصر إجابته بدءا بالعمل على تعزيز التكوين الأساسي، بالاعتماد على التكوين العالي والتقني، بالنسبة للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية خاصة، ومن خلال إعادة تصميم نظام التكوين المستمر المعتمد بالوزارة، ثم عبر تقييم وتحليل الكفاءات التدييرية والتقنية للموظفين، وتوجيههم نحو المناصب التي تتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم للعمل، وأيضا مواكبة إدماج الجدد منهم، وجولات الحوار الاجتماعي على مستوى المديريات المركزية والمصالح اللامركزية التابعة للوزارة.

وأضاف خلال رده على تعقيب السيد المستشار، أن الوزارة تشغل وفق معايير الإنصاف والبعد التشاركي، جسدها التفاعل الايجابي للنقابات في هاذ الإطار، من خلال 35 اجتماع 14 منها على الصعيد المركزي، ثم ذكر بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، لدعم الأعمال الاجتماعية للموظفين بما فيهم المتقاعدين، وبحلحلة ملفات الترقية الراكدة منذ سنة 2022، من منطلق الاستحقاق.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالميزانية

أولا: لمناقشة بعض المداخل الأساسية لتجويد تدبير منازعات الصفقات العمومية، وللتأكيد على أن تدبيرها الجيد ينعكس إيجابا على حماية المال العام وتوجيه الإنفاق العمومي نحو المشاريع التنموية، في ظل دينامية الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة بالمغرب، أخذا بمسألة تحديث الإطار القانوني للصفقات العمومية على رأس أولويات الحكومة، بهدف تحسين جودة تدبير المال العام وتعزيز مناخ الأعمال في المملكة، واعتبارا لكون الصفقات العمومية اليوم أداة مركزية في تسيير الشأن العام، وتمثل محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمارات وتوجيه الموارد بشكل فعال.

سأل السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، وأعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، حول حكمة الصفقات العمومية.

أوضح السيد الوزير أن المغرب يخطو خطوة جديدة في مسار تطوير منظومة الصفقات العمومية عبر مراجعة شاملة للمرسوم التنظيمي، بهدف جعله أكثر توافقا مع المعايير الدولية ومتطلبات الحكامة، وأن الحكومة تولي أهمية قصوى لهذا الورش، معتبرا أن إصلاح الصفقات العمومية يشكل ركيزة أساسية لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في تسيير الموارد العمومية، وتعزيز الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، ويشمل كذلك إدخال آليات رقابية جديدة وتدابير تنظيمية، تستهدف تحسين عملية تنفيذ الصفقات، والحد من التجاوزات المحتملة، بما يعزز من مصداقية المؤسسات العمومية.

ومن بين المستجدات الهامة في هذا الإصلاح، أعلن السيد الوزير عن إنشاء مرصد وطني للطلبات العمومية، الذي سيعمل على متابعة أداء الفاعلين في القطاع، ورصد أية ثغرات أو تحديات تواجه تطبيق النصوص القانونية المنظمة، موضحا أن هذا التوجه التشريعي يعكس وعيا متزايدا لدى السلطات بمواكبة التطورات العالمية في مجال الحكامة والإدارة العمومية، ويهدف إلى تعزيز بيئة استثمارية شفافة تضمن حماية حقوق جميع الأطراف، وتعزز مناخ الثقة والإقبال على الاستثمار الوطني والدولي، إذ يضع المغرب بهذا الإصلاح الأسس لتحديث منظومة الصفقات العمومية بما يساهم في تعزيز الفعالية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة تواكب طموحات البلاد في بناء اقتصاد تنافسي وجاذب للاستثمارات.

ثانيا: من جانبه، شدد السيد المستشار المرباط الخمار، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، علاقة بحكامة تدبير برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، على أن تنزيل ورش الدعم الاجتماعي لا يمكن أن يحقق أهدافه النبيلة إلا إذا جرى ضمن إطار يضمن الشفافية والفعالية وتكافؤ الفرص، وأن العدالة الاجتماعية تتطلب إلى جانب تخصيص الموارد المالية، الحرص على إيصالها إلى من هم في أمس الحاجة إليها، واعتبر أن أي اختلال في منظومة الحكامة ستكون كلفته مجتمعية بالأساس، داعيا إلى اعتماد آليات دقيقة ومرنة في آن واحد، لضمان استفادة أوسع من الدعم الاجتماعي المباشر، في أفق تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا الورش الملكي.

وأشار السيد الوزير، أن ورش الدعم الاجتماعي المباشر هو جزء من إصلاح اجتماعي كامل، ومشروع ملكي استراتيجي ينفذ في إطار مؤسساتي واضح، وفق أجندة زمنية محددة، ليتم تنفيذه

كحلقة إضافية تنضاف لمجموعة من المبادرات الملكية الرامية إلى صون كرامة المواطن المغربي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع منسجم ومتضامن.

وفيما يخص الاستفادة من كل برامج هذا الدعم المباشر، أفاد بأنه عملي شفاف وعادل، مدخله الأساسي والرئيسي، انتقالا من مقارنة كانت مبنية على الإدلاء بمجموعة من الوثائق الإدارية، هي المعطيات التي يوفرها السجل الاجتماعي الموحد، من خلال تحديد المرتكزات والمعطيات التي على إثرها يتم التقييم، الغير نهائي، مشيرا إلى أنه يدخل في دينامية متواصلة، لكن الأهم هو أن يضمن للمواطن الذي يحس بأنه لم يأخذ حقه، بأنه يتراجع بكل ما أوتي من حجج ووثائق ليثبت إنصافه في كل الحالات.

وأضاف أنه انسجما مع هذه الرؤية، واعتبارا لهذا المدخل، تم إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، كمؤسسة عمومية مستقلة استراتيجية، تخضع للنظام المتعلق بهذه المؤسسات في هذا التعيين، وتعمل بطبيعة الحال، حتى تتمكن من الوصول لهذه الأهداف، وفق مبادئ الشفافية، والحياد التام، بعيدا عن كل الإكراهات، ليبقى الهدف الأساسي هو أن يصل هذا الدعم كما أراده الملك محمد السادس في بلورة هذا المشروع الملكي الضخم، إلى من يستحقه مع تصحيح متواصل لهذا المسار، حتى نصل إلى الهدف المنشود جميعا.

ثالثا: وعن وضعية الاقتصاد الغير المهيكل ببلادنا، أكد السيد المستشار خالد السطحي، أنه أصبح قضية مجتمعية عميقة تتجاوز الإشكالات الاقتصادية الظرفية، لما له من تأثير مباشر على العدالة الجبائية، واستقرار سوق الشغل، وفعالية السياسات العمومية، وخلال تعقيبه استعرض المعطيات الواردة في تقرير المندوبية السامية للتخطيط الأخير، واقترح تشخيص دقيق حسب الجهات والأنشطة، وتحفيزات ضريبية وإدارية مشجعة، كذلك تأهيل مهني ميداني ومجاني، ثم حوار دائم مع ممثلي القطاع، داعيا إلى إشراك البرلمان والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في إعداد وتنفيذ البرامج الموجهة لهيكل القطاع.

ومن جانبه رهن السيد المستشار يونس ملال، عضو الفريق الحركي، الحد من اتساع رقعة القطاع غير المهيكل بالمملكة، بدعم المقاولات المغربية خاصة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، التي تعرف إفلاسا جراء الضغط الضريبي وغياب الدعم والتحفيز، وحذر من انعكاس هيمنة القطاع غير المهيكل على واقع الاستثمار بالمملكة، وأورد معقبا، مجموعة من المقترحات لضمان إدماج سلس للقطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية، من قبيل تعبئة الجماعات الترابية والفاعلين المحليين للمساهمة في مأسسة الاقتصاد غير المهيكل وتخصيص فضاءات مهنية لاشتغال العاملين ودعم وتحفيز ومواكبة المقاولات المغربية خاصة المتوسطة والصغيرة جدا للحفاظ على طابعها المهيكل.

وفي معرض جوابه أكد السيد الوزير أن القطاع غير المهيكل يشكل تحديا حقيقيا أمام كل مشروع تنموي، سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، موضحا أن الإصلاح الشامل لهذا القطاع يتطلب وضع إجراءات لنقل المشتغلين فيه إلى النظام المقاولاتي، وفي هذا الجانب، لفت إلى أن الأرقام الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط بشأن القطاع غير المهيكل في المغرب تبرز أن هذه الظاهرة تتسع بشكل يطرح تحديا اقتصاديا واجتماعيا للبلاد.

وأوضح أن أكثر من 85 في المائة من الوحدات التي كشف عنها التقرير تصنف ضمن خانة الوحدات الصغرى، وبأنها غالبا ما تكون ذات طابع فردي، كما أنها تزاوّل ضمن نشاط اقتصادي

لا يملك قيمة مضافة، مشيرا إلى أنه في غالبية هذه الحالات، حتى عتبة الضريبة على الدخل التي تقدر بـ 40 ألف درهم لا تصل إليها النسبة المذكورة.

وأفاد بأن البحث الوطني حول الوحدات الإنتاجية غير المنظمة 2023 - 2024 الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، يوم الأربعاء 28 ماي 2025، أبرز أن القطاع غير المنظم يضم حوالي 2,03 مليون وحدة إنتاجية غير منظمة سنة 2023، أي بزيادة تفوق 353 ألف وحدة، مقارنة مع سنة 2014.

وذكر بإجراءين قام بهما البرلمان والحكومة قصد مساعدة هذا القطاع لولوج عالم المقاولات، ويتعلق الأمر بنظام المقاول الذاتي ونظام المساهمة المهنية الموحدة، الذي يهدف إلى تمكين القطاع من الدخول في نظام المقاولات، وشدد على أهمية الانخراط فيهما بشكل جماعي، إلى جانب التطبيق السليم لمجموعة من الإجراءات، نحو هيكلة أكبر جزء ممكن من اقتصاد البلاد، مشيرا إلى انكباب الوزارة على آخر لمسات تنزيل النظامين، من أجل عرض مقترحات بشأنهما أثناء تقديم حصيلة منتصف السنة المالية في بداية الشهر القادم.

ولم يفته التأكيد على ضرورة استثمار حتى الدعم الذي جاء به المرسوم الموجه للمقاولات الصغيرة، لمراعاة هذا التحول، كأحد الروافد التي من شأنها أن تمكن القطاع غير المهيكل للمضي في الهيكلة الحقيقية المقاولاتية، لما تضمنه هذا المرسوم من إجراءات تحفيزية.

رابعا: تساءل أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، عن مدى أهمية الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة لدعم والقدرة الشرائية للمواطنين، وآثارها على تحسين مستوى معيشتهم في ظل هذا الوضع، وعن التدابير والآليات التي يمكن اتخاذها لحماية المستهلك والتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوقه، وإبداء التخوف من الآثار السلبية لاستمرار هذا الوضع وتداعياته على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

من جهته قدم السيد الوزير حصيلة دقيقة لنفقات الدولة، التي رُصدت منذ بداية الولاية الحكومية الحالية، بهدف دعم دخل المواطن المغربي والحفاظ على توازنه المعيشي وسط ظروف دولية متقلبة، فكشف أن الحكومة ضخت ما مجموعه 238,4 مليار درهم في مشاريع وإجراءات مباشرة شملت عدة مجالات حيوية تمس الحياة اليومية للمواطنين، وأنه خُصصت 88,2 مليار درهم فقط للحفاظ على استقرار أسعار المواد الأساسية بين 2022 و2024.

وأفاد أن سعر قنينة الغاز في متناول الجميع، بفضل دعم بلغ 53,6 مليار درهم، فيما تم تخصيص 17,5 مليار درهم لدعم السكر، و16,8 مليار درهم للقمح الطري والدقيق، ما سمح بالحفاظ على سعر الخبز عند 1,20 درهم رغم الارتفاعات العالمية الصاروخية.

وفي باب الحوار الاجتماعي، فتم رصد 45,7 مليار درهم لتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع النقابات، في خطوة تعكس توجهها حكوميا نحو تحقيق السلم الاجتماعي وتعزيز حقوق الشغيلة، أما فيما يخص الدعم المباشر للأسر، فقد تم تخصيص 36 مليار درهم لتمويل هذا البرنامج الطموح منذ انطلاقه، في حين خُصص 4,3 مليار درهم لدعم السكن، استفادت منه حتى الآن أزيد من 52 ألف أسرة، من أصل 163 ألف طلب.

خامسا: وسؤالا عن المراقبة الضريبية وضمانات المزمين بالضريبة، دعا السيد المستشار مولاي عبد الرحمان ابليلا، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى إعادة النظر في آلياتها بهدف تعزيز ثقة المزمين بالمنظومة الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية، وسجل ثلاث ملاحظات أساسية، أولاها تنبه إلى أن المراقبة الجبائية لا ينبغي أن تتحول إلى أداة لإعادة تقدير رقم معاملات المقاولات بشكل آلي، والثانية على أهمية الأخذ بعين الاعتبار عند بلورة سياسات المراقبة، احترام أغلبية المقاولات المغربية التزاماتها الضريبية، مشددا في ملاحظة ثالثة، على ضرورة التدخل لتجاوز بعض المقتضيات التي لا تزال تثير نزاعات متكررة بين المزمين والإدارة الضريبية، وذلك بهدف توضيحها ورفع اللبس عنها بشكل نهائي.

في معرض جوابه، وفي ظل الجدل الذي يثار من حين لآخر حول الممارسات الضريبية بالمغرب، صرح السيد الوزير بأن المراقبة الضريبية ليست عشوائية ولا انتقائية، بل مؤطرة بمساطر قانونية واضحة ودقيقة، وأوضح أن آليات المراقبة الجبائية في المغرب تقوم إما عن طريق التفتيش الميداني المباشر، أو عبر فحص الوثائق والمستندات المحاسبية، وذلك في إطار احترام كامل للمقتضيات القانونية المعمول بها، مؤكدا على أن المراقبة الضريبية لا تمارس بدافع تصفية حسابات أو كأداة للاستهداف غير المشروع.

ولم يفوت الفرصة دون أن يثمن الجهد الوطني الكبير الذي بذله أطر المديرية العامة للضرائب، وأدوارهم المحورية في المنظومة المالية كأحد أعمدتها الحيوية، مبرزا أن النجاح في تحصيل 238 مليار درهم من الموارد الجبائية يعود إلى كفاءة هؤلاء الأطر وتفانيهم، واشتغالهم في حياد تام، معتبرا أن النقاش الحقيقي يجب أن ينصب على إصلاحات بنوية وتعزيز ثقافة التصريح الضريبي، وليس على التشكيك في مصداقية الأطر التي تسهر على تطبيق القانون.

وقد فصل في آليات المراقبة، بدءا بالمرحلة القبلية المنجزة التي تعد برنامج سنوي يضبط بطريقة إلكترونية، يشمل المزمين بناء على معايير واضحة، كما تطرق إلى الإجراءات والتدابير المتخذة أثناء عملية المراقبة، وفي مقدمتها تحرير محضر الشروع في التحقيق وتحديد أجل المراقبة، كما يراعي أيضا النشاط الاقتصادي للمقولة.

وشدد على أن التصريحات التي تقدمها المقولة تخضع لفوترة الحقيقية، تستجيب أو تعكس النشاط الاقتصادي للمقولة حتى تضمن الدولة صيانة حقوقها وتحصيل مستحققاتها المشروعة، وكذا ضمان حقوق المزمين والمقولة لربح ما تأتي لها من حقوق، مستشهدا بارتفاع بعض إيرادات عمليات المراقبة، من 2823 مليون سنة 2021 لأكثر من 9.6 مليار درهم في سنة 2024، وانتقال الملفات المراقبة من 50000 سنة 2021 لأكثر من 60831.

سادسا: سلط فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني) الضوء على التحديات التي يواجهها المتقاعدون في ظل الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة، ولتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، دعوا عبر حزمة مقترحات عملية، إلى إطلاق حوار وطني شامل يجمع الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، وفي مقدمتهم الممثلون النقابيون للمتقاعدين، بهدف وضع خريطة طريق واضحة، مطالبين بمراجعة جذرية لطريقة احتساب معاشات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، التي لا تواكب ارتفاع تكلفة المعيشة، واقترحوا أيضا إدراج هذا الملف ضمن مشروع

قانون المالية لسنة 2026، عبر تخصيص اعتمادات مالية للزيادة في المعاشات، وتقرير إعفاءات وتخفيضات ضريبية على المعاشات التكميلية.

أقر السيد الوزير بأهمية إيلاء عناية خاصة لتحسين الظروف الاجتماعية والمادية للمتقاعدين، لأنهم قضوا حياتهم في خدمة الوطن سواء في القطاع العام أو الخاص، نظرا لما يتطلبه التقدم في السن من مصاريف إضافية، مستحضرا الإعفاء الضريبي الجديد لسنة 2025 الخاص بالتقاعد، الذي مكن أكثر من 160000 متقاعد من الاستفادة منها على شطرين، آخرها ينتهي بداية يناير 2026، إلى جانب الإجراء الثاني المرتبط بتقليص أيام الاشتراك في القطاع الخاص الشرط، وحدّثها في 3240 يوم، ووعد بتدبير هوامش إضافية في مشروع قانون المالية القادم، لإيجاد مداخل أساسية لمعالجة أوضاع هذه الفئة، التي تتطلب تضافر الجهود للمساهمة في تحسين ظروف معيشتها.

سابعاً: ولما نقشة آخر سؤال مبرمج بجدول أشغال الجلسة، في موضوع تقييم تأثير الميزانية على عيش المواطنين، اعتبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، أن الإشكال الحقيقي يكمن، إلى جانب تجويد السياسات العمومية، أيضا في القدرة على إرساء ترابط فعلي بين ميزانية الدولة وواقع المواطن، فيما يتعلق بالخدمات الأساسية كالتطبيب والتعليم، وأثر ذلك على فرص الشغل، وفي مدى توفر الآليات والادوات الكافية واللازمة لتقييم الأثر الاجتماعي والجهوي للميزانية، مقترحا لذات الغاية مؤشرات وطنية وجهوية للتبع.

وخلال رده، قام السيد الوزير بربط موضوع السؤال بمنظومة المالية العمومية، مبرزاً الدور المحوري الذي تضطلع به الميزانية العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والبنية التحتية والاجتماعية والثقافية، في إطار القانون التنظيمي الحالي الذي يؤطر قانون المالية السنوي، لتتبع أثر إنجاز البرامج التي خصصت لها مجموعة من النفقات، والتقييم الكمي والنوعي لها.

وذكر بنهج التدرج في الإصلاح، ابتداء من تأمين الهياكل الإدارية المؤهلة، مروراً بعملية تتبع تقييم الأثر، ونشر ميزانية المواطن بالموازاة مع مشروع قانون المالية، على صعيد المملكة، وخلص أن تنفيذ قانون المالية يبرز إما الحاجة إلى اعتمادات إضافية في نفس البرنامج في السنوات المقبلة، أو بمراجعة جذرية لهذه البرامج.

الثلاثاء 27 ذو الحجة 1446 هـ الموافق ل 24 يونيو 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

خصص مجلس المستشارين، وفقاً للمحددات الدستورية ومقتضيات نظامه الداخلي، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس للسيد رئيس المجلس، جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 27 ذو الحجة 1446 الموافق ل 24 يونيو 2025، للتداول في مجموعة من الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا في المرحلة الراهنة، ترتبط بمواضيع أساسية تتطلب مواجعتها إجراءات مبتكرة وأكثر نجاعة وفعالية على مختلف المستويات، تعلقت بالتعليم العالي، والسياحة، ثم بالأمن الطاقوي والبيئي.

المحور الأول: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

شكل النقاش خلال هذا المحور فرصة لاستحضار المستجدات التي يشهدها القطاع، والمشاريع الجارية التي تعكف الوزارة على تنفيذها لتعزيز جودة التعليم العالي وتحسين مردودية الجامعات، ولتقييم مدى تقدم الإصلاحات السابقة، والنظر في الآفاق المستقبلية للقطاع، وأيضا لتشخيص بعض مشاكل التعليم العالي الراهنة، وطرح إشكاليات جوهرية تتعلق بفعالية السياسات العمومية، ومدى قدرة الجامعات على مواكبة التحولات العالمية والمهنية المتسارعة.

1) ثمن السيد المستشار لحسن آيت اصحا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، في مداخلة عنوانها الخارطة الجامعية والحديث عن الأنوية الجامعية، وجهها للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الرؤية الاستراتيجية للوزارة، التي تروم إعادة هيكلة التعليم العالي وفق خارطة جامعية جديدة، وبناء على تشخيص دقيق ومقاربة واضحة، لخص عمق الأزمة في نوع من غياب العدالة المجالية، واعتبر أن تجاوزها يتطلب نقلة نوعية، وليس مجرد إصلاح شكلي، مستفسرا عن سبب التراجع عن مشروع إحداث أنوية جامعية، كأهم الحلول للإجابة على العديد من الإشكاليات التي يعانيتها التعليم العالي، خاصة بالأقاليم التي تعرف كثافة سكانية عالية.

أطلع السيد الوزير خلال رده، على أن وزارته تشتغل في إطار رؤية استراتيجية شمولية ومتكاملة لإعادة النظر في الخارطة الجامعية الوطنية، بما يمكن من تجاوز الإشكاليات المطروحة وتحقيق العدالة المجالية والنجاعة التكوينية، في إطار الاستمرارية والالتزام السياسي، مشددا على أنه لا يمكن التراجع عن أي مرسوم أو مشروع تمت برمجته ضمن هذه الرؤية، احتراماً للتعهدات المقدمة، موضحاً بأن إحداث الجامعات يتم بقانون، في حين تحدث المؤسسات الجامعية بناءً على اقتراح من الجامعات نفسها، دون الحاجة إلى نص قانوني خاص.

وأضاف أن مشروع الخارطة الجامعية الجديدة، الذي يندرج في إطار تفعيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتي أكدت المادة 12 من القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، يعالج عددا من التساؤلات والإكراهات التي طرحها المستشارون، منها ملائمة الأعداد الطلابية مع المعايير الدولية، وتكريس الجهوية الموسعة، وتحقيق العدالة المجالية، مشيراً إلى أن الوزارة تواصل الاشتغال على هذه الخارطة، التي يشرف عليها شخصياً رئيس الحكومة، وهي الآن تمر بمسارها القانوني والإداري.

وكشف أن المرحلة المقبلة، بعد اعتماد خارطة جامعية واضحة، ستعرف إحداث جيل جديد من المؤسسات الجامعية مغاير للمؤسسات الحالية، سيستجيب لحاجيات الجهات والمجال الوطني، بالإضافة إلى المستجدات الدولية، نظراً للطابع الدولي لبعض المهن وتطوراتها المتسارعة، وتحدث عن عمل الوزارة على التحويل التدريجي للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح نحو استقطاب محدود، بغرض معالجة مشكل الاكتظاظ المسجل في بعض الكليات.

ثم أشار إلى أنه في انتظار استكمال المسار القانوني لخارطة الطريق الجامعية، باشرت الوزارة عدداً من المبادرات المؤقتة، من بينها تقسيم الكليات متعددة التخصصات إلى وحدات مستقلة، كما هو الحال في مدينة الناظور، حيث تم تحويل مؤسسة جامعية واحدة إلى أربع مؤسسات مستقلة، بناء على اقتراح من مجلس جامعة محمد الأول، في خطوة تهدف إلى معالجة الخصائص وتحقيق عدالة مجالية أكثر نجاعة.

2) وجه السيد المستشار سعيد شاكور، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، سؤالاً محورياً إلى السيد الوزير، حول ظاهرة الهدر الأكاديمي في سلك الدكتوراه، وانتقد بشدة ما وصفه بالانزلاق الزمني في مسار الدكتوراه، إذ صارت مدة التكوين تتجاوز عشر سنوات في العديد من الحالات، وسجل من جهة أخرى عشر إنجاز الأطروحة بشكل شكلي، بسبب عدم تفرغ نسبة كبيرة من الطلبة الباحثين، العاملين في القطاع العام والخاص، للإبداع والاشتغال الجدي، ومن جهة ثانية ضعف التكوين وغياب التأطير الفعال نتيجة هشاشة التمويل وهزالة التحفيز المادي للأساتذة المؤطرين، ودعا في هذا الإطار إلى سلسلة من الإجراءات الإصلاحية العاجلة.

سلط السيد الوزير في معرض رده، الضوء على أهمية سلك الدكتوراه، كمعيار أساسي لتمييز الجامعات المغربية على الصعيدين الدولي والعالمي، وتحديداً كإحدى المقدمات للجامعات ومنحها المكانة التي تستحقها، باعتباره عاملاً حاسماً لتقدم البلدان، وأشار إلى أن عدد المسجلين في سلك الدكتوراه بالمغرب لا يزال ضعيفاً مقارنة بدول أخرى، حيث يبلغ حالياً حوالي 46 ألف طالب، منهم 40 % من الموظفين والمستخدمين.

وأوضح أن هذا الرقم بعيد عن المعايير الدولية التي تتطلب وجود 150 ألف إلى 200 ألف مسجل في الدكتوراه، مبرزاً أن هذا الفارق الكبير يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز هذا السلك وتوسيعه، وفي ذات السياق أكد أن هناك غياباً للقيادة الفعالة في توجيه البحث العلمي، حيث يهيمن الجانب الأكاديمي النظري على حساب التطبيقات والتكنولوجيا، مما يعيق تحقيق نتائج ملموسة، وأضاف أن هذه الوضعية تعود إلى أسباب متعددة تشمل الجوانب القانونية، المالية، التنظيمية، البشرية، وغياب آليات التقييم الفعالة.

وفي إطار جهود الوزارة لمواجهة هذه التحديات، أشار السيد الوزير إلى إصدار قانون جديد للتعليم العالي، يتضمن فصلاً كاملاً ومجموعة كبيرة من المواد التي تمنح البحث العلمي والابتكار المكانة التي يستحقانها، وإلى وضع آليات جديدة لدعم الجانب البشري للبحث العلمي، تشمل الباحثين بعد الدكتوراه، والأساتذة المنتسبين، والأساتذة الباحثين، فضلاً عن أساتذة فخريين مختصين في مجالات الهندسة والابتكار.

وذكر بمبادرات لدعم الطلبة الباحثين، أطلقتها الوزارة، ومنها برنامج «الطلبة المؤثرين» الذي شمل أكثر من ألف طالب استفادوا من منحة شهرية بقيمة 7000 درهم، ورفع عدد المنح عبر اتفاقيات مع قطاعات وزارية مختلفة، ومنها الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي، بهدف إحياء سلك الدكتوراه بشراكة بين الدولة والمقاولات، إلى جانب البرنامج الوطني الكبير الذي أطلقتته الوزارة قبل شهرين، بقيمة مليار درهم، يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة في عدد الأطروحات المفهرسة والمنشورات العلمية، التي بدأت بالفعل تظهر تحسناً مستمراً.

وختم رده بالتأكيد على أن إصلاح البحث العلمي والإجابة عن تساؤلاته يحتاج إلى بعض الوقت، لأن الاستثمار في هذا المجال يتطلب صبراً لتحقيق نوع من المردودية التي تعود بالنفع على الجامعات والبلاد ككل.

3) ومن خلال سؤالها عن وضعية الأحياء الجامعية، تدخلت السيدة المستشارة فاطمة الحساني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، لتسليط الضوء على اختلالات بنيوية وتحديات تشهدها

الأحياء الجامعية وتعميق تطوير منظومة التعليم ببلادنا، منها مؤشر الجودة وبالقدرة الاستيعابية للخدمات المقدمة، وبإشكالية الاكتظاظ، فدعت لتوسيع عدد الأحياء الجامعية لسد الخصاص، لضمان تعليمهم جامعي الحاصلين على شهادة البكالوريا، ولتفعيل العدالة المجالية وحق جميع جهات المملكة في الاستفادة في التساوي من المشاريع التي تم برمجتها برسم ميزانية الدولة، أخذا بعين الاعتبار معاناة أسر الطلبة من أجل تغطية نفقات الدراسة والسكن.

أقر السيد الوزير من جانبه، بالضعف الكبير في عدد أسرة الأحياء الجامعية بجميع التراب الوطني، وأبرز أن القطاع العمومي يتوفر حاليا على 60 ألف سرير و40 ألف سرير بالقطاع الخاص، مشيرا إلى أن الأحياء الجامعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القديمة التي أصبحت خدماتها متجاوزة وضعيفة ولا تلبي حاجيات الطلبة، والمتوسطة التي تقدم خدمات جيدة على نحو مقبول، ثم الأحياء الجديدة التي تقدم خدمات ممتازة.

وأكد أن الحكومة عملت على إرساء نموذج جديد مبتكر لإنشاء وتسيير الأحياء الجامعية، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، مذكرا بأن السيد رئيس الحكومة يشرف مباشرة على هذا المشروع الضخم، وأن التنفيذ يتم بتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية.

كما أوضح أنه في المحطة الموالية، أنه سيتم الشروع في بناء 100 ألف سرير سنويا ابتداء من سنة 2025، وأن الأظرفة المالية ستفتح قبل نهاية شهر شتنبر المقبل، وأعلن عن تغيير قانون واسم المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية، الذي سيتحول إلى المكتب الوطني للحياة الجامعية وإحداث مديريات جهوية للمكتب، قصد الإجابة على الإشكالات المطروحة من طرف الطلبة، في أفق تنظيم كأس العالم 2030، فذكر بإحداث مديريات جهوية لتقريب المكتب من خدمات الطلبة ومع شركاء الجماعات الترابية، من التسيير والبناء إلى المراقبة.

4) وخلال بسط سؤاله حول تحديات التعليم العالي بالمغرب ورهان التصنيف الدولي، اعتبر السيد المستشار عبد القادر الكيحل، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن الجهود الوزارية المبذولة لتطوير القطاع محدودة الانعكاس، وأن تصنيف الجامعات المغربية على المستوى الدولي لا يزال متواضعا من حيث الحضور في قوائم التميز، ويفتقر لمؤشرات قياس دقيقة، وسجل بعض مظاهر ما أسماه تحديات بنيوية مزمنة تطل واقع الجامعات المغربية، كما انتقد التأخير في تفعيل دور الوكالة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، كآلية مركزية لضبط المعايير ورفع جودة الأداء الجامعي.

أقر السيد الوزير في جوابه، بصعوبة إدماج الجامعات المغربية في بعض التصنيفات الدولية الكبرى، مرجعا ذلك إلى المعايير الصارمة التي تعتمد، خصوصا فيما يتعلق بالبحث العلمي والموارد المالية والبشرية، إذ اعتبرها متعددة، معقدة، ونسبية، وليست غاية في حد ذاتها، بل تشكل آلية لتحفيز الجامعات نحو التميز والتقدم، وأوضح أن أغلبها، مثل تصنيف شنغهاي، تركز على مؤشرات علمية وتقنية دقيقة تتطلب إمكانيات ضخمة، مشيرا إلى أن بعض الجامعات التي تحتل المراتب الأولى عالميا تتجاوز ميزانياتها 35 إلى 40 مليار دولار، في حين لا تصل ميزانية التعليم العالي بكامله في المغرب إلى هذا السقف.

في المقابل، أكد أن هناك تصنيفات دولية في متناول الجامعات المغربية، وأن عددا منها بدأ يحقق

حضورا مشرفا، مشيرا إلى أن عدد الجامعات المغربية المصنفة دوليا ارتفع من 3 فقط سنة 2017 إلى 11 جامعة اليوم، وفي هذا الإطار، شدد على أن وزارته اتخذت عدة تدابير لتحسين أداء الجامعات وتصنيفها الدولي، على رأسها القانون الجديد للتعليم العالي، الذي يهدف إلى إحداث أقطاب جامعية جهوية قوية.

وكشف كذلك أن قطب الرباط سيكون أكبر قطب للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في إفريقيا بأكملها، معبرا عن يقينه بأن الجامعات المنضوية ضمن هذا القطب ستعرف قفزة نوعية في التصنيفات بمجرد بدء النشر العلمي باسمه، وأشار إلى أن القانون الجديد يمنح مكانة مركزية للبحث العلمي، من خلال التعاقد مع الجامعات وتوفير الدعم التقني والبشري والمالي اللازم، وأن الوزارة أطلقت مشاريع كبرى لدعم هذا التوجه، من بينها مشروع شراكة مع المكتب الشريف للفوسفات وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات، باستثمار يناهز مليار درهم، لدعم البحث والابتكار والارتقاء بترتيب الجامعات المغربية دوليا.

5) أثار أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، بمناسبة سؤالهم حول إشكالية التعليم العالي بالمغرب، أهم تحديات بعد مرحلة الباكلوريا، المتمثلة في ضعف المواكبة والدعم التوجيهي، إلى جانب إشكالية برمجة امتحانات الولوج إلى المدارس العليا في أوقات متقاربة، وأثرها على مبدأ تكافؤ الفرص وبالعادلة المجالية والجهوية المنشودة، فضلا عن تعقيد معايير الولوج إلى المدارس العليا وشرط العتبات، مطالبين الحكومة بتقديم تصور للهندسة اللغوية بما يراعي أحكام الدستور ويوفر مواكبة للمستجدات العالمية، والعودة إلى نظام الباشلور، ثم عن مصير المؤسسات والأنوية الجامعية المعطلة في العديد من الأقاليم والجهات.

أفاد السيد الوزير، أن مسألة إدماج خريجي الجامعات في سوق الشغل لا يمكن فصلها عن السياق الاقتصادي العام، مشددا على أن نسب البطالة في صفوف الخريجين نسبية وتحتاج إلى قراءة دقيقة، وأوضح أن الهيكل الوطني للتقييم التابع للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، أنجز دراسة سنة 2021 أظهرت تفاوتات واضحة في نسب الإدماج المهني بين مختلف مؤسسات التعليم العالي، وأن نسبة الإدماج المهني لخريجي مؤسسات الاستقطاب المحدود، مثل مدارس الهندسة والتجارة وكليات الطب، تفوق 90% خلال 18 شهرا بعد التخرج، فيما بلغت نسبة إدماج خريجي مؤسسات الاستقطاب المفتوح أكثر من 70%.

وأضاف أن التشغيل لا يرتبط فقط بالجامعة أو بالتكوين الأكاديمي، بل يتأثر أساسا بعوامل اقتصادية كبرى، على رأسها نسبة النمو، مؤكدا في المقابل أن الجامعة والتعليم العالي يظلان فاعلين مركزيين في خلق الثروة وتشجيع التشغيل الذاتي، وفق أهداف مشروع الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي، الذي يشمل تحديث دفاتر الضوابط البيداغوجية، وإدخال أنماط تعليمية حديثة.

وكشف كذلك عن إطلاق مشاريع مهيكلة تروم تعزيز إدماج الخريجين، من أبرزها، إحداث مراكز الابتكار البيداغوجي داخل الجامعات، وإنشاء مراكز تتبع الخريجين بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، وإطلاق النظام الوطني للطلاب المقاول، الذي سيرى النور قريبا، وإعداد النظام الوطني للطلاب الرياضي والطالب الفنان، وعلاقة بتقوية الكفاءات اللغوية لدى الطلبة، أعلن عن تطوير منتج وطني جديد في التكوين اللغوي، لتعويض النظام الحالي، سيمكن الطلبة من التمكن

من اللغات الإسبانية، الفرنسية، الإنجليزية، إضافة إلى العربية والأمازيغية. وأكد أن هذه المبادرات تندرج ضمن رؤية شاملة تراعي الاستراتيجيات العمومية والقطاعية الكبرى، وتواكب الأوراش الوطنية التي يقودها الملك محمد السادس، من خلال مراجعة مستمرة لدفاتر الضوابط البيداغوجية بما يضمن مواءمتها مع حاجيات العصر وسوق الشغل. (6) في مداخلة أعادت إلى الواجهة إشكالية التشغيل الهش داخل الجامعات، وطرحت بإلحاح الحاجة إلى مراجعة شاملة لمنظومة المناولة، التي تتنافى في صورتها الحالية مع أبسط مبادئ الكرامة والعدالة الاجتماعية، وجهت السيدة المستشارة مينة حمداني، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، سؤالاً حول الوضعية المقلقة لعمال وعاملات شركات المناولة داخل الجامعات المغربية.

وفي هذا السياق، دعت إلى القيام بدراسة عاجلة لتقييم الوضع المهني والاجتماعي لعمال المناولة، مشددة على ضرورة إعادة النظر في دفاتر التحملات التي تبرمها الوزارة مع شركات المناولة، بما يضمن احترام الحد الأدنى للأجور، وعدد ساعات العمل القانونية، وضرورة التصريح الكامل بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما طالبت بتمكينهم من الحق في التنظيم النقابي.

لم يخف السيد الوزير في جوابه تمسكه بخيار المناولة داخل المؤسسات الجامعية، إذ أكد أن هذه الممارسة تتم في إطار القانون، معمول بها على الصعيد الدولي ويتم اللجوء إليها لتخفيف العبء على الدولة، وأكد في نفس الوقت بأنه لم يتم منع أي أحد من الشكوى أو تأسيس نقابة ولا حتى ترك شكايته بدون رد.

وأكد أنه يتم التركيز ضمن الصفقات على الحد القانوني للأجر، وعلى أيام الراحة الأسبوعية، والتأمين ضد حوادث الشغل، وحصة المشغلين من التحملات الاجتماعية، وربح النائلين للصفقة، وذكر بأن المراقب المالي لا يؤشر على الصفقة إذا لم تحترم هذه العناصر، وأن الوزارة لا تتوفر على آليات كفيلة للقيام بالتفتيش، وليست الطرف الوحيد المسؤول عن تديير هذا الملف، وأنها تحرص على احترام القانون داخل حدود اختصاصها، من خلال إعداد دفاتر تحملات واضحة، وتتبع الشكايات التي ترد على مصالحها، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة عند تسجيل أي خرق.

(7) اعتبر أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، أن استمرار التأخير في إخراج مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، موضوع سؤالهم، غير مبرر ومثار استياء واستغراب، والسبب في الاحتجاج والإضراب الأخيرين أمام الوزارة، ويطرح علامات استفهام حقيقية بشأن جدية الحكومة في التزاماتها ونتائج الحوار الاجتماعي، ودعوا إلى فتح حوار مسؤول مع كافة النقابات الممثلة في القطاع، وإلى الالتزام بتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي، ثم لإخراج النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي للنور بالصيغة المتفق عليها.

ونفى السيد الوزير في رده، الاتهامات الموجهة للقطاع، والمتمثلة في عرقلة إخراج مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، الذي يضم العديد من الامتيازات الجديدة، وصرح بأن الوزارة لم ترفض يوماً الحوار القطاعي، مع العلم أنه بالإمكان توقيف المشروع برمته، لدراسته من جديد، بحجة أن المشروع بدأ في ولاية سابقة، ولكن الالتزام بتحسين وضعية موظفي التعليم العالي بكل

ملفاتهم، دفع لمتابعة مشروع النظام الأساسي، وإنما تسريع مسطرة تنزيله، وإيداعه في القنوات الخاصة به، في نقاش حوله دام طيلة الأشهر السابقة مع النقابات الثلاث الأكثر تمثيلية، في ظل الاحترام والتعاضد المتبادل بين جل الأطراف، يستجيب لمبدأ التدرج في مسطرة اعتماد المشروع، كونه إجراء مسطري قانوني.

(8) واستكمالا لسياق السؤال السابق، وبخصوص الحوار القطاعي، تدخل أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السبية)، للاستفسار والمطالبة بالمزيد من التوضيح بخصوص مسار الحوار الاجتماعي القطاعي في إطار ملفين مطلبين، متعلقين بإصلاح القانون المؤطر للتعليم العالي 01.00، بما يضمن الحفاظ على مكتسبات الموظفين في إطار الوظيفة العمومية، وبالإفراج عن النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي.

ومن جانبه أكد السيد الوزير الأهمية الاستراتيجية للموارد البشرية في سيرونة منظومة التعليم العالي، وأبدى استعداده في إطار الاستمرارية والالتزام لتوجيه المشاريع العالقة في قنواتها المناسبة وفي أقصر مدد زمنية، وأكد التزامه بمتابعة جميع مراحل إنجاز كل الملفات بمعية الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، منها إلى ضرورة التحلي والتروي في التعامل مع النتائج، قبل اللجوء إلى الإضراب والاعتصام، خاصة وأن كل اللقاءات تمت منذ البداية بمشاركة النقابات الثلاثة الأكثر تمثيلية.

المحور الثاني: قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

نظرا لما يشهده قطاع السياحة في المغرب تحديات متعددة في العام الجاري، كأحد الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني، بما في ذلك التغيرات المناخية، وتنافسية الوجهات السياحية الأخرى، والحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتقنيات الحديثة، إلى جانب أكرهات تتعلق بتتويع الأسواق المستهدفة، وتحسين تجربة الزوار، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، ناقش السادة المستشارون المتدخلون في المحور، السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في سبعة إشكاليات ذات الصلة:

أولا: في أول سؤال توجه إلى السيدة الوزيرة، تعلق بتسوية وضعية المرشدين السياحيين، نقل السيد المستشار المداني املوك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، وضعية فئة من المرشدين تتوفر على كفاءة عالية وتجربة مهنية غنية، لكنها لا تزال تعاني من الإقصاء وعدم تسوية وضعيتها القانونية، مما يحرمها من الحق المشروع في الحصول على البطاقة المهنية لمزاولة هذه المهنة في ظروف قانونية وكرامة مهنية، ودعا إلى تسريع الإجراءات وتمكين هذه الفئة من حقوقها، خاصة في ظل الدينامية الكبرى التي يشهدها القطاع السياحي المغربي.

ومن أجل تسوية وتحسين وضعية المرشدين السياحيين وعلى تعزيز مهنة الإرشاد السياحي، استعرضت السيدة الوزيرة خلال جوابها، الإجراءات التي باشرتتها الوزارة، بدءا بتنزيل القانون 5.12 المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي المنظم للمهنة، والمؤسس على أهمية التكوين في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها هذه الفئة، عبر دورات تكوينية مجانية، وتحسيس ومواكبة جميع المرشدين السياحيين في جميع الجهات للاستفادة منها، وعبر المنصة الرقمية TOURISME ACADIMIE.

وأخبرت بخلق الوزارة لشعبة مرشد الفضاءات الطبيعية بمعهد السياحة بورزازات، وشعبة مرشد المدن والمدارات السياحية، إضافة إلى برنامج تكوين بشراكة مع المعهد العالي الدولي للسياحة

بطنجة، وتحصيل 4590 مرشد سياحي في المغرب و1299 اعتماد لمزاولة مهنة المرشد السياحي، يوازي العدد المتزايد للسياح، بعد إجراء الامتحانات المهنية لسنة 2018 و2023 لتسوية لفرز واستقطاب الكفاءات الميدانية في مهنة الإرشاد السياحي، فضلا عن إصدار النصوص القانونية المتصلة بالتغطية الصحية.

ثانيا: وتفاعلا مع أربعة إشكاليات تعلقت ب:

1. النهوض بالسياحة في الأقاليم الجنوبية: موضوع سؤال تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي/ والمستشار السيد عبد العزيز بوسلخن في التعقيب)
2. تحديات السياحة بالمغرب: موضوع سؤال تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الانصاري)
3. النهوض بالسياحة المغربية: موضوع سؤال تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى الاسماعيل)
4. خارطة الطريق 2023-2026: موضوع سؤال تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة).

صرحت السيدة الوزيرة بأن القطاع السياحي بالمغرب حقق عائدات تقدر بـ 34 مليار درهم من العملة الصعبة، بزيادة بلغت 8 في المائة، خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، مقارنة بنفس الفترة من 2024، وأن عدد السياح بلغ خلال نفس الفترة 7 ملايين و200 ألف سائح، بزيادة 22 في المائة مقارنة مع 2024، وذكرت أن عدد ليالي المبيت بلغ 11,8 ملايين ليلة، بزيادة 13 في المائة، هذا تقدم، تم تحقيقه بفضل الاستثمارات الهادفة للحكومة في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني تحت القيادة الملكية السامية.

وأشارت إلى أن الوزارة تواصل تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023 - 2026، التي خصصت لها ميزانية قدرها 6 ملايين درهم، من خلال محاور، تشمل الترويج وإنعاش النقل الجوي، وتعزيز الاستثمار في الإيواء السياحي والترفيه، والترويج للمشاريع القاطرة التي يبلغ عددها 14 مشروعا وتساهم في تعزيز السلاسل السياحية في الجهات.

أما على مستوى الأقاليم الجنوبية، فلفتت إلى أنها تشهد إقبالا متزايدا من قبل السياح المغاربة والأجانب، وإلى أن هذا النوع من السياحة عرف انتعاشة مهمة واستفاد من الإنجازات القياسية للقطاع على الصعيد الوطني، إذ بلغ به عدد السياح الوافدين على مؤسسات الإيواء السياحي حوالي 80 ألفا خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025، بارتفاع نسبته 48 في المائة مقارنة مع 2019، أي قبل جائحة كوفيد-19، فيما بلغ عدد ليالي المبيت حوالي 195 ألفا، بزيادة 49 في المائة.

وأوضحت أن السياحة بهذه الأقاليم تستفيد من خارطة الطريق 2023-2026، عبر عدة سلاسل موضوعاتية، تشمل الصحراء والواحات كونها تتيح تجارب سياحية جديدة، والمحيط والأمواج التي يقصدها عشاق الرياضات البحرية، فضلا عن الشاطئ والشمس، والمدارات الثقافية التي تهدف إلى إبراز التراث اللامادي للمنطقة وجعل القصبات وجهات سياحية جذابة، ونبهت إلى أن النقل

الجوي يعتبر كذلك من الروافع المهمة التي تستفيد منها السياحة بالأقاليم الجنوبية، مشيرة إلى الخطوط الجوية الجديدة التي تم إطلاقها مؤخراً مثل خط «مريد- الداخلة» و«لانزاروت - الداخلة».

وأكدت استفادة جميع الجهات من خارطة الطريق 2023-2026 ومن السلاسل وفق خصوصية كل منها، الموضوعية وسلاسل سياحة المدن وسياحة الشاطئ والشمس، وأيضا سياحة الصحراء والواحات، ثم سياحة الأعمال، وسياحة المدارات الثقافية، والسياحة الداخلية الخاصة بالشاطئ والخاصة بالطبيعة، مشيرة كذلك إلى السلاسل الأفقية، المتمثلة في المطبخ المغربي والمنتجات المحلية، المهرجانات والمواسم، الصناعة التقليدية والمهارات المحلية، ثم الإيواء البديل والتنمية المستدامة.

وقدمت تفصيلا عن كون خارطة الطريق ركزت على العرض وعلى جودة الخدمات، وعلى الرفع من قدرات العاملين في القطاع السياحي، من خلال برنامج التميز، يضع معايير التكوين المتميز في 12 مؤسسة، وبرنامج الأطر المتوسط لتكوين أطر متوسطة لتسيير وتأطير مشاريع الفنادق والمطعمة والسياحة، وأيضا برنامج التكوين المستمر المتميز، يشغل بأحدث التقنيات والمهارات على المنصة الإلكترونية، إلى جانب برنامج «كفاءة» يمنح شهادة الاعتراف بالخبرة المهنية لفائدة حوالي 7550 شخص ما بين 2023-2026.

ثالثا: وأثناء سؤاله عن تعثر استراتيجية تنزيل برنامج «فرصة»، انتقد السيد المستشار سماعيل العالوي، عضو الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، البرنامج في تحقيق الأهداف التي سطرها عند إطلاقه في مارس 2022، واعتبر أنه تحول إلى مصدر خيبة حقيقيه واحتقان اجتماعي واسع، بسبب الفجوة بين الأرقام المعلنة والواقع الفعلي على الأرض، بدل أن يشكل مدخلا لدعم روح المبادرة لدى الشباب، معلنا أن عدد المشاريع التي استفادت فعليا من التمويل إلى حدود سنة 2023 لم يتجاوز 1400، من أصل حوالي 30000 ملف تم انتقاؤها، بنسبة التي لا تتعدى 05 في المائة، تعكس بوضوح ضعف التنفيذ وغياب الجدية في الوفاء بالوعود المعلنة.

فندت السيدة الوزيرة بداية الأرقام والمعطيات التي أدلى بها السيد المستشار، وأكدت نجاح برنامج فرصة في إحداث حوالي 37 ألف منصب شغل جديد وتمويل 21 ألف و200 حامل مشروع، الذي خصصت له الحكومة غلafa ماليا إجماليا يناهز 2.5 مليار درهم، بهدف مواكبة 20 ألف حامل مشروع في نسختي 2022 و2023، وقد تم تجاوز هذه الأهداف بتمويل 10 آلاف مشروع سنة 2022، بنسبة 100 %، و11 ألف و200 مشروع سنة 2023، بنسبة فاقت 112 %، مضيفة أن 44 % من مناصب الشغل المحدثة كانت من نصيب النساء، وكشفت بالإضافة عن تلقي البرنامج لأكثر من 300 ألف طلب ترشيح، مشيرة إلى ارتفاع نسبة المشاريع الممولة في الجماعات القروية والمدن الصغيرة من 60 % إلى 72 %، من سنة 2022 إلى سنة 2023.

وأضافت أن أكثر من 50 ألف مرشح استفادوا من التكوين عبر منصة «Forsa Academy»، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم حاليا بمتابعة جميع المستفيدين من التمويل، البالغ عددهم 21200، لمدة سنتين لضمان نجاح مشاريعهم، وذلك عبر المؤسسات المالية والمكاتب الجهوية لمستفيدي سنة 2022، ومن خلال الحاضنات لمستفيدي سنة 2023.

رابعاً: واستفسرت السيدة المستشارة مريم الهلواني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل عن الإجراءات المتخذة لاستقبال الموسم السياحي، والتحديات الكبرى التي تعيق شمولية نجاح برنامج السياحة الوطنية لهذه السنة، وغياب عدالة توزيعية بين المغاربة، خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، بسبب ارتفاع أسعار الفنادق وتدني جودة الخدمات، ودعت السيدة الوزيرة للوقوف على آليات المراقبة لضمان احترام قوانين الشغيلة، جراء معاناتهم من الاستغلال والعنف، وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية والتغطية الصحية، والتميز خاصة فيما يتعلق بالمساواة في الأجور والترقية، سيما وبلادنا مقبلة على كسب رهانات دولية.

أبرزت السيدة الوزيرة، الانتعاش الذي يشهده القطاع السياحي ببلادنا، معتبرة بأن الطلب يفوق العرض بما يؤثر على الأثمنة، ولذلك عملت الوزارة على الرفع من الطاقة الاستيعابية في الإيواء السياحي المصنف، إذ ارتفعت في مدينة أكادير مثلاً بين 2021 و2025 بـ 5 آلاف سرير، وعلى ضمان سياحة داخلية تعم كافة الجهات.

وفي إطار التحضير للموسم الصيفي، أطلعت السيدة الوزيرة السادة المستشارين على خطة عمل الوزارة تركز على ثلاثة محاور، أولها يهتم بتحسيس الفاعلين ليقترحوا عروضاً سياحية وخدمات ذات جودة عالية، تتلائم مع انتظارات السياح الأجانب والسياح المغاربة ومغاربة العالم، المحور الثاني يهتم تكثيف عملية التأطير ومواكبة المقاولات السياحية من أجل تحسين جودة الخدمات، ثم المحور الثالث الذي يهدف للترويج السياحي، عبر حملات تواصلية، خاصة حملة «نتلاقو فبلادنا»، و«المغرب أرض الأنوار»، وتعزيز الربط الجوي.

خامساً: وفي سؤالين جمعتهم وحدة الموضوع، تعلق الأول بعدم تصنيف مجموعة من دور الضيافة «الرياض» بمدينة مراكش، دعا من خلاله أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المريط الخمار)، للتدخل العاجل لوضع استراتيجية واضحة وشاملة تهدف إلى تسوية وضعية هذه الدور، من خلال مراجعة مساطر التصنيف والترخيص التي تتطلب وقتاً طويلاً ومساطر معقدة لجعلها أكثر مرونة وواقعية، تراعي خصوصيات هذه الفضاءات السياحية، وتضمن اندماجها الكامل ضمن المنظومة السياحية الوطنية.

وتدخل أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه)، لبسط السؤال الثاني، بخصوص مواكبة المؤسسات غير المصنفة قصد الانخراط في عملية تسوية وضعيتها القانونية، إذ أظهروا الأثر السلبي لظاهرة استقطاب الفنادق للزبائن بمنطقة «الشامل كليا» على باقي المرافق السياحية، وخاصة بالشريط الساحلي لمدينة أكادير، في سياق استفسارهم عن الاستراتيجية المعتمدة لتصنيف هذه الفنادق، وعن مدى جدية وفعالية «الزبون الخفي» الرقابية، مقترحين تخفيض سقف دعم المؤسسات الراغبة في الاستثمار في السياحة لأقل من 50 مليون درهم.

أفادت السيدة الوزيرة، خلال ردها على السؤالين، بأن المغرب مقبل على تنزيل تغييرات عدة في نظام تصنيف الفنادق، أهمها اعتماد التصنيف كل 5 سنوات، كاشفة الانكباب على إعداد مراسيم تطبيقية تنظم الإيواء لدى الساكنة وفي الخيام، وذكرت بإطلاق ورش إصلاح الإطار القانوني للإيواء السياحي، حيث صدر القانون 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحية، ومراسيمه التطبيقية، إلى جانب الإفراج قبل أسبوعين عن خمسة قرارات مهمة تخص المؤسسات

السياحية.

وأضافت أن الهدف من هذه النصوص، تكييف نظام التصنيف مع تطور وتنوع عرض الإيواء السياحي، موضحة أن من بين المستجدات التي جاءت بها، جعل تصنيف جميع المؤسسات يتم حسب "النجوم"، ما يعني تجاوز منطق الفئات، كما أنه بموجبها سوف يتم منح النجوم لمدة محددة، أساسا 7 سنوات بالنسبة للفنادق الجديدة، ثم كل 5 سنوات بعد هذا التاريخ.

على صعيد آخر، أوضحت بشأن اعتماد الزبون السري، أنه يتأطر بـ 800 معيار حددت مع المنظمة العالمية للسياحة، مفيدة بأنه خلال تمضيته يوما أو يومين بالفندق المعني، سوف يقف على كافة التفاصيل، وأنه بعد التشخيص، يمكن أن يضيع نجمة إذا لم يكن في مستوى النجوم التي يمتلكها، لافتة إلى أنه سوف يتم منح المهنيين مهلة سنتين لعملية التصنيف الجديدة.

وكشفت السيدة الوزيرة في سياق متصل، عن وضع دفتر تحملات جديد يضمن جودة وسلامة السياح، وعن الانكباب على مراسيم أخرى للزيادة في الطاقات الاستيعابية، كذلك على قرارات تنظم الإيواء لدى الساكنة والإيواء في الخيام، معلنة تصنيف 1715 دار ضيافة، إلى حد اليوم، على صعيد المندوبية الجهوية للسياحة بمراكش، وأطلقت الوزارة مؤخرا عملية مهمة شركة «مالاسميث»، للقيام بتشخيص مجموعة من المؤسسات ومواكبتها في عملية التصنيف، والانطلاق من مدينة ورزازات كعملية نموذجية.

سادسا: ولإبداء التخوف من تزايد عدد التقييمات السلبية على المنصات العالمية المخصصة للحجوزات، تزكيها مظاهر استياء بعض السياح من التفاوت في الأسعار والمعاملة غير المهنية أحيانا، ومن أثرها السيئ على صورة الوجهات المغربية السياحية، وعلى مجهودات الوزارة على مستوى الحملات الترويجية وتحسين الربط الجهوي، وللتأكيد على أهمية الربط بين التصنيف الإداري للمؤسسات السياحية والتقييمات الرقمية الصادرة عن الزبناء، ثم الدعوة لنفس الغاية إلى الإسراع بتفعيل الآليات الوطنية الرقمية لليقظة والتتبع الميداني، تقدم السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بالسؤال السادس بخصوص تنويع العرض السياحي الوطني وتعزيز جاذبيته.

وصنفت السيدة الوزيرة في بداية جوابها، تنويع العرض السياحي بين أهداف خارطة الطريق السياحة 2023-2026، وذكرت بمعطيات قدمتها في الأجوبة السابقة، من قبيل تقديم السلاسل التي تقوم عليها خارطة الطريق الموضوعاتية والأفقية، وتهم جميع أنواع السياحة، موزعة حسب مؤهلات كل جهة، تستجيب للانتظارات المختلفة للسياح، وأعادت الحديث عن برنامج GO SIYAHA، وبنك المشاريع الذي يؤمن 200 مشروع نموذجي تهم مختلف السلاسل السياحية وفي جميع الجهات.

وأفادت أنه، وعلاقة بتعزيز جاذبية العرض السياحي الوطني، ببعض محاور استراتيجية الوزارة، بالنسبة للحملة الترويجية «المغرب أرض الأنوار»، والعلامة التجارية «visit Morocco» الموجهة للسياحة الدولية، وأيضا الشراكات مع عدة شركات طيران ومنظمي الرحلات ووكالات الاسفار، والمشاركة في المعارض السياحية حول العالم بشكل دوري لكل الجهات، مضيعة معطى التأشيرة الإلكترونية، وتسويق العلامة الداخلية «نتلاقوا في بلادنا»، تحفيزا للسياحة الداخلية.

سابعا: وفي آخر سؤال وجه للسيدة الوزيرة، عن استراتيجية قطاع السياحة لضمان تحقيق

العدالة المجالية بين مختلف الجهات، دعا السيد المستشار نبيل اليزيدي، عضو الفريق الحركي، إلى إعادة النظر في استراتيجية القطاع السياحي لتحقيق عدالة مجالية حقيقية، وإلى تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الجهات، ولتطوير المنظومة التشاركية في العمل مع قطاعات حكومية أخرى، لتطوير البنية التحتية لتطوير العرض السياحي، وأيضاً لفتح نقاش مع المؤسسات البنكية لتمويل المشاريع السياحية في المناطق النائية.

أسست السيدة الوزيرة على نفس عناصر أجوبتها السابقة، بخصوص خارطة الطريق السياحة، المبنية على تجربة الزبون عبر السلاسل الموضوعاتية والأفقية، اعتباراً لمؤهلات كل جهة في إطار العدالة المجالية، وتحديث بعدها عن برنامج تهمين 16 قرية سياحية في جهات مختلفة، بميزانية 188 مليون درهم، للنهوض بالسياحة القروية يخلق مناصب الشغل، وسأقت بعض نماذج لهذه القرى، بجهة فاس-مكناس، وسوس-ماسة، ومراكش-اسفي، وبني ملال - خنيفرة، وأيضاً جهة الشرق وجهة الرباط -سلا-القنيطرة.

المحور الثالث: قطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

أثار المتدخلون في هذا المحور، سبل تجاوز الإشكاليات المتعلقة بأمن الطاقة واستدامتها البيئية، ومدى ملاءمة الاستراتيجية الحكومية مع متطلبات التحول الرقمي وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة، وسلطوا الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به المعادن الاستراتيجية والحرحة في تعزيز السيادة الصناعية الوطنية، وعلى استراتيجية المغرب في مجال التنمية المستدامة، والأهمية التي توليها المملكة للرهانات الملحة المرتبطة بالبيئة والمناخ.

(1) في أول سؤال عن بدائل توريد الغاز لبلادنا، نقل عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، المستشار السيد محمد حلمي، موقف فريقه المساند لمجهودات القطاع في تدبير وتعزيز الأمن الطاقوي لبلادنا، وتحدياته الطاقوية المتعددة، المتمثلة في التبعية للخارج لتلبية احتياجاتها من الطاقة وارتفاع استيراد الوقود، وفي ضرورة تطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الطاقات المتجددة، في استجابة للتحولات والأحداث الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية.

عرفت السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، بمكانة الغاز الطبيعي كحل مستدام ومكوناً أساسياً في المنظومة الطاقوية الوطنية، باعتباره مصدراً طاقوياً بمحتوى كربوني جد منخفض بالنسبة للصناعة الوطنية، مقارنة مع المصادر الأخرى، من أجل رفع نسبة اندماج الطاقات المتجددة في المنظومة الكهربائية، وأضافت أن المغرب في صدد إعداد تصور شمولي لتطوير قطاع الغاز الطبيعي، ولج سنة 2022 لأول مرة السوق الدولية للغاز الطبيعي، لملاءمة أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي مع الشروط التقنية التشغيلية الجديدة، ووقع على اتفاقية في مارس من العام الماضي بين 11 وزارة ومؤسسات عمومية لضمان التثاقفية السياسات في هذا القطاع.

وأبرزت أن الوزارة قامت بإطلاق طلب إبداء اهتمام، لتطوير البنية التحتية الوطنية الغازية، سيتم من خلاله ربط ميناء الناظور غرب المتوسط مع المناطق الصناعية في القنيطرة والمحمدية، والمحطات الجديدة التي ستنشأ في المحيط الأطلسي، ثم ميناء الداخلة الأطلسي من أجل ربطه بأنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي الذي يجري تطويره، وأشارت أيضاً إلى وقوفها على تسريع أشغال الاستكشاف والبحث عن الغاز الطبيعي في الحقول المكتشفة، بما فيها حقول تدرارة، وفق الضوابط

القانونية والمعايير البيئية الجاري بها العمل، فضلا عن الانكباب على إعداد مشروع قانون جديد حول الغاز الطبيعي، تمت إحالته على مصالح الأمانة العامة للحكومة منذ بداية السنة.

(2) أثار السيد المستشار عدي ويحيى، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤاله حول تشجيع الاستثمار في القطاع المعدني، أهمية وضع سياسة عمومية متكاملة في قطاع المعادن، كحلقة مهمة في الاقتصاد المغربي نظرا لتتويج موارده، واقترح في هذا الصدد، إحداث وحدة صناعية لتثمين المعادن بالمنطقة المنجمية لتافياللت وفجيج، من خلال تبسيط المساطر والرفع من قيمة الدعم المخصصة للمنجميين التقليديين ومواكبتهم، وتنظيم معرض دولي ترويجي للقطاع المعدني بجهة درعة- تافياللت، ودعا لتعديل القانون 74-15 المهيكّل لمركزيات الشراء والتنمية، من أجل الحفاظ على الحقيقة التاريخية للصناعة المنجميين التقليديين، وحماية حقوقهم التقليديين من السماسرة. في ردها، أكدت السيدة الوزيرة أن الوزارة منكبة على تنزيل إصلاح عميق للقطاع المعدني، بهدف تحويله إلى رافعة لتحقيق السيادة الاقتصادية وتعزيز العدالة المجالية، في إطار رؤية استراتيجية متكاملة تشمل الجوانب القانونية والمؤسسية والمجالية، وأبرزت أن الحكومة ستتداول، خلال اجتماع المجلس الحكومي ليوم الخميس المقبل، مشروع إصلاح المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، كلبنة مركزية في هذا الورش الإصلاحية الهيكلية، أعد وفق مقاربة تشاركية. يكرس الاعتراف بالمعادن الاستراتيجية والنادرة، ويضع إطارا قانونيا خاصا لتثمينها، بما يعكس التوجهات الوطنية في الانتقال الصناعي والطاقي.

واعتبرت أن هذا الإصلاح يركز على مراجعة الإطار القانوني المنظم للقطاع وإعادة تفعيل التراث المعدني الوطني، مشيرة إلى أن الوزارة قامت بعملية واسعة لإعادة منح الرخص المسحوبة، باستثمارات تقدر بـ 2 مليار درهم وخلق حوالي 6000 منصب شغل مباشر، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي في تافياللت وفجيج، أما المحور الرابع، فركز على إعادة هيكلة النشاط المنجمي بإقليم جرادة، من خلال زيارات ميدانية، وإعداد مخطط يتضمن تدابير تميز بين التحول الرقمي، وتحفيز الاستثمار، ومواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، بتسيق محكم مع السلطات المحلية والفاعلين المعنيين.

(3) وساءل السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة الوزيرة، عن تعزيز استدامة مشاريع الطاقة الشمسية والرياح بالمغرب، حيث سطر على بعض التحديات والإكراهات التي تلقي بظلالها على المنجز الحكومي، بدءا بتخزين الطاقات المتجددة، وبلوغ الأثر المباشر المشاريع والاستثمارات لدى المواطن العادي، ثم مواكبة وتشجيع المستثمرين في الإنتاج الذاتي لهذا النوع من الطاقة.

وأكدت السيدة الوزيرة خلال جوابها، أن المغرب حقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة قفزة نوعية في مشاريع الطاقات المتجددة، مكنته من رفع نسبة مساهمة هذه الطاقات في الميزج الكهربائي الوطني من 37 في المائة سنة 2021 إلى أزيد من 45 بالمائة سنة 2025، مع هدف بلوغ 52 في المائة سنة 2026، أي أربع سنوات قبل الموعد المحدد في الاستراتيجية الوطنية للطاقة، مبرزة أن هذه الدينامية جاءت بفضل تفعيل التوجيهات الملكية السامية، إضافة إلى اهتمام متزايد من طرف المستثمرين الأجانب والدوليين بالعرض المغربي في مجال الطاقات المتجددة.

وأشارت إلى أن مشاريع من قبيل «نور أطلس» و«نور ميدلت» باتت تتمتع بتكاليف إنتاجية منخفضة، تتراوح بين 34 و42 سنتيما للكيلوواط /ساعة، مما يجعلها من بين الأكثر قدرة على المنافسة مقارنة مع مصادر أخرى، كما استعرضت البرنامج الاستثماري الذي أطلقه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي بلغت قيمته 120 مليار درهم، تشمل إنتاج أزيد من 12 جيغاواط من مصادر متجددة، وتخصيص حوالي 27 مليار درهم من الغلاف المالي للبرنامج لتقوية وتوسيع الشبكة الكهربائية الوطنية، بما يعزز تنفيذ المشاريع الكبرى ويدعم التغطية الشاملة بالكهرباء في العالم القروي.

وأكدت في هذا السياق، أن برنامج تعميم الكهرباء القروية يشهد تسارعا ملحوظا، عبر مشاريع صغرى تعتمد على الطاقة الشمسية والتخزين، لافتة إلى أن هذه الحلول ساهمت، خاصة في المناطق المتضررة من زلزال الحوز، في توفير الكهرباء لما يقارب 1000 أسرة، بطاقة إنتاجية تقارب 500 كيلوواط، وطاقة تخزين تصل إلى 2000 كيلوواط/ساعة، بميزانية إجمالية ناهزت 26 مليون درهم.

وخلصت إلى أن هذه المقاربة المتكاملة، التي تجمع بين المشاريع الكبرى والحلول اللامركزية، تركز التوجه الوطني نحو تعزيز السيادة الطاقية، والعدالة المجالية، وتسريع الانتقال الطاقوي المستدام في مختلف جهات المملكة.

(4) في جوابها على آخر سؤال شفوي مبرمج بأشغال الجلسة، حول مخاطر النفايات الطبية على البيئة، تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد المختار صواب)، كشفت السيدة الوزيرة أن المستشفيات والعيادات والصيدليات الوطنية تنتج حاليا أكثر من 24 ألف طن من النفايات سنويا، مشيرة إلى أن حجم النفايات الطبية والصيدلية المعالجة لا يتجاوز 8000 طن، أي بنسبة 34 في المائة.

وأوضحت أن الحكومة، ووعيا منها بالأخطار المتنوعة المرتبطة بهذه النفايات، عملت على إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، كما اتخذت عددا من التدابير والإجراءات التقنية لتحسين تديرها ومعالجتها، شملت في هذا الإطار المرسوم المتعلق بتدبير النفايات الطبية والصيدلية رقم 2.09.139، والرسوم رقم 2.14.85 المتعلق بتدبير النفايات الخطرة، كما تم إعداد دفتر للتحميلات يحدد كيفية جمع ونقل وتخزين النفايات الطبية، إلى جانب ملفات نموذجية لطلبات العروض الخاصة بتفويض عمليات الجمع والنقل والمعالجة لفائدة الشركات الخاصة.

وأضافت بأن الحكومة توجد في المراحل الأخيرة من التشاور والتنسيق بشأن مشروع قانون رقم 48.23، الذي سيغير ويتمم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، انطلق العمل عليه منذ يناير 2025، يأخذ بعين الاعتبار مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتجين.

وفيما يتعلق بعمليات جمع ونقل النفايات الطبية والصيدلية، أوضحت أن الترخيص لها يتم من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بالتنسيق مع وزارتها ووزارة النقل واللوجستيك، مضيفا أن عدد الشركات المرخص لها على الصعيد الوطني في هذا المجال يبلغ حاليا 21 شركة، وأكدت أيضا أنه تم الترخيص لـ 11 منشأة متخصصة في معالجة النفايات الطبية والصيدلية، موزعة على ثماني جهات بالمملكة.

أما بخصوص المخالفات البيئية، فأشارت الوزيرة إلى أنه، بتنسيق مع سرية الدرك الملكي للبيئة بمختلف جهات المملكة، تم ضبط مجموعة من الخروقات، من بينها توقيف شركة واحدة في مدينة ورززات كانت تزاول نشاطها دون ترخيص، وأنه تم رهن تجديد رخصة شركتين خضعتا لمراقبة من طرف الشرطة البيئية، الأولى بتاريخ 13 فبراير 2025 والثانية بتاريخ 4 مارس 2025، ويتعلق الأمر بشركة بمدينة مكناس وأخرى بالمنطقة الصناعية عين عتيق، مبرزة أن تجديد رخصتهما مشروط باستكمال ملفيهما، ولا سيما الحصول على الموافقة البيئية من طرف السلطات الولائية المعنية.

وبمناسبة تعقيبه، في سياق تشخيصه للوضع البيئي ببلادنا، خاصة الناجم عن تراكم النفايات الخطيرة في المطارح العشوائية وتسربها إلى المياه الجوفية والتربة، أرجأ السيد المستشار الأزمة إلى فشل الحكومة في تنزيل القوانين المتعلقة بالبيئة، وإلى عدم الانسجام مع التقنيات الحديثة والمعايير الدولية لتدبير هذا النوع من النفايات، واقترح اعتماد استراتيجية شاملة، ترسي بإنشاء محطات متخصصة لمعالجة النفايات الطبية، وبإقرار قوانين مشددة على المخالفين وتطوير برامج التدريب للعاملين في القطاع الصحي حول الطرق الآمنة للتعامل مع هذه النفايات.

الثلاثاء 05 محرم 1447 هـ الموافق ل 01 يوليوز 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

خصص مجلس المستشارين جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 05 محرم 1447 الموافق ل 01 يوليوز 2025، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول للسيد رئيس المجلس، لمناقشة قضايا ذات طابع اجتماعي وراهنية، تعالج بعض الإشكاليات المتصلة بالإسكان والتعمير، والإدماج الاقتصادي والتشغيل، والتحديات المطروحة أمام قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والوقوف على التدابير التي ستتخذها الوزارة من أجل تجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه القطاعات.

المحور الأول: في أول محور تعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تفضل السيد كاتب الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، بالإجابة، بالنيابة، عن الأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، موضوع خمسة إشكاليات متصلة بقطاعي التعمير والسكن.

أولا: على خلفية مصادقة مجلس الحكومة، على مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، حيث قدمت السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مقتضياته الجديدة الرامية إلى تعزيز أدوار الوكالات في مجالات التخطيط الترابي، ودعم التنمية الجهوية، ومواكبة الاستثمار، ورصد التحولات المجالية، فضلا عن المساهمة في تفعيل السياسة الوطنية لتيسير الولوج إلى السكن، استهل السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان، جدول أعمال هذه الجلسة بالإجابة عن سؤالين آنيين موجهين للقطاع، تجمعهما وحدة الموضوع، حول مآل مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، وجهما السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد زكرياء بن كيران)، وفريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ احمدوا ادبدا).

فأكد السيد كاتب الدولة أن مشروع القانون رقم 24.23، المتعلق بإحداث الوكالة الجهوية للتعمير والإسكان، يمثل خطوة مفصلية نحو تعزيز الحكامة والنجاعة في تدبير ملفات التعمير والإسكان، مشددا على أنه يأتي تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، وتفعيلا لتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وأضاف أن هذا المشروع تمت صياغته وفق مقاربة تشاركية، حيث وضع لدى الأمانة العامة للحكومة في دجنبر 2023، ثم خضع لسلسلة من المناقشات والمشاورات مع مختلف القطاعات المعنية، من ضمنها وزارة الداخلية، قبل أن يصادق عليه في يناير 2025.

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى معالجة عدد من الاختلالات المسجلة حاليا، مثل ضعف التنسيق في التدبير الترابي، وغياب رؤية مؤسساتية منسجمة، والتباين بين الجهات في معالجة ملفات التعمير، فضلا عن غياب آلية واضحة للتحكيم لفائدة المواطنين والمستثمرين، لا سيما في العالم القروي.

وأوضح كذلك أن الوكالة الجهوية الجديدة ستمكن من إعداد رؤية واضحة للتخطيط الترابي على المستوى الجهوي، وتقديم خدمات أقرب إلى المواطن، من خلال إعادة تحديد المهام، ومراعاة الحاجيات المجالية حسب طبيعتها وتحدياتها، مع تعزيز الحكامة وتوحيد الممارسات في التخطيط والتدبير الحضري، وخاصة إتاحة آلية الطعن والتحكيم أمام المواطن والمستثمر، تتيح إعادة النظر ودراسة الملفات.

وختم بأن المشروع سيوفر مخاطبا جهويا وحيدا واستراتيجيا في مجال التهيئة والتعمير والإسكان، ما من شأنه أن يساهم في مواكبة الاستثمار، وتنمية المجالات القروية، وتحسين شروط السكن، وتيسير المساطر أمام المواطنين والمستثمرين على حد سواء.

وفي تعقيبات السادة المستشارين، تدخل المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران، في سياق الإصلاحات الجوهرية التي تقودها الحكومة في مجال أدوات التدبير العمومي، وخاصة تفعيل القانون الإطار لإصلاح المؤسسات العمومية، للدعوة إلى القطع مع كل العراقيل الإدارية التي تؤثر على الاستثمار، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإلى تسريع تنزيل هذا الإصلاح في مقاربة تشاركية بما لا يؤثر على مصالح الفاعلين المعنيين والمتدخلين في القطاع.

وأكد من جهته السيد المستشار شيخ أحمدو ادبدا، إلى أن المشروع يعد خطوة متقدمة نحو إصلاح شامل لمنظومة التعمير والإسكان، يكرس منطق اللاتمرکز الترابي وتجويد التدبير المؤسساتي المحلي ويقوي التنسيق الترابي، واعتبر أن وضع مسار تشريعي جديد للوكالات الحضرية الجهوية، سيؤدي بعودة الوزارة وتنزيل خارطة الطريق التي رسمتها وأعلنت عنها بمجلس المستشارين، بهدف رسم حدود التداخل بين الوكالات الجهوية والجماعات الترابية، خاصة في منح الرخص.

ثانيا: وردا على تساءل السيدة المستشارة فتيحة خورتال، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عن خطة ترمين القصور والقصبات بالمغرب ورد الاعتبار إليها، صرح السيد كاتب الدولة بأن هذا القطاع شهد تدهورا كبيرا وعانى من عزلة مجالية، مما دفع الوزارة إلى إطلاق برنامج نموذجي لترميم القصور والقصبات، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة، واعتمادا على منهجية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التقنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إذ شمل 22 وحدة تراثية تراثية موزعة على ثلاث جهات، وهي درعة تافيلالت بـ13 قصرا، وجهة الشرق بـ8 قصور، وسوس ماسة

بقصر واحد، مستهدفا بذلك نحو 20 ألف نسمة ويغلاف مالي تجاوز 260 مليون درهم.

وأضاف أن المرحلة الثانية من البرنامج، التي تهم الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030، عرفت إطلاق البرنامج الوطني للقصور والقصبات، تم إعداده بشكل تشاركي مع مختلف المتدخلين، وسيشمل حوالي 100 قصر وقصبة، ليستهدف أكثر من 140 ألف نسمة عبر 15 إقليمًا، مع إضافة جهتي مراكش آسفي وخنيفرة، موضحًا أن الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج الوطني تبلغ مليار ونصف درهم، منها 550 مليون درهم ممولة من طرف الوزارة، فيما سيتم تعبئة المبلغ المتبقي، والمقدر بـ950 مليون درهم، من قبل باقي الشركاء، من ضمنهم وزارات الداخلية والثقافة والأوقاف والسياحة.

وخلال تعقيبيها، لخصت السيدة المستشارة التحدي الأول في تأهيل الفضاءات العمرانية التقليدية بما يناسب العيش الكريم لساكنة القصور والقصبات، عبر استقطاب أنشطة ثقافية وسياحية ذات بعد اقتصادي، وفق مقاربة شمولية تراعي إدماج ساكنة هذه القصور والقصبات في البرامج والتصورات الموجهة لفائدتها.

ثالثًا: وأخبر السيد كاتب الدولة، جوابًا على سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد فؤاد قديري)، علاقة بإشكالية البناء بالعالم القروي، أن الوزارة قامت بإعداد مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية، الذي صادقت عليه الحكومة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2025، وأضاف أن هذه الوكالات ستمكن من مواكبة التنمية المجالية بالعالم القروي بشكل أكثر نجاعة.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل أيضا على مراجعة القانونين 12.90 المتعلق بالتعمير، و25.90 المرتبط بالتجزئات والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، من أجل تيسير إنجاز المشاريع ذات الطابع الاستعجالي أو الهيكل تدريجيا، خاصة في المناطق التي تعرف خصاصا في السكن، وفي ذات السياق شدد على أهمية تبسيط المساطر، مشيرًا إلى تفعيل الدورية المشتركة بين وزارته ووزارة الداخلية، التي تهدف إلى تحديد مدارات الدواوير غير المغطاة بوثائق التعمير، وإعفاء السكان من شرط الهكتار، مع تجنب مطالبتهم بالوثائق غير الضرورية، وتفعيل دور اللجان المنصوص عليها، بما فيها اللجان الاستثنائية، وختم بالتأكيد على التزام الوزارة بتتيزيل برنامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية لفائدة ساكنة العالم القروي، في انسجام تام مع خصوصياته المحلية.

وتعقيبًا على سؤاله المرتبط بالإشكاليات المحيطة بالبناء داخل العالم القروي، تفاعل السيد المستشار مع جواب السيد كاتب الدولة، معتبرا تعثرات القطاع نتيجة أخطاء عقود من الزمن، والتعقيدات التي عرفت التشريعات السابقة تتجاوز المرونة المطلوبة، ودعا بمضاعفة الجهود مرتكزا على كون تدبير قطاع الإسكان والتعمير يهتم أيضا بالشأن المحلي، وعلى ما طال العالم القروي من عوامل الجفاف والهشاشة، أضعفت البنية أو القاعدة الاقتصادية، وغيبت المرافق الحيوية والفعل المقاولاتي وفعل المبادرة، وإمكانية إيجاد فرص حقيقية للشغل بكيفية عامة.

رابعًا: مقرا بأهمية الدينامية التي يعرفها قطاع التعمير والإسكان ببلادنا، تدخل السيد المستشار عبد الله مكاي، عضو الفريق الحركي، للسؤال عن رهانات العدالة والإنصاف المجالي في تتيزيل برنامج دعم السكن، مدى استفادة المناطق القروية والجبيلية من برامج دعم السكن، وتسجيل عدم

شمولية برنامج الدعم المباشر للسكن للبناء الشخصي على البقع، متطلعا إلى توفير معطيات من خلال نشر نسب وعدد المستفيدين بكل الجماعات الترابية، تمكن من تقييم موضوعي للبرامج، وداعيا إلى ضرورة بلورة برنامج للسكن خاص في المجال القروي والجبلية يراعي خصوصياته المجالية والاجتماعية والثقافية، وكذا اتخاذ تدابير تشريعية خاصة، وتوفير شروط الرقمنة في المناطق الاستراتيجية، تجاوزا لإشكاليات التعمير والبناء بالوسط القروي، ثم إلى اتخاذ تدابير حكومية لتبسيط المساطر الإدارية والتصدي لظاهرة دفع مبلغ مالي إضافي عن المبلغ المصرح به في عقد البيع.

أفاد السيد كاتب الدولة في معرض رده، بأن عدد المستفيدين من برنامج الدعم المباشر للسكن بلغ 54 ألف مستفيد، من بينهم 3 آلاف في العالم القروي، وأن عدد الطلبات التي تم استقبالها بلغ أزيد من 167 ألف طلب بمختلف جهات المملكة، مشيرا إلى أن البرنامج سجل نتائج مهمة منذ انطلاقه السنة الماضية.

وأكد أن الوزارة تولي أهمية خاصة للعالم القروي، مشددا على أنه تم الحرص على تعبئة مجموعة العمران للانخراط في هذه الدينامية، حيث ستشرع في هذا الإطار، ابتداء من شهر غشت المقبل، في أشغال بناء أزيد من 2930 وحدة سكنية موزعة على نحو 49 مركزا قرويا ناشئا، من ضمنها مراكز سيدي رحال، وسيدي بوعثمان، وآيت ورير، وزاكورة.

وأبرز أن من شأن هذه المبادرة خلق دينامية اقتصادية محلية، وتعزيز العرض السكني بالمناطق القروية والجبلية، مضيفا أن مجموعة العمران ستعمل، بشكل مباشر أو من خلال شركائها في القطاع الخاص، على توفير 147 ألف وحدة سكنية في أفق سنة 2028.

خامسا: ومن جهتها، نقلت السيدة المستشارة مينة حمداني، موقف فريق الاتحاد المغربي للشغل، الداعي إلى تقوية دور الوكالات الحضرية في مجال التعمير والنهوض بأوضاع العاملين بها، وطالبت بمجموعة إجراءات استجابة لانتظارات العاملين والعاملات بالوكالات الحضرية، من قبيل توحيد المعايير الإدارية والتنظيمية بين الوكالات، وإخراج نظام أساسي خاص بها، ومأسسة وتنظيم الحوار الاجتماعي مع تمثيلات الشغيلة النقابية، وكذلك إعادة النظر في منظومة الأجور والتعويضات، مشمولة بتحفيزات للأطر العاملة في المناطق النائية أو المسؤولية عن مشاريع كبرى.

وأبرز السيد كاتب الدولة أدوار الوكالات الحضرية في التنزيل المجالي للسياسات العمومية، ومواكبة الاستثمار في الجهات، والموازنة بين المجالات الحضرية وتنزيل ورش الجهوية المتضمن في مشروع الوكالات الحضرية، ثم شرح ما تقوم به الوزارة على لتعزيز هذه الأدوار ترابيا من خلال سياسة القرب والمردودية وتبسيط المساطر وأثرهما على المواطن، إلى جانب الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعاملين في الوكالة، مؤطرا بمأسسة جولات دورية مع الفرقاء الاجتماعيين.

وتطرق إلى مسألة تمكين المستخدمين من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية خاصة أنظمة التقاعد والتأمين التكميلي، أيضا من الزيادة في الأجور كباقي الموظفين، ومنحة إضافية والمكافأة وتمكينهم من الانتقال بين الوكالات حسب الحالات الاجتماعية، وفي حالة الإلحاق للمشاركة في مناصب مسؤولية وفق مساطر شفافة وتنافسية.

المحور الثاني: وفيما يخص قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بسط

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، أهم الإصلاحات الهيكلية بقطاعات الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وخاصة فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والتكوين المهني، ووضع إطار قانوني للمقاولة الصغرى، بالإضافة إلى وضع إصلاحات قانونية وتنظيمية متعلقة بالتشغيل ووضع خارطة طريق للنهوض بالتشغيل ودعم وساطة التشغيل. أولاً: من خلال ثلاثة أسئلة، وحدها موضوع دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته، تقدم بها السادة المستشارون أعضاء

1. فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)؛

2. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد)؛

3. فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري).

تم التأكيد في شق أول من المحور، على أهمية الدور الذي تلعبه المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته، والتتويج بالتقدم الكبير الذي أحرزته بلادنا في هذا المجال، مع الاستحضار لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، لإبراز أن تجربة المعاهد ذات التدبير المفوض تجسد نموذج الشراكة المغربية الناجحة بين القطاعين العام والخاص، وتستجيب لطموح تكوين كفاءات عالية تسهم في رفع تنافسية المقاولة الوطنية، وفتح آفاق جديدة أمام الشباب لتعزيز التنمية المجالية وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وأفاد من جهته السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بأن معاهد التدبير المفوض تلعب دوراً محورياً في تنويع العرض التكويني وضمان جودته في المغرب، مؤكداً أن منظومة التكوين المهني في البلاد تضم اليوم 14 معهداً للتدبير المفوض، موزعة على قطاعات مختلفة، موضحاً أن من بين هذه القطاعات، أربعة معاهد في قطاع السيارات تقع في طنجة، واثان بالقنيطرة والدار البيضاء، إلى جانب معاهد أخرى متخصصة مثل معهد صناعة الطائرات الذي تديره شركة «جيماس» في الدار البيضاء، ومعهد مهن اللوجستيك والنقل في النواصر، ومعهد مهن البناء في فاس، بالإضافة إلى ثلاثة معاهد للطاقة المتجددة في النواصر، ورزازات، ووجدة.

وأبرز أن هذه المنظومة تضم معاهد متخصصة في الصناعات الغذائية (الحلويات والمخبوزات)، ومعاهد صناعات النسيج والألبسة في الدار البيضاء، مع وجود مشاريع لإنشاء معاهد جديدة، من بينها معهد متخصص في الماء بفاس، ومعهد آخر بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب يركز على التدبير والريادة المقاولاتية، وأشار إلى أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المعاهد هو إشراك المهنيين وصناع القرار الاقتصادي في إعداد وتأهيل الموارد البشرية، بما يتوافق مع متطلبات القطاعات المختلفة، مضيفاً أن هذا التوجه أثمر نتائج إيجابية ملموسة.

ولفت السيد الوزير إلى أهمية هذه المعاهد في مواكبة أوراش مثل كأس العالم 2030، التي تتطلب كفاءات مؤهلة لاستجابة الطلب المتزايد على اليد العاملة، وإلى أن نسب الإدماج المهني لخريجي هذه المعاهد تتراوح بين 60 % و 95 %، بينما تصل بعض المعاهد إلى نسبة إدماج تصل إلى 100 %، لافتاً إلى أن التدبير المفوض لا يُمنح لأطراف خارجية، بل لتجمعات مهنية مغربية تتمتع بالكفاءة والخبرة، تدير هذه المعاهد بثقة واستحقاق.

وأخبر بأن منظومة التكوين المهني الوطنية تعتمد بشكل رئيسي على ثلاث مكونات، التكوين عبر المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، الذي يمثل حوالي 80 % من العرض التكويني، والمعاهد التابعة للقطاعات الحكومية، والتكوين في مؤسسات القطاع الخاص، وبأن المغرب أضاف خلال العقد الأخير نوعا رابعا هو معاهد التدبير المفوض، التي جاءت استجابة لحاجيات جديدة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاعات صناعة السيارات والصناعات الجوية.

وخلص السيد الوزير إلى أن هذه المعاهد تدار بناءً على اتفاقيات ومراسيم تنظيمية تمنح صلاحيات التسيير والتدبير لمهنيين متخصصين في القطاعات المعنية، بهدف ضمان ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل وتحقيق نسب إدماج عالية لخريجها.

وبمناسبة تعقيبات السادة المستشارين، أثار السيد المستشار محمد رضى الحميني، واقع معاهد التكوين المهني ذات التدبير المفوض، ومجموعة من التحديات التي تواجه هذا النموذج التديري، رغم الدينامية الإيجابية التي يعرفها تميم هذه المعاهد، وأكد أن توسع تميم معاهد التكوين المفوضة لا يزال يعاني من نقص واضح، مما يتطلب مجهودات مكثفة لتغطية الحاجيات الترايية والقطاعية.

وأشار إلى أن المدة الزمنية الطويلة لإنشاء هذه المعاهد تعد من أبرز العوائق أمام الاستجابة السريعة لحاجيات سوق الشغل، مؤكداً على ضرورة تعزيز قدرات هذه المعاهد، التي تُعد حلقة وصل مباشرة بين الخريجين وسوق العمل، والرفع من طاقتها الاستيعابية، وتسريع وتيرة صرف المنح، مع الحفاظ على جودة التكوين.

ونبه السيد المستشار الخليل ولد رشيد، إلى وجود ضعف هيكلي على مستوى التأطير البيداغوجي داخل هذه المعاهد، سواء من حيث عدد المكونين أو من حيث ضعف التكوين المستمر لفائدتهم، وأوضح أن هذا القصور ينعكس سلباً على جودة الخريجين، منتقداً غياب آليات التقييم والمراقبة الدورية والفعالة التي يمكن من خلالها قياس نجاعة هذه المعاهد في إدماج المتدربين مهنيا واحترامها لدفاتر التحملات.

كما سجل الفريق الاستقلالي صعوبة آفاق خريجي التكوين المهني بعد التخرج، خاصة بعد الإلغاء التدريجي لمسلك الإجازة المهنية، في ظل غياب مسارات بديلة وواضحة تمكنهم من متابعة دراستهم في سلكي الماستر والدكتوراه، ودعوا في هذا السياق إلى ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإحداث مسالك مهنية تطبيقية تفتح آفاقاً جديدة لخريجي التكوين المهني.

في نفس الإطار، شدد السيد المستشار مصطفى الميسوري، على أهمية توسيع عرض التكوين في المجال الفلاحي، مستهدفاً تكوين 140 ألف خريج في أفق سنة 2030، مع تميم إحداث معاهد التكوين الفلاحي في جميع الجهات، ولاسيما جهة فاس مكناس التي تعد قطبا فلاحيا واعدة.

وفي رده على هذه التعقيبات، اعتبر السيد الوزير أن أي نموذج مهما كان لا يخلو من العيوب، مؤكداً على أن عملية تطوير التكوين المهني مستمرة رغم التحديات التي يعرفها.

ثانياً: وبخصوص دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل خاصة في مجال التدرج المهني، نوه السيد المستشار لحسن الحسناوي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة،

بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها السيد الوزير، سواء من حيث فتح قنوات التشاور مع مختلف المتدخلين، أو من خلال المقاربة التشاركية في بلورة السياسات العمومية ذات الصلة، وذكر بمسار التكوين بالتدرج المهني، مؤكدا على ضرورة توسيع عرض التكوين بالتدرج المهني، وتعزيز الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل، وإيلاء عناية خاصة للمناطق القروية والنائية، تعزيزا لمبدأ العدالة المجالية، وخاصة بجهة درعة-تافيلالت.

كشف السيد الوزير أن الحكومة تعمل على توسيع نطاق التكوين بالتدرج المهني، من خلال رفع عدد المستفيدين سنويا من 31 ألف إلى نحو 100 ألف مستفيد، وذلك قبل متم سنة 2025، وأنها خصصت لهذا البرنامج غلافًا ماليًا بقيمة 500 مليون درهم، داعيًا رؤساء الجهات إلى المساهمة في تمويله من خلال تقديم منح إضافية.

وأشار إلى أن التدرج المهني يعد من الآليات الفعالة لمواجهة البطالة، خاصة في صفوف الفئات التي لا تتوفر على شهادات دراسية، مشيرًا إلى أن الحكومة قامت برفع الدعم المخصص لكل مستفيد من 4 آلاف إلى 5 آلاف درهم، مع تقليص مدة التكوين، مراعاة للظروف الاجتماعية للعمال المستفيدين.

وميز بخصوص المستفيدين من التدرج المهني بين فئتين، الأولى في وسط المقاولات، موزعين وقتهم بين 20 % للدراسة و80 % للعمل، بينما تتواجد الفئة الثانية في الصناعة التقليدية أو في بعض الحرف، في مهن متصلة بالفلاحة أو الصيد أو في البناء وأيضا ببعض التعاونيات في العالم القروي.

ثالثًا: كشف السيد الوزير جوابًا على سؤال السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي، عضو الفريق الحركي، حول وضعية شباب بدون تعليم ولا تكوين ولا شغل، أن أكثر من مليون شاب مغربي يعيشون وضعية الهشاشة المعروفة بتسمية NEET (غير متمدرسين، غير مكونين، وغير مشغولين)، مشددًا على أن هذا الملف شهد تراكمًا مقلقًا لسنوات.

وأوضح أن الحكومة الحالية سارعت إلى إطلاق برامج استعجالية من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، مؤكدا أن النتائج الأولية كانت إيجابية، مشيرًا إلى أن الحل الجذري يستوجب عملاً تشاركيًا عميقًا مع مختلف القطاعات الحكومية، ليفضي إلى إعداد خطة وطنية للتشغيل ترصد لهذه الفئة ميزانية تفوق ملياري درهم، تقوم على تقديم تحفيزات مالية لكل مقولة تقوم بتشغيل شاب أو شابة من هذه الفئة، على غرار ما يقدم لحاملي الشهادات العليا.

وأبرز بأن هذه الآلية أسفرت في ظرف سنتين عن إدماج نحو 50 ألف شاب في سوق العمل، وأن الطموح القائم هو بلوغ 200 إلى 300 ألف إدماج مستقبلاً، حسب الحاجيات والطلب، مضيفًا أن هذه الفئة ضحية للهدر المدرسي، ما يجعلها في حاجة ماسة إلى فرص التدرج المهني، مؤكداً وجود اهتمام من قطاعات كالسياحة والفلاحة لتوفير فرص إدماج مناسبة لهؤلاء الشباب.

في تعقيبه على عرض السيد الوزير، دعا السيد المستشار إلى تقييم حقيقي وموضوعي لمدى نجاعة برامج التشغيل السابقة، وعلى رأسها برنامج «أوراش»، متسائلاً عن جوانب القوة والقصور فيه، وأكد أن معالجة ملف الشباب المهمش تتطلب تشخيصاً دقيقاً للواقع، مع إيلاء أهمية قصوى للعدالة المجالية خاصة في المناطق القروية والمناطق النائية التي تظل خارج دينامية التنمية، ثم حذر من استمرار تهيمش هذه الفئة التي تواجه مخاطر الانزلاق نحو الجريمة، موجهًا الحكومة لتحدي

إيجاد حلول مبتكرة وعادلة تمكن من إنقاذها، مع ضمان عدالة مجالية تفتح أمامها آفاقا حقيقية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: أجمع المتدخلون في هذا الشق، على أن جهاز مفتشي الشغل أساسي لضمان احترام تشريعات الشغل، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والمهنية داخل فضاء المقاول، وأكدوا دوره المحوري في حفظ استقرار المناخ الاجتماعي وبيئة عمل متوازنة ومتماسكة تضمن حقوق الأجراء، فضلا عن ضمان استمرارية ومردودية المقاول، وفي إفراز النقابات الأكثر تمثيلا وفي إنجاح الحوار الاجتماعي خاصة على صعيد المقاول.

كما تم الاستفسار عن وضعية ومستجدات جهاز مفتشي الشغل، دعوا مع الدعوة إلى تسريع إخراج مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، بما يضمن النهوض بأوضاع العاملين بهذا الجهاز وبأثر رجعي، من خلال أربعة أسئلة وحدها موضوع النهوض بالوضعية الاجتماعية والقانونية لمفتشي الشغل ومآل النظام الأساسي الخاص بجهازهم، وبسطها للنقاش السادة أعضاء

1. المستشارة السيدة لبنى علوي؛

2. فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكور)؛

3. الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛

4. فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم).

أكد السيد الوزير، أن الحكومة تعمل على تسوية الوضعية القانونية والمهنية لهيئة مفتشي الشغل، بعد أكثر من 17 سنة من الجمود، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي والحوار المركزي، وأوضح أن مهنة مفتش الشغل مؤطرة قانونا بمقتضيات مدونة الشغل، لاسيما الفصل الخامس منها، كما أنها تخضع لمعايير دولية صادرة عن منظمة العمل الدولية، ما يجعل من الضروري إعادة النظر في النظام الأساسي والمرسوم المنظم للجولات الميدانية، الذي يعود إلى سنة 2008.

وأشار إلى أن القوانين الأخيرة، وعلى رأسها القانون المنظم لممارسة حق الإضراب، أسندت أدوارا مركزية لمفتشي الشغل، خاصة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الاجتماعية وتقادي وقوع الإضرابات عندما تكون المطالب مشروعة، كاشفا أن مفتشي الشغل قاموا بأزيد من 45 ألف مهمة ميدانية مؤخرا، أسفرت عن إصدار 350 ألف ملاحظة، كما ساهموا في حل عدد كبير من النزاعات الفردية والجماعية في سوق الشغل.

وأطلع في السياق ذاته أن الوزارة توصلت، في آخر جولة من الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية، في أبريل الماضي، إلى اتفاق يقضي بإعداد نظام أساسي جديد يدمج بين المرسوم القديم والنظام السابق، حيث تم تشكيل لجنة خاصة لصياغته، وأشار إلى أن 30 في المئة من ميزانية الوزارة تم تخصيصها لتحسين ظروف عمل مفتشي الشغل، تأكيدا على الأهمية التي توليها الحكومة لهذا الجهاز الحيوي في ضبط علاقات الشغل وتعزيز السلم الاجتماعي.

وخلال تعقيبيهم على جواب الوزير، شدد السادة المستشارون على أن جهاز تفتيش الشغل يستحق تحفيزا حقيقيا يُترجم باعتراف عميق بدوره ومسؤولياته المتنامية، مؤكدين على ضرورة تمكينه من الوسائل التي تضمن له الفعالية في أداء المهام الموكولة إليه، مع توفير شروط الاستقلالية والجودة،

وتحسين وضعه السوسيو-اقتصادي ليكون ركيزة أساسية لتعزيز استدامة النظامين الاجتماعي والاقتصادي.

خامسا: وسأل السيد المستشار محمد بن فقيه، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، من خلال آخر سؤال موجه للمحور، حول وضعية سوق الشغل ببلادنا، بتحسين مؤشرات سوق الشغل بفضل الدينامية الاقتصادية التي تشهدها البلاد، واعتبر أن المقاولات الكبرى، رغم إسهامها الكبير في الناتج الوطني، لا تخلق فرص الشغل بنفس الوتيرة، ما يجعل من دعم المقاولات الصغرى خيارا استراتيجيا، وفي المقابل، أقر على أن مدونة الشغل بصيغتها الحالية باتت عائقا حقيقيا أمام تحفيز سوق الشغل، وأشاد بالقانون الجديد للإضراب، داعيا إلى السير في الاتجاه نفسه عند مراجعة مدونة الشغل، بما يحقق التوازن بين الحقوق والنجاعة الاقتصادية.

وأعلن السيد الوزير من جانبه، عن إدراج برنامج جديد تبلغ ميزانيته مليار درهم، خاص بصغار المقاولين الراغبين من الانتقال من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، أو الذين يريدون تقوية عملهم، وسجل بأن وضعية الشغل في البلاد عرفت تحسنا طفيفا في سنة 2025 مقارنة بالسنة الماضية، فمن خلال إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، تم خلق أزيد من 350 ألف منصب شغل وتم تدمير 70 ألف منصب شغل، خصوصا في القطاع الفلاحي وهذا أعطانا خلق صافي ل 288 ألف منصب شغل.

وأشار إلى أنه في نفس الفترة من السنة الماضية، تم القضاء على 80 ألف منصب شغل في الصافي، وأنه رغم محدودية نسبة النمو العام الماضي مقارنة بما توقعه في السنوات القادمة إلا أنها بدأت تعطي ثمارها، موضحا في ذات السياق، بأن الأرقام التي توجد بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تظهر بأن الأشخاص الذين استمروا في عملهم لأكثر من 11 سنة، تجاوزوا 60% من المسجلين فيه.

وأبرز أنه عند توزيع 288 ألف منصب شغل، نجد بأن 216 ألف منها في الخدمات، 80 ألف توجد في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، 50 ألف في البناء والأشغال العمومية وهذه كلها أرقام مشجعة، وأكد بأنه رغم الإشكال الذي كان لدينا في السنوات الماضية وفقدان مناصب شغل مهمة في العالم القروي، فإن الأمر يستدعي بذل مجهود من خلال خريطة طريق حكومية، والتي تتأهز 15 ألف مليون درهم.

المحور الثالث: استعرض في محطة ثالثة من برنامج أشغال الجلسة، السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سلسلة من الأجوبة المفصلة حول سياسات وزارته، همت وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية، تهمين الموارد البشرية، برامج مكتب تنمية التعاون، وكذا تطوير قطاع الصناعة التقليدية، وقد رسمت هذه المداخلات ملامح رؤية مندمجة تروم تعزيز دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهمين الرأسمال البشري الوطني.

فتجاوب مع ما أثير من أسئلة واقتراحات وملاحظات، ذات الصلة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفق الآتي

أولا: بمناسبة اختتام المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 18 يونيو الجاري، أشغال

دورتها الخامسة بابن جرير، تحت الرعاية الملكية السامية وبمبادرة من كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الرامية إلى هيكلة القطاع وتطوير مجالاته، ومساهمة كل المتدخلين كل حسب موقعه، ومكانتها في سلاسل مشاريع تستهدف الفئات الهشة وخاصة النساء والشباب، ووقوفاً عند الخلاصات والتوصيات بتحيين أهداف وآليات الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتسريع إخراج إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومنسجم، قادر على تثمين دوره وجعله رافعة تنموية.

تم توجيه سؤال محوري، للاستفسار وطلب توضيحات حول مخرجات المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، السادة ممثلوا:

1. فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)؛

2. فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس)؛

3. الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)؛

4. مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

استعرض السيد كاتب الدولة، في جوابه، بعض تفاصيل تنظيم هذه المناظرة، تحت الرعاية الملكية السامية، إذ شكلت محطة استراتيجية لتعزيز موقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن السياسات العمومية، وتكريس دوره كرافعة للتنمية المجالية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفئات واسعة من المواطنين والمواطنات.

وأشار إلى أن المناظرة، التي احتضنتها مدينة ابن جرير يومي 17 و18 يونيو 2025، عرفت مشاركة أزيد من 1000 مشارك، و90 خبيراً دولياً من 20 دولة، وتوقيع 15 اتفاقية شراكة مع عدد من القطاعات الحكومية والهيئات الوطنية والدولية، وأبرز أنها توجت بسلسلة من التوصيات الاستراتيجية، من أهمها الإسراع بإخراج إطار قانوني مندمج ومنصف للقطاع، وتعزيز التمويل وتبسيط المساطر لفائدة التعاونيات والمنظمات التضامنية، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي في السياسات الجهوية والبرامج التعليمية.

فضلاً عن تسريع التحول الرقمي والتسويق الإلكتروني لمنتجات القطاع، وتحقيق العدالة المجالية بين مختلف أقاليم المملكة، وتعزيز أماكن ونقط التسويق وبيع منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الصناعة التقليدية، ثم إنشاء أقطاب جهوية مع الجهات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأخبر في هذا الصدد بأن الحكومة تطمح إلى رفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام من 3% إلى ما بين 6 و8%، وخلق ما لا يقل عن 50.000 منصب شغل مستدام سنوياً، في انسجام تام مع توجهات الدولة الاجتماعية، ومع الرؤية الملكية السامية الرامية إلى جعل المواطن في صلب النموذج التنموي الجديد.

ولتفعيل مجموعة من هذه التوصيات، تحدث عن مبادرة الوزارة لتبني الشراكة مع الغرف المهنية ومع المؤسسات المنتخبة محلياً، ومع القطاعات الوزارية المعنية، وإلى وضع آليات استراتيجية من خلال الاتفاقيات الإجرائية 15 اتفاقية، بما فيها الولوج للمادة الأولية، ودعم تسجيل العلامات

والتسويق وأيضا البحث العلمي، لمواكبة منتوجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتزود بتمويلات بنسب تفضيلية تتلاءم مع طبيعته.

ثانيا: وأكدت السيدة المستشارة شيماء الزمزامي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني شكلت محطة فارقة، حيث لمس المهنيون تحولا إيجابيا في التعاطي مع التحديات التي تعيق تطور هذا المجال، مما ساهم في تعزيز منسوب الثقة لدى الفاعلين، الذين أصبحوا يعلقون آمالا كبيرة على طموحات الإصلاح والتحديث، ودعت إلى تعزيز جهود التأطير والتكوين، وتيسير الولوج إلى التمويل، وفتح آفاق أوسع أمام تسويق المنتجات التعاونية، حتى يصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دعامة فعلية لتنمية محلية عادلة ومستدامة.

وفي موضوع دعم التعاونيات، شدد السيد كاتب الدولة على الدور المحوري لمكتب تنمية التعاون في تأطير التعاونيات، وتنزيل رؤية استراتيجية منسجمة مع أهداف النموذج التنموي الجديد، لجعل القطاع التعاوني رافعة تنموية حقيقية، وأشار إلى أن عدد التعاونيات بالمملكة تجاوز 60.000 تعاونية، تضم أكثر من 764.000 متعاونة ومتعاون، وتضطلع بدور أساسي في التشغيل وتمكين النساء والشباب، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية.

وقدم أبرز محاور تدخل المكتب، على غرار تحفيز إنشاء تعاونيات الجيل الجديد ودعم المشاريع الابتكارية، ومواكبة التعاونيات حديثة التأسيس وتنظيم 500 دورة تكوينية سنويا، وهيكلية القطاع وتعزيز الحكامة ومراقبة الالتزام بالقانون، وتعزيز التسويق الرقمي عبر منصة وطنية قيد التفعيل، وتنظيم جوائز وطنية لتمويل مشاريع النساء والشباب، وتوقيع اتفاقيات شراكة وطنية ودولية لتعزيز دينامية القطاع، ثم تنظيم حوار حكومي رفيع المستوى حول التعاونيات في شتبر المقبل، وخلص إلى أن مكتب تنمية التعاون يشكل اليوم رافعة أساسية لتمكين الرأسمال البشري، وتعزيز الابتكار والرقمنة، في أفق تحقيق العدالة المجالية وتوسيع أثر التعاونيات على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: استفسرت عضوة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيدة المستشارة نائلة مية التازي، عن سبل تطوير قطاع الصناعة التقليدية، لاسيما في ظل مجموعة إكراهات هيكلية، من قبيل تعقيد الإجراءات الإدارية لانخراط التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا في التصدير، وغياب سلاسل منظمة وضعف اللوجستيك وارتفاع تكاليفه كما بقطاع النقل، وأيضا ضعف هيكلية المقاولات ومحدودية التمويل في ظل نظام الضريبي غير مشجع، إلى جانب ما يعترى القطاع من شيخوخة في اليد العاملة، وضعف في التكوين ونقل المهارات، ودعت بالمناسبة إلى ضرورة دعم الابتكار وتشجيع التصميم وتعزيز التكامل بين الحرفيين والمبدعين.

وتناول السيد كاتب الدولة في جوابه موضوع تطوير قطاع الصناعة التقليدية، الذي وصفه بأحد أكبر القطاعات المشغلة في المغرب، حيث يضم حوالي 2.7 مليون صانعة وصانع تقليدي، أي ما يعادل 22 % من الساكنة النشيطة، ويساهم بـ 7 % من الناتج الداخلي الخام، فيما بلغت صادراته 1.11 مليار درهم سنة 2024.

وأوضح أن كتابة الدولة تعمل على إصلاح شمولي للقطاع، عبر سلسلة من التدابير، من خلال تحسين جودة المنتوجات عبر برنامج علامات التصديق (77 علامة جماعية)، وتعزيز البنيات التحتية بـ 140 فضاء قائم و50 قيد الإنجاز، وهيكلية النسيج الحر في بإحداث أكثر من 2000 هيئة

تمثيلية، وتطوير آليات التسويق والتصدير والتمويل، وتسجيل 421.000 فاعل بالسجل الوطني وتوسيع التغطية الصحية، ودعم التكوين الأساسي والمستمر والتصديق على مكتسبات الحرفيين، إضافة إلى تعزيز الابتكار والترويج الإلكتروني ومواكبة الحرف التراثية.

وأخبر أيضا أن الوزارة تعمل بشراكة مع مختلف الفاعلين على تنفيذ رؤية مدمجة تركز على أربعة محاور رئيسية: دعم الإنتاج، مواكبة الفاعلين والترويج، تأهيل الكفاءات، وتحديث الإطار المؤسسي والتشريعي، بما يعزز مناعة القطاع ويمكنه من مواكبة تحديات العصر.

رابعا: وجه السيد رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، يوسف ايدي، سؤالاً للسيد كاتب الدولة، حول الوضعية المتأزمة لموظفي غرف الصناعة التقليدية، في ظل ما وصفه بـ«الاستقلال المالي والإداري الأجوف»، حيث أبرز أن الغرف المهنية، رغم ما لها من أهمية في دعم الاقتصاد التضامني، تفتقر إلى مقومات الاشتغال الجدي، نظرا لغياب الإمكانيات التنظيمية والمالية الكفيلة بتمكين رؤسائها من اتخاذ القرارات الناجعة لتدبير الموارد البشرية، وانتقد طريقة تدبير الوزارة للحوار القطاعي،

ودعاها للارتقاء به إلى مستوى مؤسسي منتج، بما يفضي إلى إخراج نظام أساسي عادل وشفاف يراعي وضعية موظفي هذه الغرف.

أكد السيد كاتب الدولة، في جوابه أن غرف الصناعة التقليدية، باعتبارها مؤسسات عمومية ذات استقلال مالي وإداري، تمثل فاعلا محوريا في تنزيل برامج التنمية المجالية، وشريكا أساسيا في النهوض بالقطاع وتثمين موارده البشرية، موضحا أن كتابة الدولة تبذل مجهودات كبيرة لتأهيل هذه المؤسسات ودعمها ماليا وإداريا، من خلال تحمل نفقات الأجور لضمان الاستقرار الاجتماعي للمستخدمين، وإدراج ميزانيات خاصة بالتكوين والتغطية الاجتماعية ضمن ميزانيات الغرف، وتوقيع اتفاقية إطار مع وزارة المالية ومؤسسة دار الصانع والغرف لدعمها وتفعيل برامج تنمية مشتركة.

كما شدد على انفتاح كتابة الدولة على النقابات وحرصها على الحوار مع ممثلي المستخدمين، مؤكدا إشراكهم في ورش مراجعة القانون 18.09 المنظم لغرف الصناعة التقليدية، بهدف تحسين أوضاعهم المهنية وضمان مشاركتهم في صياغة مستقبل القطاع، واختتم بالتأكيد على أن تطوير عمل الغرف وتحسين أوضاع موظفيها يظل من أولويات كتابة الدولة، إيمانا بالدور الاستراتيجي لهذه المؤسسات في تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية على المستوى الترابي.

خامسا: وفي جوابه عن سؤال حول تثمين الموارد البشرية، بسطه أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، أبرز السيد كاتب الدولة أن هذه الموارد تشكل الركيزة الأساسية لتنفيذ البرامج والسياسات العمومية، مشيدا بروح الالتزام والتفاني التي أبان عنها موظفو القطاع، مركزيا وترابيا، في مواكبة التحولات.

واستعرض في هذا الصدد أبرز التدابير المعتمدة، على غرار توظيف 70 موظفا جديدا سنة 2025، وتعزيز القطاع بـ 157 متاعدا في إطار إدماج الأمازيغية، ورفع الغلاف المالي للتعويضات بـ 30 %، وترقية أكثر من 400 موظف وفق مختلف الصيغ النظامية، واستفادة 500 موظف وموظفة من برامج التكوين المستمر، إضافة إلى تحسين ظروف العمل عبر تحديث المعدات، إحداث مكاتب تميز، وتجهيز مقصف مركزي، وتقوية الحوار الاجتماعي مع النقابات وتكريسه

كخيار استراتيجي مستدام.

كما ذكر بالإجراءات الأفقية المتخذة على مستوى الحكومة، مثل الزيادات العامة في الأجور، وتوسيع رخص الأبوة، وتحسين نظام التقاعد، والرفع من حصيص الترقية، مؤكدا التزام الوزارة بمواصلة الترافع لتحسين وضعية موظفات وموظفي القطاع.

الثلاثاء 12 محرم 1447 هـ الموافق ل 08 يوليوز 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الأولى

وقع مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 12 محرم 1447 الموافق ل 08 يوليوز 2025، على يوم حافل على مستوى التشريع، حيث تدارس وصادق على حزمة مهمة من النصوص القانونية ذات الأهمية الاجتماعية والقضائية، وكذا الاقتصادية،

ففي هذا السياق، صادق مجلس المستشارين، خلال جلسة تشريعية عمومية أولى، صبيحة يوم الثلاثاء، بالأغلبية على مشروع القانون رقم 54.23 المتعلق بتغيير وتنظيم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والذي يهدف إلى توحيد تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، من خلال دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقدم بداية السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، الأهداف الرئيسية للمشروع، المتمثلة في إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي إلغاء أحكام القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، وتوضيح شروط استفادة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

ثم أطر مرجعيات المشروع في بعده الاجتماعي بالتوجيهات الملكية السامية والقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وبخاصة أحكام المادتين 15 و18 اللتين تنصان على اعتماد هيئة موحدة لتدبير أنظمة الحماية الاجتماعية ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

وعن تفاصيل مشروع القانون، أخبر السيد الوزير بأنه سيحل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في جميع الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات التعاضدية، مع مواصلة العمل لفترة تحدّد بمرسوم لضمان استمرارية الخدمة، واستفادة مؤمني الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وذوي حقوقهم من الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاضدية.

وأيضاً أطلع على أن المشروع ينص على نقل ودمج المستخدمين الرسميين والمتدربين، والمتعاقدين المزاولين لمهامهم، في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند دخول القانون حيز التنفيذ، على أن يحتفظوا بانخراطهم في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفي أنظمة المعاشات الأساسية والتكميلية التي كانوا يشتركون فيها، وينص كذلك على إمكانية استفادة جميع الطلبة من التغطية الصحية باعتبارهم من ذوي الحقوق،

وتمديد سن استفادة ذوي الحقوق من الأبناء غير المتزوجين، في إطار تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وكشف من جهة ثانية، على أنه من بين الإضافات الجديدة التي حملها المشروع، تأكيد استمرار التعاون مع الجمعيات التضامنية لضمان تقديم الخدمات بشكل متكامل ودون انقطاع، وعلى أهمية التدريب والتأهيل للمستخدمين المنقولين لضمان اندماج سلس في النظام الجديد.

وقد شهد مشروع القانون نقاشا موسعا بالجلسة العامة، حيث عبرت مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، من الأغلبية والمعارضة، عن مواقف متباينة، إذ أعرب بعض المستشارين بالمعارضة عن رفضهم لمضامين المشروع، معتبرين أنه لا يراعي مبدأ العدالة في التغطية الصحية، ويهدد حقوق فئات واسعة من المنخرطين، خصوصا في ظل غياب ضمانات واضحة لحماية المكتسبات الاجتماعية.

في حين ثمن بعض المتدخلين الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في تنزيل الورش الملكي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية من خلال عدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وبالمجهودات المبذولة من أجل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية، كما تم التتويه بمقتضيات هذا المشروع قانون لاسيما تعزيز حكمة الأنظمة الاجتماعية من خلال تديرها من طرف جهة واحدة.

وبعد المناقشة والتصويت، حظي المشروع بموافقة 39 مستشارا، ومعارضة 7 مستشارين، إذ صوت لصالح المشروع كل من فرق الأغلبية، إلى جانب الفريق الحركي، وفريق الاتحاد المغربي للشغل، وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في المقابل، عارض المشروع كل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إضافة إلى المستشارين خالد السطحي ولبنى علوي.

وفي محطة ثانية من أشغال الجلسة، وعلاقة بالجانب الاقتصادي ودعم موقع المقاولات في الأسواق العالمية، صادق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون رقم 75.24، يتمم القانون رقم 12.06، المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، يندرج في إطار تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتصلة بإزالة الكربون، لدعم تنافسية مقاولات المغرب في الأسواق الدولية، إذ حظي بموافقة 30 مستشارا، وامتناع 05 آخرين دون تسجيل أي معارض.

ويأتي هذا النص، في سياق عالمي يتسم بتصاعد الرهانات المناخية والبيئية، وعلى رأسها التصريح بمحتوى الكربون، أحد أهم محددات ولوج المنتجات إلى الأسواق الدولية خاصة الأوروبية منها، ويهدف مشروع القانون إلى تعيين هيئة مرجعية وطنية لمنح شهادات تثبت أن إنجازات التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون، وفقا للمواصفات القياسية الجاري بها العمل، للاعتراف بالتصريح المتعلق بمحتوى الكربون على المستوى الدولي.

الثلاثاء 12 محرم 1447 هـ الموافق ل 08 يوليوز 2025م

جلسة الأسئلة الشفوية

الجلسة الثانية

خصص مجلس المستشارين جدول أعمال جلسة الأسئلة ليوم الثلاثاء 12 محرم 1447 الموافق 08 يوليوز 2025، برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع للسيد رئيس المجلس، لتدارس

إشكاليات تهم قطاع النقل واللوجستيك، والوقوف على حصيلة الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم الثلاث سنوات الفارطة، ومدى تنزيل استراتيجيات دعم تماسك الأسرة والنهوض بحقوق النساء والأطفال من أجل إدماج اجتماعي فعال ومستدام.

المحور الأول: وعلاقة بقطاع النقل واللوجستيك، تناول النقاش في مستهل أشغال الجلسة، مجموعة قضايا متصلة بكل ما يؤثر بشكل مباشر على سلامة مستخدمي الطريق والبنية التحتية، لاستجلاء ملامح خطة تأهيل قطاع النقل بمختلف أصنافه، في ظل أبرز التحديات التي تواجه المغرب، خصوصا مع استعداد البلاد لتنظيم كأس العالم 2030، والاستفسار عن مدى اتخاذ الوزارة لقرارات جريئة، واعتماد خريطة طريق واضحة المعالم وطموحة للتنمية وتأهيل منظومة النقل الطرقي بجميع أنواعه.

1) حول أول سؤال موجه للقطاع، بخصوص دعم المقاولات العاملة في مجال النقل، ساءل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، السيد وزير النقل واللوجستيك، عن التدابير المتخذة من أجل إنقاذ المقاولات العاملة في مجال النقل، من أزمات محدودية نشاط الشركات الناقلة واختلال التوازن المالي، توشك بها للإفلاس، بعد الارتفاع الذي يشهده قطاع المحروقات، خاصة في ظل الرهانات التي وضعها المغرب في أفق 2025 و2030، ودعوا إلى إعادة النظر في سياسة الدعم الموجه للشركات العاملة في مجال النقل، بما يحافظ على استقرارها ويكفل للمهنيين الحماية اقتصاديا واجتماعيا.

استعرض السيد الوزير بمناسبة رده، التدابير المتخذة لمجالات دعم المقاولات العاملة في مجال النقل، بدءا بالدعم الاستثنائي الذي أقرته الحكومة سنة 2022 لفائدة مهنيي قطاع النقل ببلادنا، لتغطية الآثار السلبية لأزمة كورونا، وتجاوز اضطرابات المنظومة النقلية، بلغت قيمته حوالي 3.5 مليار درهم، إلى البرنامج المتعلق بأنشطة النقل الطرقي للبضائع والنقل بالعالم القروي، وكذلك مركبات الإغاثة، وبرنامج الحافلة الآمنة الخاص بالنقل العمومي للمسافرين عبر الحافلات، ثم برنامج تجديد حظيرة الشاحنات ينتهي سنة 2026، وخصص له دعم بقيمة حوالي 400 مليون درهم.

وتحدث في رده عن تعقيب السيد المستشار، عما تقوم به الوزارة لتنزيل مجموعة من الإجراءات البنيوية والمهيكلية، بتنسيق مباشر مع المهنيين، في إطار مقاربة تشاركية تروم تطوير وفعالية منظومة النقل، من خلال مراجعة دفاتر التحملات وشروط الولوج إلى المهنة، وتحديد التعرفة المرجعية لنقل البضائع لحساب الغير، ثم تسريع رقمنة الخدمات الخاصة بالقطاع.

2) خلال سؤاله حول النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي، سلط السيد المستشار المرباط الخمار، عن فريق الأصالة والمعاصرة، الضوء على التحديات المرتبطة بانعدام شروط السلامة والعدالة في توزيع رخص النقل، مطالبا الوزارة الوصية باتخاذ إجراءات عاجلة لتنظيم القطاع بالشراكة مع مختلف المتدخلين، وفي تعقيبه، شدد على ضرورة مراقبة طرق استغلال الرخص الممنوحة، وضمان توزيعها بشكل عادل، كما دعا إلى إدماج وتقنين ما يعرف بالنقل السري، للحد من الفوضى التي تسيء لصورة البلاد، خاصة مع اقتراب تنظيم تظاهرات دولية كبرى.

من جهته أفاد السيد الوزير، بأن مسطرة منح الرخص المتعلقة بالنقل في العالم القروي أصبحت تتم في مدة أقصاها أسبوعا، بعد أن كانت تتطلب عدة أشهر، مؤكدا أن وزارته عالجت إلى حدود الساعة ما يقارب 3891 ملفا، لم تتجاوز مدة معالجة أي منها أسبوعا واحدا، وأضاف أن الوزارة تعمل مع المهنيين على تسريع منح هذه الرخص لطالبيها في مختلف أقاليم المملكة، في انتظار دراسة للنقل والتنقل بالعالم القروي، لتصدر بعد شهرين من الآن، وتعطي تصورا جديدا للمجال، سيتم عرضه أمام البرلمانين في إطار تحسين خدمات النقل في العالم القروي، وأيضا على مواكبة حاملي هذه الرخص، من خلال إحداث منحة لتجديد مركبات النقل العمومي للأشخاص بالعالم القروي، التي فاقت مدة استعمالها 15 سنة، يمكن أن يصل مبلغها إلى 29 مليون سنتيم.

(3) واستفسارا عن مشاكل قطاع النقل الطرقي للبضائع، نقل السيد المستشار محمد عموري، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، انشغالات مهنيي قطاع النقل الطرقي للبضائع، مسلطا الضوء على التحديات التي تحد من مردودية القطاع، وتعوق ما حقته المملكة من أشواط مهمة في تطوير بنيتها التحتية، وأوضح بعض العراقيل التي تجابه العديد من المقاولات الوطنية، خاصة استمرار هيمنة القطاع غير المهيكل، وغياب آليات تمويل عملية لتجديد الحظيرة، إلى جانب ضعف التنسيق في توزيع الحمولات، وسجل أيضا حاجة القطاع إلى بنية تحتية داعمة، تشمل باحات استراحة مؤمنة ومحاور جهوية ومراكز تجميع لوجستية قادرة على مواكبة تطور الطلب.

لفت السيد الوزير أن قطاع النقل الطرقي للبضائع الذي شكل مثار سلسلة لقاءات مع مهنيي القطاع، إلى أنه لإيجاد الحلول المناسبة وتجاوز المشاكل الهيكلية التي يعرفها القطاع، ولتسريع وتيرة إصلاحه وتأهيله لمواجهة التحديات المستقبلية ومقاومة الأزمات المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية، وتفعيلا لالتزامات الوزارة تجاه المهنيين، تم ابتداء من فاتح يوليوز 2025 الشروع في تفعيل حزمة جديدة من الخدمات عبر النظام المعلوماتي للخدمات عن بعد، وتخص المتوفرة منها استصدار وسحب بطاقة الترخيص الخاصة بمركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقرات الإدارة.

وأوضح أن الوزارة قامت بحسبه، بتتيزيل الأولويات التي تم التوافق بشأنها في إطار الحوار القطاعي مع المهنيين، تجسدت بإتمام إعداد مشروع مرسوم لمراجعة شروط الولوج إلى المهنة، وإحداث بوابة إلكترونية للعمل على تسوية وضعية المركبات ذات الصنف نفسه، التي يتراوح وزنها الإجمالي محملة ما بين 3.5 و19 طنا، مع مراجعة وتبسيط وملاءمة نموذج بيان الشحن ورقمته مع تفعيله تدريجيا، كما أعلن عن إنجاز دراسة لتحديد التكلفة المرجعية لنقل البضائع، ووضع مشروع قانون المقايضة بين أثمان النقل وأثمان المحروقات في مسطرة المصادقة.

وأيضاً أطلع عن مباشرة الوزارة العمل على مجموعة من الملفات، التي تهم فتح ورش التعديلات المتعلقة بمدونة السير على الطرق، استنادا إلى مطالب مهنيي نقل البضائع، ومواصلة برنامج تجديد وتكسير حظيرة النقل الطرقي برسم 2024، 2025 و2026 عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالبرنامج، فضلا عن مواصلة العمل على رقمنة مجموعة من الخدمات المقدمة بقطاع النقل الطرقي للبضائع ونزع الصفة المادية عنها.

وكشف في هذا السياق عن حصيلة العمل بهذا النظام، إذ بلغ عدد المقاولات المسجلة بالمنصة

الرقمية 22.088 مقاوله نقلية، بنسبة 55 % من مجموع المقاولات التي تتوفر على مركبة واحدة على الأقل، أما حظيرة مركبات هذه المقاولات فهي 92.089 مركبة، بنسبة 72 % من إجمالي حظيرة المركبات المرخصة، بينما بلغت نسبة استصدار بطائق الإذن عبر هذا النظام 16 % سنة 2022، و40 % سنة 2023 لتصل إلى 75 % سنة 2024، مع استفادة مهنيي النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير من الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي.

(4) على خلفية فواجع متكررة حاصرت نقل العاملات والعمال الزراعيين، بعد استحضار عدد من الحوادث التي خلفت ضحايا، بسبب انعدام شروط السلامة وكذا الظروف غير الإنسانية التي تتم فيها عملية النقل، أثار السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إشكالية نقل العمال الزراعيين وحماية أرواحهم، لدق ناقوس الخطر، على أشبع مظاهر الحيف الاجتماعي التي تطال هذه الفئة الواسعة ببلادنا، ويتعلق بظروف نقلهم في مختلف مناطق المغرب، خاصة في الأحواض الفلاحية الكبرى، في ظل غياب أي إطار تشريعي ينظم نقل اليد العاملة الفلاحية.

أكد السيد الوزير أن معالجة إشكالية نقل العاملات والعمال الزراعيين، باعتباره نقلا جماعيا للأشخاص، يمكن أن تتم بواسطة وسائل النقل العمومي الجماعي للأشخاص، أو نقل المستخدمين لحساب الخاص، أو نقل المستخدمين لحساب الغير، لافتا الانتباه إلى أن الترسنة القانونية المنظمة لهذه الخدمات بالمغرب، تشكل إطارا ملائما لنقل هذه الفئة بما يراعي خصوصياتها الاجتماعية، ويضمن كرامتها وسلامتها خلال عملية النقل.

وشدد على أن المركبات تخضع، على غرار جميع المركبات الخاضعة للتسجيل والمخصصة للنقل الجماعي للأشخاص، لعملية المراقبة التقنية كل ستة أشهر، بهدف التحقق من أنها في حالة جيدة للسير ولا يشوبها أي عيب أو خلل ميكانيكي، وتستجيب للشروط المقررة بموجب القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق ونصوصه التنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

من جهة أخرى صرح بأن المصالح الترابية للوزارة، من خلال فرق المراقبة الطرقية التابعة لها، تعمل في نطاق الاختصاصات الموكولة إليها، على إنجاز عمليات المراقبة الطرقية في جميع أنشطة النقل الطرقي المهني التي تشرف عليها، بما في ذلك النقل الجماعي للأشخاص، مجددا التأكيد على حرص المصالح المذكورة على معايينة وزجر أي مخالفة خارجة عن الإطار القانوني الجاري به العمل في هذا المجال، كما لفت إلى أن تشديد المراقبة الطرقية، ولاسيما من خلال إدراج هذه التنقلات داخل برامج المراقبة التي تصادق عليها اللجان الجهوية للسلامة الطرقية، يعد من السبل الكفيلة بتحسين ظروف السلامة والحد من الظاهرة.

(5) خلال جواب له حول موضوع إصلاح مدونة السير، تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، أكد السيد الوزير على ضرورة تماشى قانون السير مع المتطلبات الجديدة والاستجابة للظواهر الاجتماعية الحديثة، خاصة ظهور التنقل الشخصي بمحرك «التروتيبيت»، وكذلك انتشار توصيل الطلبات بواسطة الدراجات النارية، حيث يتعرض عدد كبير من العاملين به لحوادث السير.

وأوضح أنه تقدم أمام المجلس الحكومي بمشروع مرسوم يتضمن تعريف التنقل الشخصي

بمحرك «التروتينيت»، لتقنين هذه العربات، مشيرا إلى أهمية وضع إجراءات مصاحبة له من قبيل منع استعمال السماعات خلال السياقة، وضرورة وضع خوذة خلال قيادتها، وتحديد سرعتها، مؤكدا على ضرورة تجهيزها بضوء ينبعث منها خلال الليل وكذلك ضوء خلفي.

وبمناسبة تعقيبها، نقلت السيدة المستشارة عزم فريقها الانخراط الجدي في إعداد الإصلاح التشريعي للسير والمرور، عززته بمجموعة مقترحات، من قبيل التجهيز بعلامات وإشارات مرور واضحة، وتوفير بنية تحتية مناسبة من الطرق مصاحبة بصيانة دورية، وكذلك استثمار تطور التكنولوجيا في إدارة حركة المرور والتطورات التي تعرفها وسائل النقل، وخاصة باتساع نطاق استخدام الدراجات النارية والهوائية والكهربائية مؤخرا، ثم مراعاة خصوصيات القطاع في تجويد ظروف ممارسة سائقين المهنيين لعملهم وتأهيل وتقنين قطاع تعليم السياقة، وأيضا في تعزيز الضمانات القانونية الخاصة بالراجلين.

(6) وعلاوة بتجويد خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية، استنكر السيد المستشار أبو بكر عبيد، عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، ما آلت إليه خدمات المكتب الوطني من تدهور مقلق يعكس غياب الحكامة، وتراجع جودة الخدمة العمومية التي من المفترض أن تصون كرامة المواطنين، وذكر بأن عددا من الخطوط شهدت اضطرابات وتوقفا خلال الفترة الأخيرة، متسائلا بشأن مصير الاستثمارات المعلنة لتحديث الأسطول، ومشروع سكة الحديد في المستقبل القريب.

وأعلن السيد الوزير أن نسبة انتظام القطارات، بفضل تطوير منظومة السير والصيانة والتكوين من قبل المكتب الوطني للسكك الحديدية، بلغت 85.6 في المائة، إذ تبرز فعالية الصيانة على مستوى الانتظام بين الانطلاق والوصول، وأضاف بأن هذا الرقم يأتي في إطار برنامج يهدف إلى تطوير المنظومة السككية في المملكة المغربية، للانتقال من الخطوط الحرارية إلى الكهربائية، والتي من شأنها أن تشمل مئات الكيلومترات.

كما عرض عددا من الإجراءات، التي من بينها التشجيع على الاستعانة بالمنصات الرقمية للمكتب لشراء التذاكر عن بعد بهدف تفادي الاكتظاظ عند الشبايك، أو المجيء في وقت متأخر، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه سيتم تجهيز كل القطارات الجديدة بالأنترنيت والتكييف وجميع وسائل الراحة في أفق 2030.

وتوقف عند مشروع القطار فائق السرعة، مشيرا إلى أنه سوف يشمل عددا من المدن المغربية من طنجة إلى مراكش، إذ أنه سيصبح الوصول إلى هذه الأخيرة من شمال المغرب في ظرف ساعتين و45 دقيقة فقط عوض 7 ساعات، بينما تستغرق المسافة بين المطار الدولي الجديد في الدار البيضاء والعاصمة الرباط 35 دقيقة، ومن المطار نفسه إلى مراكش 55 دقيقة، وخلص إلى التأكيد على قرب انتهاء الدراسة النهائية التطبيقية للخط السككي بين مراكش وأكادير، والتي من شأنها أن تنقل الخدمات السككية في المغرب إلى المستوى العالمي.

(7) في موضوع منفصل، أثاره فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، حول وضعية النقل البحري، شكل مناسبة للسيد الوزير لإبراز مدى تقدم وزارته في إنجاز دراسة استراتيجية، ترمي إلى إرساء أسطول وطني قوي وتنافسي في مجال النقل البحري، وفقا للتوجيهات الملكية، إذ كشف أنه تم إنجاز المرحلة الأولى من هذه الدراسة التي شخّصت وضعية

القطاع البحري الوطني، بالإضافة إلى إجراء تحليل مقارنة لأفضل الممارسات الدولية، وتحديد الخيارات الاستراتيجية الممكنة، مفيدا بأن الوزارة بصدد مناقشة وتدقيق النتائج الأولية، في إطار مشاورات موسعة مع القطاعات الوزارية والفاعلين الاقتصاديين المعنيين، بهدف التأكد من قابليتها للتنفيذ، وضمان التوافق حول خارطة طريق عملية وقابلة للتنزيل.

وأضاف أن المبادرة تندرج في إطار رؤية شمولية، تهدف إلى تمكين بلادنا من لعب دور فاعل في سلاسل الإمداد العالمية، وتعزيز أمنه الاستراتيجي وافتتاحه الاقتصادي واللوجستيكي على محيطه الإقليمي والدولي، واستحضار الأهمية البالغة التي توليها وزارته لعملية «مرحبا»، إذ تقوم بالتنسيق مع جميع المتدخلين لتوفير الطاقة الاستيعابية وتأمين خدمات النقل بمختلف أنماطه، خاصة مع مؤسسة الخامس للتضامن، لإعداد عروض كافية في مجال النقل البحري، همت توفير 29 باخرة بطاقة استيعابية تصل إلى 500 ألف مسافر، و130 ألف سيارة، موزعة على 13 خطا بحريا، ما يعادل 7.5 ملايين مسافر و2 مليون سيارة و7800 رحلة.

وفي السياق ذاته، شدد السيد المستشار في تعقيبه، على أن المرحلة الراهنة تتطلب إرادة سياسية وإجرائية لإعادة التوازن لهذا القطاع الاستراتيجي، تماشيا مع التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها المغرب، ومع التوجيهات الملكية التي تدعو إلى التفكير في بناء أسطول بحري وطني تنافسي وقوي، قادر على دعم سيادة المغرب في هذا المجال الحيوي، بدل الاعتماد شبه الكلي على بواخر أجنبية لنقل البضائع والمبادلات التجارية من وإلى المملكة، داعيا الحكومة إلى استثمار اقتراب تنظيم كأس العالم 2030، والدينامية الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها البلاد بفضل مشاريعها البنيوية الكبرى، لإطلاق إصلاحات جريئة في قطاع النقل البحري على غرار الدينامية التي أطلقتها في النقل البري.

(8) وتدخل من جانبه أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، للسؤال عن أهداف إستراتيجية مطارات 2030 ببلادنا، ومطالبة السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية، في خطة الحكومة لتوسعة المطارات، وتعزيزها بخطوط سكك حديدية للنقل بين المطارات.

أكد السيد الوزير بأن وزارته شرعت في تنزيل عدد من الإجراءات المرتبطة باستراتيجية «مطارات 2030»، بمشاركة مباشرة مع وزارة الداخلية، والمديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات من 38 مليون راكب حاليا، إلى 80 مليون في أفق 2030، وأضاف أن من بين الإجراءات التي بدأ العمل بها في المطارات المغربية هي إلغاء التفتيش المزدوج، حيث يعفى المسافرون الذين سبق أن خضعوا للتفتيش عند ولوجهم إلى المغرب من أي إجراءات تفتيشية أخرى في حالة تنقلهم بين مطارات المملكة، تفاديا للاكتظاظ وضمانا لانسياوية أكبر في المرور.

وشدد على أن هذه الإجراءات تهدف إلى تحسين تجربة مستعملي المطارات، وجعلها أكثر أريحية وفي أعلى مستويات الاحترام، مؤكدا على أن السنوات المقبلة ستشهد تنزيل إجراءات جديدة، لمواكبة حركية المسافرين خلال فترة استضافة المغرب كأس العالم 2030 وما بعدها، مترقبا أن يتوافد على المغرب ما يفوق 30 مليون سائح بحلول سنة 2035، ومسجلا أن الانتقال من 11 مليون سائح خلال بداية الولاية الحكومية إلى 18 مليون سائح حاليا، يبرز ضرورة تعزيز الانسيابية على مستوى المطارات، وتحسين جودة مسار الركاب.

وبخصوص العدالة المجالية في تأهيل المطارات، أخبر السيد الوزير، ان عمليات التوسعة ليست مقتصرة فقط على المطارات المتواجدة بالمدن التي ستستضيف كأس العالم، بل ستشمل جميع المطارات على الصعيد الوطني، شريطة وجود تدفق كافٍ وطلب على الخطوط.

(9) وفي ظل سياق متوتر، طبعته استدعاءات أمنية متكررة لفاحصين تقنيين ورؤساء مراكز فحص بعد ضبط مركبات بإطارات حديدية مزورة، خلق حالة من الذعر والتوجس في صفوف المهنيين، خاصة مع غياب مذكرة وزارية تؤطر صلاحياتهم بدقة وتحميهم من التبعات القضائية، وجهت السيدة المستشارة هناء بن خير، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، سؤالاً بعنوان الحماية القانونية للفاحص التقني، تطالب فيه السيد الوزير بكشف الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لوضع حد لحالة الغموض القانوني التي يعيشها الفاحصون، والتي تدفعهم لأداء مهامهم في ظل تهديد دائم بالملاحقة القضائية، كما دعت إلى فتح حوار مؤسسي مع النقابات والهيئات المهنية لوضع تصور مشترك يوازن بين المسؤوليات المهنية والضمانات القانونية.

صرح السيد الوزير بأن الحماية القانونية للفاحص التقني يؤطرها القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، خاصة المادتين 281 و282 المحددة لقواعد سير عملية للمراقبة التقنية، مسقطاً العلاقة ما بين مالك المركز وما بين التقني أو غيره على العلاقة بين المشغل والأجير.

وعلاقة بالحالات التي تمت فيها متابعات قضائية من أجل الجرائم المتعلقة بعدم مراقبة الرقم التسلسلي، أخبر بخطوة الوزارة في مراسلة رئاسة النيابة العامة في إطار المسؤولية المتعلقة بمراقبة رقم الإطار الحديدي وفق المشار إليه في الدليل، من أجل تفصيل حدود والتزامات العون الفاحص التقني أثناء القيام بمهامه، ليبقى الهاجس الأول لدى الوزارة هو سلامة المركبة الحائزة على الشهادة، والراكبين على متنها، خاصة وأنها كانت ضمن مسؤوليتها من خلال المراكز التابعة للوزارة، قبل صدور قانون السير الجديد.

(10) وتدخلت السيدة المستشارة ممثلة فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، في آخر سؤال موجه للمحور، للاستفسار عن التدابير الحكومية لحماية حقوق السائقين المهنيين وعمال النقل باختلاف فئاتهم، في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما لا يعكس ما يبذلونه لضمان استمرارية خدمات النقل، بسبب تعقيد المساطر وضعف التأطير والمواكبة واستمرار التشغيل غير المهيكل من جهة، ونقل الأعباء المتصلة بركاء المأذونية، واقتناء السيارة وتأمينها وصيانتها وأداء ضريبتها ومحروقاتها من جهة ثانية.

وأكد السيد الوزير في جوابه، مواكبة الوزارة لعمل الحكومة على أجرة الورش المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وتنزيله لفائدة السائقين المهنيين، من خلال صدور مرسومين خاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، فيما يتعلق بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني، غير سائقي سيارات الأجرة.

ولضمان تغطية صحية شاملة ذكر باتفاقيتين أبرمتها الوزارة مع مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في إطار التنسيق والتبادل الإلكتروني، كما أطلع على مواصلة القطاع دراسة وتبعية الإشكاليات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء، خاصة بعد

دخول القانون 41.23 القاضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري، في إطار اجتماعات دورية، وبتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المحور الثاني: خصص للقطاع المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، من خلال التداول في:

الشق الأول: بمناسبة تقديم الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، التقريرين السنويين حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنتي 2022 و2023، منتصف شهر ماي المنصرم، أعدتهما بتنسيق وتعاون مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالأدوار الدستورية لجمعيات المجتمع المدني، وتبسيط الضوء على الإعانات المالية والعينية للقطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية المقدمة للجمعيات خلال سنتي 2022 و2023، مقارنة بسنوات 2019 و2020 و2021.

وعلى خلفية ما أثاره موضوع الدعم العمومي الموجه إلى جمعيات المجتمع المدني من جدل بين السادة المستشارين والحكومة، بسبب غياب الشفافية وقدم الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، إلى جانب تساؤلات حول مآل التمويلات في إطار برنامج «أوراش»، تدخل للسؤال عن حصيلة الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنوات 2021، 2022، 2023، السادة ممثلوا

- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني).

وفي هذا السياق، أكد السيد المستشار يونس ملال أن المسار المؤسساتي يفرض تحيين الآلية التشريعية التي تنظم تمويل ودعم الجمعيات، مشددا على ضرورة إصدار دورية واضحة تحدد شروط وحدود الشراكة بين هذه الجمعيات والمجالس المنتخبة، محليا وإقليميا وجهويا، بهدف القطع مع التصرفات التي تكرر الريع والاستغلال السياسي الضيق للدعم، وتساءل عن مآل الدعم العمومي في إطار برنامج «أوراش» الذي أطلقتته الحكومة في بداية ولايتها.

من جهته، دعا السيد المستشار عبد اللطيف الأنصاري إلى أخذ عدد من التحديات بعين الاعتبار لتحديد الأهداف المرجوة من هذه الشراكة، مطالبا بإحداث صناديق لدعم مشاريع ذات أثر اجتماعي، تستهدف الفئات الأكثر هشاشة والمناطق النائية، وتمكين جمعيات المجتمع المدني من ولوج وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، للتعريف ببرامجها بما يتيح لفئات عريضة من المجتمع الانخراط في الحياة الاجتماعية، كما طالب بإحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة، وإنشاء بوابة وطنية لتكوين الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية، إلى جانب إصدار سجل وطني خاص بالجمعيات لتقوية المعطيات الإحصائية.

أما السيد المستشار المصطفى الدحماني، فقد أكد أن هذا الورش يتطلب التأطير القانوني

لشراكة، موضحا أن هذا المجال لا يزال يدار بناء على قواعد عامة ومرسوم يعود إلى سنة 2003، ودعا إلى تطوير هذا الإطار القانوني، من خلال قانون شامل يستجيب لمقتضيات الدستور، ويعزز الحكامة، ويكرس حق الجمعيات في الولوج إلى التمويل العمومي في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مشددا على ضرورة تفعيل مقاربة تواصلية أوسع من أجل توسيع قاعدة الجمعيات المستفيدة.

متفاعلا مع مداخلات السادة المستشارين، صرح السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن الدورية الحالية المرتبطة بالدعم لم تعد كافية، موضحا أنها تنص، مثلا، على أن الدعم العمومي الذي يتجاوز 50 ألف درهم يتطلب تقديم طلب اعتماد، لكن ما دون هذا السقف يمكن تمويل الجمعية بشكل مباشر، وأضاف أنها لا تتضمن أي طابع إلزامي، ولا تنص على الإعلان عن الدعم العمومي، مما يؤدي أحيانا إلى عدم علم بعض الجمعيات بوجود دعم متاح، مشيرا إلى أن الوزارة تدرس حاليا إمكانية إصدار نص قانوني يمنح الطابع القانوني الكامل لمنصة الشراكة.

وفيما يتعلق بالملاحظات المرتبطة ببرنامج «أوراش»، أفاد بأن له قانون مالي واضح وتخصيصاته محددة، معبرا عن استغرابه من الحديث عن إساءة بعض السياسيين لهذا المشروع، وشدد على أن قضايا المجتمع المدني والتقاطعات المرتبطة بها واسعة، مضيفا بأن هذا الموضوع لا يخضع لمنطق واحد، وحتى إن وجدت بعض الممارسات، فلا عيب في ذلك ما لم تساء إلى المجتمع المدني.

وبخصوص المعطيات الرقمية، أوضح أن سنة 2019 شهدت استفادة 26 ألفا و468 جمعية من دعم عمومي، بلغ أكثر من 3.9 مليارات درهم، موزع بين دعم مالي ودعم عيني تجاوز 27 مليون درهم، بمساهمة قطاعية فاقت 680 مليون درهم، وأضاف أن سنة 2020، التي تزامنت مع جائحة كورونا، عرفت استفادة 18 ألفا و155 جمعية من دعم بلغ 2.98 مليار درهم، منها 14 مليون درهم كدعم عيني، فيما ساهمت القطاعات الحكومية بأزيد من 621 مليون درهم.

أما في سنة 2021، فأفاد السيد الوزير بأنها شهدت، عقب تخفيف القيود، دعما عموميا بلغ 5 مليارات درهم لفائدة 20 ألفا و960 جمعية، منها 730 مليون درهم مساهمة قطاعية، و26 مليون درهم كدعم عيني، وذكر أن سنة 2022 عرفت توزيع أزيد من 6 مليارات درهم، من بينها مليار و800 مليون درهم من 33 قطاعا حكوميا (30 في المائة)، ومليار و900 مليون درهم من 143 مؤسسة ومقاولات عمومية (32 في المائة)، ومليارات و144 مليون درهم من حسابات خصوصية (35 في المائة)، إضافة إلى دعم عيني تجاوز 159 مليون درهم، أما في سنة 2023، فقد أكد أن مجموع الدعم العمومي ارتفع إلى 6.5 مليارات درهم، ضمنها 2.33 مليار درهم من القطاعات الحكومية، و2.317 مليار درهم من المؤسسات والمقاولات العمومية، ومليار و971 مليون درهم من حسابات خصوصية، إلى جانب دعم عيني بلغ 170 مليون درهم.

ثانيا: في معرض رده على سؤال تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)، حول تحسين الوضعية المادية لموظفي السجون، استعرض السيد الوزير التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الوضعية المالية والإدارية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، معلنا أن الحكومة أقرتها في مشروع المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة

السجون وإعادة الإدماج، الذي صادقت عليه مؤخرا لتحفيز موظفي السجون على الانخراط الفعال في تطوير المؤسسات السجنية.

وأفاد بأن هذه التدابير تشمل إعادة النظر في تسمية وتراتبية أطر ودرجات هيئة موظفي إدارة السجون، إذ بموجب مقتضيات النظام الأساسي الجديد أصبحت الهيئة تتألف من إطار مراقب السجون الذي يتضمن أربع درجات، ومن إطار قائد السجون، الذي يتضمن أربع درجات، إلى جانب إطار مراقب عام، الذي يتضمن درجة فريدة وهي مراقب عام بأربع رتب، مبرزا أنه تم إدخال زيادة درجتين على مستوى إطار قائد السجون.

وأشار إلى أنه تمت إعادة النظر في نظام الترقى في الدرجة، إذ تم إرساء معايير الاستحقاق والمردودية والقيمة المهنية، التي تركز على ضبط تراتبية وهمية أطر ودرجات الهيئة، بالإضافة إلى فتح إمكانية إدماج الموظفين المنتمين إلى الأطر المشتركة بين الوزارات التابعين لهذه المندوبية بناء على طلبهم، وتوظيف الأطباء والمهندسين ضمن هيئة الموظفين لهذه الهيئة مما سيتمكن من توحيد النظام القانوني الذي يخضع له كافة أطر وموظفي القطاع.

وتشمل التدابير الجديدة، وفقه، عقلنة تدبير المسار الإداري وتطوير مساطر التوظيف والتكوين والترسيم والتأديب، بما يتلاءم مع طبيعة الالتزامات المهنية الخاصة لهذه الهيئة الخاضعة لنظام شبه عسكري، وتأكيد الطابع الأمني للقطاع من خلال ضبط بعض المقتضيات المتعلقة باحترام الزي الرسمي وغيره.

أما على مستوى التعويضات، فأوضح أن النظام الأساسي الجديد نص على مراجعة شاملة، بإحداث تعويض جديد عن التحملات ابتداء من فاتح يناير 2025، مبرزا أن أجرة موظفي القطاع ستعرف زيادة في المقادير الشهرية على مستوى جميع التعويضات، وهي التعويض عن التأطير وعن الأعباء، وعن الأخطار، وأنه تم إحداث تعويض جديد عن التحملات الخاصة تراوح مقدارها الشهري حسب الدرجات، ما بين 180 و6000 درهم ابتداء من فاتح يناير 2025، وما بين 800 و6000 درهم ابتداء من فاتح يوليوز.

كما أضاف بأن النهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع يندرج ضمن هذه الإجراءات، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحفيز الموظفين عبر البحث عن أساليب جديدة تنمي روح الانتماء الوظيفي للقطاع وتحفز الموظفين على الأداء، لا سيما بعد صدور القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

وفي تعقيبه، شدد السيد المستشار يوسف ايزي على أن هذه الفئة المهنية تتحمل مسؤولية ثقيلة داخل منظومة العدالة، وتعمل في ظروف استثنائية تتطلب يقظة دائمة وتحملاً نفسياً وجسدياً كبيراً، وطالب الحكومة بترجمة الأولويات الاجتماعية في قانون المالية المقبل، من خلال رصد ميزانيات إضافية لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لموظفي السجون، معتبراً أن الاستثمار في العنصر البشري داخل هذا القطاع يعد ضرورة استراتيجية لضمان فعالية النظام العقابي وتحقيق أهداف التأهيل وإعادة الإدماج.

المحور الثالث، هم إشكاليات تخص قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ومعالجتها من خلال أربعة محطات:

أولاً: ولرفع التحديات التي يواجهها موضوع حماية الطفولة، وبشكل خاص المؤسسات التي تستقبل

الأطفال المحتاجين للحماية، واستحضارا للسياق الاقتصادي والاجتماعي والمشاريع الاجتماعية الجديدة التي تم إطلاقها، وتروم تعزيز الإطار المؤسسي لحماية الطفولة بالمغرب، وتعمل على تحسين الحكامة والجودة في الخدمات الحمايية الموجهة للطفولة، ولإعطاء دفعة قوية للدينامية الترابية التي أحدثها الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة على المستوى الإقليمي، من خلال التنسيق بين المتدخلين، وتبادل التجارب الفضلى والآراء حول السبل والآليات العملية للنهوض بجودة الخدمات الموجهة للأطفال المحتاجين للحماية، وتحقيق الالتقاءية والرفع من جودة خدمات الوقاية وحماية الطفولة.

وجه السادة المستشارون، المتدخلون بالشق الأول من المحور، في أربعة أسئلة، جمعتها وحدة موضوع تقييم السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015/2025، قدمها السادة ممثلوا

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جلييلة مرسلي)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل).

أفادت السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خلال جوابها في إطار وحدة الموضوع، بأنه يتم إعداد مشروع منظومة معلوماتية مدمجة لحماية الطفولة، تهدف إلى تتبع حالات الأطفال داخل مسار الحماية، بدءا من رصد الحالة إلى غاية المواكبة والتتبع ثم الإدماج، وأوضحت أنها تشمل دعم قدرات المتدخلين في الأجهزة الترابية، ودعم إحداث هياكل قرب لحماية الطفولة، وتعميم إحداث مراكز مواكبة لحماية الطفولة بالأقاليم تحت إشراف المندوبيات الإقليمية للتعاون الوطني، والتي تؤطرها فرق ذات خبرة واسعة في المجال.

وأضافت أن 43 وحدة لحماية الطفولة تم إحداثها على الصعيد الوطني، بشراكة مع الجمعيات، بكلفة فاقت 11 مليون درهم، في تنسيق مع مراكز المواكبة لحماية الطفولة، مبرزة أن الجهود متواصلة لدعم الإسعافات الاجتماعية المتنقلة بعدد من المدن، والتي تشتغل بالأساس مع الأطفال في وضعية الشارع، مع برمجة إحداث 10 وحدات جديدة سنة 2025، وتوفير 20 وحدة متنقلة خلال سنة 2024.

وفي ذات السياق، أوضحت بأن هذه الهياكل مكنت من إدماج حوالي 1400 طفل وطفلة في وضعية الشارع سنة 2024، بينما بلغ عدد المستفيدين من خدمات الإسعافات الاجتماعية خلال النصف الأول من سنة 2025 حوالي 1099 طفلا وطفلة، كما أبرزت مساهمة التعاون الوطني في الإدماج وإعادة الإدماج، مشيرة إلى إدماج 259 طفلا وطفلة في برامج التكوين المهني والتكوين بالتدرج، وإعادة الإدماج المدرسي لفائدة 585 طفلا وطفلة من المنقطعين عن الدراسة.

وأضافت بأن مواصلة تحسين جودة التكفل بالأطفال في وضعية صعبة داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، رهين بتعزيز الإطار القانوني عبر إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون الخاص بهذه المؤسسات، فضلا عن تقوية آليات التكفل النفسي لمعالجة الصدمات النفسية لدى الأطفال.

من جهة أخرى، أوضحت السيدة الوزيرة أن تقييم البرنامج الوطني التنفيذي الأول للسياسة

العمومية المندمجة لحماية الطفولة، كشف عن عدد من المكتسبات، من بينها تقوية الإطار التشريعي، وتعزيز آليات الحكامة والتنسيق، إلى جانب تطوير بنيات الحماية على مستوى المحاكم والمستشفيات والأمن الوطني والدرك الملكي، فضلا عن التعاون الوطني والجمعيات، وأظهر الحاجة إلى منظومة مندمجة لحماية الأطفال في وضعية صعبة، كما خلص إلى عدد من التحديات، لاسيما ما يتعلق بالتنزيل الترابي لتدابير السياسة العمومية، وخاصة تدابير تفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بالأقاليم، وتعدد المتدخلين في مختلف القضايا التي تهم الطفولة.

وانطلاقا من هذه الخلاصات، أكدت أن الوزارة عملت على إعداد البرنامج الوطني التنفيذي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة برسم سنة 2026، والذي يضع حقوق الطفل ومصلحته الفضلى في صلب العمل الحكومي، مستندا في ذلك إلى التوجيهات الملكية السامية، والمقتضيات الدستورية، والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل إثر فحص التقريرين الثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ويولي أهمية خاصة لبعد الوقاية لما له من دور في تقليص كلفة الحماية وتفاذي مختلف أشكال العنف والتمييز ضد الأطفال، كما يركز على توسيع عرض الخدمات لتحقيق العدالة المجالية، وابتكار جيل جديد من الخدمات يراعي مختلف مراحل الطفولة، بالإضافة إلى التنمية الذاتية والترفيه.

ثانيا: بمناسبة رده على سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، عن وضعية دمج وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ومكتب تنمية التعاون، كشفت السيدة الوزيرة خلاصات دراسة تقييمية قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2023، لقياس أثر دمج مؤسسات الوكالة الاجتماعية والتعاون الوطني ومكتب تنمية التعاون على المجتمع وعلى التنمية الاجتماعية، والتفصيل في أدوارها.

وصرحت بموقف وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في دمج هذه المؤسسات الثلاث، الذي يعتبر أن منها الأدوار والاختصاصات والمهام الموكولة لكل واحدة متباينة ومتكاملة، من حيث انخراطها مؤسساتيا في منظومة العمل الاجتماعي وفي تنزيل السياسة العمومية والبرامج في المجال الاجتماعي، التي تدخل ضمن اختصاصاتها في ظروف جد عادية.

واعتبر السيد المستشار في تعقيبه، جواب السيدة الوزيرة مطمئنا للعاملين في المؤسسات معا ولشركائهما ولجميع الفئات العاملة، التي تتعيش حالة من التوتر والقلق طيلة الخمس سنوات المنصرمة، وطرح في ذات السياق استفسارات واستفسارات بخصوص تجميد المجلس الإداري، وإلغاء ميزانية الاستثمار، وعلاقة بتدبير مدير النيابة لوكالة التنمية الاجتماعية مدى 3 أو 4 سنوات، وأيضا حول أسباب تراكم ديون الشركاء والموردين لهذه المؤسسات على مدى سنوات.

وثلّمت السيدة الوزيرة خطتها في ترسيخ الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسات معا، وتمكين المؤسسات من الدعم والوسائل المالية لبلوغهما الغايات التي من أجلهما تم إحداثهما، وإيلاء عناية بالأطر العاملة بهما، ذات الباع في المجال، وتحفيزهم ليساهموا فعليا في تنفيذ السياسات الاجتماعية.

ثالثا: وفي طرحها لموضوع التمكين الاقتصادي للنساء، قدمت السيدة المستشارة زهرة محسين، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، مجموعة إشكاليات واقعية، متسائلة عن آليات تتبع وتقييم

البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة، والالتماس من السيدة الوزيرة وتوجيه النداء من خلالها لجميع القطاعات المتدخلة، للوقوف على التأمين الاقتصادي للمرأة، كجزء من العدالة والكرامة الاجتماعية.

استعرضت السيدة الوزيرة في معرض ردها، خطة القطاع لتمكين النساء اقتصاديا، وتعزيز إدماجهن في مسلسل التنمية ببلادنا، استنادا للتوجيهات الملكية السامية وللبرنامج الحكومي 2021/2026، وفقا للخطة الحكومية للمساواة 2023/2026، لتقوية المشاركة الاقتصادية للنساء ونسب النشاط والمساهمة في النمو، وهو ما عززته بمعطيات وأرقام عن حصيلة هاذ البرنامج، الذي خصصت له ميزانية تقدر ب 386 مليون، لفائدة 36000 امرأة، ساهمت الوزارة منها بمبلغ 159 مليون درهم، مع تقديم دعم للتنظيم المهني للنساء.

وفي تصريحها عن إحصائيات محينة لبرنامج التمكين الاقتصادي والريادة 2025، أفادت أنه تمت مواكبة أزيد من 13000 مستفيدة، من تكوينات تهم جميع مهارات إنشاء وإدارة المشاريع والتسيير المقاولاتي، وعن تمويل أزيد من 320 مشروعا للنساء في وضعية إعاقة، فضلا عن تحضير وإرساء 48 حاضنة اجتماعية مرجعية لمواكبة النساء المستفيدات على مستوى 6 جهات، وخلق 107 فضاء استقبال خلال السنة الفارطة لتتبع حالة نساء في وضعية صعبة.

ولم يفث السيدة الوزيرة التذكير بالدور المحوري والخدمات والمهارات التي تقدمها مؤسسة التعاون الوطني عبر برامج التكويني التأهيلي، في تقوية فرص عمل جديدة للنساء، ولمنصة التكوين عن بعد في كل ما يتصل عموما بالمجال الاقتصادي.

رابعا: بمناسبة تقديمها السؤال الأخير المبرمج بجدول اشغال الجلسة، عن التمكين الاقتصادي للمرأة القروية، أثبتت السيدة المستشارة فاطمة الحساني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، على الجهود المتواصلة والاستثنائية للحكومة في هذا السياق، رغم التعثرات الاجتماعية والمجالية والنفسية للمرأة، التي تعوق تمكينها اقتصاديا خاصة في العالم القروي، ودعت السيدة الوزيرة إلى الاشتغال، على تخصيص حيز كبير من اهتمام القطاع، لدعم القطاع التعاوني ودعم المقاولات النسائية، وتحسين ولوج المرأة للتمويل.

فأحالت السيدة الوزيرة عناصر إجابتها على نفس سابققتها، وكررت عرضها، مضيفة بعض النسب الممثلة لحالات التمكين الاقتصادي للنساء في العالم القروي، كتخصيص وتسيير 8 فضاءات استقبال متعددة الاختصاصات بالعالم القروي من أصل 107، كذلك عن طريق إحداث فضاءات، استقبلت 6246 حالة في وضعية صعبة، وتقوية فرص عمل النساء عبر برامج التكوين التأهيلي، من خلال خدمات 538 مركزا وفضاء بالعالم القروي من أصل 1734، إلى جانب إحداث 35 تعاونية نسائية بالعالم القروي، من أصل 82 تعاونية، ولفائدة 857 مستفيدة من مراكز التربية والتكوين التابعة لمؤسسة التعاون الوطني، فضلا عن المصادقة على 203 مشروعا بالعالم القروي استفادت منه 346 امرأة في وضعية إعاقة، في إطار برامج ومشاريع صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، من أصل 1097 في وضعية إعاقة.

الثلاثاء 12 محرم 1447 هـ الموافق ل 08 يوليوز 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الثالثة

وفي جلسة مساءية، مباشرة بعد رفع أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 08 يوليوز 2025، وبرئاسة السيد المستشار لحسن حداد، صادق مجلس المستشارين

أولا: على مشروع القانون التنظيمي رقم 09.25، بالإجماع، يغير ويتمم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، يندرج ضمن الجهود الرامية إلى استكمال مسار إصلاح منظومة العدالة، وتحقيق الانسجام التشريعي بين النظام الأساسي للقضاة والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، خاصة بعد التعديلات التي طالت هذا الأخير بموجب القوانين رقم 30.22 و 46.24.

ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للقضاة، من خلال تمكينهم من الاستفادة من الرخص الاجتماعية، المتمثلة في رخص الولادة والأبوة والكفالة والرضاعة، فضلا عن رخص المرض المتوسطة وطويلة الأمد، مع ضمان الاحتفاظ بالأجرة كاملة خلال هذه الفترات مساواة مع موظفي الدولة.

كما يتضمن النص الجديد مستجدات نوعية من قبيل استفادة المرأة القاضية التي تسند إليها كفالة طفل دون 24 شهرا من رخصة أمومة كاملة مدتها 14 اسبوعا، واستفادة القاضي من رخصة أبوة مدتها 15 يوما بأجرة كاملة، واستفادة المرأة القاضية من ساعة رضاعة يومية إلى حين بلوغ الطفل سنتين.

ثانيا: وعلى مشروع القانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية، بالأغلبية، في إطار قراءة ثانية، إذ حظي بتأييد 34 مستشارا، فيما امتنع 3 مستشارين آخرين عن التصويت.

واعتبر السيد وزير العدل، في معرض تقديمه لمشروع القانون، أنه مبادرة تشريعية تجسد خطوة مهمة لتحديث الترسانة القانونية الوطنية والاستجابة للإنشغالات، وأبرز أن النص يترجم اختيارات الدستور الواردة في باب السلطة القضائية فيما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، كما يواكب القوانين الإجرائية المقارنة، ويتلاءم مع المواثيق الدولية ذات الصلة، وأيضا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم، والتقليص من بطء العدالة بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية، وتحسين آليات التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة.

وسجل أن هذا المشروع يشكل حجر الزاوية لباقي القوانين الإجرائية، والمدخل الأساسي لاستيفاء الحق الموضوعي، ليكون بذلك من أهم الضمانات القضائية لحماية الحقوق والحريات وتحسين جودة الخدمة القضائية في ضوء التحول الرقمي لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن، وتوفير شروط المحاكمة العادلة والمنصفة داخل آجال معقولة.

ثالثا: ثم على مشروع القانون رقم 03.23، يغير ويتمم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، بالأغلبية، فحظي بتأييد 24 مستشارا، فيما عارضه أربعة مستشارين، وامتنع اثنان

آخران عن التصويت.

وخلال تقديمه لمشروع القانون، أكد السيد وزير العدل أن قانون المسطرة الجنائية يكتسي أهمية بالغة داخل المنظومة القانونية، باعتباره المحرك الأساسي للقوانين التجريبية والعقابية، وبكونه من بين القوانين الإجرائية المؤطرة التي تلامس مجالين تختلف سبلهما، وغالبا ما يقع أثاء السعي إلى الوصول إليهما من طرف المتدخلين في المنظومة الجنائية الدخول في تماس يحتاج إلى نص تشريعي دقيق وواضح وممارسة محترفة.

واعتبر المشروع محطة تاريخية استثنائية هامة لمنظومة العدالة الجنائية، لاسيما في إطار ما شهدته المملكة في العقدين الأخيرين من مستجدات هامة شملت مستويات متعددة، خاصة فيما يرتبط بتعزيز مجال الحقوق والحريات والانخراط التام في الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة، وكذا ما يتعلق بتطوير عمل المؤسسات، وكذلك بتدبير المرحلة الانتقالية التي تعيشها المملكة بخصوص إحداث سلطة قضائية مستقلة وفق ما نص عليه الدستور.

وأضاف أنه تم اعتماد هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية موسعة، حرصت على استحضار النقاشات الدائرة حوله، والسعي إلى فتح نقاشات موسعة مع كل المتدخلين والمخاطبين بأحكامه من أجهزة حكومية وقضائية وأمنية ومهنية، وفتحت باب المشاورة مع العديد من المؤسسات والهيئات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الثلاثاء 19 محرم 1447 هـ الموافق ل 15 يوليوز 2025م

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

الجلسة الأولى

عقد مجلس المستشارين الجلسة الشهرية الثانية من دورة أبريل 2025، المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على أسئلة السادة أعضاء المجلس، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد رئيس المجلس، والتي تناولت السياسات المعتمدة في مجالات حيوية ببلادنا، حيث قدم السيد رئيس الحكومة خلال جوابه، عرضا مكن من الوقوف حول تقدم وثيرة الإنجاز الميداني، وإبراز المقاربات الحكومية التي ميزت منهجية الاشتغال في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتشغيل والاستثمار، منطلقا من سنة 2020 كسنة مرجعية لمقارنة حصيلته، من خلال الدفع بمجموعة من البرامج والأرقام والمؤشرات.

وعلاقة بموضوع الجلسة حول "الخصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل"، فأكد على أن ما حققته الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ليس إلا حلقة في المسار التنموي والتحديثي، لمشروع يسير وفق رؤية ملكية واضحة، تروم إرساء أسس اقتصاد حديث ومتطور، وتحقيق الطموح المشترك في مشروع مجتمعي مستدام، يجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يضمن الاستجابة لانتظارات كل المغاربة والارتقاء ببلادنا للمكانة التي تستحقها على الصعيدين القاري والدولي.

وسجل أن الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي كانت تعرفها البلاد قبل بداية هذه

الولاية الحكومية، كانت نتاجا لتراكمات وظروف استثنائية مرتبطة بجائحة كوفيد 19-، واستعرض أبرز المشاكل التي عرفها القطاع، منها انكماش غير مسبوق للاقتصاد الوطني بنسبة 7,2 % سنة 2020، وفقدان 432 ألف منصب شغل سنة 2020، وتفاقم عجز الميزانية الذي وصل إلى نسبة 7,1 % سنة 2020، وحجم المديونية الذي فاق 72 % خلال نفس السنة.

وفي ظل هذه الوضعية، أبرز أن الحكومة تم تنصيبها في سياق دولي صعب، يغلب عليه عدم اليقين بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية الناجمة عنها، لاسيما الحرب الروسية الأوكرانية، وتصادد المخاطر المناخية، وما لكل ذلك من تأثيرات على سلاسل التوريد والإنتاج وعلى آفاق النمو على الصعيد العالمي بشكل عام.

وعلاقة بموضوع الجلسة، أبرز عمل الحكومة على استعادة التوازنات المالية العمومية عبر إصلاحات هيكلية همت على الخصوص إصلاح المنظومة الجبائية، باعتبارها رافعة استراتيجية لاستدامة المالية العمومية، وتحقيق العدالة الجبائية، وتحفيز الاستثمار، من خلال تنزيل تدابير القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وفق مقاربة تدريجية داخل أجل 5 سنوات، موضحا كيف انتقلت المداخل الجبائية من حوالي 199 مليار درهم برسم سنة 2020، إلى حوالي 300 مليار درهم سنة 2024، راصدا زيادة بلغت حوالي 100 مليار درهم، دون الرفع من الضغط الضريبي.

وقدم تفصيلا في مجالات هذه التدابير، التي شملت تنزيل إصلاح الضريبة على الشركات في إطار قانون المالية لسنة 2023، وتنزيل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في إطار قانون المالية لسنة 2024، لا سيما من خلال مطابقة الأسعار للضريبة على القيمة المضافة بشكل تدريجي لحصرها في سعين عاديّن في أفق السنة المالية 2026 (20 % و 10 %)، مسجلا بأن إصلاح الضريبة على الدخل في إطار قانون المالية لسنة 2025، جاء تنفيذا لالتزامات الحكومة المنصوص عليها في اتفاق أبريل 2024 المتعلق بالحوار الاجتماعي من أجل تحسين أجور الموظفين والأجراء والمتقاعدين.

وتطرق كذلك إلى ارتفاع معدل التضخم، ليلغ متوسط 6,6 % سنة 2022، و 6,1 % سنة 2023، مع تسجيل 10,1 % كأعلى نسبة خلال شهر فبراير، فضلا عن توالي سنوات الجفاف الذي أدى إلى انخفاض محصول الحبوب وتراجع القيمة الإضافية الفلاحية، الذي أدى بدوره إلى فقدان 215.000 منصب شغل خلال سنة 2022 و 202.000 منصب شغل سنة 2023 في قطاع الفلاحة والغابة والصيد، وأطلع على أن الحكومة وجدت أمامها، موازاة مع ذلك، أوضاعا اجتماعية صعبة كان معها الحوار الاجتماعي مجمدا لمدة سنوات.

وذكر بعمل الحكومة منذ تنصيبها، وبشكل متواصل وفعال، على تعزيز تراكمات المسار التحديثي والتموي، تحت القيادة الملكية الرشيدة، مشيرا إلى أن هذا المسار ينبني على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع استشراف تحولات الظرفية الدولية والوطنية، بكسب الرهان من خلال التنزيل السريع والفعال لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وصون كرامة المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

واستعرض تدابير اتخذتها الحكومة للرفع من وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، لاسيما من خلال تعزيز مجهود الاستثمار العمومي، الذي ارتفع من 230 مليار درهم سنة 2021 إلى 340 مليار درهم

سنة 2025، ليشكل بذلك رافعة للاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى، ولانفتاح جيل جديد من الاستثمارات الخاصة ذات القيمة المضافة العالية، التي تخدم المجالات الحيوية والاستراتيجية لاقتصادنا الوطني، كما تحدث عن أهمية إخراج ميثاق جديد للاستثمار، كونه قادر على إعطاء دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية وعبر مختلف التحفيزات.

وفي نفس الإطار، أشار إلى المصادقة على معظم النصوص التنظيمية لتنزيل هذا الميثاق، لا سيما المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي توفر أزيد من 80% من مناصب الشغل في القطاع المهيكل، يحدد كفاءات وشروط تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه لهذه الفئة من المقاولات، وشروط الاستفادة منه، وكذا حكمة نظام هذا الدعم الذي يتكون من المنحة الخاصة بخلق مناصب شغل قارة، التي تهدف إلى تعزيز دينامية التشغيل من طرف هذه المقاولات، والمنحة الترايبية التي تهدف إلى الحد من التفاوتات المجالية وتعزيز العدالة المجالية، وكذا المنحة الخاصة بالأنشطة ذات الأولوية نظرا لبعدها الاستراتيجي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وأبرز العمل الذي قامت به الحكومة لاستكمال تنزيل الترسانة التنظيمية لهذا الميثاق في أقرب الآجال، بالإضافة إلى تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز قدرات المقاولات الوطنية، خاصة في القطاعات الإنتاجية الحيوية، وخلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وملاءمة لخلق المزيد من فرص الشغل اللائق، فضلا عن تفعيل استراتيجية «المغرب الرقمي 2030»، من خلال دعم رقمنة المقاولات، وتحفيز تشغيل الشباب في مجالات ترحيل الخدمات، وتطوير منظومة الابتكار الرقمي، وتكوين الكفاءات في تكنولوجيا المعلومات، مع توسيع استخدام الحوسبة السحابية، بما يستجيب لحاجيات القطاعين العام والخاص، ويرسخ موقع المغرب كمركز رقمي إقليمي واعد.

وأثار أيضا تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026، التي تهدف لاستقطاب 17,5 مليون سائح وتحقيق مداخيل بالعملة الصعبة تصل إلى 120 مليار درهم، وإحداث 200.000 منصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى التي تهدف إلى ضمان الأمن المائي والغذائي، بالرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، الذي خصصت له 18 مليار درهم برسم سنة 2025.

كما استحضر خطط الحكومة لتعزيز سيادة البلاد في مجال الطاقة، عبر تسريع تنمية الطاقات المتجددة، وإطلاق خارطة طريق جديدة لتطوير عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، إضافة إلى العمل المتواصل على تنويع روافد التحول الاقتصادي للمملكة في ظل التغيرات التكنولوجية والبيئية الحالية، وهو ما يتجلى على الخصوص من خلال الإجراءات الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

وأثناء مناقشتها، تعقبا على جواب السيد رئيس الحكومة، أجمعت فرق الأغلبية على الإشادة بالحصيلة الاقتصادية والمالية التي قدمها السيد رئيس الحكومة، معتبرة أن الأرقام المعلنة تعكس نجاعة الأداء التنفيذي، وواقعية السياسات العمومية المنفذة في ظل تحديات دولية متشابكة، ومناخ

داخلي معقد، فأكدت الفرق أن الحكومة نجحت، في ظرف زمني محدود، في إطلاق إصلاحات هيكلية مست قطاعات حيوية، مثل الصحة والتعليم والسكن، إلى جانب تثبيت برامج الدعم الاجتماعي المباشر وتوسيع التغطية الصحية، كما شددت على أن هذه الحصيلة تؤكد التزام الحكومة بالتوجيهات الملكية المتعلقة بتعزيز التماسك الاجتماعي وتحفيز الاستثمار، وترسخ التماسك السياسي للأغلبية في دعم الإصلاحات.

فأكد ممثل فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد المستشار المصطفى الدحماني، أن الحصيلة المقدمة تمثل جوابا واقعيا وعمليا على الخطابات التي وصفها بالتشكيكية والتيئيسية، مشددا على أن الحكومة حققت نتائج ملموسة في تأهيل المنظومة الصحية، إذ تم تأهيل 949 مركزا صحيا من الجيل الجديد، وتعميم التغطية الصحية الإلزامية، مع رصد ميزانية ناهزت 32 مليار درهم، وأضاف بأن التحول الحاصل في قطاع التعليم يستند إلى رؤية ثلاثية الأبعاد تشمل الجودة، والتحفيز، وتكافؤ الفرص، كما أن البرامج الحكومية الموجهة للسكن والدعم الاجتماعي، بحسبه، مكنت من امتصاص آثار الأزمات المفاجئة، من فيضانات وجفاف وزلازل، دون التخلي عن الأهداف الاستراتيجية.

من جهته، اعتبر السيد عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، أن تسجيل معدل نمو بنسبة 4.8 في المائة خلال الفصل الأول من 2025، مقابل 4.6 في المائة المتوقعة في قانون المالية، يعكس قوة ومرونة السياسة الاقتصادية، مشيدا بالدينامية المسجلة في قطاعات كالسكن والبنية التحتية والماء والسياحة، وباستفادة أكثر من 54 ألف مواطن من الدعم المباشر، بينهم آلاف من ساكنة العالم القروي، وطالب بالمناسبة بإزالة العراقيل البيروقراطية أمام الاستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة جدا، التي تمثل 93 في المائة من النسيج الاقتصادي، داعيا إلى تنزيل خطة التشغيل الجديدة، وتعزيز برامج التكوين بالتدرج، لمعالجة نقص اليد العاملة في قطاعات حيوية كالبناء.

أما السيد المستشار عبد اللطيف الأنصاري، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فقد حذر من تأثير التغيرات المناخية والاضطرابات الجيوسياسية على الخيارات الاقتصادية الوطنية، واعتبرها اختبارا حقيقيا لمتانة النماذج المعتمدة، ودعا إلى جعل العدالة المجالية موجهة رئيسيا للاستثمار، مشيرا إلى توزيع المشاريع التي خلصت إليها الدورة الثامنة للجنة الوطنية للاستثمارات، والتي همت 23 إقليما موزعة على عشر جهات، وفي محور التشغيل، أكد أن نسبة البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء، لا تزال تشكل تحديا هيكليا يتطلب تدخلا شاملا، ومنظورا مندمجا لتحفيز القطاعين العام والخاص والاقتصاد التضامني على توفير فرص شغل مستدامة.

وفي السياق نفسه، عبر رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد المستشار محمد يوسف العلوي، عن ارتياحه للأرقام الإيجابية المعلنة، واصفا الحكومة بحكومة الإصلاحات الهيكلية بامتياز، مؤكدا انخراطه كشريك اقتصادي في مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى، والمساهمة في تحقيق أهداف التشغيل وتعزيز جاذبية الاستثمار الوطني.

وأشاد السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بما حقته الحكومة من خطوات إيجابية ومتطورة أرقاما وواقعا، عن كيفية انعكاس المؤشرات

الاقتصادية على القدرة الشرائية، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية لعموم المواطنين بشتى طبقاتهم، وتحويلها إلى فرص شغل حقيقية، خاصة بعد تسجيل ارتفاع مستمر في معدل البطالة في المدن والوسط القروي، مقترحا الاستئناس بتجارب بعض الدول التي واجهت نفس التحديات، واستطاعت تقليص نسبة البطالة بفضل سياسات نشيطة لدعم التشغيل وتشجيع الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.

وحذر من ارتفاع نسب الدين العمومي، معتبرا أنه رغم تحسن المؤشرات الماكرو-اقتصادية، فإن استدامة هذا الوضع تتطلب إصلاحات هيكلية، ومراجعة شاملة للنفقات، مع توجيهها نحو الاستثمار المنتج، بالاشتغال وفق مقاربة تشاركية، والانتقال إلى مرحلة التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد، مع رقمنة وتبسيط كل المساطر المرتبطة به بالاستثمار، واعتماد الدقة والفعالية في التعاطي مع المستثمرين، وأيضا إلى توضيح خطة دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وثلّمت السيدة المستشارة فتيحة خورتال، عضوة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، المعطيات والنسب والمؤشرات التي أتت في عرض السيد رئيس الحكومة، وأقرت ببعض الإشكاليات المصاحبة ذات الصلة بقضايا الاستثمار والتشغيل في بلادنا، ودعت بالمناسبة إلى الإسراع في تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ سياساتها في مجال التشغيل، لمساعدة الشباب المغربي على إيجاد فرص شغل، وإلى الاستمرار في تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، ولا سيما ما يتعلق بحماية الحريات النقابية وإخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود، ثم الوقوف على إصلاح تشريعات العمل ووضع الضوابط اللازمة بما يكفل حقوق الأجراء.

ومن جهة ثانية، انتقدت مكونات المعارضة، رهن التشغيل بالمطر والظروف المناخية، وتفريغ الاستثمار من بعده الاجتماعي، وفي هذا الصدد، اعتبر السيد المستشار نبيل اليزيدي عضو الفريق الحركي، أن تدبير الدولة لا يمكن أن يكون مقاولاتيا، اعتبارا لرهاناتها التي لا ترتبط بمنطق الربح والخسارة، معتبرا أن السياسة الاقتصادية والمالية الناجحة تقاس بمدى القدرة على تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة.

وأشار إلى تمرير القانون الإطار المتعلق بالاستثمار والتعجيل بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع الاستثمارية، منتقدا إهمال المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 90 % من النسيج المقاولاتي، والتأخر في إخراج النصوص التطبيقية المتعلقة، ونبه إلى فقدان السيادة الوطنية في الكثير من المنتجات التي كان المغرب يتمتع فيها بالاكفاء الذاتي.

من جانبه، انتقد السيد المستشار سماعيل العالوي، عضو الفريق الاشتراكي/ المعارضة الاتحادية، التبريرات التي تعيق أي تقدم اقتصادي، معتبرا أن الحكومات الناجحة هي من بحثت عن الحلول في ظل التحولات الجيوسياسية التي أثرت على الاقتصاد العالمي، وأن هناك إجماعا على أنه لا توجد عدالة مجالية، وهناك خلل في توزيع الثروات والتنمية، وهو ما جعل مناطق مجرد خزان لليد العاملة، وذكر في هذا الصدد بمناطق الجنوب الشرقي، مشددا على أنه لا يمكن الحديث عن الوضع الاقتصادي دون استحضار الظلم التنموي الذي تعاني منه جهة درعة تافيلالت.

وأعرب السيد رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد المستشار نور الدين سليك، عن إيمانه بأن النقاش حول الحصيلة الاقتصادية يجب أن يتجاوز المعطيات الرقمية، ليشمل قياس

الأثر الاجتماعي لها، خاصة على مستوى التشغيل والإدماج المهني بما يعكس التلازم الضروري بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وانتقد إفراغ الاستثمار من بعده الاجتماعي وقدرته على خلق فرص شغل مستدامة، في ظل تشغيل عدد من العمال والعاملات في ظروف من الاستغلال، كما هو حال التشغيل بالمناولة الذي يشغل آلاف العمال دون احترام أبسط القوانين أما منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار لحسن نازهي، فقد قلل من أهمية ما قدمته الحكومة من مؤشرات متفائلة حول نسبة النمو، مسجلا أن هذا النمو لم يكن مدعوما بإصلاح حقيقي هيكلي للمنظومة الاقتصادية، كما لم يترجم على مستوى الواقع إلى إنتاج ثروة قابلة للتوزيع بشكل عادل، بل ظل رهينا بعوامل ظرفية كتحسين الموسم الفلاحي وارتفاع تحويلات مغاربة العالم، مظهرا أنه في ظلّه عرفت سنة 2025 ارتفاع نسبة العاطلين خاصة في صفوف الشباب، تحديدا، من حاملي الشهادات.

وبخصوص الاستثمار الخاص، تساءل عن الأثر الملموس لميثاق الاستثمار الجديد الذي تم الترويج له كرافعة حاسمة، مفيدا بأن الاستثمار الخاص ضعيف، يشكل أقل من ثلث الاستثمارات الوطنية وانهازي ينتظر الاستفادة من الصفقات العمومية وغير خالق لفرص شغل قارة.

في السياق ذاته، اعتبر السيد المستشار خالد السطحي، بأنه آن الأوان لمراجعة المقاربة وتشكيل لجان أزمة حقيقية للإصغاء وإعادة الثقة المفقودة واقتراح حلول معقولة، ثم استفسر عن مصير الالتزامات الحكومية العشرة، التي تضمنها برنامج الحكومة في بداية ولايته التشريعية، الخاصة بخلق مليون شغل، ورفع نشاط النساء إلى 30 في المائة، وعن مآل مدخول كرامة للمسنين، وبرنامج فرصة وأوراش، واعتبر بدوره أن التشغيل والاستثمار ليسا مجرد أرقام بل رهان على كرامة المواطن، واستقرار الوطن، يتطلب مواصلة العمل بإرادة جماعية كل من جهته، وفي إطار القيام بواجبه لضمان مستقبل أفضل للمغاربة.

الثلاثاء 26 محرم 1447 هـ الموافق لـ 22 يوليوز 2025م

الجلسة السنوية المتعلقة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية

المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

الجلسة الأولى

اعتبارا لما شكله الاستثمار والتشغيل خلال العقد الأخير من أولوية بالسياسات العمومية، بالنظر إلى دورهما الحيوي في خلق الثروة، وتحقيق النمو، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، خصوصا في ظل التحديات الجيوستراتيجية التي يعرفها العالم، صار الخوض في أثر السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في هذين المجالين يساءل الفاعل العمومي في نطاق واسع، والفاعل البرلماني بشكل أخص، وتفعيلا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور المغربي، وفي إطار تتبع السياسات الحكومية والوقوف على مدى نجاعتها، خاصة فيما يتعلق بقضايا حيوية مثل تحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل، في ظل الرهانات التي تسم هذه الدورة، وظرفية تتطلب التفاعل مع عدد من القضايا ذات الأولوية، وتجعل بالتالي تقييم هذه السياسات آلية لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الحكامة الجيدة.

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 26 محرم 1447 الموافق ل 22 يوليوز 2025، جلسة عامة سنوية خصصت لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار والتشغيل، في مناسبة لعرض مؤشرات الأداء في هذا المجال، وإبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، إلى جانب تقديم توصيات واقتراحات من قبل المستشارين لتعزيز فعالية السياسات العمومية في هذين المجالين الحيويين.

إثر ذلك، قدم في مستهل أشغال الجلسة، السيد المستشار أحمد اخشيشن، رئيس المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، والسيد عبد الرحمان الدريسي، مقررها، ملخصا حول التقرير الذي أعدته المجموعة، حيث تم استعراض منهجية العمل ومعايير التقييم المعتمدة في إعداد هذا التقرير، مع الإشارة إلى بعض الإكراهات.

فدعا التقرير إلى إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني للرفع من نجاعة الإدماج المهني، وربط برامج التكوين بمتطلبات سوق الشغل والمجالات ذات القيمة المضافة العالية،

وتضمن مجموعة من التوصيات همت، بالخصوص، الجوانب المتعلقة بتأهيل منظومة التكوين وربطها بسوق الشغل، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وإصلاح السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتعزيز حكامتها، والتمكين الاقتصادي للنساء، وتحفيز المقاولات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، أوصى التقرير بملاءمة برامج التكوين والتأهيل المهني مع متغيرات سوق الشغل، وتصميم برامج تكوينية تستجيب بدقة لاحتياجات سوق العمل، عبر إشراك القطاع الخاص في تحديد محتويات التكوينات، وتوسيع نطاق برامج الإدماج والتشغيل الذاتي، وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى التمويل، لاسيما لفائدة الشباب والنساء.

كما نادى بدعم التكوين المستمر للفاعلين في منظومة التشغيل، واعتماد شراكات استراتيجية مع الجامعات في مجال البحث العلمي، واعتماد برامج تكوين مدى الحياة لفائدة الموارد البشرية العاملة بقطاعي التشغيل والتكوين لتعزيز كفاءتهم المهنية وتحسين معارفهم، وتكوين الفاعلين المحليين في مجال إعداد وتتبع الأوراش، وإرساء منظومة رقمية موحدة لتتبع الأداء وتقييم الأثر.

وأكد التقرير، أيضا، على أهمية تشجيع وتطوير البحث العلمي والابتكار، لدعم التنافسية وجلب استثمارات ذات قيمة مضافة، والاستثمار في اقتصاد المعرفة لتوفير فرص شغل جديدة، وإدخال أهداف متجددة تراعي الابتكار، من قبيل دعم المقاولات الرقمية وتحسين أداء ومهارات الاقتصاد الأخضر.

وعلى مستوى الحكامة، حث التقرير على تدبير السياسات العمومية بمنطق الاستثمارية، لاسيما في القطاعات الحيوية المبنية على إجماع وطني كالصحة والتعليم والتشغيل، ورفع مستوى التنسيق المؤسسي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، بهدف تجاوز تكرار البرامج وتداخل الأدوار، داعيا إلى إحداث هيئة دائمة متعددة القطاعات لتنسيق السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل والتكوين والاستثمار، تحت إشراف رئاسة الحكومة.

وبخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة، دعت التوصيات إلى تمكين النساء من امتلاك الأدوات اللازمة، من خلال اعتماد حوافز ضريبية ومالية إضافية لصالح النساء، وتخصيص اعتمادات مالية لفائدة المشاريع النسائية الجماعية، مع تشجيع إدماج النساء في برامج التكوين والتشغيل في القطاعات الصناعية والمهيكلة، مشددة على أهمية دعم المقاولات النسائية من خلال تبسيط المساطر من خلال المواكبة القانونية والتقنية.

وفيما يخص بيئة المقاولات، دعا التقرير إلى مراجعة تطوير منصات رقمية وطنية وجاهية، لربط قواعد بيانات التكوين والتشغيل بالكفاءات والفرص الاستثمارية، وتشجيع الاستثمار الموجه ترابيا من خلال حوافز مالية وضريبية وآليات تمويل مرنة وميسرة، مبرزاً أهمية توسيع نطاق الضمانات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتيسير ولوجها للتمويل البنكي، وتخفيف الضغط على ميزانيات البنوك عبر إحداث سوق قانونية موازية خاصة بالديون المتعثرة.

وانكب المشاركون في حصة النقاش على دراسة ومناقشة عدد من المحاور ذات الصلة بالاستثمار، أبرزها السياسات الماكرو-اقتصادية ومناخ الاستثمار وديناميات التشغيل في المغرب، والاستثمار والحكامة والنوع الاجتماعي والدينامية الترابية، من خلال أوجه الالتقاء من أجل تحسين الشغل الدامج في المغرب، و الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار والتشغيل، برصد مكامن الخلل وسبل الإصلاح، جسدتها مداخلات تفاعلية مع مضمون التقرير، للسادة المستشارون ممثلوا

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكور)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد امبارك السباعي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد المخلول حرمة)؛
- الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- المستشارة السيدة لبنى علوي.

فأشادت مكونات الاغلبية بالمنجزات التي حققتها الحكومة في ظرفية صعبة، من خلال إطلاق إصلاحات هيكلية عززت الاقتصاد الوطني، وساهمت في تحسين المؤشرات الماكرو-اقتصادية والاجتماعية، عبر تعبئة استثمارات غير مسبوقة، وإطلاق أوراش كبرى، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، كما ثمنت الدينامية الإيجابية المسجلة على مستوى الاستثمار العمومي والخاص، وما رافقها من أوراش بنيوية همت البنية التحتية، والنقل، والتعليم، والصحة، والقطاعات الإنتاجية، مسجلة أن هذه الاستثمارات ساهمت في إحداث آلاف مناصب الشغل، وتحقيق انتعاش اقتصادي ملموس، كما عكستها المؤشرات المعلنة من طرف المؤسسات الوطنية

المختصة، لا سيما الارتفاع الملحوظ في معدل النمو خلال الفترة الأخيرة.

وفي المقابل، وجه مستشارون من فرق المعارضة انتقادات حادة بخصوص ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب، وأكدوا على ضرورة اعتماد إجراءات تحفيزية إضافية لتشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية، مشددين على أهمية تحديث الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشغل، وتكييف عرض التكوين مع حاجيات سوق الشغل، وذلك في إطار مقاربة أكثر نجاعة واستهدافا، وسجلوا أنه، بالرغم من التقدم المحقق في تحديث المنظومة المؤطرة للاستثمار واعتماد آليات محفزة للتشغيل، فإن الواقع لا يزال يكشف عن فجوة قائمة بين نجاعة الاستثمار من جهة، وأثره المباشر على التشغيل من جهة أخرى، مشددين على أن معالجة معضلة البطالة تستدعي تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي.

وبمناسبة مشاركتهم في أشغال الجلسة، وتجاوبا مع مداخلات السادة المستشارين وتقديم توضيحات بخصوص مؤشرات الأداء والبرامج المعتمدة، وكذا الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار وسوق الشغل بالمملكة، سلط السادة أعضاء الحكومة الضوء على الجهود الحكومية المتواصلة في مجال تحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل، مستعرضين جملة من المبادرات الميدانية والبرامج القطاعية التي تستهدف دعم الدينامية الاقتصادية وتيسير ولوج الشباب لسوق العمل.

وأبرزوا التدابير الحكومية التي همت مجالات التكوين المهني، وتحفيز الابتكار، وتوسيع البنيات التحتية الصناعية، وتعزيز البحث العلمي، إلى جانب تعبئة استثمارات عمومية كبرى في قطاعات حيوية، مؤكدين الحرص على تفعيل التوصيات الواردة في التقرير في أفق تحسين الأداء المؤسساتي ورفع الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه السياسات.

وفي هذا السياق، أشار السيد وزير التجهيز والماء، في كلمة تلاها نيابة عنه السيد وزير التجارة والصناعة، إلى بعض المؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها خلال سنة 2024 في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يساهم اجمالا بحوالي 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، محققا زيادة في القيمة المضافة بنسبة 6.9 في المائة خلال الربع الثالث من سنة 2024، مقارنة بنسبة 0.9 في المائة خلال نفس الفترة من سنة 2023، وهو ما يعكس دينامية حقيقية في الأداء الاقتصادي، مضيفا أن القطاع ساهم خلال هذه السنة في خلق 13 ألف منصب شغل صاف على المستوى الوطني.

وعلى صعيد الطلبات العمومية، أخبر بتجاوز عدد طلبات العروض المعلن عنها، برسم 2024، 4 آلاف طلب، بقيمة إجمالية تفوق 47 مليار درهم، همت العديد من المشاريع في قطاعات البناء والأشغال العمومية التابعة لوزارة التجهيز والماء والمؤسسات تحت وصايتها، مبرزا أنه من المرتقب أن تشكل سنة 2025 محطة مفصلية على مستوى الاستثمار العمومي في القطاعات التابعة للوزارة، حيث بلغ الغلاف المالي المبرمج 70 مليار درهم، موزعا على قطاعات استراتيجية كالطرق، والماء، والموانئ.

ثم أشار إلى أن الوزارة، وتعزيزا لمساهمة الصفقات العمومية في إنعاش التشغيل المحلي بقطاع البناء والأشغال العمومية، تعمل على إدراج مجموعة من المقتضيات التحفيزية والالتزامات الاجتماعية ضمن دفاتر الشروط الخاصة، تشمل التزام المقاولين بتوظيف ما لا يقل عن 20 في

المائة من اليد العاملة من سكان الجهة التي يحتضن ترابها الورش، مع إلزامهم برفع تقارير دورية للجهات الوصية حول مستوى الالتزام بهذه النسبة والصعوبات التي قد تعيق تفعيلها ميدانياً.

من جانبه، شدد السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، على أهمية تنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية لتمكين برامج الاستثمارات من بلوغ أهدافها المتمثلة في تشغيل الشباب، مؤكداً أن الحكومة عملت منذ أكثر من سنة على إحياء اللجنة بين الوزارية المكلفة بسياسات التشغيل لتسطير أهداف خاصة حسب القطاعات، حيث عملت على الترجمة الفعلية للرؤية المتجددة لموضوع التشغيل.

وذكر بعدد من المبادرات التي تم تنفيذها من أجل النهوض بالتشغيل، منها تخصيص الحكومة لميزانية مليون درهم لبرنامج التكوين بالتدرج المهني بهدف توسيعه ليشمل 100 ألف مستفيد سنوياً، مستعرضاً أيضاً الجهود المشتركة التي تقوم بها الوزارة بالتعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى، لا سيما التربية الوطنية والتعليم العالي، وتهم قضايا أساسية كمحاربة الهدر المدرسي وبرامج التكوين المهني.

وعلاقة بقطاع التجارة والصناعة، أكد السيد الوزير الوصي، أن مجهودات الوزارة تنصب على تعزيز الابتكار، مشيراً إلى أن برنامج دعم الابتكار الصناعي يعد من أبرز الخطوات التي تم إرساؤها في هذا الإطار، حيث واكب إلى غاية اليوم 150 مشروعاً في الصناعة، بالإضافة إلى المنصة الرقمية للتجارة التي استفاد منها حوالي 67 ألف تاجر إلى حدود اليوم، كما أبرز أن المشاركة النسائية في القطاع الصناعي بلغت 42,3 في المائة، بفضل الحرص على التوزيع العادل بين الفئات، وتسهيل ولوج النساء إلى هذا المجال، مشيراً إلى أن 50 في المائة من خريجي مدارس الهندسة هن من النساء.

ومن جهته، أوضح السيد الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، أن ورش الاستثمار يشكل أحد المحاور الأساسية لتحفيز الاقتصاد الوطني وتعزيز فرص الشغل، مؤكداً أن المغرب، تحت القيادة الملكية الرشيدة، انخرط في دينامية متجددة جعلت من الاستثمار الخاص رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، وأضاف أن الاستثمار لم يعد مجرد خيار اقتصادي، بل أصبح التزاماً وطنياً ومحركاً أساسياً للتنمية البشرية المستدامة، والعدالة المجالية، وخلق مناصب شغل دائمة ولائقة، تستجيب لتطلعات كافة المواطنين ولا سيما فئة الشباب منهم، مؤكداً أن الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان - أكتوبر 2022 - شكل محطة فارقة في تكريس هذه الرؤية من خلال التأكيد على أهمية الاستثمار المنتج وضرورة توفير بيئة محفزة وشفافة كفيلاً باستقطاب استثمارات وطنية ودولية.

واستعرض السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بعض التدابير والإجراءات التي قامت بها الوزارة، والتي تتسجم مع التوصيات التي تضمنها تقرير المجموعة الموضوعاتية، وتندرج في إطار انخراطها في تنفيذ خارطة طريق التشغيل 2025 - 2027، والتي تروم توفير عرض تكويني يواكب متطلبات العصر، باعتماد أحدث المقاربات البيداغوجية.

ثم أبرز أن الوزارة حرصت على إطلاق مسالك جديدة تتلاءم مع حاجيات القطاعات الإنتاجية، حيث تم في هذا الإطار تقوية التخصصات وإدخال وحدة الإنجليزية في سلك الماستر، فضلاً عن

مأسسة وتنويع أنماط التكوين بما فيه التعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة والتعلم بالتناوب، مشيراً إلى إطلاق مسارات جامعية تعتمد مبدأ التكوين بالتناوب داخل المؤسسات الجامعية والمقاولات.

الثلاثاء 26 محرم 1447 هـ الموافق لـ 22 يوليوز 2025م

جلسة التشريع

الجلسة الثانية

برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، صادق مجلس المستشارين في ثاني جلسة عمومية، من صبيحة يوم الثلاثاء 26 محرم 1447 هـ الموافق لـ 22 يوليوز 2025م، تشريعية، بعد المناقشة والتصويت على خمسة مشاريع قوانين ومقترح قانون بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 03.25 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، يهدف إلى تحديث الإطار القانوني من أجل تعزيز حماية المستثمرين وتوحيد الممارسات مع المعايير الدولية، وجذب المستثمرين خاصة الأجانب، وتقوية دور بورصة الدار البيضاء في تمويل القطاع الخاص، ثم إحداث أصناف جديدة من صناديق الاستثمار والصناديق التشاركية

- مشروع قانون رقم 23.25، يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.25.168 الصادر في 27 رمضان 1446 (28 مارس 2025) بتميم القانون رقم 47.18، يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، يهدف إلى ضمان التنزيل الفعال لنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جداً، والصغرى والمتوسطة، وفق مقارنة ترابية تتسجم مع مبادئ الجهوية المتقدمة، من خلال تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

- مشروع قانون رقم 35.25 يتعلق بإحداث «مؤسسة المغرب 2030»، الغاية من إحداثها تكمن في إعداد وتنظيم التظاهرات الدولية المتعلقة بكرة القدم، بما في ذلك كأس إفريقيا وكأس العالم، بالتنسيق مع مختلف المتدخلين من هيئات وإدارات معنية، وتتبع وتنفيذ مختلف الالتزامات المرتبطة بها، وكذا تقديم الدعم والمواكبة اللازمين للجهات والمدن المعنية بتنظيم هذه التظاهرات، بالإضافة إلى تعزيز صورة المغرب كوجهة لاستضافة الأحداث الكبرى.

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 20.25 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، يروم تدارك بعض الإكراهات المرتبطة بالوضعية الإدارية والقانونية للموارد البشرية للوكالة الوطنية للمياه والغابات، عن طريق تحديد تاريخ فاتح يناير 2026 للإدماج التلقائي لجميع الموظفين الملحقين لدى الوكالة منذ تاريخ إحداثها وتسوية وضعيتها بصفة نهائية (الموافقون: 40/ المعارضون: 02/ /المتنعون: لا أحد)

- مشروع قانون التصفية رقم 07.25 يتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023، تهدف أحكامه إلى تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لنفس السنة، وتحدد أولوياته في ترسيخ دعائم

الدولة الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار المنتج لفرص الشغل، وتكريس العدالة المجالية، فضلا عن استعادة الهوامش المالية الضرورية لتمويل الإصلاحات والأوراش الكبرى (الموافقون: 42/ المعارضون: لا أحد/ الممتنعون: 03).

ورفض المجلس بإجماع الحاضرين، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 20 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، المصادق عليه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، يهدف إلى منع تزويج القاصر دون 16 سنة، والتتصيص على الاستعانة الإلزامية بخبرة طبية وبحث اجتماعي، ومراعاة تقارب السن بين الطرفين المعنيين بالزواج.

الثلاثاء 26 محرم 1447 هـ الموافق ل 22 يوليوز 2025م

جلسة الأسئلة الشفهية

الجلسة الثالثة

خلال الحصة المسائية من يوم الثلاثاء 22 يوليوز 2025، عقد مجلس المستشارين جلسة عامة ثالثة، وفقا لما يقتضيه الفصل 100 من الدستور ومواد نظامه الداخلي ذات الصلة، الأخيرة من دورة أبريل 2025، المخصصة لأجوبة أعضاء الحكومة عن الأسئلة الشفهية للسيدات والسادة المستشارين، ترأسها السيد المستشار جواد الهاللي، والسيد المستشار مصطفى مشارك، أمينا للجلسة، للتداول في قضايا وأسئلة ذات أهمية وراهنية سياسية واجتماعية، تصدر قطاع الداخلية والعدل محاورها، إلى جانب قطاع الشباب والثقافة والتواصل.

المحور الأول: قطاع الداخلية

أولا: تطرق المتدخلون، في سؤال محوري موجه إلى السيد وزير الداخلية، إلى تفاقم ظاهرة الكلاب الضالة بالمدن المغربية، كخطر حقيقي يهدد حياة وسلامة المواطنين والمواطنات بشكل يومي، في ظل غياب تدخل فعال من الجهات المعنية، إذ أكدوا أن عددها في تزايد مستمر، دون أن تُسجل أي مبادرات جادة للحد من هذه الآفة التي تؤثر الساكنة وتهدد الأمن الصحي للمواطنين، مذكرين بتوالي حالات اعتداء هذه الحيوانات على المواطنين في عدد من المناطق المغربية.

كما تساءلوا عن الإجراءات الاستعجالية التي تعتمده الوزارة اتخاذها لمواجهة هذا الوضع، لا سيما بعد تكرار الحوادث المأساوية المرتبطة بهذه الظاهرة، ولم يخفوا قلقهم من تأثير انتشار الكلاب الضالة على جمالية المدن المغربية، معتبرين أن تشويه المشهد الحضري أصبح واقعا ينفر الزوار والسياح، في مدن تراهن عليها الدولة لاستقبال تظاهرات كبرى ذات طابع قاري ودولي، داعيين إلى تحديد الجهة المسؤولة عن التفاوض عن هذه الظاهرة، وفتح تحقيق في أسباب تقاعس الجهات المختصة عن التدخل، تحت عنوان محاربة ظاهرة انتشار الكلاب الضالة، فتدخل بالمناسبة في إطار السؤال والتعقيب، السادة ممثلوا

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملاك)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛

- المستشار السيد خالد السطي؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر أعبيد والمستشار السيد المختار صواب في التعقيب).

أفاد السيد الوزير خلال حلوله بالجلسة العامة، وجوابا على أول سؤال مبرمج لأشغالها، بأن المغرب يتعرض منذ الإعلان عن استضافته لتظاهرات كروية دولية عديدة، لهجمات إعلامية ممنهجة بمعطيات مغلوطة، تسعى إلى تشويه صورة المملكة، تركز على موضوع الكلاب الضالة، حيث تتهم السلطات العمومية باتباع ممارسات غير إنسانية، دون استحضار الواقعية ولا حجم الجهود المبذولة وطنيا في مجال الوقاية وحماية الصحة العامة واحترام مبادئ حقوق الحيوان، كاشفا أن من بين ما يتوخاه مشروع القانون، رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية، المصادق عليه حكوميا، أخيرا، وضع نظام للتصريح بالحيوان وتحديد التزامات مالكة أو حارسه.

وفي هذا الصدد، لفت إلى تزايد لافت للكلاب الضالة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم تسجيل أزيد من 100 ألف حالة عض وخدش، سنة 2024، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالأمراض، مثل داء السعار الذي تسبب في 33 حالة وفاة في هذه السنة، بالإضافة إلى 432 حالة إصابة بالأكياس المائية، و64 حالة بداء اللشمانيا الفشوية خلال الفترة نفسها.

وشدد الوزير، في معرض حديثه على مضامين الاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون بين وزارته، من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والهيئة الوطنية للأطباء البياطرة، التي وقعت سنة 2019، على أن طريقة التعامل مع هذه الآفة ليست وليدة اليوم، أو أي نوع من الضغوطات، وهي الوحيدة، أي جمع الكلاب وتعقيمها وإعادةها إلى أماكنها، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الأطراف من أجل معالجة هذه الظاهرة، وفق مقاربة جديدة تركز على ضوابط علمية، أبانت عن فعاليتها في العديد من الدول.

وذكر بأن وزارة الداخلية تتكبد، بغرض تفعيل هذه الاتفاقية وتسريع تجسيدها على أرض الواقع، على مواكبة العديد من الجماعات الترابية من أجل إحداث وتجهيز مراكز لجمع وإيواء الكلاب الضالة وفق المعايير المعمول بها دوليا، في أفق تعميمها على الصعيد الوطني، وكذا من أجل اقتناء آليات ومعدات لجمع هذه الحيوانات وتعقيمها.

وأفاد بأن الدعم المالي المرصود لهذا الغرض، خلال الخمس سنوات الأخيرة، ناهز 240 مليون درهم، وأنه تمت في هذا الإطار، برمجة إنجاز أزيد من 20 محجزا إلى حدود نهاية شهر يوليوز الجاري، منها محجز واحد بمدينة الرباط دخل حيز التشغيل الفعلي، في حين بلغت نسبة تقدم الأشغال 95 في المائة بخمسة محاجز تهم مدن الدار البيضاء وطنجة ومراكش وأكادير ووجدة، وسجل نسبة إنجاز تبلغ 30 في المائة بمدينة إفران وسيدي سليمان، إضافة إلى 5 محاجز حظيت بموافقة من أجل التمويل بكل من القنيطرة والرشيديّة والخميسات ومديونية والمضيق الفينديق.

وكشف السيد الوزير في ذات الوقت، أن 7 محاجز أخرى توجد في طور الدراسة، بكل من

الداخلية وفاس وشيشاوة والفحص أنجرة وسيدي قاسم وتارودانت، كما تم الشروع في إنجاز مجمع بيطري متنقل بمدينة القنيطرة، كتجربة نموذجية في مجال العناية وتدريب الحيوانات الضالة خاصة الكلاب والقطط، ليتم تقييم هذه التجربة في أفق تعميمها على المستوى الوطني.

وعلى صعيد متصل، أطلع على أن القانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من مخاطرها، الذي تمت المصادقة عليه بالمجلس الحكومي المنعقد يوم 10 يوليوز 2025، سيمكن من إقرار توازن بين توفير الحماية والرعاية اللازميتين للحيوانات الضالة ضمانا لحقها في الحياة، وبين الوقاية من مخاطرها حفاظا على أمن وسلامة المواطنين، ويتوخى بلوغ أهداف رئيسية تتمثل في تحديد قواعد حماية الحيوانات الضالة من الأمراض والمخاطر التي قد تهددها، من خلال ضمان رعايتها وتحديد الآليات الضرورية للوقاية من أخطارها عبر تحديد التدابير الكفيلة بالتحكم في تكاثرها وضبط انتشارها، ويهدف القانون إلى وضع نظام للتصريح بالحيوان وتحديد التزامات مالكة أو حارسها قصد تفادي شروده والتخلي عنه، إلى جانب إجراءات أخرى متصلة.

ثانياً: بحكم أزمة المياه التي يواجهها المغرب خلال الفترة الأخيرة، بسبب توالي سنوات الجفاف وتراجع منسوب التساقطات المطرية مقارنة بالمواسم الماطرة السابقة، ولاعتبار التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة أحد مفاتيح تنمية وجاذبية المجالات الترابية، سواء كانت حضرية أو قروية، ونظراً لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية بالغة لتوفير الشروط الصحية وظروف الاستقرار للمواطنات والمواطنين، واقتصاد استغلال الموارد المائية، ساءل السيد الوزير المحترم، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكور)، وأعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، في إطار وحدة الموضوع، عن حصيلة البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج، واستراتيجية النهوض بقطاع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة.

رد السيد الوزير، مصرحاً بأن حجم الاستثمارات في قطاع التطهير السائل بلغ إلى غاية نهاية السنة الفارطة 48,58 مليار درهم، منها 25,33 مليار درهم منجزة، و23,25 مليار درهم في طور الإنجاز أو الانطلاق، وأوضح أن المساهمة الإجمالية للدولة، عن طريق صندوق التطهير السائل والصلب ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها، تبلغ ما يناهز 17,67 مليار درهم لمواكبة الاستثمارات، منها 11,67 مليار درهم تمت تعبئتها إلى نهاية سنة 2024، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية تساهم بتمويل هذه الاستثمارات بمبلغ 3,10 مليار درهم، عن طريق حصة الجماعة الترابية من حصيللة الضريبة على القيمة المضافة، منها مبلغ 2,2 مليار درهم تمت تعبئته إلى غاية نهاية 2024.

وسجل أن مختلف المشاريع المنجزة مكنت من تحسين مؤشرات التطهير السائل على المستوى الوطني، إذ تم في الوسط الحضري تجهيز 223 مدينة ومركزا حضريا، من أصل 385، بشبكة الصرف الصحي ومحطة معالجة المياه العادمة، وذلك لفائدة 21 مليون نسمة، مشيرا إلى أنه تتم حاليا مواصلة الأشغال بـ 72 مدينة ومركزا لفائدة 1,25 مليون نسمة، فيما تمت برمجة 90 مدينة ومركز خلال الفترة الممتدة بين 2025 و2034.

وفي الوسط القروي، أضاف بأنه تم تجهيز 43 مركزا بشكل كامل، بشبكة الصرف الصحي ومحطة معالجة المياه العادمة من أصل 1207 مراكز قروية، لفائدة ساكنة تقدر بـ 105 ألف نسمة،

والشروع في تجهيز 170 مركزا قرويا، لفائدة ساكنة تقدر بـ 442 ألف نسمة، وأشار من جهة أخرى، إلى أنه تم على مستوى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، استغلال هذه الموارد في سقي 30 ملعبا للغولف والمساحات الخضراء التابعة لـ 16 جماعة وإنجاز 6 مشاريع ذات طابع صناعي، مسجلا أن الحجم الإجمالي للمياه المعالجة والمعاد استعمالها خلال سنة 2024 بلغ ما يناهز 53 مليون متر مكعب.

وأبرز أنه تم إعداد برنامج طموح يهم الفترة الممتدة بين 2025 و2034، بغلاف مالي يقدر بـ 56 مليار درهم، منها 27 مليار درهم مخصصة لمواصلة إنجاز 389 مشروعا، إما في طور الانجاز أو الانطلاقة، و29 مليار درهم لإنجاز 694 مشروعا جديدا للصرف الصحي وإعادة استعمال المياه العادمة، من أجل إعطاء دفعة قوية للقطاع وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في دجنبر 2024 بين الدولة والجهات على هامش المناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة.

وخلص السيد الوزير إلى التأكيد على أن قطاع التطهير السائل حقق منذ 2006 نتائج مهمة، برزت جليا في تحسين خدمات مرافق الصرف الصحي بالجماعات المستفيدة وتحقيق وقع بيئي واجتماعي إيجابي، من خلال ارتفاع وتيرة الاستثمارات المنجزة، والتي مكنت من إعادة تهيئة التجهيزات والمنشآت الضرورية، وإنجاز وتوسيع شبكة الصرف الصحي وصرف مياه الأمطار، إلى جانب إنجاز محطات لمعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها.

ثالثا: من خلال أربعة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، حول تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، وفي مناسبة لتقييم تقدم إنجاز الدراسات الأولية والأشغال المتعلقة بهذا المشروع الطموح، الذي يندرج في إطار برنامج دعم إحداث مجموعات الجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز وتسيير المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، بمبادرة من المديرية العامة للجماعات الترابية التابعة لوزارة الداخلية.

ذكر المتدخلون بالتزام الوزارة في هذا الإطار، بمواكبة الفاعلين المحليين في إطار رؤية 2030، الرامية إلى تعزيز التغطية الترابية للمكاتب الجماعية لحفظ الصحة، من خلال الدعم المؤسسي والمالي، وتأهيل البنيات التحتية لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وكذا تعزيز قدرات هذه المرافق حتى تتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين، بل أيضا للتفكير في التحديات التي تواجه مجتمعنا لصياغة استراتيجيات فعالة لتحسين مجال الصحة والسلامة العمومية، في معطيات ساقها للنقاش السادة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد إدريس القندوسي)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال).

فأكد السيد وزير الداخلية، في معرض جوابه عن الأسئلة في إطار وحدة الموضوع، أن أزيد من 1240 جماعة، موزعة على 53 عمالة وإقليما بمختلف جهات المملكة، تستفيد من برنامج تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، وأوضح أنه بعدما كان عدد هذه المكاتب لا يتجاوز 271 مكتبا

سنة 2018 بنسبة تغطية لم تتعد 18 في المائة، تم إطلاق برنامج وطني سنة 2019 لإحداث 130 مكتبا مشتركا بين الجماعات، مضيفا أن ذلك سיהم في رفع نسبة التغطية إلى 71 في المائة عند نهاية سنة 2025، مع استهداف بلوغ تغطية تقارب 100 في المائة بحلول متم سنة 2026.

وأبرز كذلك أن المراحل الثلاث الأولى من البرنامج قد مكنت من إحداث 76 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة، فيما تروم المرحلة الرابعة، التي انطلقت سنة 2025، إحداث 54 مكتبا إضافيا، مشيرا إلى أن هذا البرنامج، الذي تبلغ كلفته مليار و40 مليون درهم، تساهم فيه وزارة الداخلية بـ 738 مليون درهم، إلى جانب توفير الدعم اللوجستي والتقني من أجل تأهيل هذه المرافق الحيوية.

وسجل أنه تم، في إطار تعزيز الموارد البشرية للمكاتب الجماعية لحفظ الصحة، إطلاق برنامج توظيف ما يناهز 260 طبيبا، و130 طبيبا بيطريا، و260 ممرضا، و260 تقنيا لحفظ الصحة على صعيد جهات المملكة، وبأنه التحق 96 إطارا، من ضمنهم 27 طبيبا، و41 طبيبا بيطريا، و24 ممرضا، و6 تقنيين لحفظ الصحة، وذلك بعد إجراء المباريات المشتركة للتوظيف على مستوى مجالس العمالات والأقاليم، مشيرا إلى أنه سيتم فتح دورة جديدة للتوظيف خلال الأشهر المقبلة، في إطار سد الخصاص من هذه الأطر.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد الوزير أن العنصر البشري يشكل فاعلا أساسيا في هذه المنظومة، حيث تساهم مكاتب حفظ الصحة في أداء مهامها من خلال أطر مؤهلة تتكون من الأطباء البيطرية، والممرضين، وتقنيي حفظ الصحة، والأعوان، تحت إشراف أطباء جماعيين، وذلك بناء على قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الصحة يتعلق بتحديد المهام الخاصة بأطباء وجراحي الأسنان التابعين لوزارة الداخلية.

ولم يفوت فرصة التذكير بالأدوار المحورية التي تضطلع بها هذه المكاتب الجماعية، لا سيما في تدبير الوفيات والجنازات، ونقل المرضى والجرحى والنساء الحوامل، إضافة إلى عمليات التعقيم، ومحاربة نواقل الأمراض، والأوبئة، وداء السعار، والتسممات الغذائية، وتدبير الحيوانات الضالة.

المحور الثاني: قطاع الشباب والثقافة والتواصل

جواب السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على جميع أسئلة المحور، نيابة عن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل

أولا: بمناسبة سؤاله عن الحفاظ على الهوية الثقافية لبلادنا، نوه السيد المستشار محمد حنين، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، معقبا، بجدية الحكومة في التعاطي مع الشأن الثقافي، وإيلاء الأهمية للفعل الثقافي داخل البلاد، لينبها والرأي العام إلى التهديدات المتزايدة التي تطال الهوية الثقافية المغربية الأصيلة، وطالب بضرورة مراقبة المحتوى الذي يعرض في المهرجانات والمعارض الفنية المدعومة من المال العام، داعيا إلى اعتماد سياسات ثقافية تضمن الارتقاء بالفعل الثقافي وتكفل في الآن ذاته حماية الهوية المغربية من التشوهات التي تفرضها المنصات الرقمية وموجات التفاهة الزاحفة.

وخلال جوابه، أقر السيد الوزير بمحورية الحفاظ على الهوية الثقافية في السياسات العمومية، التي تأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي والتطورات الدولية، وتشمل أنشطة علمية وإشعاعية،

وبأن الحكومة تسعى إلى تنفيذ الاختصاصات القانونية في مجال الثقافة من أجل الحفاظ على التراث الوطني، المادي والغير المادي، وحمايته القانونية والمادية.

وأخبر بأن الوزارة تعمل على التنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية للحفاظ على التراث الوطني من قرصنته وسرقته، وفي هذا الإطار تمت وضع علامة المغرب لتمكين التراث والمنتوج المغربي من اكتساب هوية خاصة به، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الشباب والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجال الملكية الفكرية، خاصة في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وأكد على التعاون مع منظمة اليونسكو لإدراج عناصر التراث المغربي الثقافي المادي والغير المادي في لائحة التراث العالمي للإنسانية، مشددا على أن المغرب تمكن من تسجيل العديد من عناصره في هذه القائمة العالمية المرموقة، بالإضافة إلى التعاون مع منظمة الإيسيسكو لإدراج المواقع التاريخية في قوائم التراث في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى استثمار الدبلوماسية الثقافية وعلاقات التعاون الثقافي الثنائي والمتعدد الأطراف ما بين المملكة المغربية ودول العالم، من أجل إدراج التراث المغربي على المستوى العالمي والتعريف به واثمينه، وشدد أيضا على وضع سياسة تستهدف ربط الشباب بالهوية الوطنية الأصلية من حيث شبكة مهرجانات وتراث او من خلال أنشطة شهر التراث التي تستهدف تقريب التراث الثقافي من الشباب.

ثانيا: وأبرز السيد المستشار محمد عموري، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، خلال سؤاله عن وضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، أهمية الدور الذي يضطلع به المكتب في ترسيخ العدالة الإبداعية وتعزيز الثقة في المؤسسات، ولفت الانتباه إلى نقص الموارد البشرية واللوجيستية، وغياب أدوات رقمية متطورة لتتبع الاستغلال عبر المنصات الإلكترونية، ودعا إلى تسريع مراجعة الإطار القانوني المنظم للمكتب ومراجعة تطبيق القرار المشترك 26.72/23، القاضي بفرض رسم نسبي على بعض التجهيزات، بما يضمن حماية الحقوق، دون الإضرار بالاستثمار الصناعي والإنتاج، ثم إلى اعتماد رؤية اقتصادية مدمجة.

رد عليه السيد الوزير، بإظهار أهم تجليات مساهمة للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المحورية في حماية حقوق الملكية الفكرية وصون المصالح المادية والمعنوية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، في أفق دعم وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية، المؤطر بقانون رقم 25.19 وبالمراسيم التطبيقية رقم 2.23.112 ورقم 2.23.75 والمرسوم رقم 2.23.76، لتمكين المكتب من وضع قانون مستقل وتطوير أدائه وعصرنة طرق تديره.

وتحدث عن استراتيجية أعدتها الوزارة لإبراز الدور الحيوي للمكتب في حماية وتعزيز الترصيد الثقافي المادي وغير المادي لبلادنا، وتحرير المواهب والطاقات وتطوير القدرات الإبداعية، وتمكين منتجي الثقافة والحقوق الناتجة من استغلال مصنفاتهم الأدبية والفنية وأدائهم، بما بوأ المكتب الصدارة المستوى الإفريقي في مجال حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على المستوى العالمي، وأطلع السيد الوزير بالإضافة عن استفادة أطر ومستخدمي المكتب من برامج تكوين التعليم السنوي عن بعد، ومن حضور اجتماعات دولية كمنظمة وفي مجال التكوين المستمر للموارد البشرية على المستوى الوطني والدولي.

ثالثا: وعلاقة بسؤالين جمعتهما وحدة الموضوع، حول النهوض بالقطاع والأنشطة الثقافية خاصة بالمناطق الجبلية النائية، قدمه السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسلخن)، وفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي)، للدعوة إلى دعم الحركة الثقافية بالمناطق الجبلية، من خلال برامج ومشاريع تستحضر البعد المجالي واستدامة الفعل الثقافي إلى صناعة ثقافية، من خلال توجيه المبادرات الثقافية والتنمية نحو المناطق القروية والجبلية والمداشر، وإلى كافة أرجاء الوطن لثمين التراث اللامادي بها.

أفاد السيد الوزير محجبا، بأن وزارة الثقافة والشباب والتواصل تعمل على النهوض بالأنشطة الثقافية في المناطق النائية، من خلال توسيع البنية الثقافية التي تعد من الوسائل الأساسية لنشر سياسة القرب الثقافي، والتي تضعها في قلب استراتيجيتها وخطط عملها من خلال تقريب الخدمات الثقافية من المواطنين من خلال تعزيز العرض الثقافي.

وأضاف أن الوزارة تسهر على تنفيذ برامج متعلقة بالعديد من الميادين المتعلقة بهاته المناطق، كما أنها أعدت برنامجا لتوسيع دائرة المؤسسات الثقافية في إطار شراكة مع الجمعيات، على اعتبار أن النجاعة الترابية تقتضي التكامل بين الدولة والفاعلين المحليين، وبناء مراكز وتأهيل فضاءات وتنظيم معارض جهوية وإقليمية للكتاب

وأشار إلى كون الوزارة تولي أهمية للفنان المحلي من خلال عدد من المبادرات، منها منح بطاقة الفنان وتوسيع الاستفادة من الأنشطة الثقافية، وإرساء برامج تنشيط ثقافية، وتنظيم تظاهرات فنية وثقافية في مجالات المسرح والموسيقى بتنظيم 30 مهرجانا تراثيا ودوليا، ودعم الفرق والجمعيات فيما يفوق 500 تظاهرة فنية متنوعة، حيث تم تأسيس هذه التظاهرات على مقاربات هوية بإشراك الإدارات اللامركزية، التي تشتغل بتنسيق مع السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني، مسجلا بعض العراقيل تحد عمل الوزارة والاصطدامات بمشاكل لاسيما فيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة.

رابعا: وللعناية بالمآثر والمعالم التاريخية، قدم السيد المستشار مبارك السباعي، رئيس الفريق الحركي، بعض الملاحظات والمقترحات مستحضرا رهانات الإنصاف المجالي والاجتماعي موازاة مع ضعف الميزانية المخصصة للقطاع، ودعا للاستثمار في المآثر والمعالم التاريخية كأهم مداخل النهوض بالسياحة الثقافية، من خلال شراكات مع القطاع الخاص وربطها بوسائل النقل العمومي، وتعزيز رقمنة هذه المعالم التاريخية لتسهيل الترويج لها والتعريف بها، مذكرا بمقترح قانون رفضته الحكومة، تقدم به فريقه، لإحداث وكالة وطنية لثمين التراث التاريخي المادي وغير المادي.

وجوبا على سؤال السيد المستشار، أكد السيد الوزير مواصلة الوزارة الاهتمام بالتراث الثقافي الوطني وثنينه، وحمايته ماديا وقانونيا، ما جسده تصنيف وترتيب مجموعة من البنايات التاريخية والمواقع الأثرية تراثا وطنيا، و9 مدن ومواقع أثرية تراثا عالميا و15 عنصرا من التراث غير المادي الوطني تراثا للإنسانية، ومن جهة ثانية القيام بمهام ميدانية لجرد التراث الثقافي الوطني في إطار جرد وتهيئة المعالم التاريخية، وفق مقارنة تشاركية تجمع كل الفاعلين والشركاء المعنيين.

وأطلع أيضا على إحداث أزيد من 20 محافظة للمباني والمواقع الأثرية و9 مراكز للتعريف بالتراث

الثقافة في 3 مراكز خاصة بالباحثين في مجال الأركيولوجيا، في إطار خطة الوزارة لتعزيز البنية التحتية الثقافية والتعريف بالتراث الثقافي والحفاظ على المباني التاريخية، وللتحسيس بأهميتها استعرض ما تقوم به الوزارة من مبادرات في جل المواقع والمباني التاريخية أهمها، «إحياء شهر التراث» ما بين شهري أبريل وماي، إلى جانب تنظيم لقاءات علمية بالمؤسسات التعليمية والثقافية ومعارض ومهرجانات على جميع المستويات الجغرافية، والمشاركة في اللقاءات والفعاليات المهمة بتدبير وصيانة الموروث الثقافي، معززة بإصدارات وببوابة إلكترونية.

خامسا: اعتبر أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السية)، مستفسرين عن خطة القطاع لتأهيل شبكة مراكز الاصطياف والتخييم، المخيمات ومراكز الاصطياف مجالا لاكتشاف وصقل المواهب والقدرات وبناء الإنسان، ودعوا لبذل جهود أكثر للنهوض بمكانة فضاءات التخييم، وإلى تجاوز اكرهات العدالة المجالية لاستفادة الأطفال والشباب المنحدرين من المناطق النائية والجبالية من حقهم في الاستفادة من المخيمات والبرامج الصيفية.

وكشف السيد الوزير في رده، عن حصيلة عرض الوزارة لتأهيل وتطوير شبكة المخيمات الوطنية، أفرزت عن تأهيل 26 مركزا للتخييم وتجهيزها بالخيام والمعدات، المكتبية، السمعية، البصرية والمعدات المعلوماتية، إلى جانب مشاريع جديدة لإحداث مراكز تخييم عصرية وحديثة بعدة مناطق من المملكة، موجهة إلى 600 مستفيد بمخيم مولاي بوسلهام، و720 مستفيد بمخيم أكلمام سيدي علي، و600 آخرين في كل من مخيم تغازوت الشمالي ومخيم واد الشبكة بطانطان.

وأطلع السيد الوزير كذلك عن 11 مشروعا في طور الدراسة لبناء مخيمات من الجيل الجديد، وعن مراكز تخييم تم تأهيلها بأجدير والسطيحات، وأخرى توقفت أشغالها لأسباب تقنية ومالية، كمخيم ابن شيكر بالناظور، ومخيم الواليدية ومخيم بني وليد بتاونات.

سادسا: في سؤال له عن مستقبل قطاع الشباب، ووفق آخر احصائيات رسمية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بمارس 2025، طالب السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الحكومة بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب، وبضمان إشراك الشباب في القرار العمومي، من خلال التأكيد على محورية دور قطاع الشباب والرياضة في بناء سياسة عمومية وعادلة وشاملة لكافة فئات الشباب المغربي، تقوي فرص الشغل المخصصة للقطاع، وأيضا التنسيق مع الجهات والجماعات لتوفير برامج حديثة، مع إعادة توجيه برنامج مثل فرصة وانطلاقة وتبسيط شروط الاستفادة منها.

طرح السيد الوزير بمناسبة رده، وفي أفق تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، المنسجمة والسياسات العمومية للحكومة، وتوجه الفاعلين المؤسساتيين والمهتمين بمجال الشباب والطفولة، خطة عمل الوزارة لتنويع البرامج والأنشطة، مستشهدا بالعرض الوطني لمؤسسات الشباب برسم سنة 2024/2025 لفائدة الجمعيات المهتمة بمجال الشباب، وبما يقارب 7000 اتفاقية شراكة مع الجمعيات والأندية المستوفية لشروط هذا العرض.

واستعرض في ذات السياق مجموعة من البرامج والأنشطة همت تجهيز مؤسسات الشباب، وإحداث أزيد من 100 مركز للقرب للتكوين بها، وإعداد منصات وطنية رقمية، ثم إطلاق برنامج متطوع وتعميم جواز الشباب، وتنظيم مهرجانات ومخيمات تربوية ومسابقات وطنية سنوية موجهة

للشباب، تهدف إلى لتشجيع المبادرات المبتكرة والإبداع للشباب المغاربة ما بين 18 و30 سنة، فضلا عن الانخراط في منظمات اليونيسيف واليونسكو.

المحور الثالث قطاع العدل

أولا: وجه السيد المستشار شيخ احمدوا ادبدا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، أول سؤال بالمحور إلى السيد وزير العدل، حول واقع تدبير ومعالجة الأرشيف القضائي بالمحاكم، مشيدا بالجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال الحيوي، ومؤكدا على ضرورة الارتقاء به كشرط أساسي لحفظ الذاكرة الوطنية وحماية الحقوق الفردية والجماعية، وفي تقريب القضاء من المواطن، دون إغفال الاستثمار في الرقمنة والموارد البشرية الكافية والمؤهلة.

وأكد السيد الوزير أثناء رده، مواصلة العمل على تدبير أرشيف المحاكم المغربية منذ سنتين، الذي يضم 150 مليون ملفا، منها ما يعود إلى سنة 1913، مذكرا بانكباب الوزارة على تنظيم وجمع هذه الملفات، في ظل جهل الكلفة المالية لورش رقمنتها، ومعلنا التوجه لتأسيس أرشيف يحافظ على ملفات الناس، التي تشمل وثائق عرفية وشخصية ووثائق الملكية، وبأنه تم في هذا السياق جمع ملفات قضايا اليهود التي تعود أيضا إلى سنة 1913، مع الشروع في جمع الملفات التي تهم المنطقتين الخليفية والسلطانية.

وكشف كذلك عن تركيز إشكالية تدبير أرشيف المحاكم المغربية في مدن كالدار البيضاء وطنجة ومراكش وفاس ومكناس، في وقت عالجت مصالح الوزارة الوصية أزيد من 209 آلاف ملف بمدينة سلا، فضلا عن 27 ألفا و639 ملفا بمدينة فاس.

ثانيا: في المقابل، لم يخف السيد المستشار لحسن آيت اصحا، في ثاني سؤال تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، بخصوص تمكين المواطنين من الوثائق الإلكترونية الصادرة عن وزارة العدل، وجود تحديات حقيقية، تتمثل أساسا في محدودية الموارد المالية الضرورية لاقتناء التجهيزات المعلوماتية المتقدمة، ونقص في الخوادم والحواسيب وشبكات الربط، إضافة إلى ضعف التجاوب أحيانا من بعض مكونات الجسم القضائي والإداري، وكذا تردد بعض المرتفقين في استعمال هذه الخدمات الرقمية.

وانتقد السيد الوزير في جوابه، رفض عدد من الإدارات والمؤسسات المغربية اعتماد الوثائق الموقعة بشكل إلكتروني، في ظل مساعي رقمنة الإدارة وتحديثها، كاشفا لجوءه إلى السيد رئيس الحكومة، بغرض دعوة وحث هذه الإدارات على التعامل بهذا النوع الجديد من التوقعات، وشدد على ضرورة إخراج عدد من الوثائق من المحاكم وإتاحتها للمرتفقين، بدون أن يكونوا مطالبين بالتوجه صوبها، مفيدا بأن عدد طلبات الحصول على وثيقة السجل العدلي بمحاكم الدار البيضاء بلغ خلال يوم واحد 10 آلاف طلب.

وفي ظل وجود طلب كبير على بطاقة السوابق العدلية والسجل التجاري وشهادة الجنسية، اقترح المرور نحو اعتماد عمال أو موظفي توصيل يتكفون بهذه العملية، معبرا في الآن ذاته عن استغرابه إصرار عدد من الوزارات والإدارات أيضا على طلب بطاقة السوابق العدلية من المترشحين للمباريات التي تنظمها، عوضا عن طلبها من وزارة العدل بشكل مباشر.

ثالثا: وبمناسبة استفساره عن البرنامج التكويني لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، اعتبر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، الهيئة فاعلا وشريكا أساسيا، يواكب جميع مراحل الملف القضائي، وكشفوا عن بعض العراقيل في هذا الصدد، تؤثر على جودة الخدمات المقدمة، من قبيل التراكم والضغط في التعامل مع الوثائق والمستندات، في ظل ضعف التأقلم مع التقنيات الحديثة والتغيرات القانونية وصعوبة الوصول إلى المعلومة، إلى جانب النقص في الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة.

أطلع السيد الوزير عن تمكن الوزارة من إعادة فقط التكوين والتكوين المستمر لفائدة 1600 موظف، في عدة اختصاصات متصلة باستعمال الأنظمة المعلوماتية القضائية، التدبير الإداري والمالي، مهارات القيادة، تكوين المكونين، وتكوينات خاصة بإدماج مقاربة حقوق الإنسان، إلى جانب تشجيع الأطر على الانخراط في سلك الماستر، من خلال اتفاقية شراكة وزارة التعليم العالي، بمنحهم ترخيص التفرغ الدراسي والدعم المالي، وأخبر أيضا بتوجيهه مذكرة لتفويت مجموعة من اختصاصاته للسادة المندوبين الجهويين، وتكوينهم في هذا المجال، لتخفيف الضغط على المؤسسات بالمركز، وتقريب الخدمة من المواطن، وتعزيز اللامركزية في إدارة المحاكم.

رابعا: وطرحت السيدة المستشارة مينة حمداني، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، خلال مناقشتها لظروف عمل هيئة كتابة الضبط ببعض محاكم المملكة، اكرهات تستلزم تحسين أوضاع كافة مكونات الجسم القضائي وضمنه موظفي هيئة كتابة الضبط، بإحداث درجة استثنائية وحذف السلم 6، والرفع من حصيص الترقية وتنظيم الامتحانات المهنية كل أربع سنوات، وإقرار نظام شامل للتحفيز يراعي طبيعة المهام والتعويض عن المسؤولية وعن الديمومة و ساعات العمل، وأيضا سد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية وتحسين ظروف وبيئة العمل داخل جميع محاكم المملكة، وتمكين موظفي الهيئة من التكوين المستمر الكفيل بمواكبة تحديات رقمنة العدالة، فضلا عن إعادة النظر في النظام الأساسي لموظفي الهيئة بما يضمن ويعزز استقلاليتها ويضمن حمايتها القانونية والوظيفية.

أقر السيد الوزير بأهمية العمل على تطوير جهاز كتابة الضبط، وبناتج النقاش المثمرة النقابات الأربع في الحوار الاجتماعي، خاصة في وضع النظام الأساسي للموظفين، رغم ما يقابلها من طلباتهم المتزايدة واللامتناهية، وتحدث بعدها عما أنجز بعد صدور مرسوم سنة 2024، من مكافئة على المردودية، قدرت ب 200 % من الأجرة الشهرية، دون احتساب الإعانات الجزافية والمستحقات المؤداة، في آخر شهر من كل سنة، إلى جانب تسقيف الكفاءات المهنية في أقدمية 6 سنوات، وتحديد تعويض الموظفين عن انتدابهم في 2000 درهم خارج الدائرة القضائية و1000 درهم داخلها.

وأضاف أنه تمت تسوية وضعيتهم الإدارية، من خلال الإعداد للمؤسسة المحمدية الخاصة بموظفي وزارة العدل، منفصلة عن القضاة وعن إدارة السجون، ومباشرة مناقشة المشروع والتصويت عليه في شهر شتبر المقبل، وأخبر كذلك بأنه على المستوى الاجتماع، نظمت الوزارة امتحانا لتعيين أطباء في المحاكم، وفضاءات لصغار أولاد الموظفين وتشجيع المتفوقين منهم، واهتمت للموظف واحتياجاتهم التمويلية.

خامسا: لدى جوابه عن سؤال لأعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار(المستشار السيد محمد بن فقيه)، حول إصلاح ظهير 02 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض المصابين عن حوادث السير، وإعادة النظر في معايير احتسابه، اعتبر السيد الوزير أن الظهير المذكور وصمة عار في القانون الوطني، وهو ما تجسد بمفاوضات عسيرة مع شركات التأمين رفقة وزارة المالية، إذ كان من المرتقب أن يحال على مجلس النواب في شهر شتبر المقبل، وكشف عن ملامح التعديلات التي سيعرفها الظهير ذاته، من بينها ضبط آجال ومساطر حصول المصابين على تعويضاتهم في زمن معقول، ثم وضع آجال محددة للوصول إلى الصلح قبل سلك مسطرة التأمين، كما تشمل هذه التعديلات تحسين شروط تعويض المصابين ذوي الحقوق وتوسيع نطاق حوادث السير المشمولة بالتعويض، بما في ذلك «الترامواي»، إلى جانب التنصيص على ضمان حقوق وتعويضات الأجانب المتضررين من حوادث السير بالمغرب.

سادسا: وحول آخر سؤال مبرمج بالمحور ويجدول أشغال الجلسة، تعلق بتطوير التفتيش بالمحاكم، لخص السيد المستشار يوسف ايدي، رئيس الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، الإشكال الحقيقي بالمحاكم في التداخل ما بين مهام واختصاصات التفتيش المالي والإداري، وما يطاله من انزلاقات تمس في المقام الأول كتاب الضبط، ودعا السيد الوزير بتوفير الحماية وإنصاف هذه الفئة ورفع الحيف عنها.

شرح السيد الوزير تطور خطة الوزارة في التفتيش، التي تهم الإدارة والأشخاص، كما البناية بما فيها الأرشيف، وتعزيز دور المساعدة الاجتماعية في مراقبة وتتبع عملية التفتيش، وأخبر بأنه، ولتوسيع الاختصاصات في هذا المجال، تكب الوزارة على إعداد وإفراز قانون يضبط التفتيش من الناحية القانونية، موضحا بأنها تنهج لهذا الغرض مقاربة احترازية وتصحيحية بعيدا عن الحس الزجري والعقابي، بتوجه للإصلاح وخلق قواعد وتقاليد جديدة.

الثلاثاء 26 محرم 1447 هـ الموافق ل 22 يوليوز 2025م

جلسة الاختتام

الجلسة الرابعة

اختتم مجلس المستشارين، اليوم الثلاثاء، دورة أبريل من السنة التشريعية 2024/2025، وذلك خلال جلسة عامة ترأسها رئيس المجلس، سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وفي كلمة له بالمناسبة، أخبر بأن المجلس يختتم دورة تشريعية اتسمت بالزخم المؤسساتي والدينامية المتواصلة، مبرزا أنها محطة مؤسساتية تتجاوز طابعها الإجرائي الدستوري، لتشكل مناسبة للتقييم الموضوعي، ووقف جماعية لقراءة حصيلة دورة نعتبرها متميزة، بما ميزها به من دينامية وانخراط مسؤول، ومواكبة يقظة للتحويلات البنيوية العميقة التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الملكية الرشيدة.

وأضاف أن المجلس حرص خلال هذه السنة التشريعية على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرط فيها المغرب من خلال التفاعل المسؤول مع مشاريع القوانين، والتعاطي المؤسساتي الجاد مع المبادرات التشريعية الصادرة عن أعضاء المجلس.

وبعدما أشار إلى التحديات التي يفرضها السياق الإقليمي والدولي، اعتبر أنه ورغم جسامته

هذه التحديات تظل القنوات راسخة كأمة موحدة وملتفة حول العرش العلوي المجيد، بأن الحفاظ على مكتسباتنا الاستراتيجية رهين بتوطيد التلاحم المؤسساتي وحسن توظيف إمكانياتنا الوطنية، واستشراف المستقبل برؤية واضحة وإرادة جماعية صلبة.

وسلط السيد الرئيس الضوء على المساهمة التشريعية لأعضاء المجلس، موضحا أن النصوص المصوت عليها خلال هذه الدورة عرفت إسهاما تشريعيا فعالا وواسعا، حيث بلغ مجموع التعديلات المقترحة على نصوص القوانين ومشاريع القوانين التي صادق عليها المجلس خلال هذه الدورة 1039 تعديلا، تم قبول 375 منها، واستأثر قانون المسطرة المدنية بحصة تقارب نصفها، بنسبة بلغت 48,5 % من مجموع التعديلات المقبولة.

وكشف عن أرقام العمل الرقابي داخل المجلس، مسجلا ارتفاع وتيرة مساءلة الحكومة حول عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ووفق المعطيات التي قدمها فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال هذه الدورة 1256 سؤالاً، لم تتم برمجة سوى 301 سؤالاً منها ضمن 13 جلسة عامة، توزعت بين 113 سؤالاً آنياً و188 سؤالاً عادياً، تم خلالها مساءلة 27 قطاعاً حكومياً، بشأن مواضيع مختلفة تتماشى مع التساؤلات وتتجاوب مع الإكراهات المطروحة لدى المواطنين والمواطنات.

وأفاد أن القطاعات الاقتصادية تصدرت اهتمام المستشارين بنسبة 38 في المائة من مجموع الأسئلة، تليها القطاعات الاجتماعية بنسبة تقارب 25 في المائة، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 21 في المائة، بينما بلغت نسبة الأسئلة الموجهة للمجال الحقوقي والإداري والديني 13 في المائة. في حين لم تتجاوز نسبة الأسئلة المرتبطة بالشؤون الخارجية 3 في المائة.

أما بخصوص الأسئلة الكتابية، بلغ عددها 1170 سؤالاً، أجابت الحكومة على 726 منها، وهو رقم يشمل أسئلة الدورة الحالية وأخرى متراكمة من دورات سابقة.

وفيما يتعلق بتفاعل الحكومة مع مطالب وتساؤلات أعضاء المجلس، أوضح أنه تم تسجيل مجموعة من الالتزامات والتعهدات الصادرة عن عدد من الوزراء، استجابة لقضايا ومطالب مجتمعية طرحت خلال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية، وتوصلت رئاسة المجلس، خلال الدورة، بردود من الوزراء المعنيين حول مآلات تلك التعهدات، خاصة من وزارات العدل، والتجهيز والماء، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والتجارة والصناعة، والشباب والثقافة والتواصل، بالإضافة إلى كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأكد السيد الرئيس أن هذه الأرقام تعكس دينامية مهمة في العمل الرقابي، لكنها تطرح في المقابل تحديات تتعلق بفعالية التنفيذ، وأهمية تطوير آليات المتابعة والتقييم لضمان التفاعل الجدي مع انتظارات المواطنين، في إطار تكريس دور المؤسسة التشريعية كقوة اقتراحية ورقابية فاعلة.

على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، أبرز مساهمة كافة مكونات المجلس في مواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيو-سياسية بهدف الدفاع ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

واطلع أن هذه الدورة تميزت، أيضاً، بمواصلة المجلس تنزيل مخططة الاستراتيجية لنصف الولاية

2024-2027، وفق الآليات والمبادرات الجديدة المقترحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، تفعيلاً للخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2024، وما تضمنه من توجيهات ملكية سامية مؤطرة للعمل الدبلوماسي للبرلمان، بمجلسيه، واستحضاراً لتأكيد جلالته على أهمية الدبلوماسية البرلمانية والدور الفاعل الذي ينبغي أن تنهض به في كسب المزيد من الدعم لمغربية الصحراء، وتوسيع التأييد الدولي للمبادرة المقدمة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، كحل وحيد وأوحد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وعلى صعيد متصل، أبرز السيد الرئيس أن دورة أبريل عرفت تنظيم المجلس لتظاهرات برلمانية بارزة من بينها على الخصوص، النسخة الأولى للمنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية، وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك) الذي انعقد بالعيون، والنسخة الثالثة لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، والدورة الثالثة من المنتدى الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورو متوسطية والخليج، إضافة إلى اجتماع منتدى بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب (أفرولاك).

وسجل أن المجلس يعبر عن اعتزازه بما تحقّق من منجزات ومن تراكمات إيجابية، ويؤكد في الآن ذاته وعيه التام بجسامة التحديات المطروحة، وبأهمية التراكم الإيجابي في مسار تعزيز البناء الديمقراطي والمؤسساتي وترسيخ مقومات المشروع التتموي للمغرب.